الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية قسم العلوم الإنسانية

العنف في المغرب الأوسط الزّياني

السّلطـــــــــــة والمجتمـــــــــــع

633-962هـ/1235-1554م

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة طور ثالث(ل.م.د) في تاريخ الجزائر أواخر العصر الوسيط وبداية الحديث(ق16): المجال، الإنسان، السلطة.

تخصص: العلم والمجتمع والاقتصاد في المغرب الأوسط فـــي العصر الوسيط

إعداد الطالبة:

صبيحة قرفي

إشراف:

أ.د. محمد قويسم

د. محمد رحاي

لجنـــــــــــة المناقشـــــة

الإسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
عبد النبيل براني	أستاذ محاضر(أ)	20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
محمد قويسم	أستاذ التعليم العالي	20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
محمد رحاي	أستاذ محاضر(أ)	20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا مساعدا
سناء عطابي	أستاذ التعليم العالي	8 ماي 1945 قالمة	عضوا مناقشا
فريد فوغالية	أستاذ محاضر (أ)	20 أوت 1955 سكيكدة	عضوا مناقشا
البشير بوقاعدة	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة	عضوا مناقشا
موسى جواد	أستاذ محاضر (أ)	20 أوت 1955 سكيكدة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:1445-1446هـ/2024-2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى المُدافعين عن شرف الأمة أبطال غزة وفلسطين

وكلّ المجاهدين المدافعين عن الإنسان والإنسانية وكلّ الأحرار في العالم

إلى أمي الصّابرة بارك الله في عمرها ومتّعها بالصّحة والسكينة

إلى روح أبي يوسف وأخي محمد الأمين

في ميزان حسناتكما كلّ حرف نافع خطّه قلمي

إلى قرّة عيني وفرح أيامي حبيبي يوسف والغالي محمد وصغيرتي أريام

إلى أخواتي وإخوتي أثر أبي في الحياة وسندي في الدرب ومواجهة الصعاب

وأزواج أخواتي، وزوجات إخوتي

إلى زملاء مسيرتي: بشرى، نسيمة ض س، رزيقة، ماضوي، بدر الدين، وآيات إبراهيم

وإلى كلّ من آمن بي وساعدني

وإلى أستاذي د. فريد فوغالية الذي وصل للعلم رحمه وأظهر دائما سماحة العلماء

وإلى كلّ من ترك أثره في ذاكرتي وأعتزّ بوجوده في حياتي

أقدّم هذا البحث

شكر وتقدير

بعد انقضاء مرحلة التّكوين

واكتمال إعداد أطروحة الدكتوراة

أتوقف شاكرة الأستاذ الفاضل:

أ.د محمد قويسم

الذي أشرف على إعداد الأطروحة

قراءة وتصويبا وتوجيها

وأشكر الأستاذ المشرف المساعد

د. محمد رحايي

الذي أمدني بالنّصح والإرشاد

خلال سنوات التّكوين

فجزاهما الله عنّي خير الجزاء

ونفع بهما أهل العلم

قائمة المختصرات

هـ: هجري

م: ميلادي

-: للفصل بين الفترة الزمنية

/: للفصل بين التاريخ الهجري والميلادي.

ج: جزء

مج: مجلد

ع: عدد

ص: صفحة

ط: طبعة

د.ت: دون تاريخ

مختصرات اللغة الأجنبية

V: volume

P: Page

S: seite

N: numéro

مقدمة

لم تعد دراسة ظاهرة العنف حكرًا على تخصّص علم النفس(psychology) فحسب، بل امتدّت إلى مجالات عديدة، منها الدّراسات التّاريخية المُنفتحة على مناهج العلوم المجاورة لها؛ أين تمكّن المؤرّخ من تفسير الحوادث التّاريخيّة بآليّات ومقاربات متعدّدة، ولا ريب فإنّ للعنف حضورًا في تاريخ الإنسان كفرد، أو في إطار الجماعة التي ينتمي إليها.

تهدف هذه الدّراسة لتتبع ممارسات العنف التي ميّزت الأنظمة السّياسية في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط لحسم الصّراعات على النّفوذ لإقامة الدّولة، والحفاظ عليها في سياق تاريخي عمّت فيه الفتن، ليتوقّف البحث عند العنف السّياسي نزولًا وصُعودًا، بمعنى كشف العنف السّلطوي ضدّ الرّعية بحدّه السّياسي والاقتصادي، والعنف الذي اتخذته المُعارضة ضدّ السّلطة، ولن تتجاهل الدّراسة تسليط الضوء على العنف بمستواه الأفقي بين السّلط السّياسية المغربية المُتزامنة، وبين الأفراد ضمن تفاعلاتهم الاجتماعية، ويتّسع مجال الدّراسة لرصد انعكاسات ممارسة العنف السّلطوي في واقع الأفراد ونفسيّاتهم، وسلوكهم الاجتماعي خلال العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م)، وهي الفكرة الرّئيسة التي يتمحور حولها الموضوع قيد الدّراسة تحت عنوان: **العنف في المغرب الأوسط الزّياني السّلطة والمجتمع 633-962هـ/1235-1554م.**

وفيما يتعلّق بمجالي الدّراسة المكاني والزّمني، فالمجال المكاني الذي يمتد من غرب بجاية شرقًا إلى نهر ملوية غربًا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى الصّحراء جنوبًا، أي المجال الخاضع لسلطان بني زيان مع ما يعترض الباحث في هذا السّياق من غموض يمنعه من تحديد المجال الجغرافي لبلاد المغرب الأوسط لغياب نصّ صريح يستند إليه، ولاستمرار الحركة مدًا وجزرًا، إمّا خلال الصّراع السّياسي أو حركة القبائل المستمرة خلال العهد الزّياني، أمّا الضبط على هذا الشّكل فكان استجابة لتعزيز البحوث التّاريخية المتعلّقة بمجال المغرب الأوسط، وأمّا حدوده الزّمنية فلأنّ الفترة شهدت تعدّد أشكال العنف بمستوييه الدّاخلي والخارجي، السّلطوي والمجتمعي.

أهمية الموضوع:

تكمُن أهمية موضوع العنف في المغرب الأوسط الزياني في كشف السّتار عن الأسباب الحقيقية الكامنة خلف العنف السّلطوي، وتوسيع الرّؤية للاطلاع على حالات العنف غير السّلطوي بين الأفراد ضمن التّفاعل الاجتماعي، والوقوف على ممارسة العنف بكلّ أشكاله في المغرب الأوسط خلال عهد الدّولة الزّيانية.

وتبرز أهميّة الموضوع في كونه احتاج دراسة خاصة لإتمام حلقات البحث في هذا السّياق، وبناء تصوّر عام بعد أن استطاعت عدّة دراسات كشف بعض أوجه العنف، لسدّ الفراغ في هذا الجانب من الدّراسات التّاريخية في المغرب الأوسط، ومحاولة الإلمام بكلّ جزئيات الموضوع، وإماطة اللّثام عن التّفاعلات العميقة للعنف في البُنى الاجتماعية لكشف أسباب العنف، ومظاهره، وانعكاساته على الأفراد من جميع طبقات المجتمع.

كما يستمدّ الموضوع أهميته من التّواجه الصّادق، والصّريح مع تاريخ بلاد المغرب الأوسط، الذي شهد حروبًا وفتنًا تكاد لا تتوقّف خلال فترة الدّراسة؛ حيث عُدّ العنف عنفًا مشروعًا للتّغطية على الطّموح السّياسي. ناهيك عن العنف المادي واللّامادي بين فئات المجتمع سواء في فترات السّلم أو في فترات انعدام السّلم وانفلات الأمور من السّلطة الزّمنية حيث تسود الفوضى.

أسباب اختيار الموضوع

بداية اهتمامي بموضوع العنف عامّة كانت خلال مرحلة الماستر وإنجاز موضوع المُذكّرة تحت عنوان: "**الجهاد والسّياسة في الغرب الإسلامي من قيام دولة المرابطين إلى وفاة عبد المؤمن بن علي الموحدي**" وانتهت الدراسة إلى أنّ السلطة الموحدية مارست العنف ضدّ المرابطين بعد تكفيرهم تحت شعار الجهاد، فكانت هذه الدّراسة بمثابة جسر عبور إلى العهد الزياني زمنيا واستكمال بحث موضوع العنف في المغرب الأوسط.

من جهة أخرى فتح بحث حميد الحداد "**السلطة والعنف في الغرب الإسلامي**"[1] نافذة على الموضوع ودراسته مع تضييق المجال الزّمني والمكاني، وتركيز البحث في المغرب الأوسط الزياني، بعد أن أكّد لي من استشرتهم من أساتذة متخصّصين من عدة جامعات جزائرية قبل التّسجيل أنّ موضوع العنف لا يزال بحاجة للدّراسة، رغم التّطرّق لبعض جوانبه السّياسية.

كما كان لتبنّي الهيئة العلميّة القائمة على المشروع الأكاديمي لفكرة الدّراسة دافعًا للاستمرار في البحث والتّعمّق فيه، وإتمامه بفضل الله –عزّ وجلّ–، خاصّة أنّ العنف ظاهرة ممتدّة في الزّمان والمكان، فالعنف موغل في القدم، ويفرض نفسه بقوّة حضوره في واقعنا المعاصر بكلّ أشكاله.

الدّراسات السّابقة

اهتمت عديد الدّراسات بالتّاريخ السّياسي للدّول الإسلامية، وفي السّياق اهتمت بموضوع العنف أو أحد مظاهره، أمّا في تاريخ الدّولة الزيانية فأشارت الدّراسات إلى جوانب من الموضوع من حيث الطّرح والمادّة الخبرية

[1] - النايا للنشر والتوزيع؛ محاكاة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2011.

ليس لغاية العنف ولكن لتتبع قضايا بحثية أخرى؛ غير أني لم أقف-حسب اطلاعي-على دراسة مستوفية لجميع جوانب العنف في الدّولة الزيانية، فإمّا أنّها قدّمت أحد أوجه العنف، كدراسة معمّقة، وإمّا أنّ بعض مظاهر العنف وردت كجزئيّة خاصّة في الجانب السّياسي للدّولة الزيانية، نورد بعض الدّراسات السّابقة حول العنف في التاريخ الوسيط حسب تاريخ الصّدور.

-نتوقّف عند بحث حميد تيتاو بعنوان: "**الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني 609-869هـ/1212-1456م إسهام في دراسة انعكاس الحرب على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية**"[1] التي تهدف لكشف انعكاسات الحرب في بنيات المجتمع ونظمه ومؤسّساته، وتتبع أثرها في الذّهنيات والتّقاليد والسّلوكيّات، وطرق الاستعداد لها، وإسهام الأفراد فيها، وبحث كيفيات تأثير الحرب في القيم المُجتمعية، ولمواجهة هذه الإشكالية تحصّن الباحث بكم معتبر من المخطوطات، والمصادر المطبوعة، والدّراسات الحديثة، معتمدا مناهج علم الاجتماع العسكري، وعلم النفس الحربي، ومقاربات تقاطع فيها المنهج المقارن بالاستقراء، والتّحليل النّفسي، وتوظيف المنهج السيميائي.

لينتهي في الأخير إلى أنّ الحرب حاضرة باستمرار، وهي وسيلة القبيلة للحفاظ على وحدتها وسيادتها ومجالها، كما أكّد أنّ نجاح مشروع الدّولة مرتبط بالعطاء للجيش في ظل تبدّل الولاء، كما أنّ الحرب مورد مالي مهم، وهي أيضا أهم عوامل الإضرار بالقطاع الزراعي والحرفي، ناهيك عن الخلل في النمو الديمغرافي، وتفشي الفقر والفوضى، وتقلّص العمران. فتحت هذه الدّراسة المجال واسعا أمام البحث على مستوى البناء العام للموضوع باعتبار الحرب وجهًا من وجوه العنف.

-قدّم حميد الحداد بحث "**السلطة والعنف في الغرب الإسلامي**"[2] أعلن في مقدّمته أنّه يستهدف الكشف عن طبيعة العلاقة بين الدّولة والرّعيّة بين القرنين الخامس والسّابع الهجريين(11-13م) في الغرب الإسلامي، معتمدًا على تشكيلة مُهمّة من المصادر المغربية والأندلسية، وقائمة مهمّة من الدّراسات الحديثة باللّغة العربية والأجنبية، منفتحًا على عديد المقاربات خدمة لمضمون البحث، وانتهى إلى أنّ السّلطة اعتمدت البطش والقهر لتثبيت أركانها، وأقرّ بساديّة أغلب الحكّام في الغرب الإسلامي، إذ لم تضبط ممارساتهم لا شريعة ولا فقهاء ولا آداب سلطانية.

[1] -مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، المغرب؛ منشورات زين، بيروت، لبنان، 2009.

[2] -مرجع سابق.

أمّا عن الإفادة من هذه الدّراسة فقد منحت إمكانية البحث في الموضوع في أي مجال زمني ومكاني، باعتبار الفترة التي تناولها الحداد سابقة لموضوع العنف في المغرب الأوسط الزياني، ولكن يؤاخذ على هذه الدّراسة أنّ الباحث تجاهل مجالي المغرب الأدنى والمغرب الأوسط إلّا ما ورد عرضًا في بعض الأمثلة، وقصر الدّراسة على المغرب الأقصى والأندلس.

-وصدرت مجموعة من المقالات[1] ضمن كتاب "**العنف في تاريخ المغرب**"[2] لامست قضاياه مظاهر العنف وأساليبه على اعتبار حضور ظاهرة العنف في تاريخ الإنسانية ما استلزم تفكيكها، والكشف عن أسبابها وتجلّياتها، ونتائجها، إذ يمكن للمؤرّخ الإدلاء بموقفه من ممارسات العنف المُنعكسة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذهنيات الأفراد، على مستوى الخطاب أو الفعل.

ويعدّ هذا التّأليف من المراجع المؤسّسة للدّراسات السّياسية النّفسية التي تعتمد على مناهج التّحليل النّفسي في دراسة التّاريخ، وإن اختصّت المقالات بتاريخ المغرب الأقصى، إلّا أنّها أفادت الموضوع في هيكله العام وبناء أفكاره، إذ حاولت محاور هذا الملتقى الإجابة عن إشكالية كبرى أساسها الكشف عن العنف بكلّ أبعاده، وربطه بأصوله عبر تاريخ المغرب الأقصى، في حين تهدف دراسة العنف في المغرب الأوسط الزياني إلى كشف مظاهر العنف بكلّ أبعادها في المجتمع والاقتصاد والنّفسيات، بالتّركيز على العنف السّياسي وآلياته وتجلياته وانعكاساته، إضافة إلى فتح نافذة على العنف غير المؤسّساتي على مستوى الأفراد.

-وقدّمت حسيبة عمروش بحثا بعنوان: "**انعكاسات الحروب في السلوك والذهنية لمجتمع المغرب الأوسط في العهد الزياني (633-962هـ/ 1235-1555م)**"[3] تجاوزت الباحثة مرحلة سرد الأحداث العسكرية إلى

---

[1] -حميد، الحداد: **المقاربة النفسية لظاهرة العنف نماذج من البحث التاريخي المغربي**، ص59-80.

-إبراهيم، القادري بوتشيش: **نصائح الآداب السلطانية كآلية استباقية لتجنب العنف بمغرب العصر الوسيط**، ص81-100.

-مولاي هاشم، العلوي القاسمي: **مجتمع العنف في المغرب مرصد لمتغيرات التأهيل الاجتماعي والتطور المعرفي الإنساني مثال الانتقال من عصر بني مرين إلى عصر الأشراف السعديين العلويين 1415-1650م**، ص125-144.

-حميد، تيتاو: **الدولة والعنف بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط من إكراه الأجساد إلى احتواء الأذهان**، ص208-223.

-مصطفى نشاط: **اغتيال الخلفاء الموحدين والسلاطين المرينيين محاولة مقارنة**، ص259-267.

[2] -أشغال الأيام الوطنية الحادية والعشرين للجمعية المغربية للبحث التاريخي، ط1، منشورات ملتقى الطرق، الدار البيضاء، 2015.

[3] -أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في: التاريخ، تخصص: التاريخ الوسيط، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017-2018م.

البحث في التّفاعلات والانعكاسات المؤثّرة في الفرد والمجتمع، مخصّصة مبحثا للعنف الجسدي خلال الحروب، قدّمت فيه حالات القتل المباشر، والسّجن وطبقات السّجناء، والأسر والنّفي... وخلُصت إلى أنّ العنف ظاهرة بُنيوية في تاريخ الدّولة الزيانية، وتأثير الحروب في التوزّع الديمغرافي في المغرب الأوسط، وإعمار البوادي على حساب المدن، إضافة إلى التّأثير البارز في اقتصاد المغرب الأوسط.

في حين قدّم الباحث محمد ناصري بحث: "**الحرب والمجتمع بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني دراسة في انعكاسات الحرب على البنى الاقتصادية والاجتماعية (633-962هـ/1235-1554م)**"[1] اعتمادًا على المنهج الإحصائي، محاولا إبراز حجم حضور الحرب في المغرب الأوسط، ومدى تأثيرها في نفسيّات أفراد المجتمع، وانتهى إلى القول أنّ حالة الحرب شبه الدّائمة جعلت جيش السّلطة الزيانية دائما على أهبة الاستعداد للحرب، التي أثّرت في النّشاط الزراعي ما ألجأ الساكنة-السكّان-لبعض السّلوكيّات لمواجهة حالات الحرب، ولم يغفل عن دور النّخب العلمية فيها. فموضوع الحرب يتقاطع مع موضوع العنف باعتبار الحرب من الممارسات العنيفة التي عاشها سكان المغرب الأوسط.

-أمّا البحث الذي تقدّمت به الباحثة ميلودة كينة حول: **"العنف في المغرب الإسلامي خلال العهد الفـاطمي(296-362هـ/909-973م)**"[2] فكان هدفه كشف طبيعة العنف في المغرب الإسلامي خلال العهد الفاطمي ونتائجه، وخلصت الدّراسة إلى أنّ الدّولة الفاطمية كانت عسكرية بامتياز، وتبع ذلك السّياسة الماليّة الصّارمة، فلازم الدّولة الفاطمية صفة العنف والدّموية منذ نشأتها، وانعكس ذلك في عنايتها بالجهاز الأمني، وأضافت الباحثة أنّ العامّة عانت من العنف بكلّ أشكاله، بسبب السّياسات التي مُورست في بلاد المغرب؛ يبقى وجوب الإشارة إلى اختلاف السّياق التّاريخي لهذه الدّراسة وما نحن بصدده، حيث كانت بلاد المغرب في هذه الفترة تعاني الصّراع المذهبي، كما غطّت هذه الدّراسة المرحلة الأولى من التّاريخ الإسلامي في بلاد المغرب، في حين نغطّي العهد الزياني وهو المرحلة الأخيرة من العصر الوسيط.

[1] -أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في التاريخ الإسلامي الوسيط، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر،1441-1442هـ/2020-2021م.

[2] -أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثّالث (ل م د) في التّاريخ، تخصص: تاريخ المغرب الوسيط والحديث، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 1441-1442هـ/2020-2021م.

– وباحثا عن طبيعة العلاقة بين السّلطة والعنف في المشرق الأموي، قدّم الباحث فوغالية فريد[1] بحثا تحت عنوان: "**السلطـة والعنـف في الشرق الإسـلامي في العهد الأموي 41–132هـ/661–749م**" استنطق فيه النّصوص لكشف طبيعة هذه العلاقة في تاريخ الإسلام المبكر، كما اهتمّ بالخلفيّة الفكرية والاجتماعية لظاهرة العنف السّلطوي ومظاهره، مُستندًا إلى العديد من المصادر المُختلفة، والدّراسات الحديثة باللّغة العربية والأجنبية.

وانتهى إلى أنّ أغلب خلفاء بني أمية انتهجوا سياسة عنيفة ضدّ الرّعية، وبلغ أقصاه عهد عبد الملك بن مروان على مستوى الخطاب والأفعال، وأضاف أنّ عنف الحكّام ارتبط بعجزهم عن إقناع الجماعة الإسلامية بشرعيّة خلافتهم، كما توقّف عند ضحايا العنف السّلطوي من الأسرة الأموية، ومن العامّة، ورغم الاختلاف في جوهر البحث حسب خصوصيّة المرحلة التّاريخيّة والمجال الجغرافي، فقد استبعدت هذه الدّراسة العنف المُمارس من الرّعية ضدّ الحكّام، في حين اهتمّت دراسة العنف في المغرب الأوسط الزّياني بجميع مستوياته تبعًا لطبيعة الدّراسة المحكومة بالسّلطة والمجتمع.

–أمّا البحث الذي اشترك في إنجازه كلّ من خالد حسين محمود، وكريمة عبد الرؤوف الدومي "**العنف في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط**"[2] سلّط الضوء عبر ثلاثة محاور مستقلّة على مظاهر العنف بكلّ أشكاله في محاولة لتشريح العنف المؤسسي للسلطة الفاطمية، أمّا العنف الفردي فتمّت معالجته بدراسة حالات اغتصاب النساء، ومعاملة الرّقيق من خلال تتبّع أسبابه وأشكاله وكيفياته، ومظاهره، وصولا إلى نتائجه باعتبار العنف سلوكا مُتبادلًا بين فعل فاعل، ورد فعل، وانتهت الدّراسة إلى أنّ العنف مكوّن بنيوي للنّظام السّياسي الفاطمي، وأنّ الصّراع كان على أشدّه بين السّلطة والمُعارضة، رغم مُغالاة النّصوص في نقل صورة السّياسة الفاطميّة الموغلة في العنف.

الإشكالية

أرّخت عديد المصادر لمرحلة نهاية العصر الوسيط في بلاد المغرب عامّة، والمُتصفّح لهذه المصادر يصطدم بمشاهد مروّعة عن الحروب المُستمرة، والقتل الجماعي، وإزهاق الأرواح كوسيلة لتحقيق المصالح السّياسية والاقتصادية، من جهة أخرى كشفت المصادر عن الأشكال المتعدّدة للعنف، وانعكاساتها في اقتصاد

[1] –رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي، تخصص: المشرق الإسلامي–تاريخ وحضارة–إلى القرن السابع الهجري، جامعة الأمير عبد القادر، للعلوم الإسلامية–قسنطينة، الجزائر،1442–1443هـ/2021–2022م.

[2] –ط1، نور حوران للدراسات والنشر والتراث، دمشق، سوريا، 2022م.

وبنية مجتمع المغرب الأوسط ما أفرز ضغطًا نفسيا ساهم في تفشّي العنف بين الأفراد من ذوي النّفوذ أو العامّة، وبين القبائل، في هذا السّياق تهدف هذه الدّراسة للإجابة عن الإشكالية التّالية:

ما تجلّيات حُضور العُنف في المُمارسة السّلطويّة وسُلوك الأفراد في مُجتمع المغرب الأوسط خلال العهد الزّياني؟

وتفرّع عن هذه الاشكالية عدّة تساؤلات فرعيّة نوردها على النّحو التالي:

ما الخلفيّة الفكريّة لممارسة العنف؟

وما حدود الممارسة العنيفة لسلاطين الدّولة الزيانية من أجل تثبيت أركان الدّولة وإخضاع الخصوم؟

وإذا تنازلت الرّعية عن حقّ ممارسة العنف المشروع من أجل خلق توازن مجتمعي كيف تمّ تبرير التّجاوزات في الممارسة السّلطويّة للعنف والإكراه؟

وما تجلّيات العنف السّلطوي في واقع المغرب الأوسط الاقتصادي والاجتماعي؟

وإذا كانت فترات السّلم في المغرب الأوسط مكرّسة لتثبيت أركان الدّولة، هل كان للسّلطة ميزان عدل في التّعامل مع معارضة النّخبة من العلماء والعمال والمُتنفّذين والفئات العامّة؟

وهل كان النّص السّياسي في منأى عن العنف اللّفظي في تقديم الخبر التّاريخي؟ وهل عبّر عن مشاهد العنف في المجتمع؟

وكيف كان موقف الفقيه من قضايا العنف التي عاصرها؟

وهل كان لحضور الولي دور في التّخفيف من حدّة العنف؟

وما إفرازات ممارسة العنف وانعكاساتها في نفسيّات وسلوكيّات سكّان المغرب الأوسط؟

البناء العام للموضوع:

يمكن الإجابة عن الإشكالية والأسئلة المنبثقة عنها من خلال دراسة الموضوع وفق خمسة محاور كبرى، تصدّرها مقدّمة تضمّنت تقديم الموضوع، وأهمّيته بين الدّراسات التّاريخية، ودوافع انتقاء فكرة البحث واستمرار العمل عليها، وعرض الدّراسات السّابقة، ثمّ إبراز الإشكالية العامّة المُراد معالجتها، والأسئلة المنبثقة عنها، مع عرض عام لخطة البحث، متبوعة بتوضيح المناهج المُعتمدة ومنهجية العمل، وأهم المصادر التي ارتكز عليها البحث في الإلمام بجوانب الموضوع، وأخيرًا التّوقف عند الصّعوبات التي اعترضت البحث منذ بدايته إلى أن استوى مُكتملا في شكله النّهائي.

فكان **الفصل الأول** تحت عنوان: "**العنف بين المفاهيم النّظرية والأسباب الواقعية**" تضمّن ثلاثة مباحث، فبعد التّوقف عند المعنى اللّغوي والاصطلاحي، وموقف الإسلام من العنف، فتحت الدّراسة المجال لتفسير العنف من وجهة نظر بعض العلوم بإيجاز، كقاعدة نظريّة تأسيسًا للموضوع، والولوج لبلاد المغرب الأوسط من خلال التّعرف على أسباب العنف عامّة في العهد الزياني، وقد تحكّمت الطبيعة النّظرية لهذا الفصل في حجمه وعدد صفحاته.

وأمّا **الفصل الثاني** الموسوم ب: "**أبعاد العنف السّياسي في المغرب الأوسط الزياني**"، تأسّس هو الآخر على ثلاثة مباحث رئيسة، تضمّن أوّلها آليات الدّفاع التي اتخذها أطراف الصّراع لتجاوز عنف الآخر، واستراتيجيات مواجهة العنف للحفاظ على الوجود، وثاني مبحث فكّك المواجهات العسكرية التي خاضتها السّلطة الزيانية عبر تاريخها داخليًا وخارجيًا، وأخيرا توقّفت الدّراسة عند مظاهر العنف السّياسي التي عاش تحت وطأتها أهل المغرب الأوسط بكلّ فئاتهم.

وعالج **الفصل الثالث**: "**الجور الاقتصادي في المغرب الأوسط الزياني**" من خلال مظاهر الإجحاف، والإنهاك الضّريبي الذي خضع له الرّعية، ومظاهر العسف الاقتصادي، فوقفت الدّراسة على تخريب القطاع الزراعي، وتفشّي ظواهر التّعدي على الأملاك بسبب غياب سُلطة فاعلة، وآثار ذلك في بنية المجتمع بعد سيادة الغلاء والفقر.

أمّا **الفصل الرابع** فاختصّ ب: "**الفئات الاجتماعية المستهدفة بالعنف في المغرب الأوسط الزياني**" مُستهدفًا تفتيت مسائل العنف الجسدي من قتلٍ وتمثيلٍ بالجثث، وأسر وسبي وحبس في حق جميع الفئات، إضافة إلى العنف الإداري المسلّط على الأفراد كالنّفي، والمفروض على الجماعات كتهجير القبائل المُنهزمة، ليقف هذا الجزء في الأخير على ملامح العنف اللّفظي بين فئات المجتمع الزياني من خلال النّص السياسي المُتبنّي لخطاب السّلطة.

في حين تضمّن **الفصل الخامس** "**قضايا العنف وانعكاساتها في نفسيّات، وسلوك سكان المغرب الأوسط الزياني**" من خلال رصد موقف الفقهاء من أهم قضايا العنف الدّاخلي والخارجي سواء السياسية العسكرية أو الاقتصادية؛ كما توقّف بالدّرس عند دور الوليّ في التّخفيف من حدّة العنف زمن الحرب، وفي فترات السّلم، بعدما صنع صورته ومكانته الاجتماعية بما امتلك من نفوذ روحي تشكّل عبر قرون، ليُختم الفصل الأخير والدّراسة ككل بالبحث في انعكاسات العنف في نفسيّات من تعرّض للعنف من الرّعيّة، وردود أفعالهم على المدى القصير والبعيد. واكتملت فصول البحث **بخاتمة** تضمّنت النتائج المُتوصّل إليها.

المنهج المتّبع في البحث

فرضت طبيعة الموضوع اعتماد منهج شمولي اقتضى الانفتاح على توليفة من المقاربات، إذ لا يمكن لأيّ باحث في تخصّص التّاريخ أن يهمل إجراءات المنهج التّاريخي القائمة على جمع المادة التّاريخية من مصادرها الأوليّة والثّانوية، على تنوّعها بين مصادر تاريخية، وفقهية، وأدبية، ومنها النّصوص الشّعرية وتوظيفها قصد إثبات الأحداث، وسردها وفق زمن وقوعها، ونقد هذه المادّة ومقارنتها بغيرها قدر الاستطاعة وتحليلها، استجابة لضرورة الخروج بنتائج حول قضايا العنف السّلطوي أو العنف الاجتماعي، والاستعانة بمراجع مُتخصّصة للوقوف على آراء أهل الاختصاص، احتراما لجهود الباحثين ممّن سبق لمُعالجة الجزئيات المُشتركة بين الدّراسات، وعرضها موثّقة، وفق تقنيات البحث المنهجي مراعاة للموثوقية والأمانة العلمية.

كما تمّت الاستعانة بجملة من المقاربات وإجراءات مناهج العلوم المجاورة كعلم النفس السياسي، والتّحليل النّفسي والسّلوكي من تخصص علم النّفس على مدار البحث خاصة عند معالجة انعكاسات العنف في نفسيات وسلوكيّات الأفراد، إضافة إلى مقاربات اجتماعية، باعتبار البحث غير مقيّد بمنهج محدّد، إضافة إلى أنّ موضوع العنف يلامس عديد التّخصّصات.

عرض المصادر

استندت هذه الدّراسة إلى جملة من المصادر بين المخطوط والمطبوع والدّراسات الحديثة، تنوّعت بين كتب التّاريخ العام الذي اهتمّ بتاريخ السّلالات الحاكمة في بلاد المغرب، والمدوّنة الفقهيّة والمناقبية، إضافة إلى كتب الرّحلة المُعاصرة لتاريخ الدّولة الزيانية، ووجبت الإشارة إلى أنّ الدّراسة حاولت قدر المستطاع اعتماد مصادر تغطي جميع المجال الزمني، كما ارتكزت على بعض الدّراسات الحديثة منها المقالات ورسائل دكتوراة مُتخصّصة، منها ذات الصّلة المباشرة بالموضوع، ومنها ذات صلة غير مباشرة به، نورد بعضًا منها باختصار، وليس الإعراض عن ذكر بقيّة المصادر انتقاصا لأهمّيتها ولكن لضيق المجال.

1-كتب التاريخ العام

اعتمدت هذه الدّراسة بشكل كبير على كتاب يحيى ابن خلدون "**بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد**"[1] بجزأيه، ولأنه كاتب البلاط فإنّه عكف على تأليفه خصّيصا للسّلطان أبي حمو موسى الزياني(760-791هـ/1359-1389م) فتضمّن الجزء الأول نسب الأسرة الزيانية، وعوامل انتقال رئاسة القبيلة إلى

[1] – تحقيق: عبد الحميد حاجيات، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ج1، ج2.

يغمراسن(633-681هـ/1235-1282م) مؤسّس الدّولة، كما ترجم لسلاطين الدّولة الأوائل، وعزّز هذا الجزء بالتّرجمة لعلماء من تلمسان وأحوازها، أمّا الجزء الثّاني المُقسّم إلى ثلاثة أقسام فقُصر على السّلطان أبي حمو الثّاني، وكان يحيى ابن خلدون يشغل منصب الكتابة في بلاطه، فقدّم للموضوع الكثير من التّفاصيل حول هذه الفترة، غير أنّ النّص مُثقلٌ بعبارات التّملُّق، حيث قدّم ممارسات السلاطين على أنّها تتسم بالرّفق والرّحمة والعفو عند المقدرة، وصون دماء المسلمين، ناهيك أنّه التزم الصّمت حول بعض القضايا التي لا تخدم هدفه الأساسي القائم على إظهار أمجاد الدّولة وسلطانها؛ ومع ذلك خدم هذا المُصنّف الموضوع في جميع جزئياته.

واستفاد البحث من كتاب "**زهر البستان في دولة بني زيان**"[1] واسم مؤلّفه غير معروف، ولكنّه من كتّاب البلاط الزياني نستشف ذلك من كثرة استخدامه عبارات التّبجيل لباعث الدولة، دوّن تاريخ الفترة الأولى من حكم أبي حمو(760-764هـ/1358-1362م)، مُقدّمًا الكثير من التّفاصيل، حول إعادة إحياء الدّولة، والبعثات المُتبادلة بين السّلطتين الزيانية والحفصية من أجل إقامة الصّلح، أفاد هذا المُصنّف البحث المُقدّم بكلّ مراحله، ولكنّه مصنّف يفتقر للتّأطير الزمني، إذ لا يذكر سنوات الأحداث غالبا، مما دفعنا لغيره من المصادر لتحقيقها.

كما اعتمد البحث على كتاب تاريخ عبد الرحمن بن خلدون(ت808هـ/1456م) المسمى **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**[2] من خلال **المقدمة**[3] في تأطير بعض القضايا المرتبطة بالعنف، والسياسة والاقتصاد؛ أمّا الجزء السادس فأفاد البحث في الجزئيات المتعلقة بالدولة الحفصية على مستوى الشخصيات والعلاقات والأحداث، إضافة إلى بعض التفاصيل حول القبائل العربية؛ كما استند البحث إلى الجزء السابع الذي يزخر بالكثير من الأخبار التي نقلها بحكم قربه من دواليب السّلطة فعرّف بعلاقات الدولة الزيانية في السّلم والحرب، وسلّط الضوء على ممارسات العنف التي تعرّض لها السلاطين من قتل وتمثيل بالجثث، والسجن التّعسفي، وأشار إلى كثير من الصّراعات مُفصّلا في أسبابها موضّحا نتائجها، وكشف عن محاولات السّلاطين في بلاد المغرب تجاوز حالة العنف من خلال معاهدات الصّلح، والتحالفات السياسية والعسكرية.

---

[1] – تحقيق: بوزياني الدراجي، مؤسسة بوزياني، الجزائر، 2013، ج2.

[2] – ضبط: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1421هـ/ 2000م، ج(6،7).

[3] – المقدمة، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ط7، دار نهضة مصر، مصر، 2014، ج2.

من جهة أخرى أنشأ كتّاب البلاط المريني مُدوّنتهم بما يخدم توجّهات السّلاطين فكتب علي بن أبي زرع الفاسي[1] (ت741هـ/1340م) "**الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**" و "**الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**" ناقلا عن الملزوزي(ت697هـ/1297م) في غالب الأحيان، هذا الأخير معاصر لعهد يغمراسن، وأفاد الأنيس المطرب، والذّخيرة السّنية البحث في التأريخ السّياسي للمرحلة الأولى من تاريخ الدّولة الزّيانية، والمعارك التي خاضها يغمراسن وخليفته عثمان ضد السّلطة المرينية من أجل توطيد أركان الدّولة، والمُلاحظ أنّ ابن أبي زرع الفاسي قد حشد الكثير من العبارات الدّالة على ممارسات العنف ضدّ المنهزم والفخر بذلك، كما وظّف الكثير من أساليب التحقير للخصم.

2-كتب الفقه

1.2-كتب النوازل

استندت الدّراسة بشكل كبير إلى مدونة أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي: "**المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقيا والأندلس والمغرب**"[2] في جميع مراحل البحث بشقّه السّياسي والاقتصادي والاجتماعي، رغم ما يعتري كتب النّوازل من افتقار للإطار الزمني، وذلك يخدم السّياق الذي دُوّنت فيه؛ ويخدم غرض تدوينها، ولكنّه يضيّع الكثير من الفائدة على الباحث في موضوع مقيّد بحيّز زمني ومكاني معيّن، فيتم الاستناد إلى ترجمة الفقيه إن تمّ ذكر اسمه، وهو ما حرم الموضوع من مادة مهمة خاصّة في المجال الاجتماعي.

مع الإفادة من المسائل الواردة في كتاب **"الدرر المكنونة في نوازل مازونة**" لمؤلفه المازوني أبي زكريا يحيى بن موسى المغيلي[3]، ورغم ما يشوب النّص المُحقّق من خلل يرهق الباحث، إلّا أنّه يكتنز دررا بين طياته، لا تخصّ مازونة فحسب، وإنما تتّسع لأكثر من ذلك، فدعمَت قضايا الدرر الواقعية البحث في كلّ جوانبه، الاجتماعية والاقتصادية، كما أمكننا استخراج بعض انعكاسات العنف من خلال حيثيات السؤال وإجابة الفقهاء، وأهم ما يُميز قضايا النوازل عموما أنّها لا تخضع لضغط السّلطان، فهي أصدق مُعبّر عن الواقع والبيئة التي نزلت فيها.

---

[1] -دار المنصور، الرباط، المغرب، 1392هـ/1972م؛ دار المنصور الرباط، المغرب، 1972.

[2] -خرجه جماعة من الفقهاء، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، 1401 هـ/1981م.

[3] - تحقيق: مختار حساني، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ج (3، 4).

2.2-كتب الوثائق

كتب أبو عمران موسى بن عيسى المغيلي كتابين في أحكام التّوثيق الأول: "**المهذب الرائق في تدريب الناشئ من القضاة وأهل الوثائق**" [1] جمع بين علم القضاء وأدب القضاة ومسائل النوازل، فهو عمدة للناشئ من أهل القضاء والتّوثيق، وضع فيه المازوني خبرته في ممارسة القضاء ليجمع بين التّنظير والتّطبيق[2]، وإن كان المُصنّف عبارة عن نماذج قد تُصادف القاضي والموثّق فلعلّها صادفت القاضي، أو أنّها مما يمكن أن يعيشه النّاس حسب البيئة التي ينتمي إليها القاضي المازوني، وقد أفاد البحث في بعض القضايا النّظرية حول العسف الاقتصادي.

وأمّا المصنّف الثّاني "**قلادة التسجيلات والعقود وتصرف القاضي والشهود، ج1، من أول الكتاب إلى نهاية باب بيع الرقيق والحيوان**" و"**ج2، من الاستحقاق إلى نهاية الكتاب**"[3] فغزير المادة في القضاء والتّوثيق، تناول المسائل الخلافية، وبيّن المشهور من الأقوال، وما جرى به العمل والقضاء، مع ترجيح المؤلّف واختياراته[4]، وأفاد البحث في بعض مظاهر التّعدّي الجسدي بالضرب في حق أحد القضاة، وجوانب من الجور المالي كحالات غصب الأملاك بين العامّة، والتّجاوز في أموال الوقف، كما مكّننا من الاطلاع على مواقف الفقهاء من قضايا العنف.

3-كتب الرحلة والجغرافيا

جمع ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي في كتابه "**رحلة ابن خلدون**"[5] بين التّوثيق التّاريخي والسّيرة الذّاتية، عرّج فيها على نسبه، وأخبار أسلافه، وأسفاره شرقًا وغربًا، وخدمته في مختلف القصور

---

[1] -تحقيق: احمد بن جمعان العمري، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المعهد العالي للقضاء، 1431، 1432، ج1.

[2] -مقدمة المحقق، ص 3.

[3] – دراسة وتحقيق: أحمد لشهب، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه(ل.م.د) في الفقه وأصوله، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 1437-1438هـ/2016-2017م.

– دراسة وتحقيق: محمد المهدي جاب الله، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران1، الجزائر، 1440-1441هـ/2019-2020م.

[4] -مقدّمة المحقق.

[5] – تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1425هـ/2004م.

السّلطانية، تتوقف أحداثها سنة (707هـ/1307م)، قدّم نفسه فيها كما رآها، أو كما أراد أن يراه غيره[1]، فابن خلدون عاصر تقلّبات الأحوال السّياسية، فأطلعنا بما خدم الموضوع حول الصّراع العسكري بين السّلط المُتناحرة في بلاد المغرب، ومواقف القبائل العربية والبربرية من الصّراع، وسياسة التّجمير للحصار، وربط العلاقات بين السّلاطين من خلال الصّهر، وحالة الخوف في السّبل بين الأقطار المغربية، وعموما فإنّ الرّحلة قدّمت مشاهد وأخبار كما عاينها وعاناها في مختلف جزئيات البحث.

أمّا **رحلة عبد الباسط الظاهري في بلاد المغرب والأندلس(866-871هـ/1462-1467م)**[2] للرحالة عبد الباسط بن خليل بن شاهين الحنفي فدوّن فيها انطباعات سياسية واجتماعية وثقافية عن حواضر المغرب الأوسط، إذ لم تكن رحلته علمية خالصة بل كانت تجارية أيضا، كما كانت له علاقات مع كبار رجال الدّولة، وكان مُعفى من الضّرائب التّجارية، وتكمُن أهميّة هذه الرّحلة في أن الرّحالة مُعاصر للأخبار التي نقلها موثّقة بتواريخ وقوعها، كحملة الحفصيين على تلمسان واستعدادات السّلطة الزيانية لمواجهتها، إضافة إلى إشارات حول خضوع السّلطان للوليّ، وظاهرة سرقة الدور في المدينة.

كما اعتمد البحث على كتاب: "**الروض المعطار في خبر الأقطار**" للحميري محمد بن عبد المنعم[3] وهو معجم جغرافي تاريخي، مُرتّب على حروف المعجم ليسهل الوصول إلى الموضع المراد التّعرّف عليه، لم يُعلن الحميري عن مصادره إلّا نادرا، ولكنّها كثيرة ومنها الجغرافيّة والتّاريخية والأدبيّة، وهو ما جعل نصوصه متنوعة وغنية بالأخبار رغم أنّها لا تعكس دائما أحوال فترة البحث، وأمّا الإفادة من هذا المصدر فكانت التّعريف بالمواضع والأماكن الواردة في السّياق التّاريخي.

4-كتب التراجم والمناقب

فيما يتعلق **بكتب التراجم** لم يقتصر هذا النّوع من المصادر على التّرجمة للأعلام، بل قدّم في سياق التّرجمة أخبارًا خدمت البحث على مستوى الانعكاسات، أو ممارسات العنف التي عكست سياسة السّلطة المتغلّبة التي

---

[1] -مقدمة المحقق، ص11.

[2]-تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2014م/1435هـ.

-ABDELBASIT. B.HALIL et ADORNE (920ah/1514ad)

Robert, BRUNSCHVIG: **Deux Récits de Voyage inédits en Afrique du Nord au xv siècle**: larose éditeurs, Paris, 1936.

جدير بالإشارة أنّ البحث اعتمد الطبعة التي نشرها(Robert, BRUNSCHVIG) ولم يعتمد الطبعة المحققة لأنّها منقوصة من بعض السنوات والأخبار التي تخدم الموضوع.

[3] -تحقيق: إحسان عباس، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان،1984.

تعرّض لها العلماء والأولياء، فعبّر ابن مريم أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المديوني صاحب كتاب "**البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان**"[1] من خلال التّرجمة لمائة واثنتين وثمانين شخصية من العلماء والأولياء الذين ولدوا أو عاشوا بتلمسان عن علاقة الأولياء بالسلاطين، وارتباط العامّة بالأولياء خاصّة في قضايا الضرائب المجحفة المفروضة من السّلاطين، وتعدّدها، وأدوارهم في فضّ الصّراعات إمّا بالوساطة أو التّدخّل العنيف.

كما دوّن محمد ابن مرزوق التلمساني: "**المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن**"[2] مناقب السّلطان أبي الحسن المريني، وإنجازاته خاصة في المجال الأمني، وأفاد هذا المصنّف البحث في التّوقف عند أخبار حملته الكبرى، وبعض ملامح العنف الجسدي، إضافة إلى الإشارات حول الجانب الاقتصادي، والإجحاف الضريبي في تلمسان، ورغم أنّ الكتاب دُوّن بعد وفاة السّلطان إلّا أن عباراته متحيّزة بوضوح لشخص السّلطان باعتباره ولي نعمته.

واستفاد الفصل الأخير بشكل أكبر من كتاب المازوني أبو عمران موسى بن عيسى المغيلي الذي ترجم فيه للعديد من "**صلحاء وادي الشلف**"[3]، من خلال التّوقف عند حقيقة العلاقة بين السّلاطين والأولياء منذ تأسيس الدّولة، وعلاقة الشيخ واضح بالسّلطان يغمراسن، ومن جاء بعده من السلاطين، مُركّزا على كرامات الأولياء وأدوارهم في التّخفيف من حدّة العنف بكلّ أشكاله، كما كشف هذا المصنّف عن التّفاعل الاجتماعي وتعلُّق العامّة بالأولياء، بعدما صار الوليّ ملجأ النّاس في أوقات أمنهم وأزمنة خوفهم، فالكتاب مخصّص لذكر مناقب وكرامات رجال الصوفية في منطقة وادي الشّلف خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين(14-15م).

5-كتب الآداب السلطانية

لم يلجأ البحث لهذا النّوع من المصادر كثيرا إلّا كتاب: "**واسطة السلوك في سياسة الملوك**" لأبي حمو، موسى الزياني[4] باعتبار المؤلّف من أهم سلاطين الدّولة الزيانية، بل محيي الدّولة بعد أن طُمست معالمها، وهو مجموع وصايا السّلطان أبي حمو لولي العهد، أفاد هذا المُصنّف موضوع العنف في كلّ مراحله وجزئياته، لأنّه يعكس سياسة الدّولة ونظامها، كنظام الجيش، سياسة التّوسع والدّفاع، وحماية الذات، وآليات ترسيخ السّلطة

[1] -اعتنى بمراجعته: محمد بن أبي شنب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1406هـ/ 1985.

[2] -تحقيق: ماريا خيسوس بيجيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/1981م.

[3] -دراسة وتحقيق: نور الدين غرداوي، دار الخلدونية، الجزائر، 2017م.

[4] -تحقيق: محمود بوترعة، دار الشيماء؛ دار النعمان، الجزائر، 1428هـ/2011م.

وهيبتها، ومنهج التّعامل مع خدّام الدّولة، إضافة إلى أنّ المصنّف يتضمّن الكثير من التّفاصيل التّاريخية التي أفادت البحث حول المواجهات الدّاخلية والخارجيّة وانعكاساتها.

6-كتب الأدب

بالنّسبة لهذا النّوع من المصادر الأدبية تفاوتت أهميتها بالنسبة للموضوع، فأكّدت بعض الأخبار خاصّة ما تعلّق بالجانب الثّقافي كمحن أهل العلم، والأولياء، كما استفاد الموضوع من ديوان الملزوزي أبو فارس عبد العزيز، "**نظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك**"[1] الشعري وهو شاهد عيان، غطى بحضوره المواجهات الأولى بين السّلطة الزيانية والسّلطة المرينية ونظم أحداثها في شكل قصائد، غير أن نصوصه الشعرية متحيّزة للبلاط المريني، مليئة بصيغ التّحقير، والحقد على يغمراسن، مُبرزا تأييده التّام وتبنيه لممارسات السّلطان يعقوب بن عبد الحق المريني (656-685هـ/1258-1286م).

صعوبات البحث

لا يمكن إنجاز عمل أكاديمي دام العمل عليه أكثر من ثلاث سنوات، ولا يعترض الباحث فيه عراقيل تُعطّل سيره، وتُعيده إلى الوراء في بعض الأوقات، بالإضافة إلى ضغط المسؤولية المُلقاة على عاتقي كلّما تقدّمت في البحث خطوة.

فكانت صعوبة تحديد المجال الخاضع للسّلطة الزيانية، وهو أكثر ما شتّت جهدي، خاصّة أنّ المصادر والدّراسات الحديثة اختلفت في ضبط الحدود، فمعالجة الموضوع ضمن حدود الجزائر الحاليّة يوقع الباحث في خلل، وأمّا إتمام الدّراسة في المجال الخاضع فعليّا للسّلطة الزيانية فأمر صعب، لتحوّل بعض المجالات والقبائل عن التّبعية للسّلطة الزيانية، واستقلالها أحيانا أخرى، وخضوعها مجدّدا، خاصّة أنّ الدّراسة مُقيّدة ب "السّلطة" خلال العهد الزياني.

تغييب فئة العامّة من النّصوص التّاريخيّة، في غياب نصّ من إنتاج هذه الفئة، فكلّ أخبار العامّة وردت عرضا في الثّنايا، بالتّالي حُرم الموضوع من تتبُّع أحوالهم، وما تعرّضوا له من عنف، ومواقفهم وردود أفعالهم من نصّ يُعبّر فعلا عن هذه الفئة، فكان لا بدّ من العودة للشّذرات في نصّ الآخر.

تداخل المادّة الخبرية ممّا جعل البحث يقع في التّكرار، وصعوبة فصل المعطيات، خاصة في الفصل الأخير، الذي تضمّن انعكاسات جميع مظاهر العنف الواردة في البحث، إضافة إلى الارتباط الوثيق بين المادة

[1] – المطبعة الملكية، الرباط، 1382هـ/1963م.

على سبيل المثال الحدّ الفاصل بين الخوف والفرار–كحالة نفسية وردّ فعل–رفيع جدًا، ولا يمكن الاستغناء عن السّياق التّاريخي، ومع ذلك حاولت الاختصار قدر المستطاع.

صعوبة أخرى مُتعلّقة بالنّص التّاريخي بحدّ ذاته من حيث انطباعية النّص وافتقاره للإحصاء الدّقيق من جهة، وانحيازه من جهة أخرى تبعًا لولاء الكتّاب، وهو ما أثّر في مصداقيّة الخبر التّاريخي، إضافة إلى استمرار حلقة البحث وتجاوز المصادر الوسيطية إلى مصادر التّاريخ الحديث لتغطية المرحلة الأخيرة من عمر الدّولة فكانت الأخبار مُفرّقة بين نصوص نهاية العصر الوسيط وبداية العصر الحديث.

لم تشكل هذه الصّعوبات، وغيرها من المخاوف التي رافقتني خلال مدّة التّكوين إلا الدّافع، والحافز لبذل الوسع في إتمام البحث بفضل المولى –عز وجل–بالشّكل الذي انتهت إليه، على أمل أن تكون إضافة نافعة للخزانة الأكاديميّة لتاريخ المغرب الأوسط، مع وجوب الإشارة إلى أن ما اعترى هذا البحث من نقص لم يكن متعمّدًا، ولكنّه عمل بشري يفتقر للكمال.

وأخيرًا الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه، الحمد لله الذي أكرمني وأنعم عليّ بإتمام هذا البحث الأكاديمي، وسخّر لي من عباده من أعانني على تحمل المشقّة، فلا يفوتني أن أتقدّم بجزيل الشكر لكلّ من قدّم لي يد العون، وجزى الله الجميع عنّي خير الجزاء، فأدين بالشكر لكلّ باحث شدّ أزري خلال سنوات تكويني خلال الطور الأول والطور الثاني والتكويم في مرحلة الدكتوراة من أساتذتي بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، ومختلف جامعات الوطن؛ وزملاء دفعتي جميعا، والزملاء من الجامعات العربية، كما أشكر القائمين على المكتبات الجامعية، والمكتبات الخاصة التي تردّدت عليها خلال مسيرتي الأكاديمية داخل الوطن وخارجه.

الفصل الأول: العنف بين المفاهيم النّظريّة والأسباب الواقعية

المبحث الأول: ماهية العنف

1-مفهوم العنف

1.1-العنف لغة

2.1-العنف اصطلاحا

2-موقف الإسلام من العنف

المبحث الثاني: مقاربات لفهم وتفسير العنف

1-مقاربة سياسية لتفسير العنف

2-مقاربة اقتصادية لتفسير العنف

3-مقاربة فلسفية لتفسير العنف

4-مقاربة اجتماعية تربوية لتفسير العنف

5-المقاربة النفسية لتفسير العنف

المبحث الثالث: أسباب العنف في المغرب الأوسط الزياني

1- الأهميّة الاستراتيجية والاقتصادية للموقع الجغرافي

2- أسباب العنف السياسية في المغرب الأوسط الزياني

3-أسباب العنف الاجتماعية في المغرب الأوسط الزياني

يستوقف الباحث حول ظاهرة العنف تعقّد وتشابك العوامل المسبّبة للعنف؛ باعتباره سلوكا إنسانيا مركّبا له تجلّياته في الواقع السّياسي والاقتصادي والاجتماعي والحياة النّفسية للأفراد، ولتقريب فهم المصطلح لا بدّ من تحديد مفهوم العنف، كما يعالج هذا الفصل من الدّراسة تعدّد معاني المصطلح الذي يُستخدم لوصف جملة من السّلوكيّات المختلفة باختلاف مقاربات الباحثين في دراساتهم للعنف، كلّ حسب تخصّصه، وأدواته المنهجية، ومصادره الأوّليّة بتنوعها، وخصوصية التّعامل معها، وكلّ حسب توجّهاته خلفياته الفكرية.

كما حاول هذا الفصل التّوقف عند موقف الإسلام من العنف سواء في المعاملات السّياسية بين الرّاعي والرّعية، أو في العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، أو في العلاقات بين المسلمين سواء العنف المادي، أو اللّفظي، من جانب آخر يستهدف هذا الفصل إماطة اللّثام عن الأسباب الكامنة خلف ظاهرة العنف في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، وعليه سيجيب هذا الفصل عن السؤال المحوري: ما العنف؟ وكيف عرّفت مختلف الاتجاهات الفكرية العنف؟ وما أسبابه في المغرب الأوسط؟ ووجبت الإشارة إلى أنّ هذا الجزء الأول من الدّراسة بمثابة مدخل نظريّ تعريفي لا يمكن للموضوع الاستغناء عنه.

المبحث الأول: ماهية العنف

ارتبطت ظاهرة العنف بوجود الإنسان؛ بل يُمكننا القول بوجود الظّاهرة قبل ذلك لقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ** ﴾[1]، ويسفك الدّماء هنا تخصيصٌ للقتل، باعتباره نوع من الإفساد في الأرض، وأرجح التّفسيرات التي ذكرها الطبري في هذه الآية أنّ الله عز وجلّ أخبر الملائكة بأنّ ذرية خليفته في الأرض يفسدون، ويسفكون الدّماء فيها[2].

وتبرز الظّاهرة باعتبارها ميلًا أسهم بشكل فعّال في التّحول المجتمعي إلى مسرح الأحداث عند أول قضيّة قتل في تاريخ الإنسان حين قتل ابن آدم–عليه السلام–الذي رُدّ قربانه أخاه قال تعالى:﴿ **فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ** ﴾[3]، وهي أول جريمة قتل في تاريخ البشر؛ بسبب حسدٍ على المكانة، وتقبّل

---

[1] –**سورة البقرة**، [30].

[2] –الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: **تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، د.ت، ج1، ص501.

[3] –**سورة المائدة**، [30].

قربان أحدهما على الآخر[1]، فالحسد كان بين الأخوين، ومنذ ذلك الحين حافظ العنف على حضوره في الذّاكرة الجماعية.

1- مفهوم العنف

1.1- العنف لغة:

تورد المعاجم اللّغوية العربية مصطلح "العنف" تحت الجذر الثّلاثي (ع. ن. ف)، ففي كتاب العين عَنَفَ يَعْنُف عَنْفًا فهو عَنِيفٌ[2]، وهو الذي لا رفق له بركوب الخيل[3] ولا يُحسنه، والعُنْفُ الخُرقُ بالأمر، وقلّة الرّفق به[4]، ومنه عَنُفَ به وعليه يَعْنُف عُنْفًا وعنَافَةً وأعْنَفَهُ وعنَّفَهُ تَعْنيفًا[5]، واعْتَنفَ الأمر إذا أخذه بعنف[6]، وشدّة[7]، وقسوة[8]، والتَّعْنيفُ في الصّحاح التَّعيير واللّوم[9]؛ بل التّشديد في اللّوم[10]، والتّوبيخ والتّقريع[11] فهو على وجهين قول وفعل.

---

[1] –الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير: **تفسير الطبري**، تحقيق محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، د.ت، ج10، ص222.

[2] – الفراهيدي، الخليل بن أحمد: تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ/2003م، ج 3، ص239.

[3] – الجوهري، إسماعيل بن حماد: **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1399هـ/1979م، ص1408.

[4] –ابن سيده، أبي الحسن علي بن إسماعيل المرسي: **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م، ج 2، ص175.

[5] –ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل بن مكرم: **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير؛ محمد أحمد حسب الله؛ هاشم محمد الشاذلي؛ دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 3132.

[6] –الجوهري: مصدر سابق، ص1408؛ الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، دائرة المعاجم، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1986م، ص 192.

[7] –ابن منظور: مصدر سابق، ص 3132؛ ابن سيده: مصدر سابق، ج 2، ص 175.

[8] –مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، 1425هـ/2004م، ص631.

[9] –الجوهري: مصدر سابق، ص192.

[10] –ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا: **معجم مقاييس اللّغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الفكر، القاهرة، مصر، 1399هـ/1979م، ج 4، ص 158.

[11] –ابن منظور: مصدر سابق، ص3132.

أمّا العَنيفُ فهو الشّديد من القول[1]، والمفعول مَعنُوفٌ به[2]، والجمع عُنُفٌ[3]، وقد جمعت المصنّفات العربية على اختلافها كمًا مُعتبرا من المفردات الدّالة على معاني العنف[4].

أمّا في اللّغات الأجنبية فقد ورد مصطلح (Violence) في اللّغة الإنجليزية بمعنى الأفعال، والأقوال التي تهدف إلى إيذاء النّاس[5]، ويقوم على القوة البدنيّة الفاعلة، والممارسة غير القانونية للسّلطة بما يتعارض والقوانين من ذلك الاستيلاء على الحكم، إضافة إلى العنف اللّغوي كبثّ الكراهية[6]، وهو مرادف للقسوة والشّدة وانتهاك الحرمة[7] وفي معجم اللّغة الإسبانية يُشير مصطلح(Violencia) إلى العنف، الشّدة، القسر، الإكراه، الغصب، سوء المعاملة، والمضايقة، وأمّا (Violento) فصفة لكلّ عنيف شديد[8]، تحمل معنى استخدام القوة ماديًّا ومعنويًّا. وفي المعجم الفرنسي يُقصد بمصطلح(Violence) الإكراه باستخدام القوة أو التّهديد والاعتداء[9]، وهو جسدي ومعنوي[10]، في حين يُعبر مصطلح (Gewalt) في المعجم الألماني عن استخدام القوة والسّلطة بهدف التّأثير في شخص ما[11].

---

[1] –الزبيدي، سيد محمد مرتضى الحسيني: **تاج العروس**، تحقيق مصطفى حجازي، ط1، التراث العربي، الكويت، 1421ه/2000م، ج24، ص187.

[2] –أحمد، مختار عمر: **معجم اللّغة العربية المعاصرة**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1429ه/2008م، ج2، ص 1564.

[3] – الجوهري: مصدر سابق، ص 1480؛ الزبيدي: مصدر سابق: ج24، ص187.

[4] –عبد اللطيف، عليبي: **مواقف المؤرخين والأدباء من العنف السياسي في القرنين الثالث واالرابع للهجرة/ لتاسع والعاشر للميلاد**، مؤسسة GLD، تونس، 2022، ص69.

[5]- **Cambridge Academic Content Dictionary**, Cambridge University Press.

[6]- **The Random House dictionary of the English language**, second Edition, Random House, NEW YORK,1987,P.2124.

[7]– **Oxford English-Arabic Dictionary**, P.1339.

[8]- YUSSOF M.REDA: **AL MUIN**, edición.2, Librairie du LIBAN Publishers, LIBAN, 2005, P.733.

[9]- **Larousse de poche** ,nouvelle édition revue et mise a jour précis de Grammaire, édition refondue, Libraire Larousse, Paris, France, 1979, P.444-445.

[10]- Paul Robert, **dictionnaire petit Robert**, Paris,1977,p.2097.

[11]- **Duden**, Deutsch als fremdsprache, standardworterbu worterbuch fur alle die deutsch als fremdsprache lernen,2Auflage,Dudenverlag,Berlin, deutcheland, s.440.

وبذلك تكون المعاجم العربية والأجنبية سابقة الذّكر، قد أجمعت على أنّ العنف ضدّ الرّفق؛ ويتضمّن معنى القسوة، والشّدة، والقهر، وإيلام الخصم قولًا وفعلًا قصد الإساءة الجسدية والمعنوية للآخر، والتّجاوز في التّعامل الإنساني، وهو سلوك إنساني غير مقبول اجتماعيّا.

2.1-العنف اصطلاحا

الكلام في لغة العرب هو مجموعة الألفاظ الدّالة على المعنى[1]، فإذا سُمعت اللّفظة عُرف المعنى الذي تحمله، ومن هذا المنطلق فقد رأينا سابقًا أنّ العنف مصطلح يحمل معاني الشّدة والقوة بهدف التّدمير، وفي هذا المستوى الفعلي يتعارض سلوك العنف مع السّلام والنّظام، أمّا على المستوى النّفسي باعتبار العنف وسيلة لإثبات الذّات يتعارض هذا السّلوك مع ضبط النّفس[2]، واعتبرت منظمة الصّحة العالمية العنف مشكلة صحية عالمية[3] مرتبطة بغريزة حب السّيطرة وإخضاع الغير قصد الإذلال، والحطّ من كرامة الآخر وتقزيمه[4]، وهي أبشع مظاهر العنف لأنها تتوغّل إلى أعماق المعنّف واضطهاده، والتّدخّل في حرية الغير.

واعتبرت منظمة الصّحة العالمية أن العنف هو والاستخدام المُتعمّد للقوة البدنية ضدّ النّفس أو الآخر فردًا أو جماعة أو مجتمع، فيؤدي إلى الوفاة أو الإيلام النفسي[5]، وبذلك فهو ثلاثة أنواع الموجّه نحو الذّات، والموجه نحو الآخر سواء كان فردًا أو جماعة. وعرّفت باربرا وايتمر العنف بأنه سلوك شخصي ومؤسساتي، يتسم بطابع تدمير مادي واضح ضد الآخر[6]، فالشخصي ما كان خفيًا يؤثّر نفسيًا في الآخر، وأمّا المؤسساتي فهو العنف الخفي الذي تُنتهك فيه البُني الاجتماعية والهوية الشخصية للأفراد والمجتمعات[7]؛ في هذا التعريف نلمح مصطلحًا جديدًا وهو "الخفي" بمعنى أن العنف يتسرّب فيُحدث أثرًا إمّا على مستوى الشعور أو على مستوى

---

[1] – ابن جني، أبي الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، ط1، دار الهدى، بيروت، لبنان، د.ت، ص 32-44.

[2]- Michaud , Yves: **La violence**, presses Universitaires de France, Paris, 2018, p.3-10.

[3]- **World report on violence and health** , Geneva, 2002, p.3.

[4] – عبد الكريم، الفرحي: **العنف لإنهاء العنف في الوسط المدرسي أو سطوة التردي**، مجلة علوم التربية، الرباط، المملكة المغربية، يناير 2014، ع.58، ص 67؛ عبد اللطيف، عليبي: مرجع سابق، ص68.

[5]–**World report on violence and health** , op. cit, p.5.

[6] – **الأنماط الثقافية للعنف**، ترجمة ممدوح يوسف عمران، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس2007، ع.337، ص10.

[7] –نفسه.

البنى المُشكّلة للمجتمع. كما أنّ السّياق يُحدد طبيعة الفعل هل يعدّ «**عنيفًا أو غير عنيف**»[1] فيكون الفعل ذاته في سياقٍ ما عنيفًا ويؤثّر في الآخر، وأحيانًا أخرى يكون فعلًا مقبولًا غير مُستهجن.

إضافة إلى أنّ العنف سلوك يتّسم بالاستمرار، يلجأ إليه الإنسان في أوقات الشّدة دفاعًا عن نفسه، ووقت الرّخاء تأكيدًا لسلطته[2]، حيث اعتبرت باربرا وايتمر «**البدن هو أرض المعركة**»[3] باعتباره الموضع المتلقّي لهذا السّلوك؛ فالإنسان لا يلجأ إلى العنف إلّا بعد استنفاذ الحلول معتبرًا إياه–العنف–الوسيلة الأخيرة لإعادة الاعتبار للذّات، والتّصدي لكلّ ما يمسّ كرامتها[4]، فيظهر بأشكال مختلفة فمن جهتها منظّمة الصّحة العالمية اعتبرت العنف واسع الدّلالة فبغضّ النّظر عن استخدام القوة البدنية؛ فإنّه يمتد إلى التّهديد والتّرهيب والإهمال[5]، وهو عنف يندرج ضمن العنف اللّغوي –اللّفظي–الذي يختلف بين الأفراد حسب ثقافة الفرد ومكانته[6]، لذلك نلحظ تباين مظاهره عند الطّبقة العالمة. كما يختلف عند رجال السّياسة أيضا، هذا الخطاب يبرز حين يشعر المرء بعجزه عن إقناع الآخر بكيانه وقيمته وإيصال صوته بالمحاورة الهادئة[7]، فالفشل في ردّ الاعتبار يدفع الإنسان إلى استخدام آخر سلاح ممكن لإثبات الذّات.

ومن مظاهر هذا الخطاب التّحريض على سفك الدّماء، والمبادرة إلى العنف اللّفظي كالسّب والشّتم والقذف، فتبرز إلى السّطح ملامح الاستعلاء، والتّكبر، والتّطاول على الخصم[8]؛ ناهيك عن احتقار الآخر قولًا أو ايماءً وإهانته، وهو ما يخدش كرامة الإنسان، والمُتوقّع منه ردّ فعل على قدر الإهانة أو أكثر بغضّ النّظر عن اتزان

---

[1] –سلافوي، جيجيك: **العنف تأملات في وجوهه الستة**، ترجمة فاضل جتكر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، لبنان، 2017، ص 209.

[2] – محمد، اسموني: **العنف الصوفي المقدّس نماذج من المدونات المناقبية بالمغرب ق6–13ه/12–19م**، مؤمنون بلا حدود، أفريل 2019، ص 75.

[3] –باربرا، وايتمر: مرجع سابق، ص227.

[4] – مصطفى، حجازي: **التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، ط9، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب؛ بيروت، لبنان، 2005، ص 165.

[5]– **World report on violence and health**, op. cit, p.5.

[6] – سمير، توبة: **قراءة تحليلية لظاهرة العنف اللغوي اللفظي، مجلة تمثلات الثقافية**، جانفي 2020، مج.4، ع. 1، ص 103.

[7] – مصطفى، حجازي: مرجع سابق، ص 165.

[8] –البشير، بوقاعدة: **خطاب الكراهية في النّص التاريخي الوسيطي دراسة تحليلية لنماذج من مصنفات المغارب**، ط1، دار الباحث، الجزائر، 2022، ص26.

الفرد، فإن كان غير مُتّزن فرد فعله حتمًا سيكون أعنف. كما يُرتبط مفهوم العنف بعديد المفاهيم منها الإكراه الظّلم الجور الاستبداد الاضطهاد الغصب التّدمير الإبادة والتّعذيب.

ورغم اتساع مدلول العنف وتشعّبه يمكن حصره في شكلين واضحين العنف المادي، ومن أشكاله نجد الموجه نحو الذّات ماديًّا كالانتحار[1]، والاعتداء على الذّات بالجرح والتّشويه. ومن جهة أخرى نجد العنف الذي ينتج عن ردّة الفعل (reactive violence) دفاعًا عن الحياة لا يستهدف التّدمير والتّخريب؛ بل الدّفاع عن كرامة المرء وممتلكاته، وتأمين الخائفين، ومساندة المهدّدين في أرواحهم وممتلكاتهم؛ قد يكون ردّ فعل فردي أو جماعي[2]، ويكون الفردي في حدود الأسرة بين الأقرباء، أو مجتمعيًّا بين أفراد لا تجمعهم رابطة الدّم، أمّا العنف الجماعي فيكون إمّا بينيّا بين الجماعات كالقبائل أو ضدّ السّلطة في سياق التّمردات والثّورات، لأسباب اجتماعية، اقتصادية، أو سياسية، وقد يكون من السّلطة ضدّ الرّعية للإخضاع وفرض السّلطة، وتحت هذا الشّكل من العنف تحدّث عبد الرحمن بن خلدون عن أسباب العدوان والحروب بين أي طرفين «**إحْدَاهُما تطلب الانتقام، والأخرى تدافع**»[3]؛ هذه الأخيرة تبحث عن العدل، وحماية وجودها، وتستهدف نسف الظلم والجور. والشكل الثّاني العنف المعنوي (الرّمزي)[4] ويبرز على المستوى النّفسي.

وتأسيسًا على ما سبق يمكن القول إنّ العنف هو كلّ سلوك يهدّد سلامة الانسان الجسدية والنّفسية يبدأ مُقنّعا وينتهي صريحًا[5]، وله أشكال متعدّدة فقد يكون تدميريّا أساسه الظّلم وإهانة الآخر، وقد يكون ردّ فعل عن سلوك عنيف فيكون دفاعًا عن النّفس وحمايتها وإقرارًا للعدالة، وأنّ الإنسان مارس العنف منذ بدء الخليقة ومازال يمارسه إلى الآن.

2-موقف الإسلام من العنف

ورد في النّص القرآني عديد الآيات المُعبّرة عن ظاهرة العنف مع ضبطها شرعًا بوضع عقوبات رادعة تتلاءم وحجم الضّرر، واجتهد فقهاء الإسلام من جهتهم في وضع عقوبات تعزيرية لمسائل العنف التي لم يرد

---

[1] – احمد، اوزي: **سيكولوجية العنف، عنف المؤسسة ومأسسة العنف**، منشورات مجلة علوم التربية، الرباط، المملكة المغربية، 2014، ع.36، ص 11؛ **World report on violence and health**, op cit, p.5

[2] –عبد الرزاق، عمار: **السلطة والعنف والجنس**، ط1، دار نقوش عربية، تونس، 2014، ص55.

[3] – **المقدمة**، ج2، ص677.

[4] – عروسي، لسمر: **العنف والمقدس في الإسلام**، ط1، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2012، ص42.

[5] –مصطفى، حجازي: مرجع سابق، ص167.

فيها حدّ شرعي، من أجل إقامة مجتمع إسلامي إنساني ينعم بالأمن من كلّ خطر، وإرساء قيم روحية أخلاقية قائمة على الاتزان في المعاملة، والعدل والمساواة بين النّاس جميعا، لأن الدين الإسلامي في جوهره يتضمّن مشروعًا متماسكًا يتعلّق بجميع أوجه الحياة[1].

لذلك نبذ القرآن الكريم الصّراع والقتال بين المسلمين، لِمَ ينجرّ عن ذلك من فتنة بين المسلمين، ودعا لإعلاء الصّلح بينهم والسّعي فيه، لقوله تعالى ﴿**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾[2]، هذا في حال الصّراع داخل دار الإسلام.

وأمّا مع غير المسلمين فكان نهج الإسلام السّلم في قوله تعالى ﴿**وإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**﴾[3]، وهي دعوة لمسالمة من مال إلى السّلم من أهل الكتاب لأنّ الآية الكريمة نزلت في شأن يهود قُريظة[4]، حقنًا لدماء الإنسان مُسلما كان أو غير ذلك. فالقرآن الكريم ضبط علاقة المسلمين ببعضهم داخل المجتمع الإسلامي، كما ضبط صلة المسلمين بغيرهم، وحدّد معايير التّعامل بين الرّاعي والرّعية بما يحفظ الحقوق داخل دار الإسلام.

من جهة أخرى نهى المولى –عز وجلّ–عن الظّلم والعدوان بكلّ أشكاله، وحرّم قتل النّفس بغير حق في قوله تعالى﴿ **وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا**﴾[5] فدم المسلم لا يحلّ إلّا بإحدى ثلاث النّفس بالنّفس، الزّاني المُحصن، والتّارك للدين المُفارق للجماعة الإسلامية، أمّا غير هذه الحالات من القتل فلوليّ المقتول سلطة على القاتل وعدم الإسراف في القتل أي عدم المثلة بالقاتل وأَن لا يقتصّ من غيره وإن شاء عفا عنه[6] وفي المسألة تفصيل.

---

[1] – عبد اللطيف، عليبي: مرجع سابق، ص96.

[2] –**سورة الحجرات**، [9].

[3] –**سورة الأنفال**، [62].

[4] – الطبري: مصدر سابق، ج4، ص40–43.

[5] –**سورة الإسراء**، [33].

[6] –ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر: **تفسير القرآن العظيم**، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 1424هـ/ 2000م، ص1117.

ومن الظّلم والعدوان مدّ اليد على أموال النّاس بالسّرقة، وهي من العنف الاجتماعي باعتبار السّرقة ظاهرة اجتماعية مُؤثّرة في الواقع الاقتصادي للفرد والجماعة، فيترك أثرًا سلبيًّا في نفس مَن وقع عليه الاعتداء بصرف النّظر عن ممارسات العنف المرافقة لهذا الفعل في كثير من الأحيان، ولانْعكاسات السّرقة على الأفراد والمجتمعات حَدَّ الشّرع السّارق والسّارقة في قوله تعالى ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[1]، ولم يُخصّص جنس السّارق، وللسّرقة التي تُوجب القطع نصاب معيّن فالرّسول ﷺ قطع فيما قيمته ثلاثة دراهم[2]، وعن عائشة –رضي الله عنها– قالت: قال رسول الله ﷺ «**تُقطَعُ اليَد في رُبعِ دينار فَصَاعِدًا**»[3]، وهناك من يرى بأنّ الآية على العموم في القطع ولا نِصاب فيها، وقطع اليمين في السّرقة حدّ شرعي وعقوبة من الله –عز وجل– على اللّصوصية لِمَ فيها من الإفساد[4] وفي ذلك حفظ لأموال المسلمين، وقد جمع الرّسول ﷺ ذلك في حجة الوداع بقوله «...**إنّ دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم...**»[5]، وهو تحريم أبدي، إلى أن تقوم السّاعة، فالإسلام دين يرفض العنف، ويدعو للاحترام والسلام.

ونستحضر في السّياق دعوة الإسلام إلى الحوارّ، والإقناع بالحجّة، ولين القول في الآية الكريمة ﴿**أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالحِكْمَةِ وَالمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالمُهْتَدِينَ**﴾[6]، وهي دعوة صريحة لحسن الخطاب والمناظرة بوجه حسن[7]، ونهى المولى–عز وجلّ–عن الجهر بالسّوء من القول ﴿**لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا**﴾[8]، والجهر بالسّوء هو الدّعاء على الظّالم مع أنّه رخّص له ذلك في الدّعاء على منْ ظلمه وإن صبر هو خير له[9].

---

[1] –**سورة المائدة**، [40].

[2] –الطبري: مصدر سابق، ج10، ص 295–298.

[3] –البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: **صحيح البخاري**، ط1، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 1463هـ/ 2002م، كتاب الحدود، باب في كم يقطع، [6789]. يُنظر أيضا: [6790، 6791، 6792، 6793، 5794، 6795، 6796، 6797، 6798، 6799].

[4] –الطبري: مصدر سابق، ج10، ص 295–298.

[5] –ابن هشام، أبو محمد عبد الملك: **السيرة النبوية**، ط2، دار الفجر للتراث، القاهرة، مص، 1425هـ/ 2004، ج4، ص173.

[6] – **سورة النحل**، [125].

[7] –ابن كثير الدمشقي: مصدر سابق، ص1071.

[8] –**سورة النساء**، [147].

[9] – الطبري: مصدر سابق، ج9، ص343–344.

وكما رغّب الدين الإسلامي في القول الحسن، ولين الخطاب وجّه النّداء للمؤمنين بالنّهي عن السّخرية وتّحقير الآخر في قوله تعالى﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ** ﴾[1].

وأخيرًا يمكن القول أنّ الإسلام حمل السّلم والأمن للمجتمع الإسلامي بعيدًا عن مظاهر العنف الفردي أو الجماعي، المادي أو اللّفظي حفاظًا على دماء، وأموال، وأعراض المسلمين، من خلال ضبط الممارسات العنيفة وتقنينها بحدود شرعية تتناسب والضّرر الذي يلحق بالمجني عليه فردًا كان أو جماعة.

وبناءً على ما سبق خلُصت هذه الجزئية من الدّراسة إلى أنّ العنف سلوك إنساني أزلي، يتضمّن معاني الظّلم والقسوة، وحامل لمعاني الإساءة، وهو سلوك خالٍ من الرّفق الرّحمة، لذلك كان العنف دائمًا مهدّدًا لسلامة الإنسان، سواء كان تعدّيا أو ردّ عدوان، ويُفترض بالمجتمع الإسلامي أنّه أقلّ معاناة من هذه الظاهرة، لأنّ الشريعة الإسلامية ضبطت المعاملات ورسّخت القيم الأخلاقية السّمحة، فلم تقتصر على النّهي عن الممارسات العنيفة فحسب؛ بل رغّبت في اللّين والقول الحسن، والمجادلة بالحجة لا بسوء الخلق والمجاهرة بالسّخرية والتّحقير.

[1] –**سورة الحجرات**، [11].

المبحث الثاني: مقاربات لفهم وتفسير العنف

يُدرك الباحث في التاريخ الإنساني أن حلقاته لم تكن إلّا سلسلة متتابعة من الحوادث المشحونة بالصّراع، ومظاهر العنف متعدّدة المستويات والجوانب ما أفرز اتساع دلالة مصطلح العنف (Violence) خاصة بعد أن أُضيف إلى عديد المجالات للتّعبير عن معاني محدّدة، وهو ما فرض التّوقف عند بعض المقاربات المفسرة للمصطلح والظّاهرة معًا.

1-مقاربة سياسية لتفسير العنف:

شكّل العنف حضورًا في التاريخ الإنساني، باعتباره وجهًا من وجوه السّلطة[1]، فيقترن العنف بالسّياسة ويتشابك معها، أمّا سعي الإنسان إلى السّلطة فهدفه عدم الخضوع لغيره، وتحقيق الاستقلاليّة، ثم تتولد فيه الرّغبة في المزيد من التّسلط على الغير، ولعلّ الحل الوحيد للتّغلب على المنافسة بين البشر هو تصدّي كل فرد لرغباته الحادّة في حب التّسلط[2]، فالأصل في الدّولة أنّها قبيلة امتلكت السّلطة بتغلّبها على غيرها من القبائل[3]، وهو ما عبّر عنه ابن خلدون بأن الاجتماع الإنساني ضرورة للبشر، ومقتضيات هذا الاجتماع المعاملة واقتضاء الحاجات، فتميل القلوب إلى الباطل والمنافسة، وتمتدّ يد الإنسان إلى حاجة يأخذها ظلمًا فيستشري الخلاف والتّنافس بممانعة الآخر، واقتضاءً للأنفة والمُدافعة، تنشب الحرب وتُسفك الدّماء[4]، وذلك ما ينطبق على جميع

---

[1] – السلطة (Authority): هي المرجع الأعلى المسلّم له بالنفوذ، والهيئة الاجتماعية القادرة على فرض إرادتها على باقي الإرادات، يُعترف لها بحقّ القيادة والمحاكمة، وإنزال العقاب ممّا يُضفي على ممارساتها الشرعية، ويُوجبُ لها الاحترام، والالتزام بقراراتها؛ تهدف السلطة لحفظ النّظام والأمن الاجتماعي، كما ارتبط استخدام السّلطة ببعض الهيئات والتّنظيمات كالسّلطة الدينية، والسّلطة العسكرية وغيرها. أمّا حنة أرندت(Hannah Arendt) فعرّفت السّلطة بأنّها قدرة الإنسان على الفعل المتناسق، كما أنّها ليست فردية (خاصة) بل تعود إلى المجموعة، وتستمر السّلطة ما دامت الجماعة ملتحمة؛ وأمّا الشخص الموجود في السّلطة فهو متسلّط من قبل جماعة من النّاس لكي يفعل باسمهم. يُنظر: عبد الوهاب، الكيالي؛ وآخرون: **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت، ج3، ص215. حنة، أرندت: **في العنف**، ترجمة: إبراهيم العريس، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1992، ص 39.

[2] –سلافوي، جيجيك: مرجع سابق، ص 68

[3] – حميد، تيتاو: **الدولة والعنف بالمغرب الأقصى**، ص 223. ويضيف أنّ كل سلطة أو دولة خلال هذه الفترة –العصر المريني– في حقيقتها وأصلها قبيلة استطاعت ان تُخضع لسلطتها ولنفودها بشكل مباشر أو غير مباشر مجموعة من القبائل المغلوبة على أمرها أو المتحالفة معها من أجل مصالح معينة. حميد، تيتاو: **الحرب والمجتمع**، ص 116.

[4] – **المقدمة**، ج2، ص 519–559.

مراحل تشكّل الدّولة ، فمن التّمهيد إلى احتكار السّلطة، واستخدام القوة للحفاظ عليها –السّلطة–ضدّ الرّعية من المتمرّدين، أو السّلط الخارجية الأقوى الطّامحة لتوسيع مجالاتها.

والمؤكد أنّ العنف ليس معطى طارئًا على البنية الاجتماعية في تاريخ بلاد المغرب الوسيط؛ بل المتحكم في التّنظيم الاجتماعي وفي خضوع الأفراد للدّولة[1]، ويشهد على رسوخ ظاهرة العنف والصّراع في المجتمعات الإنسانية وفي تاريخنا أسوار المدن، وأبوابها الحصينة، القلاع والحصون[2]، كآثار مادية ما يزال بعضها ماثلا للعيان كشاهد على حقب تاريخية كان فيها الشغل الشّاغل للسّلطة هو تأمين وجودها خاصة المدينة مركز السّلطة، ناهيك عن الاحتفاء بالسّيف والفرس في التّراث[3]، ضف إلى ذلك ما حملت إلينا النّصوص حول فظائع الحروب، والإبادة الجماعية، وطول الحصار.

ويرى ابن خلدون أنّ الملك منصب طبيعي للإنسان[4]، فالرّغبة في الملكيّة أمر مشروع ما دام أنّه يحقّق الاستقلال عن الآخر؛ غير أن النّفس تميل إلى المطالبة بالمزيد من المكتسبات في كلّ صراع فلا تكتفي بتحقيق الاستقلال عن غيرها؛ بل تطلب المزيد أكثر من الحاجة[5] بهدف تحقيق نفوذ أكبر وهيمنة أوسع، واستتباع الآخر بدل التّبعية له فيحدث الصدام العنيف نتيجة الرغبة في تملّك ما يملك الآخر.

وأضاف عبد الرحمن بن خلدون مُتحدّثا عن أطوار الدولة دون أن يستخدم لفظ العنف مباشرة بل استخدم عبارات تدل عليه منها "**الاستيلاء على الملك وانتزاعه**"[6] حيث يظهر العنف في بداية عمر الدولة، وهو طور "**الظفر بالبغية وغلب المُدافع والممانع**"[7] ويظهر في نهايتها حيث تكثر الدسائس ويظهر الصّراع داخل البيت الحاكم ليجد هذا الأخير نفسه "**يدافع الأقارب لا يُظاهره على مدافعتهم إلّا الأقل من الأباعد**"[8] لإثبات أحقيته

---

[1] – مولاي، هاشم العلوي القاسمي: مرجع سابق، ص 127.

[2] – محمد، سبيلا: **العنف بين الدولة والمجتمع في مغرب ما بعد الاستقلال**، مجلة المستقبل العربي، مج29، ع336، فبراير، 2007، ص 122.

[3] – نفسه.

[4] – **المقدمة**، ج2، ص 559.

[5] –سلافوي، جيجيك: مرجع سابق، ص 67.

[6] – **المقدمة**، ج2، ص543.

[7] –نفسه.

[8] – **المقدمة**، ج2، ص543.

بالحكم، فتظهر دولة جديدة تمارس العنف ضدّ البيت الحاكم لإبادته وتحل محله[1].

والعنف هو الواقعة المؤسّسة للمجتمع فالدّولة تحدّ من عنف الحالة الطبيعية للإنسان، وتدفعه إلى الحالة الاجتماعية الأقل عنفًا أو ما يُطلق عليه "العنف المشروع" حيث تتنازل الرّعية عن حقوقها للدّولة بهدف المحافظة على نفسها–الرعية–، وفي المقابل توفّر هذه الأخيرة الأمن للجميع ما يصطلح عليه "بالعقد الاجتماعي"[2] أو الدّستور[3].

والحرب هي أشدّ الرزايا على الإنسان ونتيجة ضرورية عند غياب قوة فعلية وسلطة تنظّم حياة الأفراد وتُجبرهم على احترام تعهّدهم –العقد الاجتماعي–خوفًا من العقوبة[4]؛ وإن كان توفير الأمن يتطلّب استخدام العنف المرفوض أخلاقيًا؛ إلّا أنّه مشروع ومطلوب من النّاحية السّياسية[5]، وأنّ السّلطة القائمة يحقّ لها خوض الحرب أو اتخاذ قرار السّلم ضد دول أخرى، كما يحقّ لها تحديد أعداد الجيش وتمويله، وجمع المال من الأفراد لتغطيّة المصاريف اللّازمة للحرب، وذلك اقتضاءً للمصلحة العامّة[6].

وهو ما يجعل الدّولة تحرص على إثبات شرعيّة عنفها ضدّ الخصوم بإرفاق كلّ خبر بما يبرره دينيا[7]، باعتبار هذه السّلطة مقبولة اجتماعيًا، وتتمتّع بالشرعية، فيتم تبرير العنف من خلال تحميل المسؤولية للآخر،

---

[1] – المقدمة، ج2، ص543.

[2] –العقد الاجتماعي (The Social Contract): تقوم فكرة العقد الاجتماعي على أنّ الإنسان عاش مرحلة من الفوضى قبل قيام الدولة فحدث الاتفاق بالتخلي عن هذه الحالة، وتكوين مجتمع منظم؛ وقد اختلف الفلاسفة في تفسير نشأة العقد الاجتماعي فبينما يرى فريق منهم أن الشعب هو صاحب السلطة الفعلية، والحكومة التي اختارها تنفّذ العقد، ويمكنه سحب الثقة من الحكومة ما لم تف بالتزاماتها؛ أمّا الفريق الآخر فيرى أنّ الشعب تنازل نهائيا عن السلطة للحكومة التي تنفذ العقد كما تشاء دون استشارة الشعب، وظلّت هذه الأفكار في تطور مستمر إلى أن كتب جان جاك روسو(Jean Jacques Rousseau) كتابه "العقد الاجتماعي" (Du Contrat Social) جمع فيه أبعاد النظرية بما يتوافق والمجتمع الرأسمالي. عبد الوهاب، الكيالي: مرجع سابق، ج4، ص128–129.

[3] – محمد، سبيلا: مرجع سابق، ص120.

[4] – توماس، هوبز: **الليفيتان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة: ديانا حرب؛ بشرى صعب، ط1، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث(كلمة)، الامارات العربية المتحدة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2011م، ص 175–176.

[5] – محمد، سبيلا: مرجع سابق، ص120.

[6] –توماس، هوبز: مرجع سابق، ص188.

[7] – حميد، تيتاو: **الدولة والعنف**، ص 226؛ باربرا، وايتمر: مرجع سابق، ص 58.

حينها لا يُنظر إلى العنف على أنّه مُدان؛ بل يُنظر له بصفته إكراه شرعي[1] (عنف مشروع)، وهنا تبرز عدّة مبرّرات منها أن الآخر خارج عن الحاكم، أو اتهامه بالكفر أو الحرابة، فالعنف لم يُمارس بصورة واضحة مكشوفة؛ وإنّما يتدثر دائمًا بهذه المبرّرات المُقنعة لإثبات الشّرعية.

واعتبرت حنة أرندت (Hannah Arendt) العنف هو الملجأ الأخير الذي يُمكّن من الإبقاء على سلامة السّلطة، وبُنيتها خاصة أنّه يتميز بطابعه الأدواتي، ولم تغفل عن الإشارة إلى الدّور المهم للعنف في تاريخ البشرية[2]، خاصة بعد تطور وسائل وأدوات ممارسته على المستوى الفردي أو الجماعي[3]، باعتباره واحدًا من أوجه السّلطة الأساسية، وأهم شروط توطيدها، واستحكامها[4]، والعمل بجد وفعالية للتّذكير بالعنف خاصة على المستوى الجماعي، وهو فعل سياسي بالدّرجة الأولى[5]؛ وله أهميته في الاحتفاظ بالنّصب التّذكارية؛ وتخليد ذكرى الانتصارات وفي ذلك توريث لممارسات العنف للأجيال المتعاقبة؛ فالعنف مؤطّر داخل أجهزة الدّولة المحتكِرة للعنف والممارِسة له خلال محاولات الحدّ منه[6].

واعتبر ايف ميشو (Yves Michaud) العدوان[7] والتّهيج والقتال كلّها مترادفات تشير إلى استعداد الدّولة للهجوم أو ردود الفعل العنيفة[8] بهدف حماية القوانين بواسطة أجهزة تؤمّن وجودها الاجتماعي[9] كالجيش والشرطة والحسبة، ردّ المظالم، أي أنّ العنف المشروع مرهون بالقانون الذي تفرضه السّلطة، وكلّ تجاوز للقانون يعدُّ عنفًا

---

[1] – باربرا، وايتمر: مرجع سابق، ص 49–62.

[2] –في العنف، ص40–42، 10–11.

[3] –محمد الصادق، بلام: **الحداثة السياسية من التأسيس للعنف إلى تفكيك مفارقاته**، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 23، ديسمبر 2016، ص 30.

[4] –نيكولاس، بولنتزاس: **نظرية الدولة**، ترجمة: ميشيل كيلو، ط2، التنوير، بيروت، لبنان، 2010، ص 26.

[5] -Nicolas Arggenti; Katharina Schramm: **Remenbring Violence Anthropological perspectives Intergenerqtionl Transmission**, Published (March 2012) eISBN 978-1-84545-970-3 eBook, https://doi.org/10.3167/9781845456245, p19.

[6] – عروسي، الاسمر: مرجع سابق، ص 41–27.

[7] – تجدر الإشارة إلى أن الاعتداء: هو الهجوم الفردي أو الجماعي بشكل مفاجئ بغير سبب على الآخر، وهو ظاهرة فطرية طبيعية تُمكّن الكائن الحي من البقاء على قيد الحياة، وهو أوسع وأشمل من العنف، وغالبا ما يكون العنف وجها من وجوه العدوان. يُنظر: أحمد، أوزوي: مرجع سابق، ص14–16.

[8]- Michaud, Yves :op.cit, p 66 – 86.

[9] – نيكولاس، بولنتزاس: مرجع سابق، ص 83.

استنادًا إلى معيار مسبق –القانون– مُتعلّق بالحالة الطّبيعية، وما ارتفع وزاد عن هذه الصّيغة يُعدّ عنفًا[1]؛ بمعنى أن العنف يبقى لصيقًا بالقانون، ويمتلك القدرة على تدمير النّظام الاجتماعي بكلّ مؤسساته[2]، حيث يتلاعب القادة السّياسيون أو القادة الدينيون بأفكار النّاس، فيتمّ صناعة العدو كمبرّر لإنتاج العنف، ويُثيرون فيهم الحماسة لمواجهة الأخطار المهَدّدة لهم[3].

وبهذه الطريقة يُجَيّشُ العامّة في حروب لا تعنيهم؛ وما إن تندلع شرارة العنف أو الحرب حتى يلتفّ حولها الظّالم والمظلوم، ويَستقطب كلّ طرف أنصاره ومؤيديه، وإن كان ظالمًا، على هذا النّحو يتفجّر العنف بين الأفراد والجماعات مع بعض الخصوصيّات المُميّزة لكلّ حالة، خاصّةً على مستوى النّتائج التي تتضاعف في حالات العنف الجماعي مقارنة بالعنف بين الأفراد.

2–مقاربة اقتصادية لتفسير العنف

اعتبر إنجلز(Friedrich Engels) "المِلكِيّة" السّبب الأساسي للعنف حيث يتصارع النّاس حول المصالح، ويرى أن مختلف الظواهر الاقتصادية يجب أن تُفسَّر بالأسباب السّياسية، ويقصد بها العنف؛ كما تبنّى موقف ماركس القائل بدور "العنف الإيجابي" باعتباره الأداة التي تدفع الحركة الاجتماعية لرفض كل أشكال التّسلط السّياسي[4]، والثّورة على الأوضاع السيّئة لبلوغ إصلاحات تخدم الرّعية، وافتكاك حقوق إضافيّة لهم على حساب السّلطة الاستبداديّة.

من جهة أخرى تعدّ السّيطرة على الاقتصاد من إنتاج، وتحكّم في توزيعه، والسّيطرة على الطّرق التجارية أهم عامل لتكوين نظام خاص ومُستقل عن كلّ سلطة أجنبية، وبالتالي بسط النّفوذ وجلب المنافع للسّلطة القائمة لتعزيز سلطتها، وفرض هيمنتها لإثبات وجودها، والتّمتع بحقّ الممارسة العنيفة نظير شرعيّة حكمها[5]، لهذا فالقوّة الاقتصاديّة ضروريّة للتّزود بالآليات، ووسائل حفظ السّلطة حيث يُولد العنف السّياسي من رحم الاقتصاد[6].

---

[1] – سلافوي، جيجيك: مرجع سابق، ص69.

[2] – باربرا، وايتمر: مرجع سابق، ص 130.

[3] – عبد الرزاق، عمار: مرجع سابق، ص 55؛ عثمان، عابد أمكور: **العنف المزدوج قراءه في الجذور المؤسّسة للعنف**، دورية نماء، مركز نماء للدراسات والبحوث، 2018، ع 6–7.

[4] –فريدريك، انجلز: **دور العنف في التاريخ**، ترجمة: فؤاد أيوب، دار دمشق، دمشق، سوريا، (د.ت). ص8، 50.

[5] – مولاي، هاشم العلوي القاسمي: مرجع سابق، ص127.

[6] – عروسي، الاسمر: مرجع سابق، ص 24.

بينما اعتبر بيار كلاستر(Pierre Clastres) مسألة "اقتصاد الكفاف" وعجز القوى الإنتاجية عن سدّ حاجات الجماعة لندرة الخيرات الدّافع الرئيس للتنافس بين المجموعات البشريّة، والصّراع المسلّح مُسلّمة موضوعة وبالية، لأن الاقتصاد البدائي اقتصاد وفرة بالتّالي فالاقتصاد لا شأن له بالحرب والصّراع؛ عندئذ على الباحث أن يوجه قلمه وفكره نحو الدّوافع السّياسيّة للصّراع والعنف[1]، وإن اتفقنا مع كلاستر في قوله أنّ الاقتصاد البدائي اقتصاد وفرة، مع ذلك فالعنف السّياسي يتغذى على القوة الاقتصاديّة لمواجهة الآخر، وفرض الهيمنة، فأيّ سلطة سياسيّة مفتقرة لقوة الاقتصاد ستكون تابعة لغيرها لسدّ حاجاتها، كما أنّ المداخيل الاقتصاديّة هي أساس تمويل جيش السّلطة، فإن ضعف التّمويل ضعف الجيش وتمرّد.

3-مقاربة فلسفية لتفسير العنف

عرّف أندري لالاند (André Lalande) العنف بأنّه استخدامٌ غير مشروع وغير قانوني للقوة[2]، ويمكن الإشارة إلى أنّ الفلسفة اهتمت بالظّاهرة في إطار اهتمامها بجوهر الإنسان، ولم تخصّص لها مباحث مستقلة، وهو ما أخّر عناية الفلسفة بمسألة العنف إلى أن تفشّى في مختلف الجوانب الحياتية[3].

في حين ناقش طه عبد الرحمن الأسس التي قامت عليها التّعريفات العامّة للعنف، وقابل بين العنف والعقل حيث يمتنع العنف عن الحوار، والأخذ بأسباب الاستدلال، علمًا أن العقل في التّداول العربي مناقض للجهل، ومن هذا المنطلق يكون العنف مرادفًا للجهل، وينتهي طه عبد الرّحمن إلى القول أنّه حيثما وُجد العنف فلا حوار وحيثما وُجد الحوار فلا عنف[4].

وعدّ غيره العنف حياد عن طريق الحكمة تبعًا لما ينتج عنه من تصفية لعلاقات المشاركة[5]، وانفراط للروابط

---

[1] –بيار، كلاستر؛ مارسيل، غوشيه: **في أصل العنف والدولة**، ترجمة: علي حرب، ط1، دار مدارك، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص 109. لمزيد من التفاصيل يُنظر: ص 93–109.

[2] –أندري، لالاند: **موسوعة لالاند الفلسفية**، ترجمة: أحمد خليل أحمد، ط2، منشورات عويدات، بيروت، لبنان؛ باريس، فرنسا، 2001، مج3، ص1555.

[3] –ولتتبّع آراء الفلاسفة القدامى حول العنف من فلاسفة اليونان: أفلاطون وآرسطو، وامتدادات الفلسفة العربية الإسلامية بجذورها في الفلسفة اليونانية بالوقوف عند رأي: الفارابي، وآراء إخوان الصفا رغم الاختلاف بين الفلسفتين، والفلسفة الحديثة التي اهتمت بهذا المبحث: توماس هوبز، حنة أرندت، نقولا مكيافيللي، وفريدرك أنجلز. يُنظر: عبد اللطيف، عليبي: مرجع سابق، ص98–104.

[4] – **سؤال العنف بين الائتمانية والحوارية**، ط1، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، لبنان، 2017، ص9، 42–43.

[5] – مصطفى، حجازي: مرجع سابق، ص 194.

الإنسانية فيتجلّى العنف كمظهر للصّراع الدّائم بين الخير والشّر في الطّبيعة البشرية[1]؛ حيث يقتدي الإنسان بإبليس الذي اتخذه عدوًا وأقسَم بغوايته ونَزْع لباسه فيخلعُ عنه لباس الانسانية[2]؛ وينزل إلى الممارسة العنيفة التي يغيب فيها العقل والحكمة.

4-مقاربة اجتماعية تربوية لتفسير العنف

عبّرت ظاهرة العنف عن الطّبيعة الانسانية، باعتبارها-ظاهرة العنف-مكوّن أساسي من مكوناتها، فبمقتضى الطّبيعة الفاسدة يميل النّاس إلى تعنيف بعضهم البعض[3]. كما تميل النّفس أيضا إلى السّلم، وبمقتضاها تلجأ إلى العنف لحمايته-السّلم-؛ فيعيش الانسان في حالة تربّص خوفًا من انقضاض العدو، فإذا أمِنَ واستقرّ فكّر في فرض إرادته على الآخر[4]؛ والآخر هنا يُنظر إليه على أنّه المُخالف، والحامل للتّهديد[5].

واعتبر مجموعة من المدرّسين في المعهد الفرنسي أنّ العنف السّياسي وحجم العدوان الجماعي فيه يولد وينمو في البنى الأساسيّة للمجتمع[6]، كما يهدف العدوان إلى ترهيب الأفراد والجماعات والحكومات وحملها على الاستسلام، بُغية تحقيق المآرب الخاصة التي تتنافى أو تتقاطع مع القوانين التي يُقرّها المجتمع[7].

ذلك ما قدّمه بورديو (P. Bourdieu) حين تعمّق أكثر ليكشف أنّ العنف الرّمزي[8] الأخلاقي النّاعم لم يكتفِ بسلب القدرة على الفعل، بل تغلغل عميقا لسلب القدرة على التّفكير، وترسيخ قيم زائفة غرضها الأهم إدامة

---

[1] – محمد، اسموني: **العنف الصوفي المقدس نماذج من الدونات المناقبية بالمغرب ق6-13هـ/12-19م**، منشور ضمن: التصوف والعنف، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، بيروت، لبنان؛ المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، 2018، ص 75.

[2] –طه، عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 45.

[3] – محمد الصادق، بلام: مرجع سابق، ص 33.

[4] –عبد اللطيف، عامر: **أحكام الأسرى والسبايا في الحروب الإسلامية**، ط1، دار الكتب الإسلامية؛ دار الكتاب المصري، القاهرة؛ مصر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م، ص 17.

[5] – عثمان، عابد أمكور: مرجع سابق، ص69.

[6] –**الحروب والحضارات**، ترجمة: أحمد عبد الكريم، ط3، دار طلاس، دمشق، سوريا، 1992، ص392.

[7] – إحسان، محمد الحسن: **علم اجتماع العنف والارهاب دراسة تحليلية في الارهاب والعنف السياسي والاجتماعي**، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص 27.

[8] –الرّمز «**هو تصوُّر يُظهر معنى سريًّا... وسيكون المعنى المرئي من الرّمز أي الدّال محملا دائما بالحد الاقصى من التجسيم**» يُنظر: جيلبير، دوران: **الخيال الرمزي**، ترجمة: علي المصري ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الهيمنة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية[1] على الأفراد؛ إنّه العنف الميكروفيزيائي الذي تمكّن من الاختباء في زي العادات وبين طيّات النّظام العام ولباقة الأدب[2] وحسن التّصرف؛ التي تأخذ سمات تربوية يقبلها النّاس بكلّ عفوية لحياديتها في الظّاهر؛ إلّا أنّها ترويضية تكرّس الهيمنة بموافقة المهيمَن عليهم[3] أي أنه يدعم وجود الطبقية واستمرار هيمنة طبقة على غيرها.

وذلك بعد ما وقف–بورديو–على آراء دوركايم(David Emile Durkheim) وماركس(Karl Marx) وفيبر(Max Weber) ليؤكد أن العنف الرّمزي بنيوي يدخل في كل العلاقات بشتى المستويات سواء مسألة التّراتب الاجتماعي أو مسألة الشّرعية السّياسية[4]؛ ليؤكد أنّ العنف الخارجي نتاج عنف رمزي داخلي، إذ لا يمكن بناء مجتمع حامل لقيم إنسانية ما لم تتمّ إعادة النّظر في المسلمات المُؤسِّسة للتمايز الطّبقي[5]؛ والتي وافقت عليها–المسلمات–جميع الطبقات الاجتماعية (Social classes) فاكتسبت الشّرعية وصارت حالةً طبيعيّة يقبلها الجميع.

فكلّ فاعل اجتماعي يبحث عن اعتراف الآخرين بامتيازاته ووضعه الاجتماعي؛ هذا الوضع هو صانع الصّلة بين البُنيات الاجتماعية، والامتيازات، والأحكام الشّخصية للفاعل الاجتماعي[6]، وهو ترسيخ لمنطق

1414هـ/ 1994م، ص 9–11. وأمّا الرمزية (symbolism) «**هي نسق من الرموز للدلالة على معاني خاصة أو التّعبير عن حقائق ومعتقدات... وكثيرا ما استعمل في الطقوس والتّعاليم الدينية**». **المعجم الفلسفي:** مجمع اللغة العربية الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، 1403 هـ/ 1989 م، ص92.

[1] –لؤي، خزعل جبر: **العنف المقدس بنيته أخلاقياته وتأويلاته**، منشور ضمن: الدولة والدين والمجتمع في العراق دراسات نفسية اجتماعية سياسية، دار مسامير، السماوة، 2021، ص 368.

[2] –سلمى، بلحاج مبروك: **أصول العنف: مقاربة من أجل فهم ظاهرة العنف وميكانيزماتها**؛ ضمن كتاب: العنف قضايا وإشكالات، إشراف الطيب بوعزة؛ محفوظ أبي يعلى، ط1، مؤمنون بلا حدود، المملكة المغربية، لبنان، 2018، ص16–17.

[3] –صغيّر، العنزي: **خطاب العنف وعنف الخطاب قراءة ثقافية في الأمثال العربية القديمة**، ط1، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 1444هـ/ 2023م، ص16.

[4] –بيير، بورديو: **العنف الرمزي بحث في أصول علم الاجتماع التربوي**، ترجمة: نظير جاهل، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 1994، ص6.

[5] – لؤي، خزعل جبر: مرجع سابق، ص368.

[6] –نفسه.

التّراتب الاجتماعي وامتلاك فئة لامتيازات دون غيرها، وتكريسٌ للطبقيّة بكلّ ما يحمل هذا المنطق من تأثير الطّبقات المتنفّذة في الطّبقات الخاضعة.

إضافة إلى الممارسات الأيديولوجية[1] التي تستهدف تقسيم وفردنة الجماهير، وإخفاء العلاقات الطّبقية[2]، وإقرار الهيمنة، والتّأثير بعمق في النّفوس فتُطبع البُنيات الاجتماعية في البُنيات العقليّة[3]؛ تأكيدًا لتأثير فاعل اجتماعي مُعيّن–فئة الحكام– في الآخر–الرعية– ما عبّر عنه بيير بورديو بحجب علاقات القوة التي تُوصّل كلّ نفوذ يقوم على العنف الرّمزي بفرض دلالات مُعيّنة وامتيازات محدّدة باعتبارها دلالات شرعية[4]، حيث يمتد حقل العنف الرّمزي إلى التّمثّلات الجماعية كنتيجة للعلاقات التّبادلية بين الحقل الديني والحقل السياسي والحقل الإيديولوجي[5].

لذلك يمكن القول أن مجال الرّمزي المفضل هو اللّاواقعي بكل أشكاله، فيكون للتّصورات حول الشّرعية تأثير مهم على ممارسة السّلطة والحفاظ عليها[6]، وإعطائها صفة المشروعية التي تساهم في ضمان هيمنة طبقة على أخرى[7] ذلك ما وقف عليه الباحث حميد تيتاو راصدًا ممارسات السّلطة المتخفيّة الهادفة لترسيخ أحقيّة السّلطان في العصر الوسيط في ممارسة العنف بما يتمّ الإيحاء به للأذهان في سياق تراتب اجتماعي يقرُّ التّميز والاستثناء لفئة دون غيرها، ومن ذلك ما أفردت له المؤلفات حيّزا مُهما بصفة مباشرة أو غير مباشرة كشارات الملك، لباس الملوك والسلاطين ومواكبهم، والحديث عن فخامة المدن السلطانية والقصور[8]، ناهيك عن الملكيّات الزراعية الواسعة لذوي السّلطان والنّفوذ، واستعراض الجيوش، وأحاديث التّرف، واستقطاب العلماء والشعراء كلها تعزّز قوة السّلطان في الذهنية الجماعية.

---

[1] – والايديولوجيا(Ideology) لم تعد علمًا للأفكار فحسب بل هي منظومة شاملة تم اقتراح معاني جديدة لها كالانحرافات، الأديان القديمة، الاساطير...وهي جملة من القناعات التي تحصل وتتكون خلال سيرورة الحياة. يُنظر: جيل فيريول، **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، ترجمة: انسام محمد الأسعد، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2011، ص 103–106.

[2] – نيكولاس، بولنتزاس: مرجع سابق، ص 60 –62.

[3] – لؤي، خزعل جبر: مرجع سابق، ص 368.

[4] – **العنف الرمزي**، ص6.

[5] – عروسي، الاسمر: مرجع سابق، ص 51.

[6] –بيير، بورديو: **العنف الرمزي**، ص6.

[7] –بيير، بورديو: **الرمز والسلطة**، ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال، ط3، الدار البيضاء، 2007، ص50–51.

[8] – **الدولة والعنف**، ص 224–233–234.

5-المقاربة النفسية لتفسير العنف:

أكّد طه عبد الرحمن أنّ العنف «...**ظاهرة نفسيّة مبثوثة في غريزة الإنسان...**»[1]، تستهدف الإضرار بالموضوع سيكولوجيًا ورمزيًا[2]، لذلك من الصّعب رصد العنف النّفسي لأنّه يكمنُ خلف حركات خفية تتسبب بعزل المعنّف وتُشعره بالنّقص والإهانة[3]، وبما أنّه -العنف-مرتبط بالغريزة لا يمكن القضاء عليه؛ وإن اختفى في الظّاهر سيبقى كامنًا في الشّعور، أو مكبوتًا في اللّاشعور[4]، ومعنى هذا سيظل العنف ملازمًا للنّفس البشرية.

في هذا السّياق ينتج العنف عن وظيفة غريزة الحياة الهادفة للحفاظ على الفرد وأمنِه وليس الإضرار بالغير[5]؛ فالعنف من أشكال السّلوك النّاتج عن مأزق علائقي، وهو ليس اعتباطيًا لأنّه وليد تغيّر بطيء يقضي على علاقة المشاركة والمحبة فتتفجر الأزمة العلائقية عنفًا حرًا[6]. هذا التّفسير وقف على العلاقة الديالكتيكية بين العنف والواقع بهدف تحديد بنية ظاهرة العنف ودراسة شروط بروزها.

كما يظهر العنف على المستوى النّفسي في شكل عنف مقنّع يتفجّر مع زيادة القمع المسلّط على الإنسان من الخارج من جهة، وشعوره بالعجز عن التّصدي له من جهة ثانية، فيفقد توازنه بسبب عدم تمكّنه من تحمُّل مسؤولياته[7]، بمعنى أنّه نتاج مرحلة من الإحباط بعد العجز عن تحقيق الأهداف[8]، فيرتدّ العنف على الذّات في شكل رضوخ أو أمراض نفسيّة جسديّة[9]، وذلك بعد الشعور بعدم القدرة على توجيه العنف نحو مصدر الإحباط الخارجي؛ وبعد العجز عن إزاحته إلى طرف آخر فلا يمكنه ردّ العدوان لسبب ما، عند ذلك يرتدّ العنف إلى

---

[1] -**سؤال العنف**، ص 134؛ ينظر: سيغموند، فرويد: **قلق في الحضارة**، ترجمة: جورج طرابيشي، ط6، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1996، ص 76.

[2] – عبد الكريم، الفرحي: مرجع سابق، ص 67.

[3] – احمد، اوزوي: مرجع سابق، ص 11؛ باربرا، وايتمر، مرجع سابق، ص 10.

[4]– طه، عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 134.

[5] – أحمد، أوزوي، مرجع سابق، ص 13.

[6] – مصطفى، حجازي: مرجع سابق، ص 192.

[7] – المرجع السابق، ص168.

[8] – عبد الرزاق، عمار: مرجع سابق، ص 71.

[9] – مصطفى، حجازي: مرجع سابق، ص 168؛ عبد الرزاق، عمار: مرجع سابق، ص71.

الذّات[1]، فيشعر بالضّعف والقهر ومن هنا يتجه إلى تعنيف الذّات والقسوة على النّفس، وهو ما يدفع إلى ردود الفعل السّلبية كأثر واضح لجلد الذات، ويرى عبد الرزاق عمار أنّه «...**كلّما كان الإحباط قويا كلّما كانت العدوانية قويّة والعكس...**»[2].

وقابل إريك فروم بين التّدمير والإبداع فقوة التّدمير التي مارسها الإنسان في تاريخه راسخة الجذور في طبيعته كغيرها من العواطف، وأوضح أنّ قوة التّدمير تنشأ عند العجز عن إشباع قدرته على الإبداع[3]، فما دام الحظ يبتسم للإنسان تمسك بالحِلم والتّسامح؛ وإن أحذقت به المصائب انكفاء على ذاته معاقبًا إياها[4]. فكما للإنسان القدرة على البناء والتّعمير سيستطيع تدمير ذلك من خلال ممارساته العنيفة.

مما سبق وفي كلّ الحالات سواء كان العنف موجّه ضدّ المصدر الخارجي، أو تمّت إزاحته إلى ضحيّة أخرى، أو ارتد على الذّات، فإنّه سلوك سلبي تدميري، ورغم أهمية العامل النّفسي والإحباط في إنتاج العنف، إلا أنّه ليس دائما كذلك؛ فقد ينعزل المحبَط ويستسلم ولا يلجأ إلى العنف. إضافة إلى أنّ العوامل النّفسية ليست وحدها كفيلة بتوليد العنف بل هناك عوامل أخرى تتحكّم في ردود فعل الإنسان المتّزن.

وفي الأخير يمكن القول إن العنف ظاهرة يصعب اختزالها في مفهوم واحد لامتدادها واستشرائها في كلّ مجالات النّشاط البشري عبر العصور، وتجلّى العنف سياسيا في الحروب والقتل، والسّرقة والسّلب والغلاء اقتصاديا، واجتماعيا في الطّبقية والميز العنصري، والعنف الرّمزي واللّفظي بالتّأثير في الذّهن والفكر ثقافيا، ورسوخه في المجتمعات الإنسانية مع تعدّد أوجهه بين الاستخدام المادي وغير المادي بُغية الهيمنة على الآخر أو إقصائه أو تصفيته نتيجة لتوفّر ظروف اجتماعية أو سياسية، ذاتية متعلقة بالفرد أو موضوعية متعلّقة بالأوضاع العامّة المحيطة بالإنسان، وعليه يمكننا القول إنّ العنف ممارسة سلوكية تعكس ضعف الإنسان وعدم قدرته على التّفاعل مع محيطه بشكل متّزن.

---

[1] – عبد الرزاق، عمار: مرجع سابق، ص71؛ بلموشي، عبد الرزاق؛ جلال، أحمد: **التفسير النفسي والبيولوجي لظاهرة العنف في المجتمع**، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، ع 6، سبتمبر2017، ص131–141.

[2] –**السلطة والعنف والجنس**، ص71.

[3] – **المجتمع السوي**، ط1، 2009، ص 143–144؛ ينظر: عبد الرزاق، عمار: مرجع سابق، ص 71.

[4] – سيغموند، فرويد: مرجع سابق، ص 92 –93.

المبحث الثالث: أسباب العنف في المغرب الأوسط الزياني

تعدّدت أسباب العنف عبر تاريخ الإنسان، وقد تلمّسنا سابقًا من خلال المقاربات المفسّرة لظاهرة العنف امتدادات الظّاهرة على جميع المستويات الحياتية للإنسان، ووقفنا على الجذور العميقة للممارسات العنيفة الكامنة في النّفس البشرية، ويمكن حصر العنف في ثلاثة أسباب: إمّا عدم قبول الآخر وإباحة استعمال العنف ضدّه للقضاء عليه، أو عدم قبول الاختلاف معه، والضّغط عليه وإدماجه، أو الجهل بطبيعة الإنسان فيخال المرء أنّ الطّبيعة البشرية تقبل الخضوع، والتّخلي عن القيّم تحت الضّغط[1]؛ وهو ما يدفع الإنسان إلى القضاء على الخصم أو صَهره ضمن التّكتلات الأقوى، ولعلّ العنف الجماعي الأبرز على المستوى السّياسي ذلك الذي يولد في البُنى الأساسية للمجتمع[2]؛ وهو الباعث على التّوقف عند الأسباب التي تقبع خلف الممارسات العنيفة، وتُغذي النّزاعات الفردية والجماعية في العصر الزياني.

1-الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للموقع الجغرافي

يمكن الحديث عن الموقع الاستراتيجي للمغرب الأوسط وما يكتسي من أهمية اقتصادية أنّه كان أهم الأسباب التي جعلته محطّ أطماع السّلط المجاورة للسيطرة على المدن التجارية والموانئ البحرية والطرق البرية؛ وللتّعرّف على أهميّة موقع المغرب الأوسط لا بدّ من تحديد مجاله الجغرافي، فإذا حسمت الطّبيعة حدّه الشمالي ببحر الروم، وحدّه الغربي بنهر ملوية؛ فإنّ الباحث عبد العزيز فيلالي يرى أنّ حدود الدّولة لم تكن ثابتة منذ عهد يغمراسن، وأنّه من الصّعب ضبط الحدود السّياسية والإدارية للدّولة الزيانية وجارتيها في العصر الوسيط، ولكن يمكن وضع خارطة سياسية تقريبية للمجال الذي خضع لها غالبًا[3].

أمّا الباحث الطاهر بونابي فاعتبر طبيعة هذا العصر في بلاد المغرب عامّة المتميزة بالتّقلّبات السّياسية والصّراع العسكري واستمرار حركة القبائل السّبب الرئيسي في تغيُّر حدود المجالات الجغرافية، فكان المغرب الأوسط الأكثر تضرّرًا من غيره بين التّمدّد أحيانًا والانكماش أحيانًا أخرى[4].

---

[1] – أبو زيد، المقرئ الادريسي: **موقف القرآن الكريم من العنف**، منشور ضمن: الديانات السماوية وموقفها من العنف، منشورات الزمن، الكتاب رقم32، الدار البيضاء، المغرب، 2002، ص46.

[2] – مجموعة من المؤلفين: مرجع سابق، ص 393.

[3] –**تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية عمرانية اجتماعية)**، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ج1، ص43-44.

[4] –الطاهر، بونابي: **الحركة الصوفية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين 14-15 الميلاديين**، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر قسم التاريخ، الجزائر، 1429-1430هـ/ 2008-2009م، ج2، ص100.

وأمّا الباحث عبد القادر بوعقادة فيقرّ بصعوبة تحديد مجال المغرب الأوسط من خلال النّصوص المتوفّرة التي لم تحدّد معالم واضحة يمكن الاستناد إليها، سواء تمّ الاعتماد على المقياس الفقهي أو المقياس السّياسي أو على حركة القبائل واعتبر أنّ المجال كان مفتوحًا أمام كلّ المُتغيّرات السّياسية في فترات وجيزة[1].

وجميعهم –عبد العزيز فيلالي، الطاهر بونابي، عبد القادر بوعقادة–بدل الوسع لتحديد مجال المغرب الأوسط باستقراء النّصوص وتتبّع مختلف أنواع المصادر، فبينما اعتمد الباحث عبد العزيز فيلالي كتب التّاريخ السّياسي وكتب الرّحلة، ركّز الباحث الطاهر بونابي على تراجم رجال الصّوفية، حاول الباحث عبد القادر بوعقادة التّركيز على كتب الفقه.

وعليه فالموضوع يتطلّب وجوبًا ضبط وتحديد المجال الجغرافي الخاضع فعليًّا للسّلطة الزيانية لتتبع ظاهرة العنف فيه من جهة، والتّعرّف على أهمية الموقع الاقتصادي خاصة الذي كان سببا في تعرُّض المغرب الأوسط للعنف الخارجي من جهة أخرى، فقاعدة المغرب الأوسط مدينة تلمسان[2] وهي دار مُلك ومركز سلطان آل زيان، وموقعها الجغرافي موصوف بأنّه "**حسن**"[3]؛ ويحُدّ ملك بني زيان واد زا ونهر ملوية من الجهة الغربية (ملوشة قديما)، والوادي الكبير (الصومام) من الجهة الشرقية[4]، وذكر التنسي أنّ السلطان أبا تاشفين عبد الرحمن بن

---

[1] – حاول الباحث تحديد مجال المغرب الأوسط بعدّة آليات تساعده على رسم معالمه، من خلال كتب النوازل وكتب الأموال، مُعتمدا مقياس السلطة السياسية القائمة في بلاد المغرب الأوسط، والمغرب عامة، وتتبع ذلك زمنيا. عبد القادر، بوعقادة: **الحركة الفقهية في المغرب الأوسط بين القرنين 7–9هـ/13–15م**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص التاريخ الوسيط جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 1435–1436هـ/2014–2015م، ص273–279.

[2] –تلمسان: مدينتان متجاورتان مسورتان إحداهما تافرزت، والقديمة أقادير، فيها الخيل الراشدية ذات الفضل على سائر أنواع الخيل، ويزعم البعض أنّ تلمسان هي المدينة التي أقام بها الخضر عليه السلام الجدار المذكور في القرآن الكريم. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله بن عبد الله الرومي البغدادي: **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، لبنان، 1398هـ/1977م، ج2، ص44؛ يُنظر أيضا: الحميري: مصدر سابق، ص135–136؛ البكري، أبو عبيد: **المسالك والممالك**، تحقيق: أدريان فان ليوفن، أندري فيري، دار الغرب الإسلامي، الدار العربية للكتاب، لبنان، 1992، ج2، ص746.

[3] –مارمول، كاربخال: **افريقيا**، ترجمة: محمد حجي، محمد الاخضر، وآخرون، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب، 1409هـ/ 1989م، ج 2، ص298.

[4] – الوزان، حسن بن محمد: **وصف افريقيا**، ترجمة: محمد حجي، محمد الاخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983، ج2، ص7؛ يُنظر الملحق:01.

أبي حمو[1] (791-795هـ/1389-1392م) ملك من ملوية إلى جبل الزان[2](أكفادو)، واعتبر ابن مرزوق جزائر بني مزغنان[3] آخر بلاد المغرب الأوسط، وأوّل بلاد إفريقية[4]، وهذا يتوافق مع ما ذكر ابن بطوطة من أنّ بجاية من أعمال الموحدين، وكان دخوله إليها أيام السّلطان الزياني أبي تاشفين عبد الرحمن بن موسى(718-737هـ/1318-1337م)[5]، وحدّه جنوبًا صحراء نوميديا[6] هذه الأخيرة تضمّ ورجلان وغرداية وتوات[7]، ومن الجنوب الغربي قصور توات النائية[8]، ولعلّ ابن خلدون وفّى هذه الجهة حقّها في الضّبط حيث جعل حدّ المغرب جنوبًا العرق، وهو سيّاج على المغرب يبدأ من البحر المحيط على سمت واحد إلى النّيل في مصر، ويعترضه في المغرب الأوسط أرض مُحجرة تسمى الحمادة[9].

من جهته حاول الباحث بن عميرة تحديد المجال الجغرافي لبلاد المغرب عامّة بين القرنين(7-13م)، مُركّزًا على المصادر الجغرافية والمعيار الديمغرافي، وخلُص إلى القول أنّ الحدود الجنوبيّة لبلاد المغرب غير مُتّفق عليها فهي الصّحراء دون شك؛ ولكن هل كانت تابعة كلّيا أو تابعة جزئيّا أم أنّها لم تخضع نهائيًا للسّلطة المغربية فهذا ما لا تُحدّده المصادر، كما سعى لضبط الحدود الشمالية لبلاد السودان لرسم الحدود بينهما،

---

[1] – أبو تاشفين عبد الرحمن بن أبي حمو موسى بن أبي يعقوب ولد بندرومة سنة (752هـ/1351م)، دام ملكه ثلاث سنين، ومات على سرير ملكه سنة (795هـ/1392م). التنسي، محمد بن عبد الله: **تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان**، تحقيق: محمود آغا بوعياد، موفم للنشر، الجزائر، 2011م، ص184-203.

[2] – المصدر السابق، ص 184.

[3] –جزائر بني مزغنا (بحذف النون في آخرها) مدينة ساحلية قديمة البناء، بينها وبين شرشال سبعون ميلا، ويتصل بها فحص متيجة الخصب، يقصدها أصحاب السفن من الاندلس وإفريقية، لها أسواق قائمة، ومسجد جامع، يقطن جبالها البربر، وأكثر أموالهم المواشي، وزراعتهم الحنطة والشعير، يتجهز منها بالعسل والسمن إلى الأقطار القريبة والبعيدة. الحميري: مصدر سابق، ص163.

[4] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص398.

[5] –ابن بطوطة الطنجي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي: **رحلة ابن بطوطة المسماة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، تحقيق: عبد الهادي التازي، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، المغرب، 1417هـ/1997م، مج1، ص157.

[6] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص7-8.

[7] – عبد العزيز، فيلالي: مرجع سابق، ص44.

[8] – الونشريسي: **المعيار**، ج2، ص232.

[9] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج6، ص132.

وانتهى إلى القول إنّ هناك تداخل بشري على أطراف الصّحراء بين بلاد البربر وبلاد السودان[1]، وجدير بالإشارة هنا أنّ هذه المناطق المجاورة للصحراء كان يقطنها الأعراب الذين لم تسلم من تعسّفهم المملكة[2].

ويحدّ المغرب الأوسط من الجنوب الشرقي بلاد الزّاب[3]، ويبدأ هذا الإقليم التّابع للسلطة الحفصية من تخوم المسيلة[4] غربًا إلى بلاد الجريد التونسي شرقًا ويضم إقليم الزاب خمس مدن وهي: بسكرة، نفطة، البرج، طولقة، دوسن[5]؛ كما يمتدّ المغرب الأوسط على مسافة ثلاث مائة وثمانين ميلًا من الشرق إلى الغرب، وتضيق من الشمال إلى الجنوب فتبلغ أحيانًا خمسة وعشرين ميلًا[6].

كان المغرب الأوسط بمثابة الدولة الحاجز لأنّ حدوده لم تكن ثابتة بل كانت مُتغيّرة تبعًا للظّروف السّياسية والأحداث الخارجية[7]؛ وحتى نهر ملويّة العلامة الطبيعية التي رسّخت الحدود الغربية للمغرب الأوسط عبر العصور إلّا أنّه كان يُخترق من أحد الطرفين خلال فترات الحرب[8]، حاولت السّلطة المرينية غربًا، والسّلطة الحفصية شرقًا مدّ نفوذها على بلاد المغرب ككل، حيث شهد المغرب الأوسط خلال هذه الفترة حروبًا تكاد لا تتوقف[9]، وكان في الغالب الطّرف الأضعف والأكثر إنهاكًا، لافتقاره لمجال حضري كثيف يشدّ أزره خلال فترات

---

[1] –محمد، بن عميرة: **الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في تاريخ المغرب الإسلامي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004–2005، ص55–85.

[2] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص8.

[3] –مدن الزاب: بسكرة، طولقة، نفطة، توزر، قُسنطينة، قفصة، نفزاوة، بادس؛ ويحدّه شمالا جبال بجاية أمّا جنوبا فيمتدّ إلى الصّحراء؛ والزاب أيضا كورة عظيمة، وبلاد واسعة بين تلمسان وسجلماسة. يُنظر: ياقوت الحموي: مصدر سابق، ج3، ص124؛ الوزان: مصدر سابق، ج2، ص138–140.

[4] –المسيلة: مدينة جليلة تقع على نهر سهر شُيّدت سنة323هـ/934م من قبل أبي القاسم إسماعيل بن عبيد الله، وهي مدينة مُسورة بسورين، ولها أسواق وحمامات، بساتين كثيرة. البكري: مصدر سابق، ج2، ص722–723.

[5] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص138–140.

[6] – المصدر السابق، ج2، ص7–8.

[7] –عادل، النفاتي: **دويلات المغرب من القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر حدود رخوة لهوية ثقافية منفتحة**، دورية كان التاريخية، ع61، سبتمبر 2021، ص108–109.

[8] –نفسه، ص109.

[9] – محمد، ناصري: **الحرب والمجتمع بالمغرب الأوسط**، ص40.

الأزمة[1].

أدرك النّصارى ضعف السّلط في بلاد المغرب بسبب الصّدام المستمر بين أقطاره، ما شجّعهم على استهداف بلاد المغرب الأوسط باعتبارها همزة وصل بين شمال المتوسط وجنوبه[2]، بالنّظر إلى نشاط الموانئ على طول الشّريط السّاحلي. إضافة إلى أنّ هذا المجال يضمّ مدنًا على الطّريق البرّي الذي تسلكه القوافل التجارية من المغرب الأقصى إلى برقة ومنها إلى بلاد المشرق[3]، وأهم الطّرق البريّة لتجارة الذّهب الرّابط بين تلمسان وسجلماسة[4].

إضافة إلى المدن الدّاخلية والّتي تعدُّ قواعد خلفيّة لصدّ أيّ عدوان على السّاحل، ومَعبرًا للنّجاة عند الضّرورة[5]، فتلمسان لم تكن دار ملك بني زيان فحسب؛ بل كانت مركزًا حضاريًا عبّر عن ذلك صاحب الرّوض المعطار بتحديد موقعها على طريق الدّاخل والخارج إلى بلاد المغرب؛ ولابدّ من العبور عليها[6]، ومدينة تشهد هذه الحركيّة ستكون محطّ أطماع للسّيطرة على الطّرق البرّية والموانئ البحريّة، بغضّ النّظر عن باقي المدن السّاحلية الخصبة التربة، ذات الإنتاج الوفير والمتنوّع، ما جعل المغرب الأوسط يعاني من ظاهرة العنف الخارجي، حيث استُهدفت عسكريًا من قبل النّصارى، أو السّلطة الحفصية، وجارتها السّلطة المرنية بهدف الإخضاع، ناهيك عن العنف والصّدامات الدّاخلية.

---

[1] -Brahim, Jadla**: Le Maghreb de l'expédition mérinide au périple de Léon l'Africain**, Cahiers de Recherche Médiévales et Humanistes, 21/2011, En Ligne: https://doi.org/10.4000/crm.12421. p. 41-48.

[2]-Ibid.

[3] –البكري: مصدر سابق، ص739،744، 746.

[4]- Lagardère Vincent: Atallah Dhina, **Le royaume abdelouadide à l'époque d'Abou Hammou Moussa 1er et d'abou Tachfin 1er**,Alger,E.N.A.L, 1985,In:Bullettin critique des annales islamologiques, p146.

–سجلماسة: من أعظم مدن بلاد المغرب، واقعة على أطراف الصحراء على نهر زيز، بينها وبين البحر 15 مرحلة، وبينها وبين غانة مسيرة شهرين في الصحراء، أسسها مدرار بن عبد الله سنة 140هـ/757م، وهي مدينة مسورة، ولها 12 بابا. الحميري: مصدر سابق، ص306.

[5] – محمد، سيدي عمارة: **الحرب وموظفو الدولة من خلال وثيقة اقتحام تلمسان 761**، مجلة جامعة الملك خالد للدراسات التاريخية والحضارية، المملكة العربية السعودية، 2021 مج 2، ع1، ص 139–160.

[6] – الحميري: مصدر سابق، ص135.

ولم يتورّع السّلطان أبو زيان[1] (703-707هـ/1303-1308م) مُعبّرًا عن غضبه من شدّة حصار مدينة تلمسان وأهواله بأعنف طريقة وهي تخريب مدينة المنصورة التي وصفها ابن خلدون بالاتّساع واستبحار العمران، فصارت مقصد التّجار من الآفاق بالبضائع[2]، وذلك حفاظا على المصالح الاقتصادية للدّولة الزيانية، وبعث الحركيّة التّجارية في تلمسان التي شلّها الحصار.

2-أسباب العنف السياسية في المغرب الأوسط الزياني

يؤدّى الصّراع على السّلطة إلى نشوب الحروب وهي أبرز مظاهر العنف، واعتبر غاستون بتول (Gaston Bouthoul) الحرب مولّدة للتّاريخ[3]، وأكد ابن خلدون أن الدُّول تُولد من رحم صراع العصبيّات؛ والحرب أمر طبيعيّ لا تخلو منه أمّة ولا جيل، ومن أسبابها الغضب للمُلك والسّعي في تمهيده، بعد التّغلب على الخصم[4]، والواقع أنّ وظيفة الحرب الرّئيسة هي التّدمير؛ إن لم يكن تدمير أحد الطّرفين النّهائي، فإنّ التّدمير سيكون مُتبادلا بالرّجال والثّروات[5]. أمّا المجتمعات في العصر الوسيط فتبدو أكثر عنفًا؛ وليس معنى هذا انعدام الأمن، ولكن هناك إفراط في استخدام العنف وإن كانت المعايير نسبيّة[6]، ولعلّها ممارسة عادية بمعايير تلك الفترة، فالحرب في جوهرها تبادل منظّم للعنف[7].

---

[1] -أبو زيان محمد بن أبي سعيد بن يغمراسن بن زيان ولد سنة (659هـ/1260م) لم تطل أيامه فحكم مدّة أربع سنين، وتوفي وعمره 48 سنة يقول التنسي أثناء الحصار الطويل لمدينة تلمسان، وهو ما يخالف قول ابن خلدون. يُنظر: التنسي: مصدر سابق، ص131؛ ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص232-234.

[2] -ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ص128.

[3] - **هذه هي الحرب هذه هي الحرب**، ترجمة: مروان القنواتي، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1981، ص4.

[4] - **مقدمة ابن خلدون**، ج2، ص 677، 530.

[5] - مدرسون في المعهد الفرنسي: مرجع سابق، ص 44.

[6] -Valerie, TOUREILLE :**Crime et châtiment au moyen âge,(V-XV siècle)**,éditions du Seuil, Paris, 2013, p.83-84.

[7] - فيليب تايلور: **الحرب والدعاية والعمليات الحربية النفسية**، منشور ضمن: كتاب قصف العقول، ترجمة: سامي خشبة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 256، الكويت، افريل، 2000، ص 23.

في هذا السياق نتوقف عند الدّور الأول من عمر الدّولة في عهد يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1236-1283م)[1] من خلال نص يحيى بن خلدون، والنتيجة موضحة في الجدول التالي:

الدولة / السلطان	يغمراسن بن زيان	النسبة%
بنو مرين	05	83,33
بنو حفص	01	16,66
المجموع	06	99,99

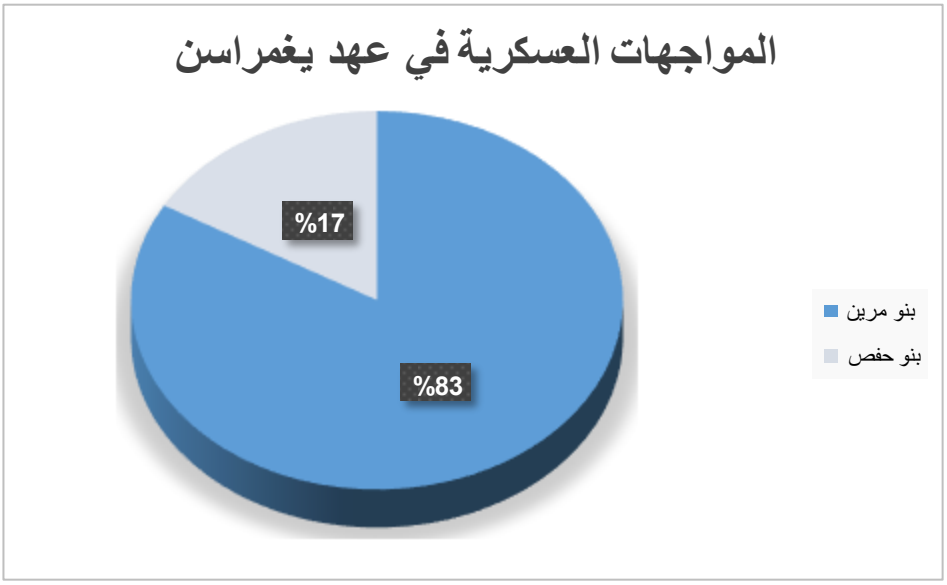

والواضح أنّ يغمراسن كرّس جهده خلال مرحلة إقامة الدّولة للمواجهات على الجهة الغربية، ويؤكّد ذلك يحيى بن خلدون بقوله إنّ له مع مرين «...**وقائع شهيرة وحروب مذكورة**»[2] لإقامة الدّولة، ومعنى العبارة السابقة أنّ هناك الكثير من المواجهات التي تجاوزها النّص، وهو ما جعله يوصي خليفته باجتناب لقائهم[3]، ولم تمنعه هذه

[1] -يغمراسن بن زيان: ولد سنة 602هـ/1206م، كان كريما حليما شجاعا، يُؤثر الصالحين والعلماء ويجالسهم، بويع 633هـ/1236م بعد وفاة أخيه أبي عزة زجدان، خاض الكثير من المعارك من جل تمهيد ملك بني زيان، وتوفي 681هـ/1283م، ومدّة حكمه أربعا وأربعين سنة. ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص226-229.

[2] - ابن خلدون، يحي: مصدر سابق، ج1، ص228.

[3] -ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص122.

الحروب من أخذ ما تيسّر له من فُرص لتوثيق عرى السّلم إمّا بالخضوع أو الصّلح[1] لكلا السّلطتين المرينية والحفصية.

وأما نهاية هذا الدّور فكانت أيام عبد الرحمن أبي تاشفين الأول(718-738هـ/1318-1337م)، ونتتبّع المواجهات التي خاضها على الجبهتين الشّرقية والغربية من خلال نص بغية الرواد ليحيى بن خلدون في الجدول التالي:

الدولة / السلطان	أبو تاشفين الأول	النسبة%
بنو مرين	04	30,76
بنو حفص	09	69,23
المجموع	13	99,99

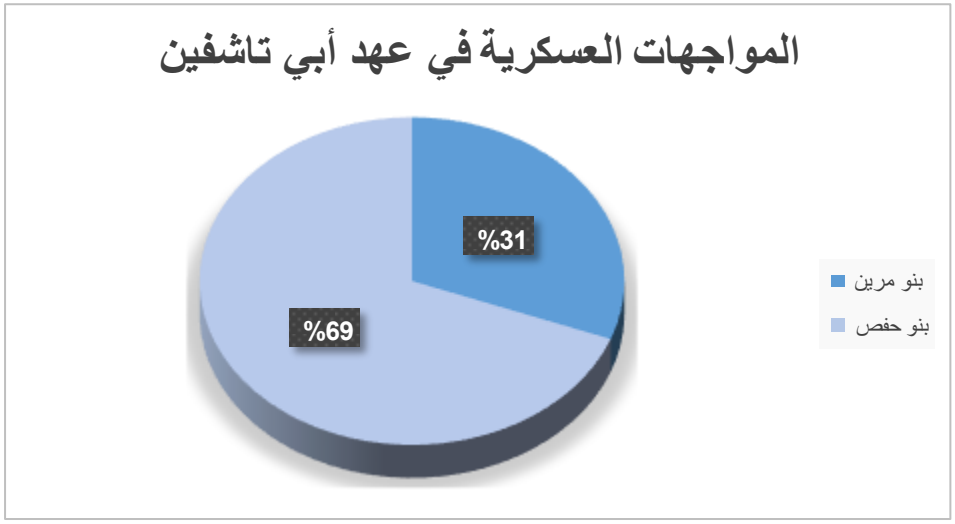

والمُلاحظ أنّ هذه المرحلة كانت على عكس عهد يغمراسن، حيث احتدم الصّراع على الجبهة الشرقية، وهي محاولات توسعية لمدّ نفوذ الدّولة، وفي سبيل ذلك صالح السّلطان أبو تاشفين ملك المغرب أبو سعيد عثمان بن

[1] -ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص225-229.

يعقوب بن عبد الحق[1](710-731هـ/1310-1331م) سنة 722هـ/1322م[2]، ليتفرغ بجيشه للتّوسع على الجبهة الشّرقية، ولعلّه في ذلك أخذ بوصية السّلطان يغمراسن الذي ترك وصيّة لولده عثمان بن يغمراسن (681-703هـ/1282-1303)[3] بأن يتوسّع ما استطاع على عمالات الموحدين المجاورة لمجالات السّلطة الزيانية[4].

ومن أجل الدّفاع عن حدود دولته أقام السّلطان أبو زكريا الحفصي(626-647هـ/1228-1249م)[5] في طريق عودته من حملة سنة(639هـ/1241م) منافسي يغمراسن بن زيان سلاطينا على أوطانهم فقلّد عبد القوي بن عطية التوجيني، والعباس بن منديل المغراوي، وعلي بن منصور المليكشي، كالأسوار المشيدة بينه وبين يغمراسن، وأذن لهم في اتخاذ الآلة والمراسم[6]، فاحتفظت هذه الإمارات الصغيرة بحيادها أحيانا، والتّبعية للأقوى في غالب الأحيان[7]، مع وجوب الإشارة إلى أنّ قبائل بني توجين ومغراوة رغم العصيان والحملات العسكرية التي

---

[1] – أبو سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق: بويع بعد أبي الربيع في الثاني من رجب سنة 710هـ، وتوفي بعلّة النّقرس في ذي الحجة سنة 731هـ/1330م، وله من العمر 56 سنة، ودُفن بشالة. ينظر: ابن الأحمر، أبو الوليد إسماعيل: **روضة النسرين في دولة بني مرين**، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1382هـ/ 1962م، ص23-24.

[2] –ابن خلدون، يحي: مصدر سابق، ج1، ص241.

[3] – عثمان بن يغمراسن: هو أبو سعيد بن أبي يحيى يغمراسن بن زيان، ولد سنة (639هـ/1241م)، بويع بعد وفاة والده سنة (681هـ/1282م)، كانت له مواجهات كثيرة ضدّ قبائل توجين وقبائل مغراوة، وتوفي خلال الحصار المريني لتلمسان سنة (703هـ/1303م) وعمره 64 سنة. يُنظر: ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص228-232.

[4] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص122.

[5] – أبو زكريا الحفصي: هو بن الملك أبي محمد عبد الواحد بن الشيخ أبي حفص، ولد عام (599هـ/1202م) بمراكش، بويع عام (626هـ/1228م)، اقتصر على لقب الأمير، وتوفي سنة (747هـ/1249م) ببونة دفن بها ثم نقل جثمانه إلى قصبة قسنطينة. ابن القنفد القسنطيني، أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب: **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية**، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر؛ عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968، ص108-114؛ ابن الشماع، أبو عبد الله محمد بن أحمد: **الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية**، تحقيق: الطاهر بن محمد المعموري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984م/ 1404هـ، ص54؛ ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج6، ص380-386.

[6] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص107؛ ابن خلدون، يحي: مصدر سابق، ج1، ص227.

[7] –أبو القاسم، سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ج1، ص40.

شنها سلاطين بني زيان عليها، فإنّها ظلّت خاضعة للدّولة الزيانية جغرافيًا وسياسيًا[1]، فكانت هذه المنطقة الفاصلة بين السّلطتين مجالا للصّراع الدّائم في محاولات يغمراسن وخلفائه لإخضاعها.

ومهما كانت أسباب الحروب مُعلنة أو مُضمرة فإنّ العامل التّاريخي وفّر أرضيّة خصبة للقبائل المعتادة على الحروب والقتال للاستمرار في فرض هيبتها وإثبات استقلاليتها[2]، فطبيعة الحياة العسكرية تُنمّي روح العنف[3]، لذلك تستمر الصّراعات ما دام الفرد يعيش في بيئة مُحاربة، ولا بدّ للقبائل من المُحافظة على قوّتها والاستعداد دائما للحرب، وبعد نهاية الحروب بكل ما فيها من خراب ودمار يكتسب المنتصر سلطة يُطلِق عليها الكتّاب السّلطة الاستبدادية، ويحوزها الأكثر عنفًا، وتكون بقبول المنهزم تسليم حريته إلى المنتصر تحاشيا للضّربة القاضية[4]، والخضوع على أمل استعادة القوة، أو التّلاشي والتّماهي تحت ضغط الخصم الأكثر قوّة.

كما وقف نيكولاس بولانتزاس (Nicos Poulantzas) عند النّزعة الاستبدادية، ليؤكد أنّها تقوّي الدّولة وتضعفها في آن واحد[5]، من خلال تفاقم الأزمات الاقتصاديّة، والاحتقان الاجتماعي ونقمة الرّعية؛ فتتمكّن المعارضة من كسب ولاء المعارضين للسّلطة القائمة، وبالتّالي يفتح الاستبداد أبوابا لبداية الّنهاية، وسواء كان الخروج ضدّ الحاكم بسبب تردّي الأوضاع أو المطالبة بالسّلطة فإنّها فتن[6] داخلية مؤطّرة فقهيًّا، ففي تلمسان عُدّت سنة (768هـ/1376م) سنة الثّورة والفتن، وانحراف الرّعية عن طاعة الإمام وظهور الفساد[7].

من جهة أخرى لم تكن نهاية السّلطة الاستبداديّة في العصر الوسيط تعني الكثير للرّعية؛ إذ لا تتوقع –الرّعية–إحداث تغيّر في الأحوال، لأن السّلطة الجديدة لا يهمّها غير الحفاظ على مصالحها[8]. وعليه يمكن القول

---

[1]–نور الدين، غرداوي: **دور قبائل بني توجين ومغراوة في السياسة العسكرية للدولة الزيانية**، مجلة دراسات تراثية، مج1، ع8، 2014، ص513–514.

[2] –حميد، تيتاو: **الحرب والمجتمع**، ص120–123.

[3] –غاستون، بوتول: مرجع سابق، ص98.

[4] – توماس، هوبز: مرجع سابق، ص 208.

[5] – **نظرية الدولة**، ص 244.

[6] – للتعامل مع الفتن داخل المجتمع المسلم آداب، وأخلاقيات، وضوابط عند المواجهة للاطلاع على التفاصيل ينظر: ابن جماعة، بدر الدين: **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم احمد ط1، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، 1405هـ/1985م، ص72–73.

[7] – ابن خلدون، يحيي: مصدر سابق، ج2، ص179.

[8] – حميد، الحداد: **السلطة والعنف**، ص 46–47.

إنّ الحرب في العصر الوسيط كانت لتوسيع النّفوذ، وبسط السّلطة، والحصول عليها، وبذلك فهي أهم الأسباب المولِّدة للعنف من الطرفين سواء كان فعلا أو ردّ فعل (Action or reaction) فكلاهما منتج للعنف.

كما وقفت هذه الدّراسة على حادثة إعلان الحرب بين السّلطتين المرينية، والسّلطة الزّيانية من أجل استعادة الشّيخ أبي محمد عبد الله بن مسلم الزردالي[1] عامل السلطان المريني على درعة الفارّ إلى حضرة تلمسان سنة 760هـ/1358م؛ والذي عيّنه أبو حمو موسى(760-791هـ/1359-1389م)[2] وزيرًا فور وصوله[3] إلى تلمسان، فمن جهة كان سبب حملة السّلطان المريني أبو سالم(760-762هـ/1358-1360م)[4] على تلمسان استعادة العامل بعد رفض أبي حمو(760-791هـ/1358-1388م) الزياني تسليمه، ومن جهة ثانية فشل صفقة تحرير الأسرى بعد شروط[5] الفداء الّتي وضعها أبو حمو[6].

---

[1] – الشّيخ أبي محمد عبد الله بن مسلم الزردالي: من أكابر بني زردال من بني بادين اندمجوا في بني عبد الواد لقلتهم، نشأ عبد الله في كفالة أبي تاشفين (718-731هـ/1318-1330م)، ولما تغلب أبو الحسن على بني عبد الواد استخدمه، ثمّ استخدمه أبو عنان على درعة، ومنها فرّ إلى تلمسان خوفا من بطش أبي سالم (760-762هـ/1358-1360). ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص165-166.

[2] – خصص يحيى بن خلدون الجزء الثاني من كتابه **بغية الرواد** للترجمة لأبي حمو الثاني، كما يمكن التعرف على فكر هذا السلطان بالاطلاع على كتابه: **واسطة السلوك في سياسة الملوك.**

[3] – ابن خلدون، يحيي: مصدر سابق، ج 2، ص 56.

[4] – السّلطان المريني أبو سالم: هو إبراهيم بن أبي الحسن بن أبي سعيد بن عثمان بن أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق، يُكنى بأبي سالم، أخوه أبو عنان فارس، عينه والده على سجلماسة، وبوفاة السلطان أبي الحسن أشخصه السلطان الجديد إلى الاندلس رفقة أخيه محمد سنة (752هـ/1351م)، واعتقله السلطان سنة(759هـ/1357م)، تولى الحكم(760هـ/1358م)، ليثور عليه عمر بن عبد الله بن علي ليلة العشرين من ذي القعدة سنة760هـ/1360م وقتله في اليوم التالي. ابن الخطيب، لسان الدين: **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مج1، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1393هـ/1973م، ص303-309؛ ابن الأحمر: **روضة النسرين في دولة بني مرين**، ص 30، 31.

[5] – عرض ابراهيم أبو سالم فداء الأسرى فكان جواب أبي حمو الثاني "فإن رضيت فداء اثنين من قبيلكم بواحد من قبيلنا فعلناه فانحلت عرا السلم وقامت على قدمها سوق الحرب". ابن خلدون، يحيي: مصدر سابق، ج 2، ص 63.

[6] – محمد، سيدي عمارة: مرجع سابق، ص 139-160.

أمّا على مستوى العلاقات الشّرقية فقد انقسم الحفصيّون في صراعهم على الحكم، حيث أرسل صاحب بجاية يطلب الدّعم من أبي حمو موسى الثاني ضدّ ابن عمه صاحب قسنطينة[1]، ممّا أشعل الفتنة وألهب نار الصّراع[2] سنة 766هـ/1364م، ناهيك عن المنافسة الدّائرة بين أبي حمو وأبي زيان بن عثمان بن أبي تاشفين، إضافة إلى تقلّب ولاء العرب.

لم تمارس الدّولة في العصر الوسيط العنف بشكل مكشوف من أجل توطيد السّيطرة، بل كان لابدّ لها من منظومة من الأفكار والتّصورات والممارسات المادية، والعادات لخلق توافق بين السّلطة وفئات المجتمع[3]، لِتقبُّل هذه الفئات العنف المسلّط عليها، ورغم ما عرفته الفترة قيد الدّراسة من التّشردم، كان السّلطان هو أقوى طرف يُمكنه تحديد مفهوم الاستقرار، والمحدِّد لمعنى الفوضى فيكون له الحق في ممارسة العنف المشروع[4]، وإعلان الحرب، والسعي لإخضاع الآخر، وفرض القوة، وإن كانت في غير موضعها، خاصة أنّ الدّوافع الأساسية هي الحفاظ على المصالح الفردية.

كما يمكننا الحديث عن العنف النّاتج عن الإحباط النّفسي نتيجة الغيرة والمنافسة[5]، التي أدرجها ابن خلدون ضمن أسباب الحروب ويكون ذلك بالرّغبة في امتلاك ما للآخر[6] أي أن الطرفين لهما رغبة امتلاك نفس الشيء؛ وهو ما رصده يحيى بن خلدون سنة 639هـ/1241م حين تلقّى يغمراسن هدية من أبي محمد عبد الواحد رشيد الموحدي استئلافًا له دون الأمير الحفصي أبي زكريا(626-647هـ/1228-1249م) الثّائر بإفريقية، فدّبت الغيرة في قلب الأخير فاستجاش أهل إفريقية، وأحلافهم وتحرّك إلى تلمسان فنزل بها في محرم سنة640هـ/1232م[7]. وغضب أبو تاشفين(718-737هـ/1317-1337م) من والده السّلطان أبي حمو الأوّل

---

[1] –قُسنطينة: بضمّ أوّله وهي قلعة كبيرة حصينة من حدود إفريقية مما يلي المغرب، تقع بين ميلة وتيجس، كثيرة الخصب، بها أسواق، وأهلها مياسرة، يتجهز منها إلى الأقاليم بالحنطة والسمن والعسل. يُنظر: ياقوت الحموي، مصدر سابق، مج4، ص349؛ الحميري: مصدر سابق، ص480-481.

[2] – ابن خلدون، يحيي: مصدر سابق، ج 2، ص152؛ ابن خلدون، عبد الرحمن: **الرحلة**، ص 96-97.

[3] – نيكولاس، بولانتزاس: مرجع سابق، ص 25.

[4] – إبراهيم، القادري بوتشيش: **نصائح الآداب السلطانية**، ص 94.

[5] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **المقدمة**، ج 2، ص 677.

[6] – عبد الرزاق، عمار: مرجع سابق، ص 56.

[7] –بغية الرواد، ج1، ص226.

(707-718هـ/ 1308-1318م) لتفضيله ابن عمه مسعود بن أبي عامر بن يغمراسن عليه، وهو سبب مقتل السّلطان[1].

3-أسباب العنف الاجتماعية في المغرب الأوسط الزياني

تعدّ مسألة الطّبقية، وخلق فئة مميزة يُمكنها ممارسة العنف ما يُنتج حقدًا اجتماعيًا ضدّ هذه الطّبقة، فيحيى ابن خلدون أكّد وجود طبقات اجتماعية حين وصف مجلس الخليفة، ومواضع جلوس أعيان الطّبقات على مقاعد عيّنها الاختصاص[2]، بمعنى حسب قرب الوظيفة من السّلطان كان جلوس الأعيان، من جهته يتحدّث الوزّان عن المجتمع التّلمساني أنّه مُكوّن من أربع طبقات وهي الصنّاع والتّجّار والطلبة والجنود، وأضاف فئة الموظفين والقضاة والأئمة والأساتذة مُعلّقًا على وضعيتهم وأحوالهم بإيجاز[3].

كما يتفرّد السّلطان في العصر الوسيط بشارات تُميزه كاللّباس، والتّطيب والتّجمل بالحسن من الثّياب[4]، ومواكب الخروج إلى العامّة في المناسبات الدّينية أو الاحتفالات الموسمية؛ تؤكّد استغلال السّلطان لكلّ الفضاءات لممارسة العنف الرّمزي، والتّأثير في أذهان الرّعية ليؤكّد شرعيّة الدّولة، وشرعيّة ممارساته وإثبات تفرُّده[5]، وعلو مكانته عن باقي الرّعيّة؛ من ذلك ما أورد صاحب البغية عن احتفالات المولد النّبوي الشّريف طوال مدّة أمير المسلمين أبي حمو الثّاني حين وصف المجلس[6] في هيئته المادية؛ وأضاف أنّ الجوّ العام في المجلس تعلوه المهابة، والإجلال ما اقتضى خفض الأصوات، فلا يُسمع إلّا الهمس[7]، وفي ذلك مماثلة بحضرة النّبي[8] -

---

[1] - **بغية الرواد**، ج1، ص237.

[2] - نفسه، ج2، ص39.

[3] -الوزان: مصدر سابق، ج2، ص21.

[4] - ابو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 76.

[5] - حميد، تيتاو: **الدولة والعنف بالمغرب الأقصى**، ص 225-239.

[6] -ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 47 ،39؛ المقري التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد: **ازهار الرياض في أخبار عياض**، ضبط وتحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الابياري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1358هـ/ 1939م، ج1، ص 244.

[7] - ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 40.

[8] - إبراهيم، القادري بوشيش: **نصائح الآداب السلطانية**، ص 94.

صلى الله عليه وسلم-﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ** ﴾[1].

وأمّا تقديس السّلطان فيطبع في الذّهن أحقية هذا الفرد بما لا يحقُّ لغيره، وهو عنف رمزي يستهدف العقل والتّأثير فيه، وترسيخ فكرة الطّبقيّة، والحقيقة أن السّلطان رجل من المسلمين له ما لهم، وعليه ما عليهم، ويتساوى مع غيره من الرّعية أمام الأحكام الشّرعية[2]، فالعدالة أداة لتحقيق التّوافق الاجتماعي تُجنِّب الصّدام بين الحاكم والمحكومين[3]، فإن غابت العدالة لا بدّ من توقّع التّمرد على السّلطة.

ويؤكد ابن خلدون في مقدمته أنّ للسّلطان شارات تقتضيها الأبهة فيختصّ بها عن غيره من الرّعية[4]، فتنقضُّ فعاليّة هذه الشّارات على عقل الرّعية[5]، وتترسّخ هيبة السّلطان؛ فيتم الإبقاء على حالة اللّاعنف وحفظ المنزلة للحاكم[6]، ويُطبع في الذهنيّة الجماعية للرّعية مسألة التّراتبية الاجتماعيّة كنوع من العنف الرّمزي، فيصبح عنف الدّولة مُمثّلة في السّلطان مبرّرا ومقبولا من الجميع للمكانة التي يتمتع بها.

لذلك عادة ما يلجأ السّلاطين للتّستر على ضعفهم بالإكثار من مظاهر الزّينة العسكريّة[7]، فكان لأبي تاشفين الأول (718-737هـ/1318-1337م) مملكة عظيمة يفتخر بها على ملوك العرب بالمال، وزينة الثّياب، والكنوز والنّفيس من الجواهر واللّؤلؤ، والزمرد والفضة، وما تحت يده من العبيد[8]، ولا شكّ أنّه حصل على الأموال من ضغط الرّعية والتّوسع على مجالاتٍ صارت مغلوبة تدفع ضرائب الخضوع.

---

[1] – **سورة الحجرات** [2].

[2] – ابن جماعة: مصدر سابق، ص 91.

[3] – إبراهيم، القادري بوتشيش: **نصائح الآداب السلطانية**، ص 94.

[4] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **المقدمة**، ج2، ص 661.

[5] – فيليب، تايلور: مرجع سابق، ص 23.

[6] – إبراهيم، القادري بوتشيش: **نصائح الاداب السلطانية**، ص 94.

[7] – حميد، تيتاو: **الدولة والعنف بالمغرب الأقصى**، ص 240.

[8] – ابن الصباح الاندلسي، الحاج عبد الله: **نسبة الاخبار وتذكرة الاخيار**، رحلة حجازية، تحقيق: جمعة شيخة مجلة دراسات أندلسية، عدد 45-46، ديسمبر 2011/ محرم 1433، تونس، 2012، ص 54.

كما اعتمد الملوك على مراسيم الاستقبال الكبرى لإبراز سلطانهم ومكانتهم[1] من ذلك ما وقف عليه صاحب زهر البستان من استعداد المولى أبي حمو (760-791هـ/1358-1388م) لاستقبال والده أبي يعقوب[2] القادم من فاس رفقة حفيده أبي تاشفين الثاني (ابن أبي حمو) فأمر بقرع الطّبول، ونشر الرّايات، وخرج أهل تلمسان بالزّينة كالخروج للأعياد، فلم يبق بتلمسان أحد إلّا وقد خرج يشهد وصول المولى أبي يعقوب[3]، خلقت هذه المراسيم والشّارات "**المهابة والإجلال**"[4]، والتّبجيل للملك الزّياني، الذي يحوز جميع السّلطات، وانعكس ذلك في قهر العباد وترويع الرّعية[5]، فصارت العامّة تحت تأثير عنف رمزي جعلها تقبل هذا التّراتب الاجتماعي.

وعليه فإنّ العنف في المغرب الأوسط تعدّدت أسبابه حيث شكّل موقع المغرب الأوسط مجالًا استراتيجيّا صار محلّ نزاع بين السّلط المجاورة، وحتّى النّصارى، إذ يجمع بين الموانئ البحرية الكبرى، والطّرق التّجارية البريّة الرئيسة، وهو ما جعل هذا المجال في تغيّر دائم بين الاتّساع والانكماش، وظلّ دائما في حالة استعداد للحرب يعاني الأزمات العسكرية، والخسائر البشريّة جرّاء الحروب المتتالية التي خاضتها السّلطة الزيانية في سبيل الحفاظ على الملك من الاضمحلال؛ ناهيك أنّ الطبقيّة الاجتماعيّة تُفرز حقدًا اجتماعيّا بين الطّبقة العامّة والطّبقة الحاكمة المُتميّزة عن غيرها، فتثور العامّة لضيق المعيشة، أو رفضًا للخضوع وخلع الشرعية عن السّلطة القائمة.

وأخيرًا يمكن القول إنّ العنف ظاهرة سلوكية إنسانية موغلة في القدم لارتباطها بطبيعة الإنسان، أجمعت المعاجم اللّغوية والمدارس الفكرية على أنّ العنف استخدام للقوة غير قانوني قصد الإيذاء، كما أنّه متعدّدة الأشكال والمستويات، وله امتدادات في جميع مجالات الحياة السّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثّقافية أيضا، على مستوى الأفراد والجماعات.

---

[1] – عطاء الله، دهينة: **الحياة السياسية والإدارية**، ضمن كتاب: الجزائر في التاريخ العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج3، ص 463.

[2] – أبو يعقوب بن أبي زيد عبد الرحمن بن يحيى بن يغمراسن بن زيان: ولد سنة (689هـ/1290م). ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص17؛ "كان رجلا صالحا ينظر في الأحوال التي تقرّبه إلى الله يعمل لآخرته قبل دنياه أخلاقه كرم وسخاء تُضرب بعفّته الأمثال مع الشجاعة الفائقة والفطنة الثاقبة، وقّره أبي عنان...لم يعامله إلّا بخير ونهى عن امتحانه وحبسه... واسكنه بفاس" وفي موضع آخر أشاد به أهل الجزائر لعدله في أهلها. مجهول: مصدر سابق، ج2، ص 99، 333.

[3] –المصدر السابق، ص101-102.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص119.

[5] – ابن الصباح الاندلسي: مصدر سابق، ص 54.

ورغم أنّ الدين الإسلامي ضبط المُعاملات، وسنّ قوانين عقابيّة لكلّ سلوك عنيف يستهدف الإنسان، من أجل الحفاظ على أرواح البشر بتحريم الاعتداء على النّفس، وحفظ الأموال من خلال سنّ قوانين التّعاملات المالية في الحرب والسّلم، والحفاظ على العقل بحمايته من العنف الرّمزي المُؤثّر مباشرة في الذّهن سواء من خلال الممارسة أو من خلال بثّ رسائل لفظية للأذهان.

أمّا في المغرب الأوسط الزياني فكانت أسباب العنف سياسية اقتصادية بالدّرجة الأولى، سواء على مستوى الطّبقة الحاكمة أو على مستوى الفئات العامّة، وأبرز ملامح العنف السّياسي الحروب المتتالية داخليًا وخارجيًا، من أجل إقامة الدّولة وحمايتها ومدّ مجالاتها، والسّيطرة على المراكز والطّرق التّجارية برية وبحرية؛ أما العنف بين الأفراد فعائد لطبيعة الإنسان والظّروف المحيطة به.

الفصل الثاني: أبعاد العنف السياسي في المغرب الأوسط الزياني

المبحث الأول: الآليات الاستباقية لتجنب العنف واستراتيجيات العنف المضاد

1-تأليف كتاب واسطة السلوك في الآداب السلطانية

2-توظيف النّسب الشريف والبيعة لإثبات المشروعية السياسية

3-الإقطاع وبذل المال

4-العناية بالجيش

5-بثّ العيون والجواسيس

6-عقد معاهدات الصلح والهدايا والمصاهرات المصلحية

7-الفرار كآلية لتجنب العنف

8-تحصين المدن كآليّة لمواجهة العنف

المبحث الثاني: الصراع العسكري في العهد الزياني

أولا: الصراع الداخلي في العهد الزياني

1-داخل البيت الزياني

2-الصراع بين السلطة والقبائل في المغرب الأوسط

ثانيا: الصراع العسكري بين السلط المغربية

1-الصراع بين السلطة الزيانية والسلطة المرينية

2-الصراع بين السلطة الزيانية والسلطة الحفصية

3-الصراع الخارجي خلال العهد الزياني

المبحث الثالث: مظاهر العنف السياسي في المغرب الأوسط الزياني

1-انطباعيّة النّص التاريخي

2-القتل الجماعي

3-السلب والنّهب

4-الحصار وتخريب المدن

يقف الموضوع في هذا الفصل عند استراتيجيّات الدّفاع عن الذّات في مواجهة الآخر، وتأمين مجالات المغرب الأوسط، وآليات توطيد الهيبة داخليًا وخارجيًا لتجاوز كلّ أشكال العنف، وفرض الأمن والسّلم في ظلّ المنافسة متعدّدة الغايات، والجبهات، وهو ما فرض النّظر في مُخرجات هذه الاستراتيجيات والآليات التي تُقدّم في مجموعها فهمًا وتوضيحًا لظاهرة العنف السّياسي في المغرب الأوسط من خلال وضع القلم على مظاهر العنف السّياسي بعد التّوقُّف الموجز عند أطراف الصّراع الذي أُقحمت فيه السّلطة الزيانية من أجل البقاء، فيجيب هذا الجزء من الدّراسة عن السؤال التالي: ما آليات تجنب العنف واستراتيجيات العنف السياسي في المغرب الاوسط؟ ومن هم أطراف الصّراع الدّاخلي والخارجي في المغرب الأوسط؟ وما مظاهر العنف السّياسي في المغرب الأوسط؟

المبحث الأول: الآليات الاستباقية لتجنب العنف واستراتيجيات العنف المضاد

1-تأليف كتاب واسطة السّلوك في الآداب السّلطانية

قدّم الباحث ابراهيم القادري بوتشيش دراسة حول النّصائح المقدمة في كتب الآداب السّلطانية باعتبارها آلية استباقية لتجنب العنف وتخطّيه في بلاد المغرب، حيث تعكس هذه النّصائح سلطة ثقافية ذات حدّين أحدهما تأطير المجتمع للحدّ من ظاهرة العنف؛ والثّاني التّأسيس للاستبداد[1]. في هذا السّياق ألّف أبو حمو الثّاني كتاب واسطة السّلوك الذي أتحف به وليّ عهده، قدم له فيه وصايا حكميّة وسياسيّة علميّة عمليّة تنتظم بها أمورهم[2]. ورغم أنّه نسب الكتاب لنفسه نسبًا صريحًا بقوله: «**قال الملك المعظم الشّأن... مُحيي رسوم دولة بني زيان... أبو حمو موسى بن يوسف ابن عبد الرّحمن بن الأمير يغمراسن**»[3]، إلّا أنّ الشّك في نسبة الكتاب له يُخامر الأذهان ليس استصغارًا لشأنه؛ فهو جدير به، ولكنّ الظّروف المليئة بالاضطراب لا تساعد على التّركيز لمثل هذا التّأليف[4].

وقد ارتبطت نصوص الآداب السّلطانية باستقرار المجتمع[5]، وتجَاوزِ الصّدام بين الحاكم والمحكوم، وعدَّ

---

[1] – **نصائح الآداب السلطانية**، ص 81.

[2] – أبو حمو: مصدر سابق، ص47.

[3] – نفسه، ص45.

[4] – عبد القادر، بوعقادة: مرجع سابق، ص1061-1062.

[5] – ابراهيم القادري، بوتشيش: **نصائح الآداب السلطانية**، ص 83.

أبو حمو الزياني الجور على الرّعية مما لا يَثبُت معه المُلك[1]، كما قدّم المَلِك على أنّه خليفة الله في أرضه، وعليه طاعة الله فيما آتاه من ملكه، وإن خالف ومال عن الحقّ زال مُلكه، وأوصى وليّ العهد بالتّحصُّن بدرع العدل ليتّقي شرّ الأعداء[2]، وظهور الفتن ومحاولات الخروج عليه. كما أوصاه بتوليّة الثّقات من العمّال على الجباية؛ وأن يأخذ المال من حقّه وينفقه في مستحقه؛ ولا تأخذه رأفة في العامل الجائر[3]؛ وهي دعوة صريحة لعدم استخدام القوة والغلظة والجور الجبائي ضدّ الرّعية.

هذه النّصوص وغيرها من خلال الأبواب الأربعة لكتاب واسطة السّلوك جاءت مدعَّمة بالنّصوص والمأثورات الدّينية، والتّاريخية لإبراز أهمية التّكامل بين الرّاعي ورعيّته[4]، وبعثِ مجتمع تتلاشى فيه ظاهرة العنف من خلال وضع مفاتيح المُلك بين يدي وليّ العهد[5]، وقد علّقت وداد القاضي بالقول أنّه يكاد يكون الوجه النّظري لما كان يطبّقه أو يرغب في تطبيقه وأخفق فيه، وأكّدت أنّ العلاقة وثيقة بين النّص النّظري والتّجربة السّياسية[6]. في حين يرى خميسي بولعراس أن المؤلّف يقدّم أطروحة الحكم النّاجح وكيفيّات استمراره، كما أنّه يقدّم الكثير من النّصائح التي تصبّ في الشّأن العسكري[7].

2-توظيف النّسب الشّريف والبيعة لإثبات المشروعية السّياسية

عادة ما تبحث السّلط في العصر الوسيط عن مبرّرات تُضفي الشّرعية على وجودها كي تتقبّلها الرّعية خاصّة العلماء، هذه الشّرعية ستسمح لها بممارسة كامل الصّلاحيّات[8] غير منقوصة، ويرى محمد القبلي مُتحدّثا

---

[1] – **واسطة السلوك**، ص 50.

[2] – نفسه، ص 51.

[3] – نفسه، ص 63.

[4] –إبراهيم القادري، بوتشيش: **نصائح الآداب السلطانية**، ص 82.

[5] – سمير، مزرعي: **مكانة النظرية السياسية للسلطان أبي حمو الزياني:** 723-791هـ/1323-1389، مجلة كان التاريخية، ع24، 2014، ص56.

[6] –**النظرية السياسية للسلطان أبي حمو الزياني ومكانتها بين النّظريات السياسيّة المعاصرة لها**، مجلة الأصالة، وزارة التّعليم الأصلي والشؤون الدينية، ع 27، 1395 هـ/1975 م، ص 46.

[7] –**النّخب العسكرية بالغرب الاسلامي قراءة في التنظير والاحتراف**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 86.

[8] – هوارية، بطيب: **السلطة السياسية في بلدان المغرب وهاجس البحث عن الشرعية مقاربة توثيقية جينيالوجية**، مجلة مقدمات، ع5، جامعة معسكر، 2018، ص 61.

عن المغرب الأقصى أن مسألة الشّرف لصيقة بمشروعية الحكم[1]، كداعم للسّلطة القائمة حتى لا تتصف بنقص الشّرعية، وهذا ما يوقفنا عند مسألة ادّعاء بني زيان النّسب الشّريف كوسيلة لمواجهة خصومهم المرينيين والحفصيين، والتّطلع لحكم كامل بلاد المغرب، فاختصر بنو زيان المراحل، ولم يستظهروا رسوم إثبات الشّرف كالمتعارف عليه في مثل هذه القضايا[2]، وكلّفوا نخبهم بالتّرويج لذلك[3]، وهو ما أكّده يحيى بن خلدون حين اعتبر الشّرف فضل من الله يؤته من يشاء[4]، ممّا أوجب الخلافة الهاشمية لأبي حمو الثّاني طبعًا وشرعًا[5]، استنادًا إلى جواب يغمراسن حين سُئل عن الشّرف «**إن كان المراد شرف الدنيا فهو ما نحن فيه وإن كان القصد به شرف الآخرة فهو عند الله سبحانه**»[6]؛ وقد عُرف هذا النّسب بشهادة السّماع المتواتر، وهم أعرفُ النّاس بنسبهم، وأكّد التّنسي نسبهم الشّريف[7]، وفي السّياق تبنّى أبو حمو الثّاني النّسب إلى البيت النّبوي الشّريف في رثاء والده أبي يعقوب[8] سنة 763 هـ/1362م:

من خيرِ قومٍ من أجلّ عشيرةٍ وأعزّ منتسبٍ إليه رفيـــــــــعِ
سبطِ الحسينِ ابن البتول جَدهُ خيرُ الأنام أجلّ كلّ شفيـــــع
من كان هذا أصله أو فضله فله العُلا في منزل التّرفيعِ تبنّى

غير أنّ عبد الرحمن بن خلدون يقول أنّ يغمراسن رفع نسبه إلى إدريس[9]، مُشكّكا بذلك في صحّة النّسب

---

[1] – محمد، القبلي: **الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط علائق وتفاعل**، ط1، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص 110.

[2] –رضا بن النية: **الشرف والسلطة في المغرب الأوسط الزياني**، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 18، جوان 2013، ص176.

[3] – طاهر، بونابي: **خطاب الشرف في المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط**، مجلة عصور، مج10، ع1، جوان2011، ص 171.

[4] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 103.

[5] –نفسه، ج2، ص 9.

[6] –نفسه، ج 1، ص 225.

[7] –التنسي: مصدر سابق، ص110.

[8] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 103.

[9] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص98. هوارية، بطيب: مرجع سابق، ص62.

الشّريف[1]، والغرض من ذلك الخروج من أزمة الحلّ العسكري، واغتصاب السّلطة[2].

كما وُظّفت البيعة كآلية لتجنُّب العنف في بلاد المغرب باعتبارها قبول للسلطة القائمة ومنحها الشرعية، حيث خاطب يغمراسن صاحب إفريقية أبا زكريا (634-647هـ/1232-1249م) في العودة إلى تلمسان والقيام بدعوته[3]، أمّا ابن أبي زرع فذكر أنّ السّلطان الحفصي من بعث إلى يغمراسن فأمّنه وعيّنه على تلمسان وأحوازها[4] بعد معاهدة ومعاقدة وشروط اشترطها عليه[5]، وإن اختلفت الرّواية فإنّ يغمراسن دخل المدينة ووفّى بعهده، وبمجرد تولّي عثمان بن يغمراسن (681-703هـ/1272-1303م) بعث ببيعته للخليفة بتونس فراجعه بالقبول وثبّته على عمله، ولكنّه عطّل البيعة آخر المئة السّابعة، وأوقف الدّعاء للخليفة الحفصي أبي حفص بن أبي زكريا الأوّل من المنابر التّلمسانية[6]، لعلّه وجد في مقوّمات دولته قوّة، وفي سياسته ما يمنحه تفوّقًا، وأنّه أهل لقيادة الدّولة دون تبعيّة، وربّما لمس ضعفًا في خصمه الحفصي.

وبايعت العرب المولى أبا حمو عند دخوله مدينة تلمسان في محرم سنة (760هـ/1360م)[7]. وحصل في نفس السّنة على بيعة أهل ندرومة[8]، ووجدة[9] وهنين[10]. وأخذ النّاس على بيعة وليّ عهده سنة (774هـ/1373م)[11]؛ نظريًا البيعة عهد على الطّاعة والولاء، أي عدم الثورة على السلطة وكان المفروض أن

---

[1] -رضا بن النية: مرجع سابق، ص179.

[2] - سمير، مزرعي: مرجع سابق ص 57.

[3] -ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص108.

[4] -ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص61.

[5] -ابن عذاري المراكشي، أبو العباس أحمد: **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، قسم الموحدين، تحقيق: محمد إبراهيم الكتاني، محمد بن تاويت، محمد زبيبر، عبد القادر زمامة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان؛ دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1406هـ، 1985م، ص361.

[6] - ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 109،108، 123، 131.

[7] - التنسي: مصدر سابق، ص159؛ ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 37-38.

[8] -ندرومة: تقع على طرف جبل تاجرا تبعد عن البحر عشرة أميال وهي مدينة مسورة. البكري: مصدر سابق، ج2، ص750.

[9] -وجدة: بينها وبين تلمسان ثلاث مراحل، وهي على طريق الداخل والخارج من بلاد المشرق إلى سجلماسة. المصدر السابق، ج1، ص751.

[10] - ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 38.

[11] - ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص257.

تُجنّب المسلمين الكثير من ويلات الفتن، ولكن الواقع التّاريخي أوقفنا على صراعات لا آخر لها.

3-إقطاع الأراضي وبذل المال

سعت السّلطة الزيانية إلى كسب الولاء، ودعم أعداد الجيش لمواجهة العدو أو مهاجمته وإخضاع القبائل من خلال استمالتها بالأموال والاقطاع واستخدام أفرادها في التّوسع[1]، فالإقطاع كان أقصر طريق لاسترضاء المعارضة وتجنّب الدخول في حروب، إضافة إلى المداومة على العطاء والعفو عن الزّلات[2] ذلك ما وقف عليه يحيى بن خلدون في عدّة حوادث خلال فترة حكم أبي حمو الثّاني.

فعندما تخلف القائد المريني أحمد بن أجانا بوهران[3] الذي فرّ بمالٍ جباه، ثم أُقتيد أسيرًا إلى الخليفة فأعتقه وسرّحه إلى المغرب بما يحمل معه من أموال، كما أعتق ابن أحشمي عامل تنس بماله دون التّعرض له[4]، وعفا عن عبد الله بن صقير المتحالف مع أبي فارس ضدّه فصفح عنه وعن خمس وعشرين (25) من أجواد مرين المأسورين في حملة أبي فارس على تلمسان سنة (772هـ/1371م)[5]، وفي نفس السّنة عفا عن يحيى بن خلدون الذي خذله وفارقه فمحا سيّئاته[6].

وفي سنة (776هـ/1376م) رغب أبو زيان بن أبي سعيد في عفوه فأجابه بالقبول، وقابل بالبِشر والعفو أشياخ حصين[7] والثّعالبة[8] وأعيان الجزائر والمدية[9]، إضافة إلى عفوه عن القبائل التي خذلته في حربه ضد الثّائر محمد حفيد أبي تاشفين[10]؛ فالعطاء إكرام للآخر مقابل الاعتراف بالسّلطة، أمّا العفو فسياسة للتخلّص من الفتنة

---

[1] -حميد، تيتاو: **الحرب والمجتمع**، ص 116.

[2] - ابراهيم القادري، بوتشيش: **نصائح الآداب السلطانية**، ص 97.

[3] -وهران: تقع على ضفة البحر، وهي مدينة صغيرة بينها وبين تلمسان سُرى ليلة، وأهلها تجار. يُنظر: ياقوت الحموي: مصدر سابق، ج5، ص385.

[4] -ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص49.

[5] -نفسه، ج2، ص335-336.

[6] -نفسه، ج2، ص230.

[7] -حصين بن زغبة: مواطن هذه القبيلة تيطري، وهو جبل أشير الذي تحصنوا به. يُنظر: ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج6، ص58.

[8] -الثعالبة: قبيلة عربية من ولد ثعلب بن علي بن بكر بن صغير، موطنهم متيجة من الجزائر، وكانت رئاستهم في ولد سباع بن ثعلب. يُنظر: ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج6، ص84-85.

[9] -ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص287.

[10] - مجهول: مصدر سابق، ص 151.

وكسب الولاء، سواء كان العطاء مادّيا في شكل أموال وإقطاع، أو معنويا كالعفو والصّفح عن المذنب. كما أوصى أبو حمو الزياني خليفته بإغداق الأموال على عمّال بلاط خصمه لاستمالة قلوبهم فينهدم بذلك العدو من داخله، ومن أعلاه[1] بعد أن يصير عمّال بلاط الخصم أو بعض الخاصّة عملاء وموالين لسلطة خارجية.

أمّا ما تعلّق بالعرب في العهد الزياني فقد حاول أبو حمو الثّاني استمالتهم بالإحسان إلى العرب العامريّة[2] والمعقليّة[3] أوّل دخوله إلى تلمسان باعتبارهم أنصار الدّولة على كثرتهم بالأكسيّة، والخيل المسوّمة والأموال[4]، واستألف قلوب العرب العامرية بالمال الوافر سنة(763هـ/1361م)[5]، وفي سنة (769هـ/1367م) أكرم رياح[6] وعددهم نحو أربع مئة (400) فارس بالثّياب الرّفيعة والذّهب العين[7]، وفي نهاية نفس السّنة بعدما خذلته العرب ودعمته أولاد عسكر من بني عامر أمدّهم بما لا عهد لهم به من الأموال والثّياب والإقطاعات[8]، وأجار عرب المغرب الأقصى الفارين من السّلطان أبي فارس(767-774هـ/1365-1372م)، وأكبر إقطاعاتهم سنة (770هـ/1370م)[9]، وبذل في العرب من رياح العطاء ليجتمعوا إليه سنة(772هـ/ 1372م)[10]. ولعلّ استشراء

---

[1] – أبو حمو، موسى: مصدر سابق، ص 172.

[2] –العرب العامرية: بنو عامر بن زغبة: كانوا حيا واحدا مع بني يزيد في حمزة، ثم نقلهم يغمراسن لمحاذاة تلمسان ليكونوا حاجزا بينها وبين المعقل وهم ثلاثة بطون: بنو يعقوب وفيهم رئاسة بني عامر في عهد يغمراسن، وبنو حميد، وبنو شافع. يُنظر: ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج6، ص68.

[3] –قبائل المعقل: من أوفر قبائل العرب، مواطنهم بقفار المغرب الأقصى، مُجاورون لبني عامر من زغبة، وينتهون إلى البحر المحيط غربا، وهم ثلاثة بطون: بني عبيد الله، بني منصور، وبني حسان، بينهم وبين زناتة حروب كثيرة، خضعت على إثرها هذه الأخيرة وصارت تدفع الضرائب للمعقل، لم تكن المعقل من القبائل المعترضة للسبل، عددهم قليل وكثرتهم بمن انضم إليهم من القبائل من غير نسبهم. يُنظر: ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج6، ص78.

[4]– ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 37.

[5] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 122.

[6] –رياح بن أبي ربيعة بن نهيك بن هلال بن عامر: من أعز وأوفر قبائل هلال، وأشد بطونها قوة: سعيد، مسلم، والأخضر، وتبعد قبائل رياح النجعة في القفار. يُنظر: ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج6، ص43-47.

[7] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 194.

[8] – نفسه، ج2، ص199، 233.

[9] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 214.

[10] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، 7ج، ص 122.

ظاهرة الإقطاع للقبائل العربية دفع ابن خلدون للقول بتقلُّص ظلّ الدّولة[1]، فتملّكت حُصين البلاد إقطاعات وأسهم ومنحتهم الدّولة ما تولّوه من بلاد صنهاجة[2]، واعتبر يحيى بن خلدون كثرة مُطالبات العرب وابتزازهم للسّلط مرض معضل[3]، إذ لا حلّ لولائهم غير الحصول على المال والأرض.

ويُعتبر الإنفاق في المناسبات والاحتفالات تثمين لعلاقة الحاكم بالمحكوم، لأن المناسبات فرصة لزرع مكانة السّلطان وهيبته في الأذهان من خلال تقديم الأعطيات من الأموال التي قضى زمنًا في جمعها[4]، فبمناسبة إحياء مُلْك بني زيان أجزل أبو حمو الثّاني العطاء لبني عبد الواد، وصار ذلك سُنّة فيهم[5]، كما وسّع على الرّعية طيلة فترة حكمه في الإنفاق في احتفالات ليلة المولد النبوي[6]، إضافة إلى تقديم الهدايا في الأعياد للعدو ليُظهر قوّته، ويتعرّف إلى أحوال خصمه[7] من خلال مُلاحظات الوفد المُرسل بالهدايا.

حالة أخرى رصدها ابن مرزوق حين أغدق أبو الحسن المريني (732-752هـ/1331-1351م) على أهل تلمسان الأموال، وعتاق الخيل، والكسيّ، والطّعام، بعد عفوه عنهم استجلابًا لطاعتهم، وضمانًا لعدم ثورتهم سواء من العامّة أو ذوي الوجاهة من الفقهاء والصّلحاء[8]، من جهة أخرى نقف في كتب النّوازل على مسائل تتعلّق بالإقطاع حيث أجاب العقباني عن سؤال مُتعلّق بالدَّين لمتوفى وترك أرضا من بلاد السّلطان التي أخذها أحد العرب، وبيده ظهير تملّك الأرض[9]، وما يهمنا من المسألة أنّ السّلطان أقطع الأرض للعرب. وفي نازلة أخرى أنّ السّلطان ضعُف عن مقاومة العرب وزاد على ذلك أن صار يُداريهم بالعطايا والإنعام عليهم ببعض بلاد رعيته[10]، وهي الفترة التي تجاهل فيها السّلاطين أمن الرّعية وإحكام القبضة على المجالات

---

[1] -**التاريخ**، ج7، ص186.

[2] -نفسه، ج7، ص 58.

[3] -**بغية الرواد**، ج2، ص 186.

[4] - غاستون، بوتول: مرجع سابق، ص77.

[5] - ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 38.

[6] - نفسه، ج2، ص 39-47.

[7] - أبو حمو، موسى: مصدر سابق، ص 192.

[8] - محمد، ابن مرزوق التلمساني: **المسند الصحيح**، ص 193.

[9] - المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 25.

[10] -طرح السؤال أبو العباس أحمد المعروف بالمريض على ابن عرفة عن الإفتاء بجهاد عرب المغرب الأوسط. يُنظر: الونشريسي: **المعيار**، ج2، ص 436.

الخاضعة لحكمهم، وتفرّغوا للمنافسة على الحكم، إذ لم تكترث القبائل العربية بالسّلطة الزّيانية إلّا قليلا على ما ذكر كربخال، فإنّهم لا يعترفون بأي سلطة؛ بل يتقاضون أجورًا للحفاظ على أمن الطّرق والقوافل من الاعتداءات العنيفة التي تعترض القوافل، وهم الموصوفون بالاصطفاف إلى جانب الذي يدفع لهم أكثر[1]. لقد تأثر المجال الجغرافي للدولة الزيانية بسبب الإقطاع تجلى ذلك في الضّعف الاقتصادي، ونقص المداخيل للخزينة، وسيادة حالة من انعدام الأمن في ظل المطالبة بالمال لحفظ الأمن وعدم الثورة.

4-العناية بالجيش

تُجمع النّصوص في المجال السّياسي على أنّ وجود الدّولة مرتبط بقوة الجيش ووفرة المال[2]، وعدّت حنة أرندت الإعداد للحرب مُبرّره المزيد من الرّدع، والحيّز الضّامن للسّلام[3]، فلا سلطان إلّا بجيش، ولا جيش بغير مال، وكلاهما متوقّف على الآخر[4]، حيث ضبط أبو حمو الثّاني بعد دخوله تلمسان سنة 760هـ/ 1358م قاعدة ملكه، وجمع الجند ورتّبه[5]، واستمرت العناية بالجند من خلال التّوصية بتجهيزه، وإقامة الحركات العسكرية سنة 766هـ/1364م[6]، وتعهُّد الجند بالتّفقد يدعم استمرار الطّاعة والخدمة، وفي انتظامه إرهاب للعدو، لأن التّفريط في الجند فيه إعانة للعدو عليه[7].

ومما يُعين على قوة الجيش، وطاعته منحه الرّاحة[8]، في كل مرحلة من سيره لتجنُّب إرهاق الجند، والخيل لأنهما أهم العوامل في الحرب، هذا الاهتمام بالجند تنظيمًا، وعدّة يستهدف تمرير رسائل قوية لإثبات هيمنة الدّولة في مجالات سلطتها، أو في المجالات المجاورة، ومنعًا لتحقير السّلطة والاستهانة بها، وهو ما يبرّر خروج السّلطان بالجيش في حملة دون قتال لممارسة الضّغط الرّمزي على الخصم[9]، حيث خرج أبو حمو في

---

[1] – كارباخال: مصدر سابق، ج2، ص 272.

[2] –حميد، تيتاو: **الحرب والمجتمع**، ص 167.

[3] –حنة، ارندت: مرجع سابق، ص5.

[4] –أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 196.

[5] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 37.

[6] – نفسه، ج2، ص 155.

[7] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 203، 112.

[8] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 236.

[9] – حميد، تيتاو: **الحرب والمجتمع**، ص 235-236، 200-201؛ حميد، تيتاو: **الدولة والعنف**، ص 235.

جيوشه الوافرة بطبوله وعلاماته قاصدًا بني مرين فأقبلت إليه القبائل تعرض الولاء، وسارعت الرّعية بالطّاعة[1]. وفي حادثة أخرى بعد استعادة ملك بني زيّان خرج أبو حمو للتّصدي لبني مرين ومواجهتهم، ثم غيّر رأيه وقرّر الخروج إلى الصحراء[2] وهذا تمويه واستعراض للقوة ثمّ العزوف عن المواجهة.

ومن مظاهر العناية بالجيش مسألة الميز حيث تُعرض في الحضرة بين يدي الخليفة أو في ساحات المعارك[3]، لاستعراض الجيوش فكانت عدّتها سنة (767هـ/1365م) 12.000 فارس مرتزقة، وفي سنة 769هـ/1367م كانت عدّة الجيش الخارج إلى وادي شلف 10,000 فارس[4]، من جهة أخرى لابدّ للسّلطان من أن ينتقي جوادًا من خيار الخيل يتعهده للمهمّات الصّعبة، والشّدائد[5]، تلك وصيّة أبي حمو الزياني لخليفته كي يتمكّن من النّجاة بنفسه في حال الهزيمة.

وممّا قد يؤثر على الجيش حالة الانقسام أو النّفاق والانشقاق عن طاعة السّلطان، حيث انشق عثمان بن مسلم الزردالي الذي أُرسل لشدّ أزر المولى أبي تاشفين سنة 768هـ/1368م، لكنّه التحق بمن معه بالمخالف على السّلطان ومنافسه على السّلطة أبي زيان[6]؛ لم تكن هذه المرة الأولى التي خذل الجيش فيها أبي حمو، فقد انفضّ من حوله الجند سنة 765هـ/1363م إلّا من قِلّة[7]، وفرّ عنه النّاس ملتحقين بحفيد المولى أبي تاشفين معتقدين أنّ الكثرة تولّد النّصر[8]، وفي مواجهة لأبي حمو ضدّ العرب دبّ الخذلان بين النّاس، وبقيّ معه قلّة من أولاد عسكر[9]، وعند حصار المولى أبي يعقوب لمدينة الجزائر فرّ أحد الرّماة من جنده إلى المدينة، وأخبرهم أنّ المحلّة خالية من الحماة[10]، فانقلبت موازين المعركة من التّفوق والنّصر إلى الهزيمة والفرار، ولعلّ سبب هروب الجندي الإرهاق والتّعب.

---

[1] – مجهول: مصدر سابق، ص 106 –107.

[2] – نفسه، ص 83.

[3] – ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 115.

[4] – **بغية الرواد**، ج2، ص197،170.

[5] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 170.

[6] – ابن خلدون، يحي: مصدر سابق، ج2، ص 185.

[7] – نفسه، ج2، ص 140.

[8] – مجهول: مصدر سابق، ص 150.

[9] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، 2ج، ص195.

[10] – مجهول: مصدر سابق، ص 123.

ناهيك عن مسألة التّآمر وما خلّفت من مظاهر عنف حيث انتهج أبو حمو الأول (707-718هـ/1308-1318م) سياسة فرّقت بين أصحاب الملك من توجين وحشمهم إلى آخر الدّهر[1]، كما طلب السّلطان الزياني من قبائل رياح سنة 769هـ/1367م مُضايقة حُصين بمضاربهم[2]، ذلك ما نظّر له أبو حمو في كتاب واسطة السّلوك بانتهاج سياسة فرّق تسد، واستغلال الخلافات بين المُتخاصمين وتسليط من أطاع على العصاة[3] مع تقديم حوافز مالية أو معنوية أدبية.

من جهة أخرى أوعز لقبائل المعقل بعد إكرامهم بإثارة الفتنة والحرب بمدينة سجلماسة[4]، ومن أبواب التّآمر التي وقفت عليها المصادر تنصيب السّلطان المريني أبو سالم(760-762هـ/1358-1360م) لمحمد حفيد أبي تاشفين الأول على تلمسان بعد أن كان محجوزًا في المغرب الأقصى منذ سقوط دولة والده، وأمدّه بالمال، وأمر أهل تلمسان بمبايعته، وقَصْده من ذلك إثارة الفتنة داخل البيت الزياني، ليقع الشّتات وتسهل السّيطرة عليهم[5]، بالإضافة إلى السّعي لكسب ولاء عمال بلاط العدو من خلال الكتابة لهم، وخداعهم بالأموال[6]، حيث اتخذت المؤامرات اتجاهين من الأدنى إلى الأعلى؛ ممّن هم خارج دواليب السّلطة ليلجوها على من هم فيها؛ ومن الأعلى إلى الأدنى، حيث نكبة العمال والوزراء والأعوان[7].

أمّا أسوء ما قام به السّلاطين المتأخرين من بني زيان التّآمر مع النّصارى للحفاظ على السّلطة والاستعانة بهم على إخوانهم المسلمين، لشهرتهم بالثّبات عند الزّحف[8]، يقول كارباخال أن أحد أمراء البيت الزياني أبو حمو عبد الله خضع لحاكم اسبانيا الكاردينال خيمينيس المحتل لمدينة وهران لينجده ضدّ أخيه أبي زيان، وممّا اتفق معه عليه دعمه بأسطول ضدّ بربروس، ونجدته برًا إذا ما هاجم مدينة الجزائر[9].

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج 1، ص239-238.

[2] – نفسه، ج2، ص 194.

[3] –أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 152، 202.

[4] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص153.

[5] – مجهول: مصدر سابق، ص146.

[6] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 172.

[7] – حميد، الحداد: **السلطة والعنف**، ص47؛ يُنظر في السياق ذاته: مولاي هاشمي العلوي: مرجع سابق، ص127.

[8] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **المقدمة**، ج2، ص681.

[9] – كاربخال: مصدر سابق، ج2، ص 304 -306.

ولم تسكت المصادر عن استعانة سلاطين الدّولة الزيانية بالجند النّصراني[1] لقتال إخوانهم المسلمين منذ عهد يغمراسن، ولكنّ خيانتهم له أورثت ملوك بني زيان الاستغناء عن خدمتهم حذرًا من غدرهم[2]، ومن أبعاد استخدام الجند النّصراني المأجور في الجيش الإسلامي التّعرف على المواقع الاستراتيجية، ومكامن ضعف الجيش الإسلامي، كما تستنزف موارد الدّولة المالية للدّفع للجند، ودفع إتاوات الخضوع لملوك النّصارى، إضافة إلى الفُرقة بين المسلمين وإشعال نار الفتنة بينهم، وتسهيل السّيطرة على الأراضي الإسلامية، عدا ذلك من خيانتهم للقائد في أرض المعركة.

5-بث العيون والجواسيس

ذكر ابن جماعة أنّه يُستحب بثّ الجواسيس في عسكر العدو، واستخدام الحيل للحصول على الظّفر[3]، ذلك ما نبّه عليه أبو حمو في واسطة السّلوك ببثّ العيون والجواسيس في أرض العدو لمراقبة أحواله والإقبال بأخباره[4] لتجنُّب الهجمات المفاجئة، حيث علم بأخبار حملة أبي سالم قبل وصولها سنة 760هـ/1359م، إذ جاءته عيونه المبثوثة بالمغرب بالخبر[5]، واستعدّ لذلك باستخارته الله -عز وجل-والخروج لملاقاتهم[6]، إذ تُحذِّر الجواسيس من تحركات العدو، وتقدّم تقارير عن خططه، فتبني خطط مناسبة للمواجهة[7]. كما ورد الخبر سنة 869هـ/1464م إلى صاحب تلمسان محمد بن أبي ثابت(866-873هـ/1462-1468م) من تونس بأنّ صاحبها أبا عمرو عثمان(839-893هـ/1435-1487م) قاصدًا تلمسان فأخذ في تحصين المدينة، غير أنّ ذلك لم يحدث إلّا في العام الموالي[8].

ولم يغفل أبو حمو عن بثّ الجواسيس بين العرب ليتدارك غدرهم، حيث راسلته زغبة خداعًا بخدمتها وأضمرت الغدر، فأمر قومه بالاستعداد للحرب، واستأصلهم بعد دهمهم بما لا قبل لهم به[9]، وكذلك أتاه الخبر

---

[1] – نظّر لمسألة الاستعانة بالجند المأجور جاستون، بتول: مرجع سابق، ص 94؛ وفيليب، تايلور: مرجع سابق، ص 29.

[2] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 113.

[3] – ابن جماعة: مصدر سابق، 159 –160.

[4] –أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص179.

[5] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 47.

[6] – **واسطة السلوك**، ص 179؛ مجهول: مصدر سابق، ص 141، 80.

[7] – خميسي، بولعراس: مرجع سابق، ص 90.

[8] –ABDELBASIT. B.HALIL : op.cit, P45.

[9] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 244.

عن أولاد عريف المنتجعين بملال فجهز إليهم سرية واستولى عليهم[1]، ولم يأمن أبو حمو جانب البربر من قبائل مغراوة الذين يُظهرون نصرته ويضمرون له العداء فأظهر التّغافل عنهم ثم استأصلهم[2].

من جانب آخر تحدثت الباحثة سناء عطابي[3] في مقالها حول المدينة والأمن عن أهمية الرّقابة عند أبواب المدينة، إذ يتم التّفتيش، والتّحقق من هوّيات الوافدين على المدينة من الرّجال والنّساء، ويزداد التّشدد في ذلك خلال أزمنة انعدام الأمن، وفترات الحرب، وتناولت بالدّراسة أيضا الجهاز الإداري المكلّف بحفظ الأمن، وإن كان في الجوسسة استعداد لصدّ الهجوم في الاتجاه المعاكس تحيّن الفرصة للهجوم والمهاجمة.

6-عقد معاهدات الصلح والهدايا والمصاهرات المصلحية

استخدم السّلاطين كلّ الوسائل والآليات للحفاظ على السّلطة، وللحدّ من مسألة العنف مع طرف ما يتمُّ عقد تحالفات لاستجماع القوة والمواجهة ضدّ الأطراف الأخرى، المُتحالفة لنفس الغرض. إذ من الصّعب على القبيلة أن تكون عدوا لكلّ القبائل أو صديقًا لها جميعا، فتلجأ القبائل إلى التّحالف في السّلم والحرب[4]، وتشريع قوانين تُغني عن الالتجاء إلى العنف، وعمومًا لا تظهر مخططات السّلم إلّا بعد استنفاذ الطّاقة في الصّراع، والتي تعكس الرّغبة في الخلاص من أيام الحرب[5]، كما أنّ الطرف الأضعف يحاول دائما خلق حالة من السلم وتجنُّب خوض الحروب، حيث استمال يغمراسن منذ سنة (633هـ/1235م) عشيرته وأحلافهم من زغبة، وأقام دعوة بني عبد المؤمن بعمله[6]، فأرسل بيعته إلى أبي دبوس سنة (665هـ/1266م) مُؤكّدا له أنّه سيكفيه شرّ بني مرين[7] إضافة إلى تحالفه مع قائد جيوش المرتضى أبو دبوس في نفس السنة (1266م) الذي استنصره ضد يعقوب بن عبد الحق المريني، فشنّ يغمراسن الغارات على أطراف البلاد[8]، ليشتّت قوة يعقوب بن عبد الحق، وخرج سنة

---

[1] – مجهول، مصدر سابق، ص37.

[2] – نفسه، ص 155.

[3] –**المدينة والأمن الحضري في المغرب الأوسط تلمسان الزيانية نموذجا**، منشور ضمن: كتاب المدن الجزائرية بين الماضي والحاضر مجتمع عمران حضارة، الفا للوثائق، الجزائر، د. ت، ص 359 –385.

[4] – حميد، تيتاو: **الحرب والمجتمع**، ص 126.

[5] – غاستون، بوتول: مرجع سابق، ص112–113.

[6] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 107–106.

[7] –ابن أبي زرع الفاسي: **الذخيرة السنية**، ص112.

[8] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 305.

(670هـ/1271م) في قومه من العرب ومغراوة، لصدّ تحرك بني مرين في معركة ايسلي[1]، وهو ما يؤكد أن التّحالف كان متعدّدا من عرب وقبائل بربرية.

واستألف أبو سعيد (ت752هـ/1351م) وأبو ثابت (ت753هـ/1352م) سنة (749هـ/1348م) مغراوة، وتوجين[2]، حين أقدما على إحياء الدّولة، والتحق أبو حمو سنة (759هـ/1348م) بعرب بلاده من خُدّام آبائه وأجداده من القبائل العامرية المُهَابة وعاهدوه على الحماية[3]، من جانب آخر تحالف عثمان بن مسلم الزردالي الذي أرسله أبو حمو الثّاني لنجدة ولي العهد أبي تاشفين سنة (768هـ/1366م)، مع أبي زيان المنافس على سلطة أبي حمو[4].

من جهة أخرى تحالف ولي العهد أبي تاشفين بن أبي حمو الثّاني مع السّلطان المريني ضدّ والده سنة (761هـ/1359م)[5]، وكان للحفاظ على المجالات الجغرافية أثره في تقلّب الولاء والتّحالف، حيث اجتمع خالد بن عامر، وبنو يعقوب، والمعقل وأحلافهم محاولا دخول تلمسان، وبعد أن أجلاهم أبي عمران موسى بن خالد بن محمد إلى حدود دولة بني مرين، أعلنت المعقل وبني يعقوب الطّاعة، وعادت إلى مجالاتها صاغرة[6].

لم تغفل المصادر عن أهمية هذه التّحالفات خاصة مع القبائل العربية، إذ ترجح كفّة من حالفهم في الحرب، يقول عبد الباسط بن خليل أنّ سليمان بن موسى كبير أمراء العرب الهلالية من كان معه من ملوك بني زيان ضمن الظّفر، ومن كان عليه خاف على نفسه وملكه[7]، كما رصد نفس الرّحالة التّحالفات الخارجية منها ما كان بين المتوكّل على الله محمد بن أبي ثابت (866-873هـ/1462-1468م) مع صاحب غرناطة كي يمدّه بالرماة ليعينه على صاحب تونس[8]، ولا يتّسع المجال فالأمثلة كثيرة في تاريخ بني زيان، ولكن نقول أنّ التّحالف استُخدم كآلية لحماية الذّات من الآخر، ولمهاجمته أيضا بجمع القوة تحت يد واحدة منصهرة في عهود خلال فترات السّلم والحرب.

---

[1] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 110.

[2] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 253.

[3] – مجهول: مصدر سابق، ص 27.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 185.

[5] – التنسي: مصدر سابق، ص 180.

[6] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج 2، ص 267.

[7]- ABDELBASIT. B.HALIL : op.cit, P.42.

[8]- Ibid, P.58.

حاولت السّلط القائمة في بلاد المغرب الإبقاء على السّلم فسخّرت ما أمكنها من عقود الصّلح بتوثيق التّحالفات، وإرسال السّفراء والهدايا من باب تأليف القلوب، والحفاظ على الأمن، ولعلّ أول ما نبدأ به مشاركة سوط النساء أم يغمراسن (633-681هـ/1235-1282م) في التّفاوض من أجل عقد صلح يقضي بعودة ابنها إلى دار ملكه سنة (640هـ/1242م)[1]، على أن يدفع للسلطان الحفصي أبي زكرياء مبالغ الجباية وقدرها مائة ألف دينار (100,000)[2]ومعنى هذا عدم استقلالية يغمراسن، وخضوعه للسّلطة الحفصية أي أنّه اضطرّ للتّحالف مع السّلطان الحفصي للحفاظ على مملكته.

كما أشار ابن مرزوق إلى أنّ أبا الحسن المريني (732-752هـ/1331-1351م) قدّم هدايا لصاحب تلمسان، ولم يذكر طبيعة هذه الهدايا مع أنه فصّل في الهدايا المقدمة لسلطان السودان وملك قشتالة[3]، وكُتبت عقود الصّلح سنة (760هـ/1359م) من قبل بني مرين، لمَ في ذلك من الصّلاح حين أدركوا أنّهم وقعوا في فخّ المحاصرة داخل المدينة، بعدما خرج منها أبو حمو فأعلنوا بقاء المدينة على ذمّة بني عبد الواد، وأنّه لا شيء لهم فيها[4]. وفي نفس العام تولى أبو سالم ابراهيم بن أبي الحسن ملك بني مرين، فأرسل كبار رجاله في طلب الصّلح، على أن يحصل على حصصه الشّرقية سلمًا، وبكفّ يد المولى يعقوب والد أبي حمو عنهم[5].

وجاء سنة (762هـ/1360م) "عيسى بن واح" رسولا لأبي سالم إلى أبي حمو الثّاني يطلب منه المُوالاة والمُهادنة ولمّ الشّتات مُرغّبًا إياه في حقن دماء المسلمين، وأنّه أرسله دون علم أشياخ بني مرين[6]، محاولًا التّأكيد له بأنّ حملة سنة (760هـ/1358م) كانت فكرة لشيوخ بني مرين، فأجابه بالموافقة[7]، وأرسل ولده عبد الرحمن لقضاء الصّلح[8]، وعلى قدر أهميّة الصّلح تكون أهميّة أعضاء الوفد.

من جهة أخرى عقدت السّلطة الزيانية عدّة مُعاهدات مع النّصارى، فانتقل الحاج أبو يعقوب يوسف بن الحوراء إلى أراغون موفدا عن السّلطان أبي تاشفين (718-737هـ/1318-1338م) للتّفاوض مع جاقمو

---

[1] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 108.

[2] –ابن خلدون، يحيى، مصدر سابق، ج1، ص 227.

[3] – **المسند الصحيح**، ص 454.

[4] – مجهول: مصدر سابق، ص 84.

[5] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 55.

[6] – مجهول: مصدر سابق، ص 191.

[7] – نفسه.

[8] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 86.

الثّاني(691-728هـ/1291-1327م) ملك أراغون سنة(727هـ/1327م)[1]، وخلال سنة (761هـ/1359م) راسل أبو حمو الثّاني ملك أراغون بيدرو الرّابع في طلب الصّلح والمفاوضة في عقده، وطلب الصّلح منه مُجدّدا سنة (764هـ/1362م) لمدّة خمس سنوات بداية من سنة عقده على أن يحفظ كلاهما السّلم برًا وبحرًا، وكفّ الغارات من الطّرفين[2]؛ من جهته كتب بيدرو الرّابع في طلب الصّلح، فوافق أبو حمو الثّاني وأشهد على نفسه مُطالبا ملك أراغون بإرسال رسم الصّلح[3].

وكثيرًا ما ارتبطت معاهدات الصّلح بحمل الهدايا النّفيسة، هذا بالنسبة للمصادر التّاريخية، أمّا ما تمّ الاطلاع علية من وثائق أرشيف التّاج الأراغوني فلم تتطرّق النّصوص للهدايا[4]، فبعد أن أمر أبو حمو الثّاني لعيسى بن واح بكسوة وأعطاه الذهب[5]، أرسل مع ولده هدية ضمّت مائة حصان من عتاق الخيل المسوّمة، وكافأ أبو سالم ذلك بأضعافها من الأعلاق النّفيسة، والبغال الفارهة[6]، والمتأمّل في طبيعة هذه الهدايا يلاحظ أنّها تحمل رسائل مُبطّنة فهي تُوحي بقوة الخصم لأنّ الخيل قوام الحرب، وقد أهداه مائة حصان وفي ذلك إرهاب للخصم وإبراز لقوته العسكريّة المُدمّرة، وأنّه عَقَدَ الصّلح ليس ضعفًا ورهبة وإنّما حقنًا لدماء المسلمين عن قدرة؛ ولنتأمّل ردّة الفعل فقد وجد الوفد الزياني في فاس حفاوة الاستقبال، وإظهار المباهاة، والبذخ، وأجرى عليهم السّلطان أبو سالم النّفقات[7]، وأُبرم عقد الصّلح على أن يكون القبيلان يدًا واحدة على الكفّار، وأعطاه هديّة، وأفرغ على الوزير والقاضي المُرافقين للوفد كسوتين[8].

---

[1] – عمر، سعيدان: **علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر م دراسة ووثائق (رسائل ومعاهدات) وتعاليق وتحاليل**، منشورات سعيدان، سوسة، تونس، نوفمبر، 2002م، وثيقة رقم 89، ص82.

[2] – نفسه، وثيقة رقم111، ص126؛ وثيقة رقم114، ص155-157.

[3] – نفسه، وثيقة رقم113، ص136-143.

[4] –عمر، سعيدان: مرجع سابق؛ نصيرة، عزرودي: **العلامة السلطانية عند حكام الغرب الإسلامي دراسة تطبيقية على وثائق أرشيف تاج أراغون**، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2022م.

[5] –مجهول: مصدر سابق، ص 192.

[6] –ابن خلدون، يحي: مصدر سابق، ج2، ص 87؛ مجهول: مصدر سابق، ص 193.

[7] – مجهول، مصدر سابق، ص 193.

[8] – نفسه، ص 194-195.

وبعد تولي أبي زيان محمد بن أبي عبد الرحمن بن أبي الحسن المريني (763-767هـ/1361-1365م) أرسل سنة (763هـ/1361م) عمر بن مسعود من أكابر بني مرين يطلب الصّلح والمُهادنة على ما كانت عليه مع السّلطان أبي سالم (ت763هـ/1361م)، وكان جواب السّلطان أبي حمو أنّه لا يحلّ لنا ولا لغيرنا الإفساد في البلاد؛ غير أنّ الخلاف تجدّد بعد أربعة أشهر حول مدينة وهران وسواحل المغرب الأوسط[1]، وتجدّد طلب الصّلح بعد عام وصَانَعَ السّلطان أبو حمو بهدية اشتملت على عشرين(20) فرسًا مسوّمة، كما أرسل صاحب بجاية الأمير أبي إسحاق ابن السّلطان أبي يحيى في طلب الصّلح على أن يكبح صاحب بجاية أبا زيان ابن عم أمير المسلمين[2].

هذه عيّنة عن عقود الصّلح المبرمة بين بني زيان وجيرانهم للحدّ من العنف السّياسي، غير أنّ ابن أبي زرع الفاسي رصد لنا سنة (670هـ/1271م) عرضَ يعقوب بن عبد الحق أبو يوسف (656-685هـ/1258-1286م) على يغمراسن الصّلح لكنّ الأخير رفض أثناء محاولة السّلطان المريني إنقاذ مسلمي الأندلس، وكان جواب يغمراسن لا صُلح بيني وبينه أبدًا وقد قتل وليّ عهدي عمر[3]، ويبدو أنّ ابن أبي زرع اعتمد نصّ الملزوزي[4]، في إشارة إلى لين السّلطان المريني وإظهار روح الحميّة عند يغمراسن بالانتقام لولده، وهو التّوجه السّياسي لابن أبي زرع في خدمة البلاط المريني وتلميع صورة وليّ نعمته في تحيّز واضح.

والمُلاحظ أنّ العقود تكون بشروط معيّنة، وعند تبدّل السّلطة يتجدّد الصّلح على نفس الشّروط أو تعزيزها، واستمرت العلاقات بين المدّ والجزر إلى نهاية العصر الوسيط أين يُطالعنا صاحب تاريخ الدولتين عن هديّة قدّمها السّلطان أبو عمرو عثمان بن أبي عبد الله محمد بن أبي فارس عبد العزيز الحفصي سنة (867هـ/1462م) لصاحب تلمسان[5]، وتلقّى من صاحب تلمسان محمد المتوكل على الله (666-873هـ/1462-1468م) هدية سنة (868هـ/1463م)[6] دون تقديم تفاصيل عن طبيعة هذه الهدايا.

---

[1] – مجهول: مصدر سابق، ص 242، 268.

[2] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص126.

[3] – ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 128.

[4] –الملزوزي: مصدر سابق، ص85.

[5] –الزركشي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم: **تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية**، تحقيق: محمد ماضود، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، 1966، ص 155.

[6] – نفسه.

ولعلّ أغلط مواثيق الصّلح تلك التي تُثبّتُ بزواج النّساء والمصاهرات بين الأسر الحاكمة التي تودّ عقد الصّلح لضمان استمراره، ففي آخر أيام يغمراسن بن زيان خطب ابنة الأمير أبي اسحاق ابراهيم بن أبي زكريا بن أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص لولده أبي سعيد عثمان (681-703هـ/1282-1303م)، وخرج للقائها والاحتفاء بها إكرامًا لوالدها[1]، للحدّ من المواجهات على الجهة الشّرقية.

وقَدمَ على السّلطان أبي حمو الثّاني رسول صاحب بجاية أبي عبد الله المُوحّد بعد أن قلّ ناصروه في تادلس مُسلّما إياها له، وعارضًا عليه ابنته رجاء إبقائه على بجاية[2]، سنة (766هـ/1364م)، أمّا عبد الرحمن بن خلدون فيقول أنّ صاحب تلمسان بعث إلى أبي عبد الله يطلب منه الصّهر فأجاب الأخير بالقبول ليصل يده به على ابن عمّه أبي العبّاس صاحب قسنطينة[3]، نلاحظ اختلاف الرواية التّاريخية حول نفس المسألة، عند عبد الرحمن بن خلدون وأخيه يحيى، فالواضح تحكُّم الولاء للبلاط في حقيقة الرواية، تبقى النتيجة واحدة إتمام علاقة الصّهر وتثبيت التّحالف.

وفي نفس السّياق وبعد حصار مدينة تلمسان التي كادت أن تُدكّ جرّاء حملة أبي عثمان عمرو(839-893هـ/1435-1487م) خضع السّلطان الزياني أبي عبد الله أحمد المتوكل مُقدّمًا ابنته البكر للمولى أبي زكريا يحيى ابن المولى المسعود دون خطبة[4]، إن صحّت الرواية فإنّ لها دلالات عدّة عن الضّعف الذي آلت إليه الدّولة الزيانية، فعلاقات القرابة هي الضّامن لعقد الحلف ونجاحه[5]؛ والنّساء في العصر الوسيط لم يكتفين بأدوارهن المعهودة في ربط العلاقات بين الشّعوب والقبائل والدّول، بل قامت بهذا الدور لأغراض سياسية سواء لحقن الدّماء أو استغلالهن للحفاظ على السّلطة السياسيّة، فالمصاهرات حلّ وسط لتجنُّب العنف، والاستعانة على الخصم بعنصر جديد وقبائل جديدة تعزّز السّلطة.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ هناك مُصاهرات بين الحفصيين والمرينيين، ولعلّ أهم أهداف هذه المصاهرة التّصدي للدّولة الزّيانية، بل فرصة نادرة للقضاء عليها[6]، حيث وجّه السّلطان أبو يحيى الحفصي سنة

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 229.

[2] – نفسه، ج2، ص 154.

[3] – **الرحلة**، ص 96 –97.

[4] –الزركشي، مصدر سابق، ص 158.

[5] – حميد، تيتاو: **الحرب المجتمع**، ص126.

[6] –عبد الحميد، حاجيات: **أبو موسى الزياني حياته وآثاره**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1394هـ/1974م، ص20.

(730هـ/1329م) رُسله إلى أبي سعيد بن يعقوب بن عبد الحق(710-731هـ-1310-1330م) راغبًا في كفّ يد السّلطان أبي تاشفين(718-737هـ/1318-1337م) عارضًا مصاهرة ابنه أبي الحسن بإحدى بنات السّلطان الحفصي أبي يحيى[1]، أشار إلى ذلك صاحب الاستقصاء في قوله أنّ السّلطان أبي الحسن المريني خرج إلى تلمسان منتظرًا وصول صهره السّلطان أبي بكر بن أبي زكريا الحفصي لعقد كان بينه وبين أبيه في الاجتماع على تلمسان والتّعاون على حصارها[2]، ومعنى ذلك أنّ المصاهرة تمت للتّحالف ضدّ السّلطة الزيانية.

7-الفرار كآلية لتجنّب العنف

اعتمد سلاطين الدّولة الزيانية إستراتيجية الفرار كآلية للحفاظ على الذّات، إمّا للعودة بقوة أو تحت ظلّ سلطة أقوى، وتلك سُنّة في مملكة بني زيان، بإخلاء عاصمتهم والفرار إلى الصّحراء[3]، ومرجعيّة ذلك وصيّة يغمراسن بعدم قدرة بني زيان على مواجهة بني مرين[4]، أما في أرض الواقع فإنّ يغمراسن فرّ إلى المدية بحرمه وماله من مواجهة الأمير أبي زكريا يحيى بن أبي حفص الذي دخل تلمسان عنوة سنة (640هـ/1243م)، ولم يرجع إليها إلا بمبايعة الأمير الحفصي[5] الذي عفا عن النّاس وأمّنه وأذنَ له في العودة إلى بلده[6].

وجنح للسلم مرّة أخرى بخروجه من مدينة تلمسان أمام حملة أبي الحسن السّعيد ملك مراكش الموحدي سنة (646هـ/1248م)[7]، ومن خلال استقصاء هذه الأخبار نلاحظ طبيعة إيصال الخبر التّاريخي فإن كان مؤرخ البلاط الزياني يحيى بن خلدون المتوفى سنة (781هـ/1379م) يستخدم للرّفع من شأن يغمراسن عبارة "جنح للسلم" فإن ابن أبي زرع الفاسي سواء في الذخيرة السنية أو في الأنيس المطرب يستخدم مصطلح الفرار بما له من مثالب، وأضاف أنّه فرّ وترك أمواله ومحلته بعد هزيمته بوادي ايسلي بأحواز وجدة أين هُزم أمام الأمير أبي

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 242.

[2] –الناصري، ابو العباس احمد بن خالد: **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الاقصى**، تحقيق: جعفر الناصري؛ محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1954، ج3، ص 132.

[3] – سيدي عمارة: مرجع سابق، ص 138. ص (129-160).

[4] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص123.

[5] –ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 61؛ ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 226؛ الحميري: مصدر سابق، ص 136.

[6] – الحميري: مصدر سابق، ص 136.

[7] – ابن خلدون، يحي: مصدر سابق، ج1، ص 226.

يحيى أبو بكر بن عبد الحق[1] (642-656هـ/1244-1258م). وفرّ مُجدّدا أمامه إلى تلمسان بعد أن حاول دخول سجلماسة غير أنّه هُزم سنة (655هـ/1257م)[2].

ولم يجد يغمراسن حلًا غير الفرار رفقة أحلافه من قبائل مغراوة وتجين سنة (657هـ/1258م) أمام يعقوب بن عبد الحق المريني(656-685هـ/1258-1286م)[3]، والحال نفسه في معركة وادي تلاغ سنة (666هـ/1267م)[4]، وتلاحقت الهزائم وانجلت معركة إيسلي سنة(670هـ/1271م) ويغمراسن يعاني مع بعض ولده[5].

ولعلّ هذه التّجارب القاسية التي مرّ بها يغمراسن جعلته يدرك أن لا طاقة له بمواجهة بني مرين، لأن قوّته وعدّته لا تُعادل ما للدّولة والسّلاطين المرينيين، ذلك مردّ وصيته باتّقاء مواجهتهم، لأنه خبِر قوتهم بنفسه، فمسألة الفرار عنده كانت خيارًا استراتيجيًا للحفاظ على جنده لاستخدامه في الحفاظ على السّلطة، وتثبيت دعائمها قبل العمل على التّوسع غربًا.

وممّا نظَّر له أبو حمو في هذا السّياق الرّحيل والمغادرة أمام العدو وجعل مسافة مرحلة بين الجيش وعدوه، حيث لا يصل العدو إليه فتضعف أحواله، وتتكسر شوكته لعدم التّوصّل إلى خصمه وعدم قدرته على الحصار فلا يسعه إلّا الفرار ليريح نفسه وجنده بعد أن يدبّ التّذمر في أوساط الجند[6]، وهي خدعة عسكرية تستهدف إضعاف معنويات الخصم، لأنّ القدرات العادية لأي سلطان تمكّنه من الحفاظ على سلطانه، ولا يفقد عرشه إلّا إذا واجه سلطة أقوى، ويمكنه استعادته عند أول خطأ من الخصم[7]، ذلك ما نقف عنده في سيرة أبي حمو الثّاني الذي تمكن من استعادة عرش أجداده سنة (760هـ/1358م)، إذ لم تتخذ حركته شكلها السّياسي إلا بعد إعلان وفاة أبي عنان المريني وبدت الفرصة مواتية[8] .

---

[1] – ابن ابي زرع: **الانيس المطرب**، ص 295.

[2] – نفسه، ص305.

[3] – ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 89.

[4] – ابن أبي زرع: **الانيس المطرب**، ص 296، 305.

[5] – نفسه، ص 310.

[6] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 184.

[7] – نيقولا، مكيافيللي: **الأمير**، ترجمة: أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2004، ص 21.

[8] –عبد الحميد، حاجيات: مرجع سابق، ص89.

كما تمكّن من استعادة العرش في كل مرة يفرّ فيها إلى الصّحراء حيث خرج أبو حمو من تلمسان سنة (760هـ/1358م) وعاد بعد ثمانية وعشرين ليلة من خروجه[1]، وخرج خلال حملة أبي سالم المريني (760-762هـ/1358-1360م) سنة (761هـ/1359م)، ولم يرجع إلى حاضرته إلا بعد أربعين يوما[2]. كاستراتيجية وقائية لتجنب العنف واستخدام الكرّ والفرّ لإحراز النّصر، وترك الخصم يتوغّل في البلاد لإضعافه، وتشتيت قوته وإرهاب رعاياه، وإرباكه بعد إفساد بلاده وأحوالها[3]، ذلك ما وقع سنة (761هـ/1359م) خلال حملة أبي سالم المريني الذي دخل تلمسان وتزامن ذلك مع تمكّن أبي حمو من الوصول إلى مشارف فاس، فلم يسع السّلطان المريني إلّا الخروج من تلمسان بعد اضطرابه[4]، وإنكار خاصته ذلك عليه، وتخوفه من خروج العامّة عن طاعته[5]، فسارع لحماية دار ملكه.

وخرج أبو حمو مُجدّدا سنة (772هـ/1370م) إثر حملة أبي فارس عبد العزيز[6] (767-774هـ/1366-1372م) وبقي أبو حمو يعاني التّشرّد في الصّحراء، إضافة إلى صراعه ضدّ القبائل العربية، وملاحقة المرينيين له، ولم تنقض محنته إلّا بقضاء داء السّل على أبي فارس عبد العزيز المريني، فأقام أهل تلمسان دعوته ليدخل المدينة سنة (773هـ/1371م)[7].

ومن جهته عبّر السّلطان أبو سالم المريني(760-762هـ/1358-1360م) في رسالة[8] وجّهها إلى ملك أراجون بيدرو الثّاني عن فرحه وبهجته لفتح[9] مدينة تلمسان، وفرار بني عبد الواد ومن والاهم من قبائل العرب

---

[1]-ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2ص 48-49؛ مجهول: مصدر سابق، ص 142، 83.

[2] -ابن خلدون، يحي: مصدر سابق، ج2، ص 63 -73.

[3] - مجهول: مصدر سابق، ص 83؛ أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 192.

[4] - ابن خلدون، يحي: مصدر سابق، ج2، ص 74.

[5] - أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 188.

[6] - أبو فارس عبد العزيز بن أبي الحسن بويع سنة (767هـ/1365م)، وتوفي سنة (774هـ/1372م) بتلمسان ودفن بفاس وعمره 24 سنة، أما دولته فدامت ست سنوات وأربعة أشهر. ينظر: ابن الأحمر: **روضة النسرين**، ص 33.

[7] - ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 255؛ ابن خلدون، عبد الرحمن: **الرحلة**، ص 120.

[8] -يُنظر: الملحق 02، ص243.

[9] -اعتبر السلطان المريني التوسع العسكري على حساب المجالات الجغرافية التابعة للسلطة الزيانية "فتحا" والفتح يكون بخروج المسلمين لدعوة الكفار لدين الإسلام، وأمّا ما حدث فهو فتنة داخل دار الإسلام.

إلى الصحراء، وبذلك ملك جميع البلاد الشرقية[1]، وهنا يتجاهل السّلطان أنّ ذلك كان للوهلة الأولى؛ ولكنّه اضطرّ للخروج السّريع من تلمسان بعد توغّل أبي حمو في مجالات بني مرين، والخوف الذي خلّفه في نفوس الرّعية، والخراب الذي لحق بالعمران؛ أمّا أبو حمو فكان على قناعة أنّ السّلطان خرج بكلّ أنصاره، وترك البلاد خاليّة من الحماة، فانسحب من طريقهم مُتظاهرًا بالخروج إلى الصّحراء، ودخل بلاد المغرب الأقصى ليُفسد فيها نظير إفساد السّلطان المريني بلاده[2] كخدعة لاستئصال العدو[3].

كما اهتمّ أبو حمو بمسألة المفاجأة، والكرّ والفرّ في الحرب، حيث هاجم أولاد عريف من العرب وهم لا يشعرون فاستولى عليهم، وذلك من الدّهاء الحربي لأبي حمو وسياسته العسكرية[4]، أمّا ابن الحمراء(827-831هـ/1424-1428م) فرّ نهاية فترة حكمه الثانية(833-834هـ/1430-1431م) أمام حملة أبي فارس الحفصي الذي عيَّن بعده أحمد العاقل(834-866هـ/1431-1462م)[5]. لم يكن الفرار دائمًا من التّولّي ولكنّه أيضا كان من الاستراتيجيات العسكرية لتجاوز عنف الآخر، وإقامة الدّولة وتوطيد أركانها وحمايتها.

8-تحصين المدن كآلية لمواجهة العنف

استخدمت السّلطة الزيانية تحصين مجالاتها لغرض التّصدي للهجومات، وحماية سلطتها من أي غزو، فبناء الأسوار هدفه التّأسيس لمركز يُمكنه فرض هيبته على كلّ المجالات الخاضعة له، وتتضاعف أهمية أسوار

---

[1] -وثيقة من محفوظات الأرشيف الأراغوني، تحت رقم110، ص1.

عنوانها على الموقع:

"**Carta de Ibrahim ibn Abi-l-Hassan de Marrakus a Pedro IV, en que le notifica la conquista de Tremecén, le dice a quién ha nombrado gobernado"...**

والرابط على الشبكة:

https://pares.mcu.es/ParesBusquedas20/catalogo/description/4800459#:~:text=Carta%20de%20Ibrahim%20ibn%20Abi-l-Hassan%20de%20Marrakus%20a%20Pedro%20IV%2C%20en%20que%20le%20notifica%20la%20conquista%20de%20Tremec%C3%A9n%2C%20le%20dice%20a%20qui%C3%A9n%20ha%20nombrado%20gobernado%20…

[2] – أبو حمو، موسى: مرجع سابق، ص181؛ مجهول: مصدر سابق، ص 144.

[3] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص179.

[4] – مجهول: مصدر سابق، ص 37.

[5] – التنسي: مصدر سابق، ص246.

المدن بأهمية المدينة[1] السيّاسية والاقتصادية، وتبعًا لأهمية تلمسان كان إتقان سورها[2]، فهي محصّنة تحصينًا جيّدًا ببروج ومراكز حراسة على كلّ باب من أبوابها الخمسة[3]، فسور باب كشوطة بنيّ سنة (665هـ/1266م) بأمر من السّلطان يغمراسن[4]، ولمناعة أسوارها لم يخطر ببال أحد أنّ المدينة ستُؤخذ، ولكن تمّ ذلك للسّلطان أبي الحسن المريني سنة (732هـ/1331م)[5]، ولتعدّد أسوار مدينة تلمسان دوره في التّحصين والحماية، والدّعم النّفسي للعامة المُحاصَرين داخل مدينة يشعرون أنّها أكثر أمنًا خاصّة في أزمنة الحروب.

وتستوقف الباحث في المصادر عديد الإشارات التي تؤكّد تحصين المدن في المغرب الأوسط، فمدينة مزغران شرق وهران أسوارها عالية، وبها قلعة غير محصنة بأبراج[6]، وخلال محاولة المولى أبي يعقوب السّيطرة على مدينة الجزائر أمر القائد المريني ابن ودرار بغلق باب المدينة، واستمر القتال من أعلى الأسوار إلى أن هُزم أبي يعقوب والد أبي حمو الثّاني[7]، وهذا دليل علوّ أسوار المدينة وإتقانها، فتراجع أمامها جيش أبي يعقوب بعد يأسه من اقتحامها.

وإلى نهاية العصر الوسيط مازالت أسوار ندرومة قائمة[8]، والقصر السّلطاني بتلمسان مُحاط بسور[9] اتّقاءً لثورة العامّة[10] على السّلطان، أمّا مدينة تاوريرت فأسوارها متينة لكنّها تضرّرت[11]، وأسوار وجدة وحصن إيسلي

---

[1] – سناء، عطابي: مرجع سابق، ص 368.

[2] – الحميري: مصدر سابق، ص 135.

[3] – كربخال: مصدر سابق، ج2، ص 299.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 288.

[5] – العمري، ابن فضل الله شهاب الدين أحمد بن يحيى: **مسالك الابصار في ممالك الامصار**، تحقيق: حمزة أحمد عباس، ط1، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 2002، ج4، ص 206.

[6] – كربخال: مصدر سابق، ج2، ص 293-294-350.

[7] – مجهول: مصدر سابق، ص 123.

[8] – كربخال: مصدر سابق، ج2، ص 294-349.

[9] – تم بناء السور العظيم حول قصر السلطان بتلمسان عقب ثورة أحمد بن النّاصر بن أبي حمو على السلطان أبي العباس أحمد العاقل سنة (850هـ-1446م). ينظر: التنسي: مصدر سابق، ص 253.

[10] –نفسه.

[11] – كربخال: مصدر سابق، ج2، ص 269.

أيضًا عالية لكنّها خُرّبت في الصّراع المريني الزياني[1]، هذه النّصوص وغيرها تشهد على انتهاج سياسة دفاعية من خلال التّحصين، كما تشهد على عنف الصّراع الدّائر في هذه المجالات والمدن نهاية العصر الوسيط، مّخلّفة ركام المدن وما يرافقه من آثار في البُنى التّحتية، والديموغرافية.

من جهة أخرى تُحيلنا النّصوص إلى جهود السّلاطين في تحصين المدن، فأوّل ما بدأ به أبو حمو (707-718هـ/1308-1318م) بعد نهاية الحصار الطّويل إصلاح ما تلثّم من تلمسان، وبنى الأسوار، وحفر الخنادق، وخزن المؤن[2]، ورمّم أبو حمو الثّاني أسوار مدينة مليانة سنة (769هـ/1367م)، وأعاد تهيئة الخنادق بها، وشحنها بالرّجال، والأقوات[3]، وفي هذا السّلوك استيعاب تام لدرس الحصار، ومحاولة سدّ الشّقوق في سياسة الدّولة الدّفاعية للصّمود في وجه الحملات والحصارات الخارجية.

واستفاد السّلاطين من العيون المبثوثة في أرض الخصم من خلال التّقارير التي تُعرّف بتحركات الخصم، فحين بلغ الخبر بحركة صاحب تونس إلى تلمسان سنة (869هـ/1464م) أخذ صاحبها بتفقّد أسوارها، وأقام برجًا على بابها سنة (870هـ/1465 م)[4]، تعزيزا لحصانة المدينة في استعداد للمواجهة الخارجية، وحماية الرّعية والحفاظ على بقاء الدّولة.

كما انتهج السّلاطين سياسة بناء المدن قرب المجالات التي يُرجى حصارها واقتحامها، فشيّد أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن عبد الحق المريني[5] خلال الحصار الطّويل لتلمسان مدينة مسوّرة سمّاها تلمسان الجديدة[6]، ويرى (Marçais) أنّ اسمها مشتق من المحلّة المنصورة أو المُعسكر المنتصر[7]، مُعمّرًا بذلك مدينة على حساب خراب حاضرة تلمسان.

---

[1] – نفسه، ج2، ص 294.

[2] – التنسي: مصدر سابق: ص 135.

[3] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص193.

[4]- ABDELBASIT. B.HALIL : op.cit, P.46,60.

[5] – أبو يعقوب يوسف بن يعقوب المنصور بن عبد الحق المريني: وطّد أركان الدولة، وقضى على كل من تُتّقى شوكته من القرابة وغيرهم، حاصر تلمسان وهلك عليها سنة (706هـ/1306م)، ومدّة حكمه إحدى وعشرين سنة وأشهرا. يُنظر: ابن الخطيب، لسان الدين: مصدر سابق، مج1، ص550.

[6] – التنسي: مصدر سابق، ص 130.

[7] –William et Georges, Marçais : **Les monuments arabes de tlemcen**, Paris, Albert Fontemoing, 1903, P.193.

وشيد السلطان أبو تاشفين الأول (718-737هـ/1318-1337م) تامزيزديت "تامزجزجت" في أربعين يومًا قرب مدينة بجاية لحصار أهلها، ومدّة البناء تعكس وفرة المواد الأولية للبناء واليد العاملة في هذه الحرفة[1]، وأمر ببناء بلد آخر ببني وادي خارج بجاية سنة (729هـ/1328 م)[2] أقرب إلى مدينة بجاية فاشتدّ الحصار على أهلها[3]، ما عبّر عنه عبد الرحمن بن خلدون بتجمير ملوك تلمسان الجند والعساكر على مدينة بجاية، وحبسهم عن العودة إلى أهلهم[4]، وفي حبس الجند عن العودة إلى أهلهم أثره في إضعاف الرّوح المعنوية للجند، وينعكس ذلك في قوتهم القتالية وقوة ولائهم للقائد، بغضّ النّظر عن القسوة التي تصيب القلب نتيجة التّجمير فتتشبّع نفسيّة المقاتل بسلوكيات العنف، ويظهر أثر ذلك في ساحة المعركة، وفي ردود أفعال الفرد وسلوكياته اليومية إن قُدّر له النجاة من المعركة.

وفي سنة (735هـ/1334م) خرج أبو الحسن المريني[5] (731-749هـ/1332-1348م) إلى تلمسان، وابتنى غربها مدينة لسكنه نسبها إلى النّصر[6] مُجدّدا بذلك مشروع جدّه وجعلها مقرّ السّلطة المرينية في المغرب الأوسط[7]، وصفها البلوي لحظة مروره بها سنة (736هـ/1335م) بحاضرة تلمسان بعدما صارت قِبلة أهل العلم[8].

وبناءً على ما سبق مثّلَ الاستقرار قرب مجالات العدو ببناء المدن استراتيجية متعدّدة الأبعاد؛ فتخلّد اسم السّلطان، ويرتفع ذكره في النّاس فيخضعون له، خاصة إذا نشطت المدينة اقتصاديا، ما يؤدي إلى إضعاف

---

[1] -William et Georges, Marçais :op.cit, P.195.

[2] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 241-242؛ التنسي، مصدر سابق، ص 143.

[3] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص145.

[4] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **الرحلة**، ص92.

[5] - أبو الحسن المريني اسمه علي بن عثمان بن يعقوب بن عبد الحق ولقبه المنصور بالله حكم خلال سنوات (731-752هـ/1330-1351م). ابن الأحمر، أبو الوليد اسماعيل: روضة النسرين، ص 23؛ يُنظر سيرته في: ابن مرزوق: المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن؛ ابن الحاج النميري: **فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة الى قسنطينة والزاب**، تحقيق: محمد ابن شقرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990.

[6] – يحيى، ابن خلدون: مصدر سابق، ج1، ص 243.

[7]- William et Georges, Marçais :op.cit, P.199.

[8] –البلوي، خالد بن عيسى: **تاج المفرق في تحلية علماء المشرق**، تحقيق: الحسن السائح، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، المملكة المغربية، الامارات العربية المتحدة، د.ت، ج1، ص 149.

معنويات الخصم المُحاصَر الذي يراقب قوة وفعاليّة الإنجاز، وحالة الرّعب التي تتملّكه خوفًا من أنّ هذا الخصم استقرّ وسيُحكم قبضته، كما أنّها استراتيجية تستهدف كسب ولاء الجيش الذي لا يتكبّد عناء السّفر للقتال فيُستفاد من جهد الجيش وكامل طاقته عند المواجهة. كما أنّ بناء مدينة قرب مركز الدّولة سيؤثر اقتصاديا عليها فتقلّ الأقوات فيها، وينتشر الغلاء نتيجة عزلها، وتتبدّل الطّرق نتيجة طول الحصار، والملاحظ أنّ هذه السّياسة انتهجها كُلّا من المرينيين والزيانيين على حدّ سواء.

من جهة أخرى لم يغفل ابن مرزوق الخطيب المتوفى سنة (781هـ/1378م) عن ذكر مساهمة أبي الحسن المريني في تهيئة السّواحل بالمحارس من آسفي غربًا إلى جزائر بني مزغنان شرقًا لمراقبة كلّ السّفن التي تقصد سواحل بلاد المغرب، ما أمّن السّواحل في أيامه[1]، وكان لسكّان جبل ترارة حراسة مستمرة في برج الحصن لمراقبة تحرّكات النّصارى في سواحل هنين[2]، من أجل الإعلام والاستعداد لتفادي هجماتهم.

وقد نبّه أبو حمو الزياني إلى أهمية وجود الحصون في الدّولة، فأوصى ولده بإعداد حصن يلجأ إليه في أوقات الشّدة بأهله وماله وعتاد جيشه على أن يقترن وجود الحصن بسياسة حربية تعتمد الخروج والانسحاب من طريق العدو، والاتجاه إلى بلاده لتخريبها، فلا يبقى في حوزته غير الخروج منهزمًا[3]، لأنّ حصر النّفس في حصن يؤدي إلى الهلاك مع طول الحصار، لذلك جعل أبو حمو الثّاني الحصن للحماية المؤقتة ريثما يخفّف الحصار بمهاجمته العدو في عقر داره، وليس ذلك إلّا نتيجة خبرته الحربية وتمرّسه في ساحات القتال.

[1] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص398.

[2] – كربخال: مصدر سابق، ج2، ص 352.

[3] –**واسطة السلوك**، ص 181.

المبحث الثاني: الصراع العسكري في العهد الزياني

عرفت بلاد المغرب الإسلامي تشرذمًا وانقسامًا خلال نهاية العصر الوسيط، ما جعل السّلطات المتناحرة تنتهج سياسة عنيفة في محاولات فرض نفوذها، فكان مجال المغرب الأوسط يعاني أكثر من غيره باعتباره ساحة للصّراعات الدّاخلية والخارجيّة، ورغم تعدُّد الإشارة إلى هذا الجانب في الدّراسات التّاريخية، القديمة والحديثة، إلّا أن الباحث في قضايا العنف لا يمكنه الاستغناء عن تناول هذه الجزئية لأهميتها بالنّسبة للموضوع إن لم نقل أنّ الصّراع العسكري والحروب أهمّ صور العنف السياسي وجدير بالإشارة أنّ الوقوف عند الصراع الخارجي هدفه إبراز الحالة العامة للوضع، وكشف مدى ممارسة السلطة الزيانية للعنف كفعل أو كرد فعل لمواجهة العنف المُسلط عليها.

أولًا: الصراع الداخلي في العهد الزياني

1-الصراع داخل البيت الزياني

ممّا قيل عن الملك أنّه عقيم لا يعرف أبًا ولا ابنًا ولا أخًا، فالمنازع على الملك وإن كان قريبًا لا بدّ من التخلّص منه[1]، ذلك ما نجده في السّلالات الحاكمة؛ إذ لم يتساهل السّلاطين مع ذويهم من المعارضين الطّامحين لتولّي الحكم، وبتتبّع تاريخ ملوك بني زيان يتبيّن أن الصّراع على السّلطة كان يُحسم بالعنف[2]، وأعلى مستوياته الاغتيالات ما عبّر عنه مصطفى نشاط بانتفاء آليّات الشّرعية في التّداول على السّلطة داخل الأسر الحاكمة، إمّا بالاغتيال أو الخلع أو التّمرد[3]، فالاستبداد بالسّلطة وباء دائم بالفتن التي تعطّل الأعمال، وتخرّب العمران، وتُسكن الخوف في القلوب، وهو أصل كلّ فساد[4]، ولم يكن ملوك بني زيان استثناءً عن غيرهم، فكان يُذيق بعضهم بأس بعض من أجل تبديل الملوك ما أضعف الحكم لكثرة المصائب[5] وأهوال الفتن المستمرة.

وللوقوف عند مسألة تولي السّلاطين وتبدّلهم داخل البيت الزياني تتبعنا تراجم سلاطين الدولة، وتمّ حصر

---

[1] – عبود، الشاليجي: **موسوعة العذاب**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، د. ت، مج5، ص 409.

[2] –وللتّعرف على آثار الصّراع على السلطة بين أفراد الأسرة الزيانية في المغرب الأوسط. يُنظر: سنوسي، بدرة: **الصّراع على السلطة داخل البيت الزياني واثاره على المغرب الأوسط ما بين القرنين(8-10هـ/14-16م)**، مجلة عصور الجديدة، مج 13، ع1، ماي 1444هـ/2023 م.

[3] – مصطفى، نشاط: مرجع سابق، ص 265.

[4] – الكواكبي، عبد الرحمن: **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2010، ص 19، 39.

[5] – ابن الصباح الاندلسي: مصدر سابق، ص 59.

السّلاطين الذين مارسوا العنف ضدّ سابقيهم[1] من خلال التّراجم التي قدّمها التنسي في كتابه تاريخ بني زيان، والنتيجة موضّحة في الجدول التّالي:

السلطان	مدة الحكم(هـ)	المنافس على الحكم	صلة القرابة	الدعم الخارجي	ص
أبو حمو الاول	718-707	أبو تاشفين الأول	الابن		139
أبو حمو الثاني	791-760	أبو تاشفين2	الابن	بنو مرين	181
أبو ثابت يوسف بن أبي تاشفين	796-795	أبو الحجاج	العم		207
أبو الحجاج يوسف بن ابي حمو	797-796	أبو زيان	الاخ	بنو مرين	210
أبوزيان الثاني عبد الرحمن بن أبي حمو	801-797	أبو محمد عبد الله 1	الأخ	بنو مرين	227
أبو محمد عبد الله الأول بن أبي حمو الثاني	804-801	أبو عبد الله محمد بن خولة	الاخ	بنو مرين	229
عبد الرحمن بن محمد بن خولة	814-813	السعيد بن أبي حمو	العم		234
السعيد بن ابي حمو	814	أبو مالك عبد الواحد	الأخ	بنو مرين	235
أبو مالك عبد الواحد	827-814	ابن الحمراء أبو عبد الله محمد 2	ابن الاخ	بنو حفص	241
ابن الحمراء أبو عبد الله محمد الثاني	831-827	أبو مالك عبد الواحد (المرة 2)	العم	بنو حفص	245
أبو مالك عبد الواحد	833-831	أبن الحمراء (المرة 2)	ابن الاخ	العرب	245
أبو العباس أحمد العاقل	866-834	أبو عبد الله محمد3 المتوكل على الله	ابن الاخ		254

عنوان الجدول: الصراع على الحكم داخل البيت الزياني من خلال كتاب تاريخ بني زيان

[1] – قدم عبد المالك بكاي دراسة تتبع فيها الصراع داخل البيت الزياني حيث تحدّث عن ثورات أبي زيان المتكررة، ومسألة تولية أبي تاشفين ولاية العهد، واقتسام مجالات الدولة بين أبناء أبي حمو، ما خلق المنافسة بينهم وقضية التحالف مع المرينيين لبلوغ عرش السلطان، والصراعات نهاية الدولة، معتمدا على جملة من كتب التاريخ السياسي: ابن خلدون، يحيى: **بغية الرواد**؛ ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**؛ التنسي: **تاريخ بني زيان**. يُنظر: **الحياة الريفية في المغرب الأوسط من القرن(07-10هـ/13-16م)**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 1434-1435هـ/2013-2014م.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول:

-ما يقارب نصف سلاطين الدّولة الزيانية وصلوا إلى الملك بالثّورة على السّلطان الزياني القائم، من خلال تمرّدات قُتل على إثرها السّلطان، كما حدث مع السّلطان أبي حمو الثاني بإيعاز من الأعلاج قُتل وتولّى ولده أبو تاشفين، أو حركات تمرّد خُلع فيها السّلطان.

-والأكثر من ذلك دعم المرينيين لهذه الحركات لتبديل السّلاطين، كما تدخل العرب والحفصيين في التّعيين، والخلع خلال فترة صراع كلّ من ابن الحمراء وعمه أبو مالك عبد الواحد (814-827هـ/1411-1423م)، واستمر أبو العباس أحمد العاقل في محاولات العودة إلى السّلطة، فاجتمع حوله العرب والبربر، لكنّ الموت عاجله سنة (867هـ/1462م)[1] قبل تحقيق الهدف.

-ونلاحظ أيضا أنّ الصّراع كان بين الإخوة على أشدّه، بمعنى وجود محاولات دائمة لتحويل الفرع الحاكم داخل الأسرة الحاكمة.

-من جهة أخرى نقف عند مسألة التّواطؤ مع السّلطة المجاورة، وأيضا داخل الأسرة، وإهانة السّلطان المخلوع، يقول التنسي أنّ أبا محمد عبد الله الأول بن أبي حمو الثاني (801-804هـ/1399-1402م) سلّمته أسرته للمرينيين، وأُخرج إلى المغرب الأقصى وحيدًا مقهورًا في هيئة تُوجب التّحسر[2] والأسف على الحال الذي آل إليه.

-وضّح هذا الجدول المحاولات النّاجحة لقلب الحكم؛ ولكن هناك حلقات من التّمرد، والثّورة في تاريخ الدّولة الزيانية أنهكت قوتها كالصّراع بين محمد بن عثمان بن أبي تاشفين، ومحمد بن السّلطان أبي سعيد عم أمير المسلمين أبي حمو الثاني خلال عهد الأخير، أوردها يحيى بن خلدون بالتّفصيل[3] خلال تدوينه سيرة السّلطان أبي حمو موسى الثاني.

-كما ثار الأمير أحمد بن النّاصر بن المولى أبي حمو سنة (850هـ/1446م) بتلمسان على السّلطان أبي العباس أحمد العاقل (834-866 هـ/1431-1462م) فأمر بقتله بعد القبض عليه[4].

---

[1] -التنسي: مصدر سابق، ص257.

[2] -نفسه، ص 229.

[3] -**بغية الرواد**، ج2، ص63، 179، 129، 185، 191، 186؛ مجهول: مصدر سابق، ص 313.

[4] - التنسي: مصدر سابق، ص 254.

وعليه يمكن القول أنّ ظاهرة العنف سجّلت حضورًا على مدار التّاريخ في صراعات انتقال الحكم، ليس من سلالة إلى سلالة؛ ولكن ضمن السّلالة الواحدة، ولم تكن الأسرة الزيانية بمنأى عن هذا السّلوك لبلوغ السّلطة، والحفاظ عليها، بغضّ النّظر عن التّمردات التي قادها أفراد من بني زيان ولم تنجح في القضاء على السّلطان بل ساهمت في إضعاف الدّولة، كما مثّل التواطؤ مع السّلط الخارجيّة عاملا حاسمًا في تبديل السّلاطين، وبالتالي تبعية السّلطة الجديدة للسّلطة الخارجية الدّاعمة.

2-الصراع بين السلطة والقبائل في المغرب الأوسط

عاش في بلاد المغرب الأوسط قبائل عربية وبربرية، ولكلّ منها دوره وأثره سواء على المستوى السّياسي أو الاقتصادي والتّفاعل الاجتماعي، فتضافرت عوامل عديدة خلقت جوّا دائم التّوتر منها الصّراع داخل البيت الزياني، والحركات العسكرية المرينية والحفصية إلى بلاد المغرب الأوسط، إضافة إلى تقلُّب ولاء القبائل بين الدّعم والثورة، ولعلّ ما يوحي بكثرتها ما ذكر التنسي عن يغمراسن بن زيان وحروبه مع العرب وزناتة الكثيرة لدرجة أنّها لا تكاد تصدر من غيره[1].

تحاول هذه الدّراسة الوقوف عند الواقع العنيف الذي عاشه المغرب الأوسط[2] في علاقة السّلطة بالسّكان، مع وجوب الإشارة إلى أنّ الحروب الأهلية هي الأكثر ضراوة، وهي الأكثر تدميرًا للبنية المجتمعيّة الديمغرافيّة والعمرانية[3]، لأنّ الحفاظ على الولاء والسّلم مع كلّ مكوّنات المجتمع المؤلّف من تشكيلات قبليّة يكون صعبًا، وستظل السّلطة دائما مُحتفظة بالامتنان للقبائل المُتحالفة معها[4]، وإذا ما خضعت لأحلافها بالرّضوخ للمطالب قصد الحفاظ على ولائهم، شعرت هذه القبائل بضعف السّلطة وعادت للتّمرد[5]، والمُطالبات من أجل تحصيل مكاسب مادّية وسياسيّة.

---

[1] -التنسي، مصدر سابق، ص128.

[2] -حول إحصاء المواجهات العسكرية والحروب بين السلطة الزيانية والقبائل العربية والقبائل البربرية، يُنظر: محمد، ناصري: **الحرب والمجتمع**، ص46-61.

[3] – غاستون، بتول: مرجع سابق، ص 122، 123.

[4] – نقولا، مكيافيللي: مرجع سابق، ص 23.

[5] – غوستاف، لوبون: **سيكولوجية الجماهير**، ترجمة: هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1991، ص 77.

1.2-الصراع بين السلطة والقبائل البربرية

لن نتوقّف طويلا عند الصّراعات المتتالية، فقد ذكر ابن خلدون أنّ يغمراسن شتّت جمع مغراوة وتوجين وانتسف بلادهم، فلمّا حاز الملك على سائر بطون زناتة نفسوا عليه ذلك، وخرجوا عن طاعته فشمّر لحربهم[1]، وله في غزو توجين ومغراوة قدر غزواته للعرب[2]، وشمّر لحربهم تعكس التّركيز في حملاته على قتالهما، وطول مدّة الحروب وضراوتها.

ناهيك عن استمرار ذلك في أيام عثمان بن يغمراسن(681-703هـ/1283-1303م)[3]، واستحكمت العداوة بين مغراوة وأبي ثابت (749-753هـ/1348-1352م) لتخلُّفهم عن نصرته ضدّ المرينيين، فدخل عليهم وهران سنة (750هـ/1349م)[4]، وأخرج أبو حمو الثّاني (760-791هـ/1358-1388م) جيوشه لاستئصال مغراوة سنة (774هـ/1372م)، وفي نفس السّنة خرج إليهم أبو تاشفين فاستأصل جمعهم[5]، ولم يتوقّف الصّراع[6] بين السّلطة الزيانية والقبائل البربرية إلى آخر العهد الزياني.

والمتصفّح لكتب التّاريخ السّياسي يجدها تعجّ بالمواجهات العسكرية، وهي الدّليل القطعي على أنّ الوضع لم يكن مستقرًا، بل إنّ هذه المواجهات حملت الكثير من الخراب، والتّدمير على جميع المستويات الديمغرافية، العمرانية، والنّفسيّة أيضا، ولعلّ آلام هذه النّفسيات لأجيال فترة الدّراسة لم تلتئم، بل صار شعورا مُتوارثًا، لأنّ الصّراع العنيف ظلّ متواصلًا.

2.2-الصراع بين السلطة والقبائل العربية

اضطلعت القبائل العربية بدور مهمّ في التّاريخ السّياسي لسلالة بني زيان؛ إذ شكّلت أحد أهم عوامل ضعف الدّولة، باعتبارها قبائل مقاتلة بالدّرجة الأولى، وشديدة المراس ناهيك عن مطالباتها الدّائمة بالعطاء والاقطاع[7]،

---

[1] -ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص106-109.

[2] – التنسي: مصدر سابق، ص 128.

[3] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص123، 124.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 260؛ يُنظر: التنسي، مصدر سابق، ص 153.

[5] -ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 259.

[6] – ينظر: ابن خلدون، عبد الرحمن، **التاريخ**، ج7، ص 132-133؛ محمد، ناصري: **الحرب والمجتمع**، ص 47-61.

[7]- Lagardère Vincent. Atallah Dhina, op.cit, P.163.

وهي السّياسة التي انتهجتها الدّولة كي تُسيطر على عنف هذه القبائل، وتُخمد نار الفتن الدّاخلية في محاولات من سلاطين بني زيان لخلق توازن سياسي بهدف تعميم السّلام الدّاخلي، والتّفرغ للمواجهات الخارجية.

كتب التنسي نقلا عن صاحب البغية أنّ يغمراسن غزا القبائل العربية (72) غزوة[1]، كما وجد أبو حمو الثّاني نفسه في حروب ضدّ أحلاف أعدائه من أنصار بني زيان المنشقّين، حيث هاجم أولاد عريف، وهم فرع من سويد الذين تحولوا إلى التّحالف مع مرين[2]، كما تواجه مع الثعالبة في توسّعه شرقا على مدينة الجزائر[3]، وفي أيام أبي عبد الله محمد المستعين بالله[4] (841-843هـ/1437-1439م) اتفق رأي عرب أهل الجزائر على الغدر به فقُتل في جملة من أصحابه[5]، وبعد سقوط المدينة عدّة مرات في يد الحفصيين والمرينيين تمكّن عرب المدينة – الثعالبة– من تأسيس ما يشبه المدينة الدّولة حين تراجعت المشاريع السّياسية التّوسعية[6] في بلاد المغرب.

وإن تمّ اختصار هذه الجزئية فذلك عائد لتوقّف عديد الدّراسات المتعلّقة بتاريخ بني زيان السّياسي عندها[7] والمستوفية له، ومع ذلك فإنّ المصادر التّاريخية كشفت بوضوح واقع الحال داخليًا الذي امتاز بانعدام الأمن والاستقرار بسبب الحروب الدائمة، وهو ما أنهك الدّولة وأضعفها، ما جعلها تتبنى محاولات متكرّرة خلال تاريخها لخلق مراحل من السّلم مع دول الجوار أو الدّخول في خدمة المتغلّب عليها.

ثانيا: الصراع العسكري بين السلط المغربية

استمدّت الدّولة الزيانية مشروعية حكمها من دعمها للدّولة الموحدية في نهاية عهدها ضدّ خصومها من بني مرين، باعتبارهم–بنو عبد الواد–جندًا للدّولة الموحدية على إقليم تلمسان، فوجدت نفسها في صراع دائم ضدّ ملوك فاس حينًا، والخضوع لسلاطين بني حفص أحيانا أخرى.

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 228؛ التنسي: مصدر سابق، ص 128.

[2] – مجهول: مصدر سابق، ص 37؛ يُنظر: ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 226-261؛ التنسي: مصدر سابق، ص 158؛ وداد، القاضي: مرجع سابق، ص 22.

[3] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج6، ص85.

[4] – استقل أبو عبد الله محمد المستعين بالله عن السلطان الزياني بتوسعه على مدن حمزة، الجزائر، مليانة، وتنس، ففر إليه الناس من بني عبد الواد وأهل تلمسان، وعظموا أمره، واشتدت وطأته على الناس فقرر عرب مدينة الجزائر قتله. التنسي: مصدر سابق، ص251.

[5] – نفسه.

[6] –علاوة، عمارة، **الجزائر العاصمة وقبيلة الثعالبة تأسيس وتطور مدينة وسيطة**، مجلة معابر، مج3، ع1، 2016، ص36.

[7] – مختار، حساني: **تاريخ الدولة الزيانية الأحوال السياسية**، ج1، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009م.

1-الصّراع بين السلطة الزيانية والسلطة المرينية

نشبت حروب طاحنة بين السّلطة الزيانية والسّلطة المرينية، حيث عاش المغرب الأوسط فترات تحت الحكم المريني المباشر[1] أو غير المباشر[2] وأسر سلاطين بني زيان وسجنهم في بعض الفترات[3]، فبعد دخول أبي سالم العاصمة الزيانية سنة (761هـ/1359م) عيّن على تلمسان حفيد السّلطان أبي تاشفين الذي كان مُحتجزا بفاس، واشترط عليه السّمع والطّاعة[4]، فمن جهة كان الأمير الزياني أسيرا مُحتجزا، ومن جهة أخرى تمّ تعيينه لضمان الولاء وتبعية المغرب الأوسط للسّلطة المرينية، كما أنّ تعيين أحد أحفاد أبي تاشفين سيمنح الشّرعية السّياسية للسّلطة.

وتعدّ هذه الحروب المُستهدفة لإخضاع الخصم، ومدّ النّفوذ حروبًا عمودية يشنّها دائما الأكثر غنًى ومالًا[5] إذ لا طاقة لبني زيان أمام قوة السّلطة المرينية[6]، ويكفي النّظر في أحداث (647هـ/1249م)، وسنة (666هـ/1267م)، وسنة (670هـ/1271م)[7] للوقوف على حدّة الصّراع، فقد عبّر ابن مرزوق عن العداوة بين السّلطتين بقوله كان ما كان بينهما من العداوة والمُحاربة، وأضاف أنّ بني زيان تنازعهم وتقتل منهم منذ مائة (100) سنة[8].

---

[1] – دخل مدينة تلمسان السلطان أبي الحسن المريني (731–749هـ/1330–1348م) سنة(737هـ/1336م)، ولم تسترجع إلا سنة (749هـ/1348م) بعد هزيمة أبي الحسن أمام الأمير أبي ثابت. ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص243؛ التنسي: مصدر سابق،153–146.

[2] –تولى عدد من سلاطين الدولة الزيانية الحكم بدعم من السّلاطين المرينيين أو الحفصيين، وعلى ذلك سيدين السلطان المعيّن بالولاء للسلطة التي عينته، وذلك حكم للمغرب الأوسط بشكل غير مباشر.

[3] – التنسي: مصدر سابق، ص 229؛ كاربخال: مصدر سابق، ج2، ص303.

[4] – مخطوط اقتحام تلمسان، مصدر سابق، ص1.

[5] – جاستون، بوتول: مرجع سابق، ص 53. تعقيبا على موقف بتول ليس دائما الأكثر مالا من يشن الحرب، ولكن هناك من يطمح لتحقيق مكاسب سياسية توسعية فيتحدى نقص المال ويعوضه بقوة الرجال والإرادة ويتغلب على قوة المال.

[6] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 123.

[7] – نفسه، ج7، ص 115–117. يُنظر أيضا: ابن أبي زرع: **الانيس المطرب**، ص385؛ مجهول: مصدر سابق، ص 25.

[8] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 184، 391.

2-الصّراع بين السلطة الزيانية والسلطة الحفصية

لم يعان المغرب الأوسط من السّلطة المجاورة غربًا فحسب؛ بل كان الصّراع قائمًا في جهة الشّرق أيضا[1]، خاصّة أنّ يغمراسن أول سلاطين بني زيان حرّض ولده عثمان (681-703هـ/1282-1303م) على التّوسع شرقًا لتقويّة الدّولة بالاستيلاء على عمالاتها[2]؛ إلّا أنّ الدّولة خضعت في عهد يغمراسن بمبايعة السّلطان أبي زكريا يحيى بن أبي حفص(634-647هـ/1236-1249م) سنة (640هـ/1243 م)[3].

واستعاد أبو حمو الثّاني (760-791هـ/1358-1388م) ملكه بمساندة الحفصيين؛ ومع ذلك حاول الاستيلاء على بعض مجالاتهم، فوجد نفسه طرفًا في صراعاتهم الدّاخلية[4]، إضافة إلى طموحه السّياسي في التّوسع أين سيطر عنوة على بعض المدن[5] فتراوحت المجالات بين التّبعية للسّلطان الحفصي تارة ولأبي حمو الثّاني تارة أخرى[6].

كما تدخّل ملوك تونس بخلع بعض ملوك بني زيان[7] وتعيين غيرهم، حيث احتدم الصّراع بين أبي عبد الله محمد بن الحمراء وعمه أبي مالك عبد الواحد فتولّى الأخير(814-827هـ/1411-1423م) وخلعه ابن الحمراء(827-831هـ/1423-1427م) بدعم من السّلطان الحفصي أبي فارس(798-83هـ/1394-1434م) صاحب تونس، الذي خضعت له تلمسان بعد أن تقوّت شوكته وابنه عثمان فالتزم سلاطين بني زيان بدفع الخراج له[8].

---

[1] – يُنظر: ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 240، ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 107-108؛ محمد، ناصري: **الحرب والمجتمع**، ص 32-41.

[2] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 123.

[3] –ابن ابي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 61؛ ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 226؛ الحميري: مصدر سابق، ص136.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص154.

[5] – يُنظر: المصدر السابق، ج1، ص242؛ ج2، ص 101.

[6] – وداد، القاضي: مرجع سابق، ص 18.

[7] – كرباخال: مصدر سابق، ج2، ص 303.

[8] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 49؛ كاربخال: مصدر سابق، ج2، ص303.

3-الصّراع الخارجي خلال العهد الزياني

1.3-الإسبان

تزامن التّشرذم والتّفتت السّياسي الذي عاشته بلاد المغرب مع تنامي القوة والتّكتلات شمال بحر الروم، فبعدما كانت حملات الفتح الإسلامي لشبه جزيرة إيبيريا صارت الحملات استردادية عكسية[1]، وتحوّلت بلاد المغرب من المُهاجم إلى المُدافع، لتبرز ظاهرة الصّراع البحري ميزة للعصر، فتعدّدت المواجهات والاعتداءات على السّفن في البحر.

فأخذ النّصارى مركبًا سنة (768هـ/1366م) كان في طريقه إلى هنين[2]، وتكاثرت الفتن[3] بين المسلمين في الأندلس، وطمع فيها أهل الصّليب فعبّر الشاعر قائلا[4]:

هذا الصّليب تكالبتْ عبّادُه وسطتْ على توحيد كلّ موحِّد

ولم يجد أهل الأندلس في محنتهم إلّا استعطاف أهل الإسلام عامّة، والسّلطان أبي حمو الثاني سنة(763هـ/1361م) فكان جوابه بالموافقة على تقديم المعونة إذا هاجمهم العدو، وأنّه سيصل حبل الأندلس بحبله[5]، وذلك هو المراد في مثل هذه المحن الدّعم للمسلمين والتّصدّي للعدو بالأمس واليوم.

وبطبيعة الحال تكرّر غزو النّصارى لتلمسان بسبب اختلاف أمرائها واستعانة الواحد منهم على الآخر بالنّصارى[6] مع نهاية عمر الدّولة، حيث أعدّ الملك الكاثوليكي فردناند جنده لدعم أبي حمو (922-923هـ/ 1516-1517م) ضدّ ابن أخيه أبي زيان(923-924هـ/1517-1518م) مقابل الاعتراف بالسّلطة الإسبانية والخضوع للملك النّصراني[7]، وبعد فشل المقاومة غير المنظّمة لسكان وهران دخلها الجند الإسباني

---

[1] – يُنظر: بن عوده، المزاري: **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، تحقيق: يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، 1990، ج1، ص 211-225؛ دراسة عبد القادر فكاير: **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية (910-1206 هـ/ 1505-1792 م)** دراسة تتناول الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص28-47.

[2] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، 185.

[3] –مجهول: مصدر سابق، ص 321.

[4] –نفسه، ص 324.

[5] –نفسه، ص 321، 324، 331.

[6] –المزاري، بن عودة، مصدر سابق، ج1، ص 218.

[7] – كاربخال: مصدر سابق، ج2، ص 306.

(916هـ/1510م) وكانوا قبل ذلك قد تمكّنوا عنوة من المرسى الكبير[1]، وبمثل هذه الخيانة للدين، والوطن، والأسرة ضاع الكثير من البلاد الإسلامية عبر تاريخ السّلالات الحاكمة في الماضي والحاضر.

2.3-العثمانيون

رغم أنّ وصول العثمانيين إلى بحر الرّوم لنجدة المسلمين في الأندلس، إلّا أنّ هناك من مظاهر العنف ما تجلّى سواء تجاه الرّعية أو تجاه السّلطة الزيانية القائمة حينئذ والمتطاحنة فيما بينها والمُتحالفة مع النّصارى[2]، لتنتهي الحوادث باستيلاء بربروس على تلمسان أخيرًا[3]، في هذا السّياق لم يسكت النّص عن الإبادة الجماعية لآل زيان بعد القبض على الأمير المُنَصَّب حديثًا وشنقه رفقة أبنائه، وإغراق باقي أفراد أسرة بني زيان[4]، وهو ما يؤكّد أنّ المغرب الأوسط كان في حالة فوضى، وغياب سلطة قويّة محلية شرعية.

ولكي يكسب بربروس شرعيّة تواجده خاصّة من الفقهاء وقادة الرّأي من الأولياء، والرّعية الرّافضة لتحالف السّلاطين مع النّصارى، يُطلعنا خير الدين بربروس على تبرير ضمني لهذه الممارسات في سواحل المغرب الأوسط بضرب عروج خونة الدين، وقطع دابر الولاء للنّصارى للقضاء على الوجود النّصراني في بلاد الإسلام[5].

وأخيرًا يمكن القول أنّ المغرب الأوسط تضرّر كثيرًا بسبب الصّراع العسكري الدّائم، حيث تعدّدت جبهات المواجهة بين الدّاخل والخارج، فلم تهدأ المنطقة من حرب حتى تدخل حربًا أخرى، ناهيك عن فترة تخاذل سلاطين الدّولة في أواخر عهدها ما جرّ جيوش النّصارى للتّدخل في شؤون الدّولة، وهو ما شجع على بقاء العثمانيين والاستقرار في بلاد المغرب، وتزايد طموحهم السياسي بعد إعلان هدفهم الرّئيس، وهدف كلّ المسلمين لبدل الوسع في انتشال الأندلسيين من محاكم التّفتيش النّصرانية.

---

[1] -الوزان: مصدر سابق، ج 2، ص 31.

[2] – يُنظر: خير الدين، بربروس: **مذكرات خير الدين بربروس**، ترجمة: محمد دراج، ط1، شركة الاصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1431هـ/ 2010م، ص 79-85.

[3] – كربخال: مصدر سابق، ج2، ص 303.

[4] – نفسه، ج2، ص 307.

[5] – **مذكرات خير الدين بربروس**، ص 84، 85.

المبحث الثالث: مظاهر العنف السياسي في المغرب الأوسط

1- انطباعية النّص التاريخي

تقدّم المدونة التّاريخية سلاسل من الأحداث مليئة بالصّراع فيتوهّم الباحث أنّه أمام ثراء النّص الذي يمكّنه من إنجاز بحث مدعّم بالأرقام؛ غير أنّ النّص الذي وصلنا نصّ أنتجته السّلطة المنتصرة بالإكراه السّياسي للنّخب أو الإغراء الذي يدفع لتبني المغالطات، وإقصاء المعارضة في ظلّ غياب نصّها[1]، وإن وُجد سيكون هو الآخر مُتحاملًا، فنواجه ضبابية حول عدد الضّحايا[2]، وأعداد الجند، كما يغرق النّص التّاريخي في أدبيّات تعبيريّة انطباعية تُردّدها جلّ المدوّنات السّياسيّة.

ومع ذلك فقد أسعفتنا بعض النّصوص بالأرقام. فيُزوّدنا مُؤرّخ البلاط الزّياني بعدد جند الأمير أبي زكريا يحيى ابن أبي محمد بن عبد الواحد بن أبي حفص الذي تحرّك به سنة (640هـ/1242م) إلى تلمسان المقدّر باثني عشرة ألف(12000) رامٍ من الرّجالة، إضافة إلى الرّكبان[3]، أي أنّهم يزيدون عن عشرة آلاف(10000) جندي بين فرسان ورجالة يرمون كلّهم بالنبال[4]، وعدّ ابن أبي زرع الجند بالضِّعفِ(24000) في نفس الحادثة[5]، فنلاحظ تضاربًا في الأرقام بين ابن أبي زرع الفاسي الذي ضاعف عدد الجند لإعطاء قيمة للنّصر، وتقديمه على أنّه النّصر الصّعب على تلمسان؛ أمّا ابن أبي دينار فذكر أنّ الأمير تحرك إلى مدينة تلمسان سنة (639هـ/1241م) فدخلها وكان معه من الجيش أربعة وستون ألف(64000) فارس[6]، وعبّر التنسي عن قلّة جند تلمسان خلال الحصار الطّويل (698-706هـ/1298-1307م) بوجود نحو ألف (1000) مقاتل بها[7]، تمجيدًا لشجاعة فرسان بني عبد الواد على قلّتهم، فرسم صورة المدينة على أنّها تكاد تكون شاغرة.

---

[1] – ابراهيم القادري، بوتشيش: **النص التاريخي بين الدلالة التقريرية والهرمنيطيقا**، مجلة علامات، عدد 16، 2001، ص 46.

[2] – حميد، تيتاو: **الحرب المجتمع**، ص 309.

[3] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 226.

[4] –ابن عذاري: مصدر سابق، ص361.

[5] – **الذخيرة السنية**، ص 61.

[6] – ابن أبي دينار، أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني: **المؤنس في أخبار افريقيا وتونس**، ط1، مطبعة الدولة التونسية، 1286، ص 126.

[7] – التنسي، مصدر سابق، ص 134.

وخرج ألفان (2000) من أنجاد فرسان مرين لمواجهة جيش أبي حمو الثّاني[1]، وفي ذلك تلميح إلى أنّ النّصر لم يكن سهلًا. وأحصى كتبة السّلطان أبي حمو الثّاني عدد الجيش سنة (667هـ/1365م) فكانت اثني عشرة ألف (12000) فارس مرتزقة بين الرّامح والنّابل، واستجاش من القبائل العربية ثلاثة آلاف (3000) فارس أضافها لجيشه في خروجه إلى بجاية بعد مقتل صهره[2].

أمّا مدينة تامزجزجت التي نقل إليها السّلطان أبي تاشفين الأول ثلاثة آلاف ومائتي (3200) فارس، بعد أن اختطّها قائد الجيوش موسى بن علي، وشيّدها سنة (726هـ/1325م) في مدّة أربعين (40) يومًا[3]، فلم يُغفل الكاتب يحي بن خلدون التّفاصيل لا زمن بناء المدينة، ولا مدّة ذلك، وحتى عدد ما نُقل إليها من سكان، ولم يتجاهل ذكر أسباب البناء وانعكاسات ذلك على مدينة بجاية.

إذا كان هذا يحيى بن خلدون الذي كرّس قلمه لتاريخ بني زيان ووليّ نعمته السّلطان أبي حمو الثّاني، فإنّ صاحب زهر البستان كذلك؛ لكنّه غالبًا ما أهمل حتى سنوات الحوادث، إلّا أنّه عندما حدّثنا عن خروج المولى أبي يعقوب إلى مدينة الجزائر أورد أنّها شُحنت بما يقارب الألفين (2000) من المغاربة، زيادة على أهل المدينة، وأردف ذلك بالتّأكيد على صحّة الرّقم، وأضاف أنّ قتلى هذه المواجهة كان ثمانية عشر (18) رجلًا؛ أمّا الجرحى فما يُقارب ثمانين (80) رجلًا[4]، ويبقى النّص مفتوحًا على التّساؤل هل هؤلاء القتلى والجرحى في صفوف الجيش المنهزم فقط؟ ولماذا أغفل ذكر خسائر المنتصر؟ أمّا وهران فكان بها ما يزيد عن خمسمائة (500) مقاتل، إضافة إلى الرّجال من أهل البلد، وكانت مشحونة بالمقاتلين والرّماة منهم ما يزيد عن مائة رامٍ من الأندلسيين[5]، خلال حصار أبي حمو الثّاني لمدينة وهران ودخولها عنوة.

هذه عيّنة عن النّصوص المثبَتة بالأرقام، أمّا ما غلب على النّص التّاريخي فعبارات عامّة تكاد تتكرّر عند كلّ مواجهة، فإذا ما أشارت النّصوص التي قدّمها صاحب زهر البستان إلى وفرة الجند نقرأ عبارات كإخراج محلّة كبيرة، أعدّ لها الأعداد، وكثّر فيها العدد والإمداد، للحديث عن محاولة استعادة المرينيين مدينة تلمسان بعد

---

[1] – ابو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 63.

[2] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 172.

[3] – نفسه، ج1، ص 241.

[4] – مجهول: مصدر سابق، ص 122.

[5] – نفسه، ص 202.

قيامها من جديد[1]، ويضيف عن حملة أبي سالم المريني على تلمسان أنّه جمع أُلوف الأعداد، والكثير من الإمداد والحشود[2]، وهي ذات العبارة.

أمّا عن الصّراع داخل البيت الزياني فيتحدث عن إرسال أبي حمو الثّاني إلى المقاتلين وزاد العدد والإمداد فأخرج محلّة قويّة وافرة[3]، لمواجهة محمد بن أبي سعيد، ولنفس الغرض أمر بإخراج المحال فتيسّرت له محلة وافرة وحشود من المقاتلين مُتكاثرة[4]، وهي نفس العبارات العامّة التي تختزل التّفاصيل، وتُسقط الإحصائيات، مع اختلاف الوقائع والمواجهات العسكرية داخليًا وخارجيًا.

أمّا ابن أبي زرع الفاسي (ت741هـ/1340م) فاستعاض عن الأرقام بوصف الجيش بكثافته[5]، ووفرة الجيوش والسّلاح[6]، وهو ما لجأ إليه يحيى بن خلدون كاتب البلاط الزياني، واصفًا الكتائب بكثرتها لحدّ العجز عن عدّها، وعجز الأبصار عن الإحاطة بها[7]، مسخّرًا ملكته الأدبية في توظيف الصّور البيانيّة من تشبيه وكناية واستعارة، إضافة إلى الاقتباس من النّص القرآني لإبراز كثرة جيش أبي حمو الثّاني، الذي خرج «...**في أُمم يضيق لأجلها رحب الفضاء تحسبهم السّيل الطّامي أو قطع السّحاب المسخّر بين السماء والأرض...**»[8]، وشبّه ابن عذاري عساكر حملة أبي زكريا (640هـ/1242م) على تلمسان بالطوفان، والنبال كسحائب الأمطار حتى قيل من كثرتها أنّ فرُوجًا اجتمعت فيه جملة من النّبال[9].

وللتّعبير عن عنف المواجهات كثيرًا ما نصادف مصطلح دخول المدن عنوة، فمدينة تلمسان وحدها دُخلت ثمانية عشر (18) مرة عنوة[10]، فأبي الحسن المريني دخلها عنوة[11]، ودخل أبو ثابت مدينة وهران سنة

---

[1] – مجهول: مصدر سابق، ص80.

[2] – نفسه، ص 141.

[3] – نفسه، ص360.

[4] – نفسه، ص 313.

[5] – **الأنيس المطرب**، ص 266.

[6] – **الذخيرة السنية**، ص 115.

[7] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص172.

[8] – نفسه، ج2، ص173.

[9] –ابن عذاري المراكشي: مصدر سابق، ص361.

[10] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 203.

[11] –ابن الاحمر: مصدر سابق، ص 52.

(750هـ/1351م) عنوة[1]، واستولى على مدن برشك ومليانة والمدية والجزائر[2]، أمّا أبو حمو الثّاني فدخل ميلة عنوة[3]، وقرى ملوية أيضًا سنة (761هـ/1359م) عنوة[4]، ودخل قائد بني مرين يحيى بن علي بن عبد الرازق على أهل البطحاء عنوة[5]، لكنّه انهزم ومن معه هزيمة شنيعة بمليانة[6]، فالعنوة، والاستيلاء، والهزيمة الشنيعة، كلّها مفردات تدلّ على القسر والإكراه واستباحة الأرض والعرض والمال والأنفس، وتعكس عنف المواجهات وفداحة الأثر على جميع المستويات.

وتشاركنا هذه النّصوص الكثير من العبارات القاسيّة التي تطفح بصور العنف، فكم خُرّبت في تلمسان الذّمم وكم عانى النّاس فيها المحن[7]، فكانت بين مرين ويغمراسن حروب عظيمة لن يُرى مثلها[8]، فالتحمت الحروب بينهما، وشمّرت عن ساقها الحرب واشتعلت وصرخ إبليس[9]، من هول لهيبها، وحميّ الوطيس بينهما أيام أبي ثابت وأبي سعيد (749-753هـ/1350-1352م) في حروب يشيب لها الوليد[10]، وفي مواجهات أبي حمو الثّاني ضدّ مغراوة نكّل بهم شرّ التّنكيل، وروّعهم ترويعًا شنيعًا[11]، وقاتل أهل وهران وأذاقهم من بأسه أشدّ نكال[12]، النّص يلقي بين أيدينا صفحات من الحروب طويلة الأمد، بعبارات تنزف دمًا، والحقيقة على الأرض لا شكّ أفظع من الكلمات.

من جهة أخرى نجد نصوصًا انطباعيّة أخرى حول همّة الخصوم في المعارك، والسّير إلى أرض الخصم، ففي سنة (655هـ/1257م) جمع الأمير أبو بكر بن عبد الحق (642-656هـ/1244-1258م) جند مرين

---

[1] -ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص260.

[2] -التنسي: مصدر سابق، 153.

[3] - مجهول: مصدر سابق، ص 24.

[4] - ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص74.

[5] - مجهول: مصدر سابق، ص 108.

[6] - نفسه، ص 120.

[7] - ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 203.

[8] - ابن أبي زرع: **الانيس المطرب**، ص 296، 295، 355؛ ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 115.

[9] - ابن أبي زرع: **الانيس المطرب**، ص 309، 336.

[10] - التنسي، مصدر سابق، ص 153؛ ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 260.

[11] - مجهول: مصدر سابق، ص 155.

[12] -نفسه، ص 101-102.

وجدّ السّير إلى سجلماسة[1]، واتّصل أبو سالم (760-762هـ/1358-1360م) في الزّمن اليسير بأطراف بلاد المغرب الأوسط[2]، وسار أبو حمو الثّاني سنة (771هـ/1369م) يطوي المراحل طيًّا لمباغتة الثعالبة[3]، فلم يحدّد المؤرخون في هذه النّصوص وغيرها مدّة السّير، رغم وجود نصوص أخرى تحدّد بداية الحملة ونهايتها في مواضع أخرى.

ومن مظاهر العنف التي تجلّت بكلّ ملامحها في تاريخ دولة بني زيان نقف عند مجموعة من المشاهد كعيّنات عن واقع الحال، ولعل أبلغ مشهد عبّر عن ذلك الواقع ما عاين يحيى بن خلدون المتوفى سنة (780هـ/1378م) من وقائع شنيعة، وأهوال فظيعة وتوالي المحن[4]، رغم أنّه يتحدّث عن مدينة إغيل إن ييزان إلا أنّ متابعة الأحداث تجعلنا ندرك أنّ ذلك الوضع هو سمة العصر.

يمكننا أن نقيس مسألة انطباعية النّصوص التّاريخيّة في عديد القضايا بنصٍّ لابن خلدون مُتحدّثًا فيه عن أهل عصره من المؤرخين الذين أوسعوا الحديث عن كثرة الجيوش، وأموال الجبايات، والنّفقات جاوزوا حدود الواقع لولوع النّفس بكل غريب؛ أمّا الحقيقة في أرض الواقع قد لا تتعدّى عُشر ما ذكر في هذه النّصوص الإخبارية[5].

2-القتل الجماعي

تعدّ الإبادة الجماعيّة للبشر أهم مظاهر العنف النّاتج عن الحروب، فيتسبّب القتل الجماعي في زيادة الوفيات بين السّكان زيادة شاذّة[6]، وهو أمر ثابت في كلّ حرب، فما بالك وقد استمرّت الحروب، وتوالت خلال نهاية العصر الوسيط في بلاد المغرب، وكادت أن تكون الحالة الطّبيعية، وحالة السّلم والأمن حالة شاذّة، غير

---

[1] – ابن أبي زرع: **الانيس المطرب**، ص 296.

[2] – مجهول: مصدر سابق، ص 141.

[3] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص226.

[4] – نفسه، ج2، ص 191.

[5] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **مقدمة**، ج1، ص294-295.

[6] – غاستون، بتول: مرجع سابق، ص 59.

– ناهيك عن توابع هذه الصّراعات العنيفة التي غالبًا ما يعقبها أو يرافقها الأسباب المفضية للوفيات الشّاذة، والمقصود بها المجاعات والأوبئة، وهما عاملان مؤثران في الذّهنيات والسلوك الإنساني عبر العصور. ولتتبّع الحالة النفسية والمبرّرات التي تدفع لإبادة الآخر، يُنظر: مصطفى، حجازي: مرجع سابق، ص 192.

أنّ طابع التّعميم قد حال دون الحصول على أرقام وإحصائيّات وهو ما ذهب إليه إيف ميشو(Michaud yves) فلم يحصل الباحث على معلومات دقيقة إلّا بعدما تطوّرت المعرفة الإحصائية في نهاية القرن التّاسع عشر[1].

فالعبارات تكشف عن كثرة الضّحايا، حيث قُتل أنجاد بني زيان في معركة إيسلي التي أنجد فيها يغمراسن الموحدين ضد مرين[2]، هذه العبارة تخفي مشاهد مروّعة عن بشاعة المعركة سنة (666هـ/1267م) حيث تواجه يعقوب بن عبد الحق المريني ويغمراسن فلا يُرى في أرض المعركة غير الرّؤوس تُفصل عن أجسادها، والسّيوف تتقاطر بالدّماء[3]، وفي سنة (670هـ/1271م) قُتل خلق كثير من بني عبد الواد وبني راشد[4]، وفي نفس العام عاد القتل في بني زيان فقَتل يعقوب بن عبد الحق خمسمائة (500) من الروم الدّاخلين في خدمة يغمراسن[5]، وأتلفت الكثير من الأنفس بممانعة أهل تلمسان في حصار أبي الحسن المريني لها ودخولها عنوة[6]، وهي كنايات عن كثرة القتلى والجرحى.

وقُتل بعض من بني عبد الواد غيلة من طرف مغراوة سنة (749هـ/1348م)[7]، وقتل أبو حمو الثّاني سنة (760هـ/1358م) كثيرا من رجال أولاد عريف[8]، وفي حصار مدينة الجزائر قُتل من مغراوة خلقًا كثيرًا قتلًا ذريعًا[9]، واستأصلهم أبو حمو سنة (774هـ/1372م) جميعًا[10].

يمكننا القول إنّ الفتك وقع على الرّعية في المغرب الأوسط، ولعلّ أكثر الفئات المتضرّرة الجند والعامّة، خاصة في المواجهات العسكريّة ضدّ بني مرين، ولم يتورّع الزّيانيون على القتل متى أمكنهم ذلك، سواء من الخصوم الخارجيين، أو من أجل استتباع القبائل العربية والبربرية.

---

[1] –Michaud, yves : op. cit, p11-31.

[2] – ابن أبي زرع: **الانيس المطرب**، ص 295.

[3] – نفسه، ص310؛ ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، 115.

[4] – ابن أبي زرع: **الانيس المطرب**، ص 310. ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 115.

[5] – ابن الاحمر: مصدر سابق، ص 49.

[6] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص202.

[7] – التنسي: مصدر سابق، ص153.

[8] – نفسه، ص158.

[9] – نفسه، ص155.

[10] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 262.

3-السّلب والنّهب

رافق الحملات العسكرية عمليات تخريب واسعة سواء في طريق الحملة أو عند دخول المدن والتّمكن من الخصم، فارتبطت مظاهر السّلب[1]والنّهب[2] واستباحة المدن بانتصار أحد الطّرفين، ولا شكّ أنّ استباحة المدينة من أقسى حالات العنف الممارسة على أهل المدن تبعًا لحالة الخوف، التي يعيشها أهل المدن المُستباحة، وإن كان ابن الأحمر مُتحاملًا على سلاطين بني زيان، فإنّه ذكر أن يغمراسن ظلّ طوال فترة حكمه نهبة لبني مرين[3]، فانتُهب معسكره من الخيل، والأموال والسّلاح في تلاغ سنة (660هـ/1261م)، وانتهبت مرين ومحلته بعد هزيمته في إسلي سنة(670هـ/1271م)[4]. وبعد دخول أبي الحسن المريني تلمسان عنوة انتهبت المدينة من قبل الجند، غير أن أبي الحسن استردّ كلّ ما حَصَل عليه الجند وردّه؛ وأمر بكفّ الأيدي عن النّهب، وأهدر دم كلّ من مدّ يده بعد هذا الأمر[5].

وأمّا شرقًا فيتحدّث ابن أبي زرع عن نهب مدينة تلمسان سنة (640هـ/1343م) لما دخلها الأمير الحفصي أبو زكرياء بن عبد الواحد (627-647هـ/1228-1049م) عنوة[6]، فاستباحها وفي هذه الدّخلة ذهب أكثر ما كان بيد عبد الله بن مرزوق جد صاحب المناقب[7]، من جهته السّلطان الزّياني انتهب سنة(730هـ/1329م) ذخائر السّلطان الحفصي، ومحلّته بالواد الشّارف قرب افريقية[8].

في حين تصدّت السّلطة للمتمرّدين داخليًا بكلّ حزم وعنف، فعند ثورة ابراهيم بن عبد الملك من كومية داعيًّا إلى نفسه؛ خرج إليه السّلطان أبو ثابت (749-753هـ/1348-1352م) المتحالف مع بني راشد فاستباح

---

[1] – السلب: هو ما في يدي القتيل في الحرب يأخذه قاتله من خيل وسلاح وثياب وعُدّة الفرس. التهانوي، محمد علي: **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ج1، ص 965. للمزيد حول الفرق بين السّلب والغنيمة. ينظر: ابن جماعة: **تحرير الأحكام**، ص 220.

[2] –النّهب: نهب النّهب ينهبُه نهبا وانتهبه بمعنى أخذه، وهو الغارة والسّلب. ابن منظور: مصدر سابق، ص4553.

[3] – ابن الاحمر: مصدر سابق، ص 49.

[4] –نفسه؛ ابن أبي زرع: **الانيس المطرب**، ص 310؛ ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 128-116.

[5] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 202.

[6] – ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 61.

[7] – ابن مرزوق، أبو عبد الله محمد: **المناقب المرزوقية**، تحقيق: سلوى الزاهري، ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الدار البيضاء، 1429هـ/2008م، ص 172.

[8] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 242.

السّاحل كلّه، ودخل هنين وندرومة وحاصر وهران؛ لكن بني راشد تحالفت مع الثّائر فانهزم السّلطان، وفكّ الحصار مُكرهًا بعد خروج الثّائر إليه سَحرًا[1]، ولا شكّ في أنّ إطلاق اليد بالاستباحة في كامل السّاحل قد تسبّب في انتهاب الأبنية وسيادة الفوضى وانعدام أمن السّاحل برًا وبحرًا.

أمّا أبو حمو الثّاني فقد انتَهَب ثغور المغرب سنة (766هـ/1364م)، وأموال وقبائل مغراوة سنة(771هـ/1369م)[2]، وحين دخل أبو حمو مدينة وهران عصرًا أقام فيها النّهب إلى وقت صلاة الظّهر من الغد[3]، وانتَهبَت المعقل بإيعاز من أبي حمو الثّاني الحامية المرينية القاصدة فاس من مليانة، والتي كان برفقتها ابن خلدون سنة (774هـ/1372م)، يقول ابن خلدون انتهبوا جميع ما كان معنا، خاصة الخيول ويضيف أنّه بقي في القفر عاريًا طيلة يومين[4]، فالتّركيز على انتهاب الخيل لأنّها عماد الحرب، وكلّ ما كان بحوزة الحامية من ثياب وزاد، فهذا الفعل العنيف المستبيح لأملاك الفرد سيؤثّر في نفسية جند الحامية وأفرادها لشعورهم بالهزيمة.

ولم تكن القبائل العربية بمعزل عن نهب أموالها، بعد أن خرج إليهم وليّ العهد أبو تاشفين[5]، ولتمجيد أعماله في خروجه إليهم كتب ابراهيم بن عبد الله بن الحاج الغرناطي المتوفى سنة (771هـ/1369م)[6]:

وأذعنوا لأمير المـــــؤمنين أبي حمو بن يوسف إنّ الله ناصره

وقد أعـــدّ ابنه الأرضى لحربكم فالشّبل مؤتمـــــر واللّيث آمره

وفي النّهب نوع من التّعسف والاستعراض الحربي لتأديب الخصوم، والحصول على ممتلكاتهم، وفرض السّيطرة ليتسامع النّاس بسطوة السّلطان، وسطوة جنده فتهابه الرّعية والمتربصين به.

4-الحصار وتخريب المدن

استخدمت السّلطات المتصارعة في بلاد المغرب الحصار كأداة لفرض ممارستها العنيفة من جهة، وعبّر حصار المدن عن مظهر من مظاهر العنف من جهة أخرى تبعًا لما يلحق به من نتائج في تخريب البُنى

---

[1] – ابن خلدون، يحي: مصدر سابق، ج1، ص 258.

[2] – نفسه، ج2، ص 171-217؛ يُنظر ايضا: مجهول: مصدر سابق، ص 145-156.

[3] – مجهول: مصدر سابق، ص 203.

[4] – **رحلة ابن خلدون**، ص 180.

[5] – مجهول: مصدر سابق، ص314.

[6] –نفسه.

الاجتماعية، والاقتصادية للمدينة المحاصَرة، ستقف هذه الدّراسة عند عيّنة من الحصارات التي عانى منها المغرب الأوسط سواء من قبل السّلطة الزّيانية بمحاصرة المعارضين، أو حصار المرينيين في مدن المغرب الأوسط، وبعض الحصارات التي تعرّضت لها من قبل السّلط المجاورة[1].

ومع بداية عمر الدّولة حاصر الأمير أبي زكريا الحفصي مدينة تلمسان ويغمراسن بها، وأحرق بعضا منها، ثم دخلها عنوة وانتهبها[2]، وهنا يظهر كمّ من التّناقض في الممارسة السّياسية، فبعد اقتحام المدينة وتخريبها، وترويع أهلها يمدّ السّلطان يده بالعفو[3] عن النّاس، وتأمينهم وهي سياسة تستهدف استتباع المغلوب وكسب ولاء الرّعية الدّاخلة تحت السّلطة بالسّيطرة على المجال الجغرافي الذي تقيم فيه.

كما امتازت مدينة سجلماسة بأهميتها الاقتصادية باعتبارها من أهم المركز التّجارية مع بلاد السّودان؛ حيث تمرّ بها القوافل التّجارية الدّاخلة إلى بلاد السودان أو الخارجة منه[4]، فخضعت المدينة بعد الموحدين للسّلطة المرينية، وكان لا يُعيّن العمال عليها إلّا من أبناء السّلاطين[5]، كما كانت تتعرّض لغارات أعراب الصّحراء[6]، فخرج إليها سنة (772هـ/1273م) يعقوب بن عبد الحق (656-685هـ/1258-1286م)، وكانت تحت سلطة يغمراسن (633-681هـ/1236-1283م) والعرب، فحاصرها وبالغ في حربها، فضاقت أحوال أهلها، وهَدمت المجانيق سور المدينة فانهدّ برجها، ودخلها السّلطان المريني عنوة[7]، وبقيت محلّ صراع بين المرينيين،

---

[1] – قدم الباحث فريد عبد الرشيد دراسة عن الحصارات التي تعرضت لها تلمسان؛ مركّزا فيها على انعكاسات الحصار في البنى الديموغرافية، والعمرانية ودروب الحياة الاقتصادية، وضرب معنويات السكان وإجبارهم على الاستسلام بعد تخريب الإنتاج الزراعي، وما رافقه من غلاء، ناهيك عمّا آلت إليه النشاطات الحرفية والتجارية، كما تتبّع أثر الحصار في المدينة علميا أين غادرها العلماء والفقهاء. فريد، عبد الرشيد فريد سليم: **الحرب في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني رصد لمواطن الحصارات الطويلة الأمد وانعكاساتها على السكان والعمران مدينة تلمسان نموذجا (679-737هـ/1290-1337م)**، مجلة التاريخ والمستقبل، عدد 71، يناير 2022، ص 123-196.

[2] – الحميري، مصدر سابق، ص 136.

[3] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص291؛ ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 202؛ الحميري: مصدر سابق، ص136.

[4] – كاربخال: مصدر سابق، ج3، ص153.

[5] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص121.

[6] – كربخال: مصدر سابق، ج3، ص 153.

[7] – ابن أبي زرع: **الانيس المطرب**، ص 312؛ ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**: ص 139.

والزيانيين.

وقبل ذلك بسنين تواجه يغمراسن (633-681هـ/1236-1283م) ويعقوب بن عبد الحق (656-685هـ/1258-1286م) سنة (657هـ/1259م) وبعد هزيمة يغمراسن أحرق مدينة تافرسيت[1]، ومُجدّدا تواجها قرب وجدة سنة (670هـ/1271م) فأمر السّلطان يعقوب بهدمها، وبانجلاء المواجهة عن هزيمة يغمراسن دخل مدينة تلمسان للتّحصن بها، فحوصر مدّة ثلاثة أشهر وثلاثة أيام[2]، ولمّا كان الملزوزي[3] معاصرًا لهذه الأحداث دوّن الحوادث في قصائد شعرية كانت مُنطلق المؤرّخين المتأخرين في كتاباتهم عن هذه المرحلة، ومن هذه القصائد:

وانتهبت النّـــاس الذين أصابوا ... وليس فيهم رجل مُصـــاب
فارتحل المنصور نحو وجـــدة ... لكـي يزيد من حزنه ووجده[4]
فجعلوا عاليـــــــــها سافلها ... حتى غدا خارجها داخلهـــا
ولم يزل يجـــــــول في بلاده ... لا يمنــع المفسد من إفساده
إلى تلمسان دنـــــا المنصور ... ولم يصــدّ النّاس إلّا السور

هذا النّص الشعري حمل صُورًا متعدّدة عن النّهب، والخراب، وطول الحملة العسكرية، وإفساد أحوال البلاد، كما وضع بين أيدينا صورة عن قوة تحصين مدينة تلمسان، والحالة النّفسية ليغمراسن.

من جهة أخرى لما وصل النّاصر لدين الله يوسف بن يعقوب (685-706هـ/1286-1306م) إلى سُدّة الحكم حاصر تلمسان، وضيّق عليها سنة (689هـ/1290م) مدة ستة عشرة (16) يومًا بعد عجز عثمان بن يغمراسن (681-703هـ/1283-1303م) عن ملاقاته فضيّق على أهلها، وخرّب قُراها ثم غادرها إلى بلاده[5]، وعاد لحصارها مجدّدا سنة (696هـ/1292م) فنزل بمدينة ندرومة محاصرًا لها؛ وبعد ذلك بعام أعاد حصارها؛ وكان آخر نزول له بها سنة (698هـ/1298م) في الحصار الطويل[6] الذي لم ينته إلّا بموته

---

[1] – ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 89.

[2] – نفسه، ص 128؛ ابن الاحمر: مصدر سابق، ص 49.

[3] – الملزوزي: مصدر سابق، ص 90.

[4] –يقصد السلطان الزياني يغمراسن مؤسس الدولة.

[5] –ابن ابي زرع: **الانيس المطرب**، ص 379.

[6] –عن أسباب الحصار يُنظر: ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 368.

سنة(706هـ/1306م)[1]ومدّته تسع (09) سنين[2]، وقال صاحب بغية الرواد أنّها ثماني سنين وثلاثة أشهر وخمسة أيام، مات فيه من أهل تلمسان مائة وعشرون ألفًا (120,000) ما بين القتل والجوع[3]، وأخبار الحصار الطويل في تاريخ ابن خلدون مفصّلة، وما نال أهل تلمسان فيه من الجهد، والتّضييق عليهم ما لم تشهده أمّة من الأمم[4]، وبعض التّفاصيل عند ابن مرزوق من هدر دم كلّ من حاول تقديم المساعدة للمُحاصرين[5]، وعدم قدرة السّكان على التحمّل، وما رافقه من مجاعة[6].

وبعد نهاية الحصار أول ما قام به أبو حمو الأول(707-718هـ/1307-1318م) هدم مدينة يوسف بن يعقوب[7]؛ وذهب الأخوان (Marçais) إلى القول أنّ المدينة استمرت حوالي ستين(60) سنة استنادًا إلى الصّلح الذي وُقّع بين السّلطان المريني الجديد أبو ثابت عامر(706-708هـ/1306-1308م) والسّلطان الزياني أبو حمو الأوّل، ومن بنود المعاهدة احترام مدينة المنصورة، إلّا أنّها هُدمت بعد رحيل المرينيين منها، وانهيار السّلم بين تلمسان وفاس[8]، رغم أنّ المدينة كانت مُهيأة، وكان بالإمكان الإفادة منها، وربطها بتلمسان اقتصاديًا واجتماعيًا؛ إلّا أنّ السّلطان الزياني هدمها حتى لا يبقى في ذاكرة أهل المدينة ما يُشعرهم بالخوف من عودة التوتر واحتمال عودة المرينيين لإعمارها مادامت قائمة، ولِمَحوِ حقبة قاسيّة من تاريخ تلمسان.

ويحدثنا الرّحالة مارمول كاربخال عن تهديم مدينة تاوريرت، وحصن إسلي في الصّراع لإخضاع بني زيان[9]، كما استولى أبو الحسن المريني (731-749هـ/1331-1349م) في بداية حكمه على مدينة تامزيزديت

---

[1] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 38؛ ابن الخطيب، لسان الدين: مصدر سابق، ج1، ص550.

[2] –ابن مرزوق: **المناقب المرزوقية**، ص 194.

[3] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 234.

[4] –**التاريخ**، 7ج، ص 128 وما يليها.

[5] –**المناقب المرزوقية**، ص 194.

[6] –الوزان، مصدر سابق، ج2، ص18.

[7] –التنسي: مصدر سابق، ص 135.

[8]– William et Georges, Marçais : op.cit, P.198.

[9] – كربخال: مصدر سابق، ج2، ص 2693.

(تامزجزجت) التي شيّدها أبو تاشفين (718-737هـ/1318-1337م)، وهدمها سنة(733هـ/1332م)، ثم توجّه إلى تلمسان وضيّق عليها الحصار إلى أن أخذها سنة (737هـ/1337م)[1].

كما تضرّرت الحرف أيضا جرّاء الحصارات المفروضة على تلمسان، حيث سُئل بعض الشّيوخ عن رجل دفع ذهبًا عينًا مقابل أن يُصنع له فرنًا، وبعد المماطلة في صنع الفرن أَعلم الحرفي صاحب المال أنّه ضاع يوم حصار المدينة واقتحامها[2]، وهذا دليل على تعطّل الحرف، ولعلّ هذا الحصار أبشع مظاهر العنف التي عاشها سكان المغرب الأوسط لِمَ ترتّب عنه من موت بطيء وحالات الخوف، والقلق الدّائم وتنامي غريزة حب البقاء عند المُحاصرين، وهنا تظهر بعض الممارسات المنافية للإنسانية؛ بعدما يُدرك المُحاصرين أن منْ يحاصرهم يعيش في سعة، رغم انعدام الأمن.

وحاصر أبو حمو الثّاني في طريق عودته إلى تلمسان لبعث الدّولة مدينة ميلة عاملًا على الفتك بمن فيها، وأحرق مدينة بني وران[3] (مدينة بين بجاية وقسنطينة)، أمّا وهران فأقام عليها الحصار عدّة أيام سنة (749هـ/1348م)[4]، وشدّد الحصار على المدية سنة (768هـ/1366م) إلى أن فنيت أموالهم[5]، وحاصر الثعالبة بمتيجة آخذا بمخنق الجزائر ليلة أو ليلتين سنة (771هـ/1367م)[6]، فالملاحظ ارتباط الحصار بالخراب والهمّ والكرب عبّر عن ذلك صاحب زهر البستان بقوله أراح الله أهل مدينة الجزائر بعد أن دُخلت صلحًا وأُعلنت الهدنة بين أبي حمو وأبي سالم المريني[7].

وخرج أبو حمو الثّاني سنة (766هـ/1364م) إلى المغرب الأقصى فدكّ حصن دبدو، وهدم أسوار توريرت، وخرّب العمران[8]، وكان قبل ذلك في حملة أبي سالم سنة (761هـ/1359م) على تلمسان قد دخل-أبو حمو-أمنع الحصون على أهلها عنوة في بلاد المغرب الأقصى، وخرّبها[9]، ووقف كربخال في نهاية العصر

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 243؛ التنسي: مصدر سابق، ص 145-146.

[2] – الونشريسي: **المعيار**، ج8، ص 324.

[3] – مجهول: مصدر سابق، ص 24 -25.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 258.

[5] – نفسه، ج2، ص279.

[6] –نفسه، ج2، ص266.

[7] –مجهول: مصدر سابق، ص 211-213.

[8] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 151.

[9]– مجهول: مصدر سابق، ص 140-145؛ ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص60-74.

الوسيط يشهد على خراب مدن المغرب الأوسط؛ حيث وصف مدينة ندرومة بأنها أشبه بفناء للدّواجن، بعدما كانت على قدر عالٍ من الجمال[1]، بعد تعرّضها للتّخريب عديد المرّات على أيدي ملوك تونس والأعراب حتى قلّ سكّانها[2]، ومدينة هنين التي عاث فيها البربر مرارًا قبل خرابها النّهائي على أيدي الإسبان[3]، وتحوّل أهل تسلا لسكن الخيام بعد خرابها[4].

وإن كان تخريب المدن من شعائر الظّفر[5] عند المحاربين؛ فإنّه يستهدف الاحتفاظ بالمجال وقطع سُبل انبعاث الدّولة منه باسم أحوالها القديمة[6]، وخلق حالة من الإحباط في نفوس المنهزمين وترهيبهم وإفقادهم الثّقة في السّلطة التي يخضعون لها؛ فيسهل استتباعهم، أمّا تحطيم الأسوار فتخطيط على المدى البعيد لإعادة اقتحامها بسهولة حيث يتطلب تجديد البناء والتّحصين أموالًا ضخمة؛ فبدل التّفرّغ لتحسين وتجويد البناء أو التفرغ لتجهيز الجند أو بناء المساجد، ودور العلم تبقى الدّولة دائما توجه نفقاتها نحو التّحصين، وإعادة إعمار ما خُرّب وفي هذا إرهاق مادّي للسّلطة، ومعنوي للرّعية الخائفة من جهة، والتي تضطر لدفع الضّرائب من أجل التّحصين من جهة أخرى؛ ويبقى خراب المدن خسارة حضارية وزاوية مُظلمة في تاريخ بلاد المغرب الإسلامي.

وأخيرًا يمكن القول إنّ السّلطة الزيانية لم تقف مُحايدة من الصّراع المستمر والحرب الدّائمة؛ بل عملت على دعم السّلم بدعم شرعيتها السّياسية، وكسب الولاء، وتهيئة مجالاتها كي تتمكّن من الصّمود في وجه كلّ خطر سواء كان من الدّاخل أو من السّلط المجاورة خارجيًا، واستخدام كلّ ما يمكن من هياكل عمرانية وكفاءات حربية، وسياسات عسكرية من أجل الحفاظ على–مجال الدولة–السّيادة على أوسع مجال جغرافي.

ظلّ المغرب الأوسط مجالًا جغرافيًا محلّ نزاع بين السّلطة المرينية والسّلطة الحفصية ونصارى إسبانيا فكانت النّتائج خسائر في البنية الديمغرافية والعمرانية، ناهيك عن الفوضى الدّائمة بسبب حالات السّلب والنّهب التي عطّلت الزّراعة، والتّجارة لانعدام أمن الطّرق، وهو ما يؤكد تأثير العنف البارز في كلّ المجالات الحياتية المترابطة، كأهمّ عامل مباشر مُسبّب للتّراجع الحضاري في بلاد المغرب عامّة نهاية العصر الوسيط.

---

[1] – كربخال: مصدر سابق، ج2، ص295–297.

[2] –الوزان: مصدر سابق، ج2، ص25–36.

[3] – كربخال: مصدر سابق، ج2، ص352.

[4] –الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 25–36.

[5] –جاستون، بوتول: مرجع سابق، ص 78.

[6] –مكيافيللي، نيقولا: مرجع سابق، ص 36–37.

الفصل الثالث: الجور الاقتصادي في المغرب الأوسط الزياني

المبحث الأول: الإجحاف الضريبي في المغرب الأوسط

1-أسباب الإجحاف الضريبي

2-تعدّد الضرائب في المغرب الأوسط

3-تعدّد السّلط التي تفرض الضّرائب في المغرب الأوسط

4-طرائق جمع الجباية

5-العناية بالتّجارة الخارجية

6-إعفاء بعض الفئات من دفع الضّرائب

المبحث الثاني: مظاهر العسف الاقتصادي

1-تخريب الإنتاج وتضرّر فئة الفلاحين

2-غصب الأموال والأملاك

3-التّعدي على الأموال العامّة (الوقف)

المبحث الثالث: إفرازات العسف الاقتصادي في الواقع الاجتماعي

1-تحوّل النشاط الفلاحي

2-غلاء الأسعار

3-ظاهرة الفقر

4-السرقة والحرابة

تأثّرت الحياة الاقتصادية بالأوضاع الأمنية المُرتبطة بحالات العنف على مستوى السلط–الحروب– أو على مستوى الأفراد والجماعات–السرقة والحرابة– في المغرب الأوسط، ما أوجد خللًا في البنية الاقتصادية، إذ لم تتمكّن الدّولة من تغطيّة نفقاتها إلّا بفرض الضّرائب غير الشرعية، وإخضاع القبائل لسلطتها، وسيقف البحث عند تبعات الإجحاف الضّريبي وأسبابه والقضايا المتعلقة به، ومحاولة تعميق البحث حول مسألة التّجاوزات في الأموال العامّة.

كما تتبّع البحث إفرازات الأزمة الأمنية، والانكماش الاقتصادي الذي وُلدت من رحمه أزمات أخلاقية، وسلوكيّات منافيّة للقيم الإسلاميّة في تحصيل الرّزق؛ وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل التالي: ما مظاهر العسف الاقتصادي الذي تعرّض له سكان المغرب الأوسط وما إفرازاته في الواقع الاجتماعي؟

ولا بدّ من الإشارة إلى ارتباط المادة التّاريخية أشدّ الارتباط، فامتزج الوضع الاقتصادي بالتّفاعل الاجتماعي، وفرضت النّصوص على البحث دمج القضايا بما يخدم فكرة الموضوع، فعالج هذا الفصل الاقتصادي الأزمات الاجتماعية التي أفرزتها إكراهات الواقع المالي، كما أنّ نقص المادّة في بعض الجزئيات خاصّة ما تعلّق بالوقف فرض الاقتصار على الإشارات دون تفاصيل.

المبحث الأول: الإجحاف الضريبي في المغرب الأوسط

اهتمت عديد الدّراسات[1] بالنّظام المالي، ومسألة الضّرائب في بلاد المغرب الإسلامي عامّة، والمغرب

[1] – سهام، دحماني: **الضرائب في العهد الزياني (633هـ–1246م/962هـ–1554م) قراءة في المصطلح**، افاق الثقافة والتراث، عدد 98 يونيو2017، ص(41–59)؛ سهام، دحماني: **النظام الضريبي للدولة الزيانية (633هـ–1246م/962هـ–1554م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري،الجزائر، 2017–2018م؛ مسعود، كربوع، **النظام الضريبي في مغرب العصر الوسيط بين التنظير والممارسة**، مجلة علوم الانسان والمجتمع، عدد 26، مارس 2018، ص (711–754)؛ مسعود، كربوع: **النظام المالي للدويلات الاسلامية بالمغرب الإسلامي (من القرن الثاني الى التاسع هجري)**، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، كليه العلوم الاجتماعية والانسانية قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017–2018؛ عبد القادر, طويلب: **السياسة المالية للدولة الزيانية بين التنظير والواقع من خلال كتاب أبي حمو موسى الثاني واسطة السلوك في سياسة الملوك(633–962هـ/1235–1554م)**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا، مجلد 5، عدد 1، يناير 2022، ص(315–344)؛ عبد القادر، طويلب: **الضرائب والمكوس ببلاد المغرب الاسلامي في عهد الموحدين والدويلات من القرن السادس هجري إلى القرن التاسع هجري (12–15م)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ والحضارة الاسلامية، جامعة وهران أحمد بن بلة، الجزائر، 1442–1443هـ/2020–2021م.

الأوسط على وجه خاص، لذلك ستقتصر هذه الدّراسة على بعض ملامح العنف الضّريبي بقدر حاجة الظّاهرة للتّوضيح، حيث سجّلت المصادر حضور ظاهرة المغارم اجتماعيًا واقتصاديًا في المغرب الأوسط، ورغم التّشابك بين المصطلحات المُستخدمة، وعدم التّفصيل فيها فبين المغرم والجباية والخراج والعشر والإتاوة والمكوس تبقى عملية جمع هذه الأموال تحت أيّ مسمّى من أهم الواجبات التي يقوم بها العمّال، والولاة وأمراء الجيش، إمّا داخل حدود الدّولة لفرض السّيطرة أو خلال توسّعاتها على حساب الأقاليم المجاورة[1]، ونتلمّس أهميّة الجباية من خلال الاهتمام الكبير بجباية بعض المدن؛ حيث يقوم على جباية مدينة سجلماسة وهي من أكبر المراكز الاقتصادية أحد أبناء يغمراسن[2]، حين كانت خاضعة للسّلطة الزيانية، من ناحية أخرى تأثّرت الإمكانيات الاقتصادية لبلاد المغرب عامّة بسبب الرّغبة في القضاء على الخصم والاستيلاء على ممتلكاته وأراضيه[3].

1-أسباب الإجحاف الضريبي

عاشت القبيلة المغربية في صراع دائم مع الطّبيعة لتأمين العيش لها ولأنعامها من جهة، والصّراع من جهة أخرى مع جيرانها في المجال الجغرافي لسدّ حاجاتها، وتعويض مواردها الماليّة المُتناقصة، وتعزيز شعور الانتماء للمكان، ناهيك عن حضور ظاهرة العنف شبه المستمرة في صراع القبيلة تحت ظلّ السّلطة المركزية[4]، وأرجع حميد تيتاو أسباب الصّراع بين قبائل بني عبد الواد وقبائل بني مرين إلى أنّه صدام بين القبائل الرّعويّة[5]، على المجالات للحفاظ على ثروتها الحيوانية.

لعلّ ذلك أهم أسباب الإجحاف الضريبي حيث الصّدام بين القبائل والصّراع على الخيرات بسبب النّدرة[6]، فالصّراع كان اقتصاديًا بالدّرجة الأولى قبل أن يكون سياسيًا؛ لأنّ كلُّ مجال يُلحق بسلطة المُتغلّب يُعتبر إضافة لها بضمّ الثّروات، ودعم الجيش بأفراد جدد من القبائل الخاضعة، وكسب الولاء بالحصول على إتاوة الخضوع؛ هذه الإتاوة هي التّعبير الوحيد المُميّز للقبيلة المُنتصرة[7]، فالسّلطان هو المُسيطر على المدينة وأعيانها، وهو من

---

[1] – عبد القادر، طويلب: **الضرائب والمكوس ببلاد المغرب الاسلامي**، ص 142.

[2] – ابن أبي زرع: **الانيس المطرب:** ص 312؛ ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 139.

[3] –محمد العادل، لطيف: **الخوف ببلاد المغرب في العصر الوسيط**، ط1، زينب للنشر والتوزيع، نابل، تونس، 2019، ص357.

[4] – حميد، تيتاو: **الحرب والمجتمع**، ص 121، 153.

[5] – نفسه، ص 110.

[6] – محمد، سبيلا: مرجع سابق، ص 122.

[7] – حميد، تيتاو: **الحرب المجتمع**، ص 118.

يملك سلطة القهر على القبائل البدوية، غير أنّ المجال الجغرافي متحوّل وتبقى الحدود المالية هي أفضل معبّر عن مجال الدّولة فتتّسع هذه الأخيرة بقوّة السّلطان وتنكمش بضعفه، وهو سبب عدم الاستقرار خلال فترة الدراسة[1].

وبناءً على ذلك فالقبائل المُتغلّبة غارمه، والقبائل المُنهزمة مُستغرَمه، ومن الطّبيعي أن تبرز قوة القبيلة المتغلّبة في كثرة الجباية المُحصّلة من القبائل الضّعيفة، هذا في حالة الصّراع بين القبائل، أمّا في حالة الدّولة فإنّ الإتاوات تُجبى إلى السّلطة المركزية، ولأنّ مسألة الضّرائب مؤطّرة شرعًا والنّفس البشرية تأبى الذّل والضّيم إلّا إذا استهونته عن القتل[2]، وستثور القبيلة في حالة ضعف السُّلطة المركزية وتمتنع عن دفع الضّرائب غير الشّرعية، وتخضع طوعًا إذا لم تُلزم بغير الضرائب الشّرعية[3].

من جهة أخرى واجهت السّلط في بلاد المغرب عامة، والمغرب الأوسط تحديدًا مشكلة استمرارية الصّراعات العسكرية داخليًا وخارجيًا، ولضمان تغطية نفقاتها لا بدّ لها من جمع المزيد من الأموال، حيث أخضع يغمراسن القبائل العربية، واستغرم أموالها بالغزو المتكرّر[4]، إضافة إلى التّرامي على أموال العامّة، باستحداث السّلطان ضرائب متعدّدة على الأسواق، والسّلع[5]، وإخضاع الرّعية للضّرائب مرتين[6].

وتبعًا لتوالي الحروب ومحاولة استقطاب الجند والعناية به، توجّب على السّلطة دفع المرتّبات في وقتها، وهو من الأسباب الكافية التي تدفع السّلطان لفرض الضّرائب على العامّة في حال خلوّ خزينة الدّولة من المال، فمطالبة الجند تُجبر السّلطان على طلب الرّعية[7] قبل تمرّده أو الانسحاب من ساحة المعركة، خاصّة أنّ

---

[1]– Brahim , Jadla :op.cit, p.41-48.

[2] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **المقدمة**، ج 2، ص 497.

[3] – لم تخضع مدينة جيجل لملوك تونس وأمراء بجاية إلّا أنّ أهلها خضعوا لبربروس الذي لم يفرض عليهم من الضّرائب غير الشرعية. الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 52.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 228.

[5] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج2، ص 690.

[6] – من مظاهر الإجحاف الضريبي الجباية المتكررة يقدم ابن خلدون إشارة عن ذلك في المجال الحفصي حيث جمع سنة 766هـ/ 1364م لصاحب بجاية أبي عبد الله أموالا كثيرة أنفقها في العرب، وأعوزته النفقة لمزيد المال، فخرج ابن خلدون مجدّدا إلى القبائل الممتنعة لسنين واستوفى منهم الجباية. يُنظر: ابن خلدون، عبد الرحمن: **رحلة ابن خلدون**، ص96.

[7] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 200؛ ابن خلدون، عبد الرحمن: **المقدمة**، ج2، ص690.

السّلاطين لا يمكنهم الاستغناء عن القوات المساعدة للجيش، وأهم هذه القوات القبائل العربية المحاربة[1]، ضف إلى ذلك أنّ السلاطين اتّخذوا طائفة من الإفرنج في جندهم[2]، ولا بدّ من الدّفع للجند ولملوك النّصارى مقابل هذا الدّعم العسكري.

كما أشار أبو حمو الثّاني إلى أنّ كثرة الإنفاق على الملذّات من مُوجبات أكل أموال الرّعية بغير حقّ، فيُنفق السلاطين الأموال في غير محلِّها من مجالس للأنس واللّهو والمباني[3] والقصور المُبالغ في زينتها، وهذه الآفة مُستهلكة لجميع موارد الدّولة، فيضطرّ السّلطان إلى فرض الضّرائب الباهضة[4] ليُساير متطلّبات المُلك ومظاهره، وإن كان في ذلك إرهاق للرّعيّة.

ومن الأسباب التي تضطرّ السّلاطين لفرض الضّرائب التّحسب للأوضاع الصّعبة، والتّدبير لها فتُجمَع الأموال من الرّعية وقت الرّخاء والسّعة لإنفاقها وقت الحاجة وفي الأزمة، كمجاعة سنة (776هـ/1374م) التي عصفت بتلمسان[5]؛ وتمكّن فيها السّلطان من مواجهة الأزمة، وسدّ احتياجات الرّعية، وهي سياسة ماليّة حكيمة لا بدّ أنّه اتّبعها في السّنوات السّابقة للمجاعة، ولم ينفق فيها جميع أمواله تحسُّبا لزمن المحنة[6] السّياسية أو الطّبيعيّة.

2-تعدّد الضرائب في المغرب الأوسط

قدّمت النّصوص المصدريّة النوازلية عبارات يُقصد منها وجود ضرائب غير شرعية[7]، حيث أجاب أبو الفضل العقباني عن مسألة جاء فيها أن البلاد كثيرة الباطل والغُصُوبات لأنّ الإنسان يُطالب فيها بما لا يجب

---

[1]- Brahim, Jadla : op. cit, p.41-48.

[2] -ابن خلدون، عبد الرحمن: **المقدمة**، ج2، ص681.

[3] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 219-220.

[4] – نيقولا، مكيافيللي: مرجع سابق، ص 82.

[5] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص299.

[6] – وداد، القاضي: مرجع سابق: ص 27.

[7] – يقول المغيلي المتوفى 909هـ/1503م من الأموال التي أحل الله للأمراء قبضها وصرفها زكاة العين والحرث والماشية وزكاة المعدن، وزكاة الفطر، وخمس الركاز والمعادن، وخمس الغنيمة، وتركة من لا وارث له وما أفاء الله من أموال أهل الحرب بلا حرب. المغيلي، محمد بن عبد الكريم: **مخطوط فيما يجب على الأمير من حسن النية للإمارة**، تحقيق: مبروك مقدم، **الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني ودوره في تأسيس الإمارة الإسلامية بإفريقيا الغربية خلال القرن التاسع للهجرة، 15 للميلاد**، دار الغرب، وهران، الجزائر، 2003، ص 117-118.

عليه[1]، يُفصح هذا النّص عن ملمح عام حول كثرة الضّرائب وإلزام الرّعية بها، وأشار ابن مرزوق إلى إسقاط أبي الحسن المريني(731-749هـ/1331-1348م) سائر المغارم الخسيسة وشتّى المجابي والألقاب المُنكرة، ممّا كانت تعمّ به البلوى[2]، ومعنى ذلك وجود ضرائب متعدّدة، ومُجحفة في تلمسان قبل حملة أبي الحسن المريني.

ومن جهة أخرى طلب السّلطان أبا الحسن المريني من الفقيه أبي محمد عبد العزيز القروي الخروج مع عامل الزّكاة لجمعها، فأجابه أما تستحي من الله عزّ وجلّ تأخذ لقبًا من ألقاب الشّريعة، وتستعمله على مغرم من المغارم[3]؟ هنا لا بدّ من وضع اليد على مرجعيّة صاحب النّص فالمسند الصحيح كُتب تخليدًا لمآثر السّلطان أبي الحسن، أمّا صاحب أنس الفقير فنظر بعين الفقيه الواقعي في مسألة الضرائب.

كما رفع أبو تاشفين بن أبي حمو بن أبي سعيد بن يغمراسن (718-737هـ/1318-1337م) مُبتدعَ الوظائف عن العامّة عندما تولّى السّلطة[4]، والمقصود بمُبتدع الوظائف الضّرائب غير الشّرعية المرفوضة من قبل الرّعية، وتفرضها السّلطة لتلبيّة احتياجاتها؛ وأمّا إسقاط هذه الضّرائب فله مآرب أخرى منها كسب الولاء، وتأليف قلوب الرّعية، والرّأفة بهم، ومن العبارة ندرك أنّ عهد أبي حمو الأول (707-718هـ/1308-1318م) تميّز بوجود ضرائب غير شرعية.

وبعد سقوط مدينة وهران سنة (916هـ/1510م) يبدو أنّ العائدات الماليّة للدّولة قد تناقصت بشكل كبير، والتي كان يُصرف نصف جبايتها ومداخيلها على الأعراب، وحراسة المملكة، وأجور الجند، والقادة، وكبار الموظفين في الدّولة، كما يُنفق منها على قصر الملك، ممّا ألجأ السّلاطين إلى فرض ضرائب على السّكان أثقلت كواهلهم، وأرهقتهم[5]؛ بعد ما كانت الدّولة في أوجّ قوّتها تقرضُ الدّول النّصرانية من خزانتها، ففي رسالة من السّلطة الزّيانية إلى جامقو ملك أراجون سنة (723هـ/1323م) جاء فيها بمقتضى مرسوم الصّلح، والضّمانات المقترحة لإطلاق سراح الأسرى النّصارى من قبضة السّلطة الزيانية وأنّ السّلطان الزّياني سيقرضه مالًا وفق

---

[1] – المازوني، أبو زكريا يحيى: مصدر سابق، ج3، ص 57.

[2] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 285.

[3] – ابن قنفذ القسنطيني، أبو العباس أحمد الخطيب، **انس الفقير وعز الحقير**، نشر وتصحيح: محمد الفاسي، أدولف فور، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، المغرب، 1965، ص 24.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 239.

[5] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 23.

ضمانات[1]، وهو نفس ما أجاب به أبو حمو الثّاني سنة (764هـ/1362م) على طلب بيدرو الرّابع بأنّه سيقرضه ما طلب من مال وفق شروط[2]، وإن كانت الدّولة تعاني إلّا أن السّلطان الزّياني أظهر قوته وفَرَض شروطا مقابل قرض المال، وهو دليل الوفرة في خزانة الدّولة في بداية عمرها بعد إعادة بعثها.

وتأكّدت عناية السّلطان أبي حمو بالجباية فانبسطت أحوال بني عبد الواد بعد عودة الوزير عبد الله بن مسلم من البلاد الشّرقية حاملًا معه أموال الخراج الوافرة، جَمعَها من القبائل التي جاءته ملبّية أفرادًا وجماعات[3]، عبّر صاحب زهر البستان عن هذه المجابي الوافرة بمصطلح الخراج، وفي ذلك إضفاء للشّرعية على ما حصّل من تلك القبائل الخاضعة.

من جهة أخرى أغرم الثّعالبة سنة (771هـ/1369م) قدر ما تأخّروا من السّنين عن دفع الضّرائب[4]، وفي هذه المُمارسة مشقّة على الرّعية التي تضطر لتجميع مبالغ ضخمة لتسديد ما تراكم من ضرائب السّنوات الفائتة، وفي سنة (777هـ/1375م) استبد سالم بن ابراهيم والي الثعالبة على مدينة الجزائر وأضاف جبايتها إلى نفسه[5]، فنازله أبو حمو حرصًا منه على نقل جباية الأقاليم إلى خزينته باستمرار[6]، وبها استطاع استئلاف القبائل وجمعها لنصرته في الصّراعات الدّاخليّة والخارجيّة.

وأوسع رجل الحيلة في إخفاء سلعته عند دخوله مدينة وهران للخلاص من تعشيرها عند باب المدينة[7]، وهو ما كان معمولًا به بتوظيف المغارم على السّلع الدّاخلة إلى المدينة، فمنها ما كان على الحطب، والبيض والدّجاج والتّين، وسقي الجنّات، وبعض المغارم المُهلكة، وأشنع هذه البدع مطالبة من غادر وطنه لسنين طويلة بمطالبة ذريته أو أهل البلد الذي رحل إليه[8]، ونتعجّب لمثل هذه الضريبة التي لا يقبلها العقل كيف كان معمولًا بها؟

---

[1] – عمر، سعيدان: مرجع سابق، وثيقة رقم 88، ص 66 –67.

[2] – نفسه، ص 137.

[3] – مجهول: مصدر سابق، ص 314–315.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 266.

[5] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 174.

[6] – وداد، القاضي: مرجع سابق، ص 25.

[7]– ABDELBASIT. B.HALIL : op. cit ,P63-64.

[8] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 285؛ عبد القادر، طويلب: **الضرائب والمكوس**، ص 172–180.

وفي مسألة طُرحت على الشّيخين أبي زيد عبد الرحمن وأبي موسى أبني الإمام أنّ شيخ قبيلة أو عامل يفرض على أهل القرية غرامة نقدًا أو زرعًا أو الخِدمة في البناء وما شابه هذا من الوظائف المعتادة[1]، إن دلّ هذا السّؤال فإنّما يدل على كثرة وتنوع الضّرائب، إضافة إلى أعمال السّخرة التي عدّها ابن خلدون من أشدّ الظّلم، وأعظمه، لأن الرّعية إذا كُلّفت بالعمل في غير شأنها بطُلَ كسبها، وتضرّر معاشها فتذهب أدراج الرّياح آمالهم وتُقبض أيديهم عن العمل فيفسد العمران بفساد أحوال الرّعية[2]، ويشير النّص إلى فرض أصحاب النفوذ للضّرائب وأعمال السخرة كما أنّها صارت معتادة.

لقد كان لتعدّد الضّرائب وتنوعها أثره السّلبي البارز خاصّة في النّشاط الزّراعي حيث تخلّى النّاس عن أراضيهم بسبب العجز عن تلبيّة ما أُلزموا به، وهو ما سيظهر في صورة ضعف المردوديّة، والغلاء، وتبدّل الأوضاع الاجتماعية[3]، بعد أن يفقد المزارع حوافز الإنتاج. وفي ذات الوقت لم تكن التّجارة أحسن حالًا، فأسرة المقري التي اشتغلت بالتّجارة ونمت أموالها لم تسلم من جور السّلاطين، فتناقصت أموالها، ولم يبق بحوزة أفرادها إلّا أثر النّعمة[4].

3-تعدّد السّلط التي تفرض الضّرائب في المغرب الأوسط

إن تعدّدت أسباب الإجحاف الضّريبي، واستُحدثت الوظائف، فإنّ هذا لم يمنع من وجود تعدّد الجهات التي تفرض الضّرائب، ما جعل الرّعية من المُزارعين أو الحرفيين في معاناة مستمرّة، تتحدّث المصادر عن الدّفع الضّريبي المزدوج للسّلطان، والمتغلّبين من الأعراب على الأقاليم، وذلك من ظُلم الأعراب، وذوي النّفوذ، وملوك شبه جزيرة إيبيريا الطّامحين للسيطرة على الموانئ التجارية وطرق التّجارة البريّة مع بلاد السودان.

يقول مارمول كرباخال أنّ العرب يُخضعون بربر مليانة[5]، وفي سؤال لأبي الفضل العقباني عن رجل صاحب جنّة، وكان الأعراب يتولّون مكوسها وجبايتها الباطلة[6]، وبني يزناتن يُعطون المغرم للسّلطان، ويكفّون عادية

---

[1] – المازوني، أبو زكريا يحيى: مصدر سابق، ج4، ص 128.

[2] – **المقدمة**، ج2، ص 701.

[3] – عبد القادر، طويلب: **الضرائب والمكوس**، ص 194.

[4] – المقري، أحمد بن محمد التلمساني: **نفح الطيب في غصن الاندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1408هـ/ 1988م، ج 5، ص 205-206.

[5] – افريقيا، ج2، ص 291.

[6] – المازوني، أبو زكريا يحيى: مصدر سابق، ج3، ص 59،69.

العرب بالإتاوة[1]، أمّا مدينة وجدة التي خُرّبت ونهبت خلال الحروب المُتتالية لوقوعها بين المجالين الزّياني والمريني، فأهلها يدفعون الخراج للسّلطان الزّياني والأعراب[2]، وكذلك وركلة لها أمير يُجبى إليه مائة وخمسون ألف (150000) مثقال، ويؤدّي إلى جيرانه من الأعراب أموالًا باهظة[3]، وأمّا المسيلة فيسلب الأعراب مداخيل أهلها، ويُثقل كواهلهم صاحب بجاية بالضّرائب[4]، كما غلب الأعراب على مازونة، وأُثقِل أهلها بالإتاوات[5]، ونفس الحال عانى منه النّاس في بلاد ميزاب وتگرت[6] والمدية[7].

من جهة أخرى استبدّت قبيلة بني يزيد وفرغت لجباية قبائل زناتة بعد ضعفها[8]، إضافة إلى منح السّلطة أحقيّة العرب في الجباية[9]، من ذلك حصين التي كلّفها بنو عبد الواد خطّة الخسف والذّل، وألزمُوهم الوضائع والمغارم[10]، فتطاولوا على العامّة وتعسّفوا في الجباية، وفرض العرب الضرائب على بلد هنين بالسّاحل وهي ضريبة الإجازة منها إلى تلمسان[11].

لم يكن المتغلّب داخليًا وحده من يفرض الضّرائب على الرّعيّة في المغرب الأوسط، وإنما أُتيحت الفرصة للسّلطان أبي زكريا الحفصي ففرض على يغمراسن جباية اقتطعها له[12] في بداية عمر الدّولة. أمّا السّلطان أبي زيان محمد بن أبي حمو (797-801هـ/1394-1398م) فكان يعطي الخراج كلّ عام للسّلطان أبي سعيد

---

[1] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 220.

[2] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 13.

[3] – نفسه، ج2، ص 136.

[4] – نفسه، ج2، ص 52.

[5] – نفسه، ج2، ص 36.

[6]–تكرت: (تقورت) بناها النوميديون، عليها سور من الحجارة، تبعد عن البحر المتوسط جنوبا ب150 فرسخا، أهلها أغنياء، خضعت لملوك مراكش، ثمّ ملوك تلمسان، فملوك تونس، ويدفعون إتاوة الخضوع لهم مقدّرة ب50 ألف مثقال سنويا. كاربخال: مصدر سابق، ج3، ص165.

[7] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 135-41،136.

[8] – ابن خلدون، عبد الرحمن، **التاريخ**، ج 6، ص 55.

[9] –ابن عرفة، **المعيار**، ج 2، ص 436.

[10] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج6، ص 58.

[11] – نفسه، ج6، ص81.

[12] – نفسه، ج7، ص 108.

المريني (800-823هـ/1397-1420م)[1]، ما يعني خضوع وتبعيّة السّلطة الزيانية السياسي في فترات ضعفها لإحدى السّلطتين الحفصية أو الزّيانية.

وبعدما سيطر الإسبان على سواحل بلاد المغرب صالحهم السّلطان إلى أجل مسمّى، وهو سؤال طُرح على بعض فقهاء تلمسان[2]، مؤدّيًا لهم الجباية سنويًا والتزم بها طوال حياته[3]، وقدّم سكان مزغران شرق مدينة وهران الجزية للنّصارى بعد سقوطها، وتوالي غارات العرب، فمال أهلها إلى مصالحة النّصارى[4]؛ والصّلح لوقت معلوم معناه الكفّ عن الجهاد ضدّ أعدائهم، ومنحهم فرصة الاستعداد لقتال أهل الإسلام، والخضوع بدفع الإتاوات التي تعينهم على التّغلّب على المسلمين، والصّغار والسّماح لهم بالتّحكم في التّجارة البحرية بعد سيطرتهم على كبريات الموانئ.

من جهة أخرى أثقل بربروس(Barbarosa) حامل الراية العثمانية كواهل السّكان في مليانة[5] وبرشك[6] بالإتاوات والضرائب، وكانت برشك قد حافظت على استقلالها طوال مائتي[7] (200) سنة، في حين كانت المهمة الأساسية للأخوة بربروس نصرة المسلمين في بلاد الأندلس ونجدتهم تحت راية الدّولة العثمانية.

4-طرائق جمع الجباية

لم تخضع الرّعية في المغرب الأوسط لعديد السّلط الجابية في ظلّ تعدد الضّرائب وتنوعها فحسب؛ فالطريقة التي تتمّ بها الجباية كانت أشدّ جورًا مع أنّ النّصوص النّظرية أكّدت على الرّفق في الاستجباء[8]، ليكثُر في الرّعية النّماء، ولا بدّ من اجتناب الجور لإخلاله بالعمران وخراب الدّول؛ لأن الرّعية إذا هلكت

---

[1] – ابن الاحمر، **روضة النسرين**، ص60.

[2] – الونشريسي: **المعيار**، ج2، ص206، 207.

[3] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 10.

[4] – كرباخال: مصدر سابق، ج 2، ص 350.

[5] –مليانة: مدينة رومية قديمة، فيها آبار وأنهار عليها أرحية، جدّد بنيانها زيري بن مناد، بين مليانة وتنس مسافة أربعة أيام. ياقوت الحموي: مصدر سابق، ج5، ص 196.

[6] –برشك: تبعد عن البحر ب 36 ميلا، وبينها وبين شرشال 20 ميلا، وهي مدينة صغيرة ماؤها عذب، وبها فواكه كثيرة، ومزارع الحنطة والشعير، تمكّن النورماند من احتلالها. الحميري: مصدر سابق، ص78.

[7] –كاربخال، مصدر سابق، ج2، ص350.

[8] – ابن الازرق، أبو عبد الله: **بدائع السلك في طبائع الملك**، تحقيق: علي سامي النشار، ط1، دار الاسلام، القاهرة، مصر، 1429هـ/2007م، ج1، ص 250.

عُدمت الجباية[1]، فعلى السّلطان أن يَحصُل على المال المشروع بالرّفق[2]، أمّا الظّلم فيجعله يَتقوّى ويُضعف الرّعية تلك هي وصيّة أبي حمو بتوليّة الرّفيق في الجباية[3]، فبعد إخضاع قبائل حُصين وإرهاقها بالتّكاليف تمّ إلزامها خطّة المغارم[4]، ثم تطاولت القبائل العربية[5]، في أعمالها المخزنيّة.

إضافة إلى ذلك توليّة أهل الذّمة على أموال المسلمين، مع أنّه لا يجوز توليّة الذّمي في شيء من ذلك، أو غيره من أمور المسلمين[6]؛ فلا يُوكّل بسمسرة ولا بيع ولا صرف أموال المسلمين لأنّ الله –عزّ وجلّ–أغنى المسلمين بالمسلمين[7]، إلّا جباية الجزية من أهل الذّمة[8]، غير أنّ محمد بن عبد الكريم المغيلي المتوفّى سنة (909هـ/1503م) شهد بعلوّ اليهود في زمانه وفي ذلك اعتداء صريح على الأحكام الشرعية[9].

حيث أكّد ابن مرزوق وجود الظّاهرة عند دخول أبي الحسن المريني تلمسان فأسقط ذلك، ولم يعد لأهل الذّمة ولاية على أهل الإسلام في المجابي[10]؛ ونقل صورة محرجة عن الوضع وإذلال المسلمين عند دخولهم أبواب المدينة، فيتولّى اليهودي أو الذّمي أمر تفتيش المسلم فيحيطون به يفتشونه من أعلى رأسه إلى أخمص قدميه ظاهرًا وباطنًا؛ حتّى النّساء يُوكّل بهن يهوديات يُدخلن أيديهن إلى أجسادهن في صورة بشعة[11]، فكان السّبب الذي أخرج محمد المغيلي من تلمسان هو علوّ اليهود، ودخل توات فوجد الحال نفسه بعد سيطرتهم

---

[1] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق: ص 50، 51، 60، 63، 135؛ ابن خلدون، عبد الرحمن: **المقدمة**، ج 2، ص 693؛ ابن الأزرق: مصدر سابق، ج1، ص 251.

[2] – وداد، القاضي: مرجع سابق، ص 64.

[3] – **واسطة السلوك**، ص 63.

[4] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج6، ص 58.

[5] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 36، 135، 136.

[6] –ابن جماعة: مصدر سابق، ص 147.

[7] – المغيلي، محمد بن عبد الكريم التلمساني الجزائري: **مصباح الأرواح في أصول الفلاح**، تحقيق: عبد المجيد الخيالي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ، 2001م، ص34.

[8] – ابن جماعة: مصدر سابق، ص 147.

[9] –**رسالتان في أهل الذمة، مصباح الأرواح**، ص22.

[10] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 285.

[11] – نفسه.

على التّجارة؛ وتزايُد تنفّذهم السّياسي[1]، ورغم التّباعد الزّمني بين دخول أبي الحسن المريني مدينة تلمسان، وخروج المغيلي منها، إلّا أنّ النّصوص تكشف استمرار الوضع العام على حاله خلال هذه الفترة.

5-العناية بالتّجارة الخارجية

تأثّر النّشاط التّجاري مع بلاد السّودان[2] بعد تنامي الصّراع من أجل السّيطرة على المدن التّجارية، والطّرق الصّحراويّة لنَفاق المُبادلات مع بلاد السّودان[3]، باعتبارها مصدر قوة لأيّ سلطة، وضمانًا للتّغطيّة المالية للسّلاطين، وهو ما يجعل هذه المراكز التّجاريّة محطّ أنظار السّلط من خلال احتكار التّجارة، وحماية القوافل، وفرض الضّرائب عليها، أي أنّ السباق للسيطرة على المدن والطرق التجارية كان سببا في انفجار حالة من العنف والصدام، فمدينة سجلماسة كانت محلّ صراع بين السّلطة الزيانية والسّلطة المرينية[4] باعتبارها مركزًا تجاريًا مهمًّا في التّجارة الصّحراوية.

ولأنّ المغرب الأقصى كان يعيش أزمات سياسيّة واقتصادية كسائر بلاد المغرب، تحوّل جزء من النّشاط الصّحراوي إلى المغربين الأوسط والأدنى فتحوّل معها نشاط التّجار المسيحيين إلى موانئهما، ما دفع السّلاطين المرينيين إلى محاولات استعادة المغرب الأوسط[5] خاصة السّواحل، فرغم صغر ميناء مستغانم كانت السّفن الأوروبية تقصده[6]، تلك الأسباب التي دفعت بالسّلطان المريني أبي سالم (760-762هـ/1358-1360م) للاشتراط على محمد حفيد المولى أبي تاشفين أن تكون سواحل المغرب الأوسط تحت السّلطة المرينية، والمدن الدّاخلية تحت السّلطة الزيانية[7]، والقصد من ذلك السّيطرة على الموانئ والتّجارة

---

[1] – عبد القادر، بوعقادة: مرجع سابق، ص 1067.

[2] – يتحدّث عبد الرحمن بن خلدون عن الحركية في أطراف المغرب الأوسط فوركلا باب المسافرين من الزّاب إلى جنوب الصحراء يسكنها التّجار الدّاخلون إليها بالبضائع، وأمّا تكرت فركاب الحجّاج من أهل السّودان، حيث التقى ابن خلدون رسول صاحب تكرت في بسكرة سنة (754هـ/1353 م)، وذكر له عبور اثنتي عشرة ألف (12,000) راحلة للتّجار من بلاد المشرق إلى مالي، وذكر له غيره أنّ ذلك هو الشّأن كل عام. ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 70.

[3] – المقري: **نفح الطيب**، ج5، ص 206.

[4] –ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص312؛ ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص139.

[5] – عبد العزيز، العلوي: **البعد الاجتماعي للتجارة الصّحراويّة في العصر الوسيط التّجار المغاربة نموذجا**، مجلة المصباحية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، فاس، 1995، ع1، ص 85.

[6] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 32.

[7] – مجهول: مصدر سابق، ص 146.

البحرية لأنّها أهم مصدر مالي للخزينة باعتبارها الشريان الرئيسي للاقتصاد من خلال فرض الضّرائب على السّلع.

من جهة أخرى ضاعف الولاة والعمّال المغارم للتّجار كاستثناء، إضافة إلى المغارم الدّائمة[1]، فكانوا يقبضون مكوسًا كبيرة من التّجار[2]، وكلّما مرت الدّولة بأزمة سياسيّة أو اقتصاديّة بالغت في فرض الضّرائب والرّسوم على التّجارة البرية والبحرية على حدّ سواء، مما أثّر على أسرة المقري المشتهرة بممارسة التّجارة، فلم تسلم هذه الأسرة من جور السّلاطين وتناقص حالهم، فلم يبق في حوزتهم غير أثر النّعمة[3]، ومعنى هذا أنّ تجارة الصّحراء كانت نافقة، والدّولة وضّفت عليها الجباية فتضرّر التّجار لصالح السّلاطين والخزينة.

6-إعفاء بعض الفئات من دفع الضّرائب

رغم تعدّد الضّرائب التي أثقلت الكواهل إلّا أنّ بعض الفئات كالفقهاء، والأولياء أُعفيّت من المغرم، ففي جواب لأبي علي منصور بن علي الزواوي، وهو فقيه تلمسان حول تعمير زاوية، وكيف ما كان السَبب سواء كان التّبرك بزاوية الشّيخ أو عمارتها، والقيام على شؤون قاصديها، أو لتجنّب ذرية الشّيخ الوظائف المخزنيّة والمغارم السّلطانية[4]، ومعنى ذلك أن الزّاوية والقائم عليها يُعفى من الضّرائب، كامتياز حصل عليه الولي في الدّولة الوسيطة عبر حلقات متتالية من تاريخها.

ومن جهة أخرى عومل النّاس في حصن إسلي (تافنة) معاملة خاصة من قبل الأعراب، وملوك تلمسان فلا يُلزمون أهله بشيء من المغارم لأنَّ سكّانه من النّساك الذين عمروا الحصن بعد خرابه زمنًا طويلًا[5]، وأُعفي أحد الأولياء وذويه من دفع الضّرائب للسّلطة الزّيانية، والأعراب بسهل مدينة البطحاء حتى تكاثرت أرزاقه[6]، وهو ما يزيد الثّروة في أيدي الأثرياء، وإفقار الفقراء بسبب الضرائب.

---

[1] – عبد القادر، بوعقادة: مرجع سابق، ص 293.

[2] – كربخال: مصدر سابق، ج2، ص301.

[3] – المقري: **نفح الطيب**، ج5، ص 205.

[4] – الونشريسي: **المعيار**، ج6، ص 171.

[5] – كربخال: مصدر سابق، ج2، ص 294.

[6] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص28.

وفي المناقب المرزوقية اشتكى عامل العبّاد[1] قلّة المجابي للسّلطان أبي تاشفين (718-737هـ/1318-1337م) لإعفاء الجنّات المجاورة لضريح أبي مدين شعيب، وأنّ أعدادها تزايدت، وأنّها لأشخاص لا يستحقون الاحترام[2]، يريد هذا العامل فرض الضّرائب على جنّات الأولياء مُعارضا بذلك حصولهم على امتياز الإعفاء، مُشيرًا إليهم باستعلاء.

أمّا التنسي فوقف على إعفاء السّلطان أبي تاشفين للفقيه أحمد أبو العبّاس بن عمران البجائي الذي قَدِم إلى تلمسان تاجرًا، وزاد على ذلك إعفاء كلّ مرافقيه، وبالغ في إكرامه أن قدّم له قيمة المغرم المقدّر بمائتي(200) دينار ذهبية[3]، وأعفى عبد الرّحمن بن النّجار من جهته صاحب أشغال تلمسان الرّحالة عبد الباسط بن خليل من كلّ الضّرائب عن تجارته، وأنزله بمكان هيّأه له بوهران[4].

وبناء على ذلك استهدفت هذه الإعفاءات للعلماء والفقهاء والأولياء من الضّرائب استتباع العامّة، بالتأثير في عقولهم دفعًا لأي ضرر قد يُلحقه هؤلاء-الأولياء-بالدّولة فيتم شراء ذممهم بالتّجاوز عن مطالبتهم بالضّرائب؛ لأنّهم من يقود المجتمع بعدما صار الولي مقصد الجميع حتى السّلاطين، وهم القيادة غير الرّسمية للرّعية، بالتالي تظهر مسألة الطبقية وفئة تتميز عن غيرها. أمّا الفقهاء فلأنّ استتباعهم يُعزز شرعية السّلطة الزّمنيّة، وشرعيّة مواقفها، هو سبب تنافس السّلاطين في استقطاب الفقهاء والعلماء.

وأخيرًا يمكن القول إنّ الإجحاف الضّريبي طال النّشاط الفلاحي، والحرفي كما تعدّدت وتنوّعت الضّرائب، واختلفت السّلط التي تفرض هذه الضّرائب. أمّا النّشاط التّجاري فحاولت السّلطات الاهتمام به لأنّه يُدرّ الأموال على الخزينة من خلال فرض الضّرائب عليه لمواجهة الأزمات خاصّة منها العسكرية؛ مع إشارة المصادر لإعفاء بعض الفئات، ما أفرز تميُّزا طبقيًّا لبعض الأفراد على حساب الرّعية، إمّا لاستتباع من يواليها، وكسب الشّرعية، فتضمن من خلال هؤلاء الأفراد السّلم الاجتماعي، وإمّا عناية بالعلم والعلماء.

---

[1] -العبّاد: مدينة صغيرة، شبه ربض، تبعد عن تلمسان مسافة تُقدّر بحوالي ميل جنوبا، وهي كثيرة السكان معظمهم من الصباغين، وبها ضريح الولي أبي مدين شعيب الذي يُعظّمه أهل تلمسان وما جاورها، وبها مدرسة وفندق شيدهما ملوك فاس من بني مرين. يُنظر: الوزان: مصدر سابق، ج2، ص24.

[2] -ابن مرزوق: ص228.

[3] -التنسي، مصدر سابق، ص 142.

[4]- ABDELBASIT. B.HALIL : op.cit, P.49 .

المبحث الثاني: مظاهر العسف الاقتصادي

أثّرت الحرب الدّائرة في بلاد المغرب الأوسط في النّشاط الفلاحي مباشرة كأبرز مظهر غير مباشر للعنف المالي باعتبار أغلب الحروب تعود أسبابها للمصالح الاقتصادية، وسواء اتّخذت مظاهر العنف الاقتصادي صيغة ضرائب مجحفة أو غصب أملاك النّاس أو التّعدي على الأموال العامّة تبقى جميعها إجراءات تلجأ إليها السّلطة لاستخلاص حقوقها الماليّة السّياسية وليس الشّرعية، مع عدم مراعاة ظروف الإنتاج بل خدمةً للوضع العسكري المرتبط بالنّفقات الحربية، والسّير العادي لأمور السّلطة[1]، إضافة إلى التّجاوزات بين الأفراد من ذوي النّفوذ، والقوة في حقّ العامّة، وبين النّاس من العّامة.

1-تخريب الإنتاج وتضرّر فئة الفلاحين

كانت سياسة نهب القُطعان والحيوان[2] وتدمير المنشآت[3]، ونسف الزّرع وإفساده، وحرق المحاصيل ومُطاردة المزارعين أهم عوامل الإضرار بالنشاط الفلاحي الذي تراجع شيئا فشيئا فعمّ البؤس وظهرت أساليب جديدة لتدبير المعاش كالغنائم الغصب الضّرائب، ومطالبة المزارعين بالمغارم وإجبارهم على الهجرة وهي أهم المشكلات التي عانى منها المزارع في نهاية العصر الوسيط[4]، وليس خافيًا أنّ الظّرفيّة السّياسية المُضطربة طيلة فترات العصر الوسيط، وانعدام الأمن خاصة في البوادي بعيدًا عن أسوار المدن، تُرك المزارعون فيها لمواجهة مصيرهم أمام سياسة الأرض المحروقة هذه الأخيرة منهج سياسي خالص[5]، يهدف لإرباك العدو المحصّن، ذلك ما دعا إليه أبو حمو موسى الثّاني وليّ عهده بغزو أحواز العدو مرتين في السّنة، وقت استواء المحاصيل في فصلي الصّيف والخريف للحصول على الزرع في أول حصاده والثمار في وقت جنيها، فإن كان العدو ضعيفًا عجز

---

[1] – رشيد، اليملولي: **الدولة والعنف المالي في الغرب الاسلامي من خلال كتب النوازل**، المناهل، وزارة الشباب والثقافة والتواصل، الرباط، ع 106، غشت، سبتمبر 2022، ص 383.

[2] – جاستون، بتول: مرجع سابق، ص 44.

[3] – زيان، مكي، مبخوت بودواية: **التوتر السياسي في المغرب الإسلامي وأثرة على الزراعة والمزارعين (فترة ما بعد الموحدين)** مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج18، ع1، أوت 2022، ص455-476.

[4] – حميد، تيتاو: **الحرب المجتمع**، ص 230؛ يُنظر: رضوان، زيرار؛ بن داود، نصر الدين: **آثار الحروب على النشاط الفلاحي ببلاد المغرب الأوسط في القرن 7هـ/13م إلى القرن 9هـ/15م**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، مج 8، ع2، 2022، ص 129-148.

[5] – زيان، مكي: مرجع سابق، ص 455 –476؛ يُنظر: رشيد، اليملولي: مرجع سابق، ص 389 –401؛ حميد، تيتاو: **الحرب والمجتمع**، ص 235.

عن الدّفاع عن الرّعية فتخرج عن طاعته وتتفرّق، ويُنكر عليه ذلك خاصته[1]، في الوقت نفسه يحرمه من الغذاء، ويخلق الفتنة في عقر داره، فيضعف الخصم وتسهل مواجهته.

يتحدّث التنسي مفتخرًا بمنجزات ملوك بني عبد الواد يقول أنّ أبا سعيد عثمان بن يغمراسن(681-703هـ/1282-1303م) خرج سنة (681هـ/1282م) إلى بجاية قطع جنّاتها وحرق قُراها[2]، وأفسد الزّرع والضّرع قائد الجيوش موسى بن علي[3] سنة (726هـ/1325م) حين خرج إلى مدينة قسنطينة[4]، وفي حملة الوزير عبد الله بن مسلم سنة (764هـ/1362م) على مدينة حمزة اجتاح النّاس ما وجدوه من الزّرع والضّرع وكانت الحملة في وقت الحصاد[5] وإن كانت هذه المجالات حفصية فالقصد من إدراج هذه الحوادث أنّ السلطة الزيانية مارست العنف خارج حدودها.

ونفس الحال حين عاث أبو حمو الثّاني (760-791هـ/1359-1389م) في سائر ثغور المغرب الأقصى فخرّب زرعها سنة (766هـ/1364م)[6]، وهدم العقار[7]، واستباح زروع وضروع دبدو غرب وجدة سنة (771هـ/1369م)[8]، ويتكرّر المشهد بتيطري في نفس العام، فيعبّر يحيى بن خلدون عن مقدار ما نُهب من الزّرع بما لا يُحصى عدده ولا يُحصر مجموعه[9].

---

[1] – **واسطة السلوك**، ص 188؛ خميسي، بولعراس: مرجع سابق، ص 95.

[2] – التنسي: مصدر سابق، ص 129.

[3] – موسى بن علي: قال عنه ابن خلدون حاجب السّلطان أبي تاشفين، وأصله من قبيلة الكرد من أعاجم المشرق وصل منهم إلى بلاد المغرب الأقصى عشيرتان بني لوين وبني بابير بسقوط الدولة العباسية سنة (656هـ/1258م) فأكرمهم الخليفة الموحدي المرتضى، وأجرى لهم الجرايات والإقطاع والمناصب الرّفيعة وبسقوط الدّولة الموحدية التحق بعضهم بيغمراسن بن زيان. يُنظر: ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 149.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 240.

[5] – نفسه، ج 2، ص 127.

[6] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 171.

[7] – ابن خلدون، يحيى: صدر سابق، ج2، ص 151.

[8] – نفسه، ج 2، ص 233 ،255.

[9] – نفسه، ج2، ص 217.

لم تمارس الدّولة الزيانية وحدها هذه السّياسة بل كانت عرضة لها أيضا فخرج المنصور من فاس سنة (679هـ/1280م) لقتال يغمراسن فخرّب ونهب ربوع البلاد، وأكل زروعها[1]، وأغار بعد ذلك بسنة على تلمسان وحاصرها، فقُطعت الثّمار، وأُفسدت الزروع والضّياع والجنّات ونُهبت البوادي وأحواز مدينة تلمسان[2]، وقدّم المنصور ألف(1000) ناقة من مال بني عبد الوادي، ومائة (100) فرس إلى ابن عبد القوي التّجيني الذي أعانه على حصار المدينة[3]، كمكافأة له ولقبيله على المساندة.

2-غصب الأموال والأملاك

من مظاهر الجور الاقتصادي الذي شهدته بلاد المغرب الأوسط الغصب، وهو أخذ المال قهرًا وتعدّيًا[4]، وأكل أموال النّاس بالباطل[5]، والفرق بين الغصب والتّعدي أنّ المُتعدي يتجاوز في بعض السّلعة وجزء منها، أمّا الغاصب فيغصبها جميعًا[6]، فمن ابتاع سلعة أو قبلها من غاصب وهو يعلم بذلك فهو كالغاصب، ويَغرم كلّ ما استغلّ من المغصوب سواء غلّة الأصول، والدّواب والرّقيق[7]، وأمّا حكم الغُصّاب فيجب قتالهم حتى يؤدوا ما اغتصبوه إلى أهله[8].

ومن مظاهر الغصب أيضا التّعدي على الثّمار في البيع، واستخدام المكانة لغصب أرض الوقف، وغصب الضّيعات الفلاحيّة[9] دون تقدير المحصول[10]، وقد حدّد المغيلي المتوفى سنة (833هـ/1429م) الغصب كأحد أسباب خروج الأملاك من أيدي أصحابها، إمّا غصب الشّخص أو والده للأملاك فتنتقل بهذه الصورة أو

---

[1] – ابن أبي زرع: **الانيس المطرب**، ص 337.

[2] – ابن الأحمر: **روضة النسرين**، ص 49؛ ابن أبي زرع: **الانيس المطرب**، ص 311.

[3] – ابن أبي زرع: **الانيس المطرب**، ص 311.

[4] – **مخطوط شرح متن مجموعة أحكام الخصومات المتكرر نزولها بالقضاة**، رقم المخطوط 23212، قسم المخطوط، دار الكتب التونسية، ورقة 178.

[5] – المازوني: أبو عمران: **المهذب الرائق**، ج1 ص 358.

[6] – نفسه، ج1، ص 412.

[7] – **مخطوط شرح متن مجموعة أحكام الخصومات المتكرر نزولها بالقضاة**، ورقة 178-179.

[8] – المازوني، أبو عمران موسى: **المهذب الرائق**، ج1، ص 359.

[9] – كما غُصبت المواشي ونجد أمثلة على ذلك في المعيار لكنها خارج الإطار الزمني والمكاني للدراسة، ينظر: الونشريسي: **المعيار**، ج1، ص 364-365.

[10] – رشيد، اليملولي: مرجع سابق، ص 392.

استخدام الوجاهة، والنّفوذ للتّعدي على الضعفاء من أصحاب الأملاك، وعجزهم عن مطاولته أو الإنكار عليه خوفا من شرّه أو سوء العاقبة، وتوقّعه السّعي في هلاكه ومضرّته[1]، وهذا النّص حسب المغيلي يوظّف كنموذج في حال غصب الأرض أو الماشية، وفي مثل هذه الحالة تظهر مسائل أخرى كحكم وراثة الغاصب.

وفي تاريخ الدّولة الزيانية يتحدّث التّنسي عن حادثة وقعت سنة (850هـ/1446م) عندما تمّ بناء سور حول قصر السّلطان أبي العباس أحمد العاقل (834-866هـ/1431-1461م)، ولم ينتفع به وأُرجع ذلك إلى اغتصاب الكثير من الدور لأجل البناء[2]، وسئل الحافظ محمد بن مرزوق عن المعروف بالغصب، وادّعى شراء عقار، وادّعى عليه غيره بأنّه غصبه منه[3]، وهذا دليل على أنّ الغصب لم يكن من السّلطة فحسب، بل كان بين العامّة أيضا.

كما ورد في نصوص الفتاوى تسّلط الأعراب بغصب أموال النّاس فأجاب الحافظ ابن مرزوق عن مسألة ورد فيها أنّ شيخ قرية صَالَحَ الأعراب على حفظ أموال النّاس من الغاصب[4]، أمّا أبو الفضل العقباني فسئل عن رجل من جبابرة العرب، وأهل المخالفات تقدّمت منه غصوبات، ورجل آخر غصبه عربي عُدّة ذهب وردَّ بعضها إليه، وبقي بعضها في حوزته، ثم تاب كلاهما وعاد إلى الصّراط المستقيم[5]، علمًا أنّ هذه المسائل تضمّنت عديد التّفاصيل في جوانب معيّنة تتطلّب تدخّل الفقيه، ولكن ما استوقفنا فيها وجود ظاهرة غصب أموال النّاس بالباطل من قبل العرب الذين صاروا متنفّذين بعد حصولهم على إقطاعات من السّلطان فتطاولوا على العامّة، وغصبوا أملاك النّاس التي بأيديهم من أهل المغرب الأوسط.

واشتدّ الأمر فغُصبت الدُور أيضا ممّا يدل على تسلُّط ذوي القدرة على الضّعفاء حتى في منازلهم، ودور إقامتهم، واعتبر أحد الباحثين أنّ العمال الذين يعتدون على أموال النّاس لصوصا[6] حيث قام رجل أمام القاضي، وذكر أنّه تغيّب عن بلده فاغتُصبت داره أثناء ذلك[7]، واغتصَب رجل آخر دار شقيقه في غيابه بغير موجب

---

[1] – المازوني، أبو عمران: **قلادة التسجيلات**، ج2، ص 75.

[2] – التنسي، مصدر سابق، ص 253.

[3] – المازوني، أبو زكريا يحيى: مصدر سابق، ج3، ص 315.

[4] – نفسه، ج4، ص 87.

[5] –نفسه، ج4، ص 103، 111.

[6] –عبد الكريم، بصديق: **ظاهرة الغصب واللصوصية ببلاد المغرب الأوسط وأثرها على الحراك الاجتماعي في العهد الزياني(ق7-9هـ/ 13-15م)**، مجلة عصور، المجلد20، ع1، ماي، 2021، ص86-110.

[7] – المازوني، أبو عمران: **قلادة التسجيلات**، ج2، ص 85.

شرعي[1]، لم تستفحل ظاهرة الغصب بين أهل النّفوذ في حقّ العامّة فحسب، بل تجاوز ذلك إلى ذوي الأرحام، ولا نعمّم المسألة والظاهرة، ولكن وجود نصّ بين يدي القاضي يؤكد وجود حالات اجتماعية ذكرها المغيلي تحسّبا لاعتراضها القضاة، والموثقين في ممارسة أعمالهم خاصّة منهم من التحق حديثا بالتّوثيق، بغضّ النّظر عن المسائل المسكوت عنها أو التي لم توثّق لسبب ما.

وعدّ العقباني بقاء المال المغصوب في يد الغاصب وصاحبه متظلّم يُطالب بردّ ماله من المُنكرات الواجب فيها الزّجر، وأمرُ الأعوان بالتّغيير فيها، وردّ المغصوب إلى مالكه[2]، وفي سياق الغصب عامّة تظهر مسألة بيع المضغوط، وفيها إكراه المالك على بيع أملاكه[3]، بأبخس الأثمان على وجه الغصب والإكراه في معاملات البيع والشّراء، وذلك من أعظم الظّلم والعدوان على النّاس في أموالهم[4].

ومن هذه المسائل التي طُرحت على أبي الفضل العقباني أنّ رجلا أخذه ظالم وسجنه فاضطرّ إلى بيع أملاكه وهو في السّجن ودفع للظّالم لقاء حريته، وألجأت الحال ذاتها غيره للتّعامل في سلع تُدفع للظّالم لكفّ أداه، واشترى آخر روضا وغصبه فيه غاصب[5]، هذه المسائل حول صحّة البيع، ولكنّها تمدّنا ما بين السّطور بمعطيات عرَضًا حول ظاهرة الجور والتّعدي على الأموال المالي الذي ارتبط بحالات عنف جسدي كالسّجن ظلمًا من أجل الحصول على المال، فيضطرّ السّجين لافتداء نفسه بالمال الذي يُحصّله من بيع أملاكه.

3-التّعدي على الأموال العامّة (الوقف)

يقودنا البحث والتّفتيش في المصادر التّاريخيّة إلى وضع القلم حول قضيّة التّعدي على الأموال العامّة أو أملاك الوقف[6]، بترامي رموز السّلطة عليها-الوقف، الحبس-، لضمان الموارد الماليّة، وتغطيّة النّفقات

---

[1] – المازوني، أبو عمران: قلادة التسجيلات، ج 2، ص 101.

[2] – تحفة الذاكر، ص 329.

[3] – المازوني، أبو زكريا يحيى: مصدر سابق، ج3، ص 60، 62، 57.

[4] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **مقدمة**، ج2، ص 701 -702.

[5] – المازوني، أبو زكريا يحيى: مصدر سابق، ج3، 62، 57؛ ج4، ص 84.

[6] –الوقف أو الحُبس: تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة، بمعنى حبس مال يمكن الانتفاع به على أغراض محددة مع بقاء عينه، ويمنع تصرّف الواقف وغيره في رقبته، ينفق في وجوه الخير تقرّبا لله عز وجل، وهو على نوعين أهلي وخيري. **الموسوعة الإسلامية العامة**، اشراف: محمود حمدي زقزوق، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، جمهورية مصر العربية، 1422هـ/2001 م، ص 1455؛ محمد، عمارة: **قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية**، ط1، دار الشروق، بيروت، لبنان، القاهرة، مصر، 1413هـ/ 1993 م، ص 153. ومن الألفاظ التي ينعقد بها: حبستُ، وقفتُ، تصدّقتُ. ابن هشام المالكي، أبو الوليد هشام

العسكريّة[1]، ولم تعد الكفاءة سمة للنظّار لانعدام الأمانة والنّزاهة في إدارة الملكيّات الوقفية[2]، مع ضرورة الإشارة هنا إلى دور القاضي في مثل هذه المسائل، حيث ورد في نازلة أجاب عنها أبو العباس أحمد بن محمد البجائي (ت869هـ/1464م) إشارة إلى عدم استقلال القاضي[3] في ممارسة مهامه «...**منع القاضي من الحكم بعلمه...**»[4]، في مسألة توريث السّلطان لأملاكه عن طريق الوقف الذّري.

في المسألة نفسها والتي تخصّ وقف السّلطان على ذويه[5]، أفتى الفقهاء بأنّها أوقاف مُستغرقي الذّمة من السّلاطين والأمراء والولاة، واعتبر الباحث عبيد بوداود ذلك وجه من وجوه الاستيلاء غير المباشر على أموال النّاس[6]، وهي من أنواع التّحايل في الحفاظ على الأموال، ومحاولة رفع السّلطان فوق أحكام القضاء، ورغم أنّ السؤال يخصّ السّلطان المريني أبو العباس أحمد بن أبي سالم إلا أنّ الجواب كان من فقهاء بلاد المغرب عامّةً ما يجعلنا نرجح محاولة السّلطان استصدار فتوى لصالحه.

ومن جُملة التّجاوزات التي مورست نهاية العصر الوسيط مسألة تسلّف السّلاطين والأمراء من ملكيّات الوقف لاستكمال مشاريعهم، خاصة أثناء الأزمات والحروب[7]، حيث أجاب الفقيه أبو القاسم العبدوسي عن مسألة جاء فيها أنّ عادة أمراء بلده التّسلف من أموال الوقف، والتّوسّع فيه[8]، مع وجوب الإشارة هنا أيضا إلى أنّ السؤال يخصّ رجلا من أهل المغرب الأقصى، وبالنّظر إلى العبارة الواردة في نصّ النّازلة نستشفّ شيوع ظاهرة التّعدّي

بن عبد الله بن هشام: **المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الاحكام**، تحقيق: سليمان بن عبد الله بن حمود أبا الخليل، ط1، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، 1433هـ/ 2012م، ج3، ص62.

[1] – رشيد، اليملولي: مرجع سابق، ص 391.

[2] –عبيد، بوداود: **الوقف في المغرب الإسلامي بين القرنين السابع والتاسع الهجريين(ق13–15م) ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،1432هـ/2011م، ص484.

[3] –نتوقف عند هذه المسألة التي لا تندرج تحت المجال الجغرافي للمغرب الأوسط فالسلطان مريني والفقيه بجائي؛ ولكن من المرجّح أنّ المسألة كانت عامة.

[4] – الونشريسي: **المعيار**، ج7، ص 305.

[5] – نفسه، ج7، ص 305.

[6] – عبيد، بوداود: **الوقف في المغرب الإسلامي**، ص501، 504.

[7] –نفسه، ص499.

[8] – الونشريسي: **المعيار**، ج7، ص 185.

على أموال الوقف، حيث امتدّت الظّاهرة لتشمل الرّعية في تلمسان، أين طالبهم السّلطان السّلف بعد أن أفسد بيت المال[1].

وجدير بالذّكر أنّ الدّراسة والبحث حول التّعدي على أوقاف المسلمين في المغرب الأوسط، تواجهه قلّة المعطيات، إلا أنّ المغيلي لخّص الوضع في عبارة واحدة، وكان قاضيًّا وشاهدًا على عصره، يقول أنّه رأى تبديل الأوقاف، وقلّ اهتمام القُضاة بتفقّدها وأنّه عاجزٌ عن إصلاح الوضع بحصول كثير من فوائدها في أيدي زعماء السّلطة الزمنية، وتمسّكهم بأغلب أصولها، ولا يُراعون في ذلك أحدًا، ما ألجأه إلى وضع أوراق سمّاها "**فريدة الاقتباس في كيفيّة النّظر في الأحباس**"[2] كمحاولة لإصلاح الخلل الذي لحق نظام الوقف.

رغم أنّ المغيلي أكّد سوء الحال الذي آلت إليه الأوقاف، ويبدو أنّ الوضع تراكم حتى أعجزه عن ترتيب نظامها، ما يجعلنا نتصوّر التّفشي الحاد لاعتداء السّلاطين وعمّالهم بشكل خاص على أموال الوقف، إلا أنّ النّصوص لزمت الصّمت، إذ تجاهلت كتب التّاريخ العام، وكتب التّراجم هذه القضية إلّا ما ورد عرضًا في بعضها، لذلك كانت المدوّنة الفقهية سندًا لنا في هذه الجزئية.

من جهة أخرى سئل أبو الفضل العقباني عن أحباس بلد أسندها النّاظر لفقهاء الجامع الأعظم بمقتضى الأمر السّلطاني للخطباء[3]، ومعنى هذا أنّ السّلطان كان يتدخّل في أملاك الأحباس؛ ومن جملة هذه التّدخّلات إرسال السّلطان وإلحاحه على الولي محمد بن يوسف السنوسي[4] في أخذ شيء من غلّات مدرسة الحسن أبركان[5] لكنّه امتنع وكتب في ذلك مُعتذرًا رسالة مُطوّلة فقُبلت منه[6]، ومعنى هذا أنّ الولي كان يرفض تغيير الوقف والاستفادة ممّا لا يحق له.

---

[1] –ابن مريم: مصدر سابق، ص137.

[2] – المازوني: **قلادة التسجيلات**، ج2، ص 309.

[3] – المازوني، أبو زكريا يحيى، مصدر سابق، ج4، ص 278.

[4] – محمد بن يوسف السنوسي: هو محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي (ت895هـ/1489م) شريف النسب من جهة الأم، والده من أهل العلم والصّلاح، كتب سيرته وجمع أحواله تلميذه أبو عبد الله الملالي في كتاب كبير سماه "المواهب القدسية في المناقب القدسية"، وقيل مات عن ثلاث وستين سنة. يُنظر: ابن مريم: مصدر سابق، ص237–247.

[5] –الحسن أبركان: هو الحسن بن مخلوف بن مسعود بن سعد المزيلي الراشدي أبو علي الشهير بأبركان(ت857هـ/1489م)، كان لا يفتر عن ذكر الله، وله قبول عظيم عند العامة والخاصة. يُنظر: ابن مريم: مصدر سابق، ص74–93.

[6] –نفسه، ص240.

وكان الحسن أبركان سبقه إلى ذلك فمن شدّة ورعه لا يأكل من أموال الوقف[1]، ومجرّد إشارة النّص إلى تورّعهما عن أكل مال الوقف بإذن السّلطان أو دون إذن منه، يؤكّد أن هناك غيرهما ممن لا يتعفّف عن أكل مال الوقف، وإن لم يكن من الموقوف عليهم، وهو اعتداء صريح على مال الوقف وتغيير في أصله، وأحيانا يكون الاعتداء بعلم السّلطان.

وفي سياق تدخّل السّلاطين وعمّالهم اشتكى عامل العبّاد قلة الجباية لإعفاء الجنات المجاورة لضريح أبي مدين شعيب[2]، حيث ذُكر في وقفيّة[3] الضّريح أنّ عديد الجنّات والأرحاء والحمّامات والحوانيت موقوفة على زاوية الضّريح والمدرسة من طلبة العلم، والفقراء والحجاج المقيمين بها والواردين عليها[4]، ولعلّ هذه الشّكوى للسّلطان هدفها السّماح له بتقليص عدد الجنّات الموقوفة على الضّريح لأنها في تزايد مستمر.

كما قدّم الباحث نور الدين غرداوي دراسة حول مخطوط الدرر المكنونة أكّد فيها أنّ سلاطين الدّولة كانوا يأخذون الجباية من عقارات الأحباس، وأنّ هذا لم يكن معمولا به إلّا في نهاية العصر الوسيط، ولعلّ ذلك راجع لقلّة موارد الدّولة[5]، وأشار من جهة أخرى إلى تهاون بعض القائمين على الأحباس، ولا يديرون شؤونها بتفان، مع جواز الاحتساب على الأحباس التي عليها ناظر[6].

ولم تسلم قبور الأموات من النّبش باعتبار القبر وقفا على صاحبه، حتى يفنى جميعه، والمقبرة وقف لا يجوز تغيير أحوالها، حيث اعتبر الونشريسي (ت914هـ/1508م) أنّ نبش القبور وحفرها كما حدث في تلمسان من أجل بناء سور أو برج من غير ضرورة مُلجأة لذلك خطأ صراح، لا يحل ولا يُباح، ولا يجوز الحفر على الجثة أو دفن غيره معه، ولا يجوز الكشف عنه باتفاق العلماء[7]، وإذ نتحدّث عن القبور فلأنّ المقابر أراضي وقفية وصارت من الأملاك التي يحوزها المجتمع لدفن الأموات.

---

[1] – ابن مريم: مصدر سابق، ص90.

[2] –ابن مرزوق: **المناقب المرزوقية**، ص228.

[3] –يُنظر الملحق رقم:03، ص 244–245.

[4] –**جامع الكتابات الأثرية التلمسانية، تحفة الاعتبار فيما وجد من الآثار بمدينة الجدار**، تحقيق: علاوة عمارة؛ فارس كعوان، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2021، ص70.

[5] – نور الدين، غرداوي: **دور الأحباس بالمغرب الأوسط في القرنين الثامن والتاسع هجري 14–15 ميلادي من خلال نوازل المازوني**، مجلة أفكار وآفاق، مجلد7، عدد 1، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2019، ص 114.

[6] – نفسه، ص 114.

[7] – **المعيار**، ج1، ص 329.

وأجاب المشدالي عن مسألة أخرى مُتعلّقة بوضع اليد على وثيقة الوقف المقتضيّة لدخول غيره معه، والامتناع عن تعريفهم بفحواها والادعاء بأنّه لا حقّ لهم، فكان جواب المشدالي أنّ حكم الفاعل حكم الغاصب؛ وتضمّن السؤال جانبًا آخر من التّعدي على الوقف، وإن كان بسبب جهل الحُكم الشّرعي، حيث اقتسم المحبّس عليهم وتركوا النّساء ظنًّا منهم عدم أحقيتهنّ في الميراث[1]، بمعنى مخالفة وتغيير حال الوقف من جهة عدد الأفراد المستفيدين من منفعته، ومن جهة أخرى جهل أحقّية النّساء في الإرث، وهذه مسألة أخرى تكشف طبيعة مجتمع المغرب الأوسط الذكوري.

ولم يُجز العلماء بيع الحبس بأي حال من الأحوال؛ فإذا باع المحبّس عليه وهو يعلم بذلك عوقب بالأدب والسجن إذا ثبت الحبس وثبت البيع ولم يكن له في ذلك عذر يُعذر به[2]، إلّا إذا كانت دارًا مجاورة لمسجد من أجل توسعته فتُباع، ويُشترى بثمنها دارًا مثلها تكون حبسًا لنفس الأغراض التي حبس لأجلها[3]، بمعنى الإبقاء على الوقف على حاله، وأضاف النّص أنّ هذا صُنع عندنا في المنازل القريبة من الجامع لتوسعته، فأُجبر أصحابها على بيعها لأنّ ذلك لصالح عامّة المسلمين[4].

ويمكن القول في الأخير أنّ المحاصيل الزّراعية أوّل ما كان يُستهدف في الحروب لإضعاف الخصم، ولم تسلم المواشي أيضا باعتبارهما عماد الغذاء في المغرب الأوسط، والخيول التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحروب، فتضرّرت أملاك النّاس ليس بالنّهب والحرق فحسب، بل كلّما زادت حالات العنف وارتخت قبضة السّلطة سادت الفوضى، فتُغتصب الأراضي والدور وكلّ أنواع الملكيّات، وكما مارس المتنفّذون الغصب على غيرهم، مورس أيضا بين ذوي الأرحام، ومن الأعراب بشكل أوضح، ورغم المنع الصّريح لتغيير أصل الوقف إلّا أنّ الاعتداء والتّحايل مسّ أملاك الوقف سواء من السّلاطين وعمّالهم أو من العامّة.

---

[1] – **مخطوط أجوبة في الوقف**، رقم المخطوط: 1103، دار الكتب التونسية، ورقة رقم89.

[2] –ابن فرحون اليعمري، برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم: **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**، تحقيق: جمال مرعشلي، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1463هـ/2003م، ج2، ص173.

[3] – الونشريسي: **المعيار**، ج1، ص 245.

[4] – نفسه.

المبحث الثالث: افرازات العسف الاقتصادي في الواقع الاجتماعي

ارتبطت الجوانب الحياتيّة لإنسان العصر الوسيط واتّصلت ببعضها، فتأثّرت الحياة الاجتماعيّة تبعًا للأوضاع الاقتصاديّة، والضّغط المالي المفروض على الإنسان من السّلطة أو من المتغلّبين، حيث عاشت القبيلة في العصر الوسيط على نمط اقتصاد الكفاف من جهة، وفي ظلّ انعدام الأمن من جهة أخرى، وهو ما أنتج تحوّلًا في طبيعة النّشاط الاقتصادي المُمارس، وتبعاته من حالات الندرة، والغلاء، وما صحب ذلك من اختلال في طرق الكسب، تبعا للحالة الاجتماعية التي عاش تحت وطأتها إنسان المغرب الأوسط، مع مراعاة الفوارق الاجتماعية.

1-تحول النشاط الفلاحي

يقوم نمط اقتصاد الكفاف على توفير قوت اليَوم دون تحقيق فائض للادخار أو المُبادلة، وسواء مارست القبيلة الزّراعة أو الرّعي فإنّها تعتمد على خصب التّربة، فإذا جذبت الأرض وانحبس المطر تحرّكت القبيلة بحثًا عن سبل العيش لها ولأنعامها، فتجد نفسها في صراع مع القبائل النّاجعة في المجالات الخصبة، والنّتيجة صراع من أجل البقاء، وفرض السّيطرة[1]، وبالتّالي تتولّد حالة من العنف أمام ضغط النّمط الاقتصادي السّائد.

وممّا لا شكّ فيه أنّ الفتن المُستمرّة ساهمت في تراجع النّشاط الفلاحي، إضافة إلى تكاليف الدّولة التي تُعيق حركيّة الأسواق ونَفَاق البياعات ما يضطر الفلاح لبيع منتوجه بأبخس ثمن، فيضعف كسبه الذي فيه معاشه ويخسر رأس ماله فيتكاسل ويقبض يده عن صنعة الفلاحة التي نشأ عليها[2]، ففي الوقت الذي سيطرت فيه السّلطة المركزية أو القبائل العربية على البسائط بعد تغلّبها لجأت القبائل الزّراعيّة إلى الجبال، إذ يتطلّب النّشاط الفلاحي أوّلا توفر الأمن والاستقرار، ولم يجد الفّلاح ذلك إلا في المرتفعات النّائية والجبال الوعرة مما أدّى إلى تضرّر النّشاط الفلاحي وانهياره[3].

ومن جهة أخرى تطاول العرب بضرب المغارم على القبائل، ففضّلت صنهاجة وزناتة الانزياح إلى الجبال لتفادي الخضوع ودفع الإتاوات، كما انزاح بنو راشد إلى الجبل الذي يُنسب إليهم، ورغم ذلك زاحمهم بنو هلال، وتغلّبوا عليهم، وانقسم بنو سنجاس فمنهم من صار أهل مغارم في بلاد الزّاب، ومنهم من صار خولًا لبطون

[1] – حميد، تتاو: **الحرب والمجتمع**: ص 109.

[2] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **المقدمة**، ج 2، ص 692.

[3] – حميد، تيتاو: **الحرب المجتمع**، ص 235-244.

عروة وزغبة، وهم الذين سكنوا بجبل بني راشد، وأمّا سكّان جبل عياض فصاروا من الغارمين لأمراء بجاية[1]، هنا تبرز قيمة المعيار القبلي في تحديد مجال المغرب الأوسط، وأمّا بنو ورا من مغراوة بنواحي شلف فهم أهل مغارم وعسكر، وأحوالهم جميعا مُتقاربة في كلّ قطر خُضوعا للسّلطان في المغرم والتّجنيد[2]، فالاستتباع عمومًا أو الولاء معناه الدّخول في حروب؛ وإن لم تكن معنية بها وإجبار للقبائل على الانخراط في العمل العسكري تحت راية المُتغلّب أو ترك الأرض والانتقال إلى الجبال فرارًا من الجور الضّريبي.

ويتحدّث الباحث حميد تيتاو عن أثر الصّراع المريني الزياني في النّشاط الفلاحي، مشيرًا إلى تقلّص المردودية بفعل نهب المواشي، وإحراق الزّرع، وأكّد أنّ استمرار الحروب، والحملات أفضت إلى تقلّص المساحات الزّراعية، وتحوّل النّشاط من الفلاحة إلى تربية المواشي لسهولة نقلها خلال الأزمات والغارات العسكرية[3]، لا ينسحب هذا الأمر على المجالات المرينية فحسب بل هو ذات الحال في المجالات الزيانية.

ساهمت هذه الأوضاع من فتن داخلية وخارجية مستمرة، والإجحاف الضّريبي، ودور الانضمام للجند في تراجع النّظام الزّراعي لصالح النّشاط الرّعوي؛ لأنّ الزّراعة تتطلّب توفّر الأمن، وبانعدامه تتقلّص العناية بها أمام فرار الفلاحين للنّجاة بأنفسهم، فتتوقّف الدّورة الزّراعية، إضافة إلى تقلّص اليد العاملة المُنخرطة في الجيش، وما رافق تلك الأوضاع من ظهور عدة أزمات كغصب الأراضي، أو تركها والهجرة القسرية إلى الجبال، أما الفئة المُتغلّبة فتستفيد من عقود الشّراكة، وما فيها من ظلم وجور فتتحوّل الأراضي الزراعية إلى مراعي للقبائل المحاربة، ويتحوّل الفلاح صاحب الخبرة في فلح الأرض إلى اقتصاد الكفاف مُكرهًا.

2-غلاء الأسعار

ترتبط قيمة السّلع بكمّياتها، فكلّما كانت متوفّرة قلّ السّعر، وكلّما نذُرت السّلعة عمّ الغلاء، وكما لاحظنا سابقًا ارتباط الإنتاج الزّراعي بحالة الأمن، والاستقرار؛ فتسبّبت الحروب والفتن في تحوّل النشاط الاقتصادي ما أفرز نقص السلع الغذائية وبالتالي تفشّى الغلاء؛ كذلك الحصارات التي تعرّضت لها المدن أفرزت غلاءً فاحشًا، وإن لم تقف المصادر طويلا عند المسألة، غير أنّنا نطالع عبارات "**فغلت أسعارهم**" عندما شدّد السّلطان أبي تاشفين الأول(718-737هـ/1318-1337م) الحصار على بجاية الحفصية، وتضييقه على أهلها سنة

[1] - ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 63-64.

[2] - نفسه، ج7، ص 65-66.

[3] - **الحرب والمجتمع**، ص 235.

(726هـ/1325م)[1] وهنا نذكر حصار بجاية انطلاقا من أنّ السلطان الزياني مارس العنف ضدّ رعايا السلطان الحفصي، ووصف التنسي الغلاء في الحصار الطّويل لمدينة تلمسان (698-706هـ/1298-1306م) ب"**البلاء العظيم**"[2]، ونقل الوزان عن غيره أنّ "**الغلاء استفحل**"[3]، حيث بلغ سعر رطل الملح دينارين وكذلك الزّيت، والسّمن والعسل واللّحم، أمّا سعر الدّجاجة فبلغ ثمانية دنانير ذهبا[4]، وقُدّر صاع القمح بدينارين وربع دينار، أمّا صاع الشّعير فنصف قيمة القمح[5]، فلم يُطق السّكان تحمّل هذه الأوضاع[6]، وبعد ساعة من انقضاء الحصار انقلب مؤشر الأسعار رأسًا على عقب، فبيعت ثمانية صواع من القمح بدينار واحد، وستة عشر صاعًا من الشّعير بدينار[7]، وفي حملة أبي فارس (767-774هـ/1366-1372م) سنة (772هـ/1370م) حين نفذت المياه بلغ ثمن الشّربة الواحدة ربع دينار[8]، وهذا ما يوقفنا عند تأثير الحرب في الوضع الاقتصادي إلى درجة بيع الماء الشّروب بالشربة الواحدة، ما يقودنا للحديث عن أهمية السّيطرة على الماء والآبار زمن الحروب والفتن.

كما توقّفت المصادر عند تدبير السّلاطين وادخارهم الأقوات لوقت المحن، وسواء كانت المحنة حربًا أو فتنة داخلية أو كوارث طبيعية انتهج السّلاطين سلوك الادخار لمواجهة الأيام الصّعبة، ففي آخر يوم من حصار تلمسان استدعى السّلطان أبو زيان بن عثمان (703-707هـ/1303-1308م) خازن الزّرع "ابن جحاف" وسأله كم بقي من الأهراء المختومة؟ فكان جوابه أنّ ما تبقّى من مُدّخرات الغذاء يكفي ليومين الذي هم فيه واليوم والذي يليه[9]، وقدّر المولى-عزّ وجلّ-أن يكون ذلك آخر أيام الحصار.

من جهة أخرى يتحدّث يحيى بن خلدون عن ادّخار السّلطان للزّرع، فلمّا حلّ الإعصار الذي أهلك الزّرع والحيوان سنة (776هـ/1374م) عمّت المجاعة، ولم يُطق النّاس ذلك فأمر السّلطان أبو حمو الثّاني بفتح أهراء

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 241.

[2] – **تاريخ ملوك بني زيان**، ص 132

[3] – **وصف افريقيا**، ج2، ص 18.

[4] – التنسي: مصدر سابق، ص 132.

[5] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 134.

[6] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 18.

[7] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 234.

[8] – نفسه، ج2، ص 233.

[9] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 129.

الزّرع وحطّ أسعاره، وبَيعه للنّاس رفقًا بهم، وحفاظًا على نظام الحياة[1]، وهنا تظهر مسألة التّسعير من جهة، وهو جور مالي مُسلّط على التّجار بتحديد أسعار البيع، علمًا أنّ التّسعير ضرورة اقتضتها المجاعة؛ وأمّا سلوك الادخار فتحسُّبا للحروب والحصارات ومواجهتها، ولمّا حلّت المجاعة والإعصار وجدت الرّعية أقواتًا أيام الأزمة إلى أن انجلت، وعاد النّاس إلى نشاطهم.

3-ظاهرة الفقر

لا يمكننا الحديث عن ظاهرة الفقر[2] في بلاد المغرب الأوسط دون الإشارة إلى الأوضاع العامّة المتميزة بالتّراجع العام في نهاية العصر الوسيط، فإذا كان الصّراع السّياسي بين الأسر الحاكمة في بلاد المغرب، وهجمات الإسبان من العوامل الأساسية في زعزعة نظام الحياة، وفرض حالة من انعدام الأمن والفوضى فإنّها أدّت إلى تنامي ظاهرة الفقر بعد عمليات التّخريب والهدم والنّسف.

وجدير بالذّكر أنّ هذه الفترة عرفت تفشي الطّاعون الجارف (749هـ/1348م) الذي طوى البساط بما فيه، ومعها الكثير من محاسن العمران وذهب بأهل الجيل[3]، والذي خلق اختلالا في البنية الدّيموغرافية ممّا سيؤثر على تعداد اليد العاملة خاصّة في النّشاط الفلاحي، وموت الماشية، وعدم الإفادة من لحومها، وألبانها، وسيرافقه الغلاء الفاحش، حينئذ ستكون الفئات الهشة أكثر تضرّرا من غيرها، لأنّ الطاعون الأسود لم يسلم منه لا إنسان ولا حيوان.

كما احتاج النّاس إلى ما عند الخليفة لفقرهم خلال مجاعة (776هـ/1374م) فتصدّق بنصف الجباية على الضّعفاء عدلًا بينهم بساحات تلمسان، ثم اقتضى أمره أن يجمعهم في بيمارستانات وتصلهم أرزاقهم صباحًا ومساءً إلى أن انجلت المجاعة[4]، هنا تظهر أهميّة سياسة الادخار لزمن الحاجة، ووقت الطوارئ، فقد يحدث

---

[1] – **بغية الرواد**، ج2، ص 298.

[2] – قدمت الباحثة بختة، خليلي دراسة بعنوان: **الفقر بالمغرب الإسلامي ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين (13-15 م) واقعه وآثاره**، أطروحة دكتوراه جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، 2016، حاولت فيها تتبع ظاهرة الفقر وآثارها في جميع جوانب الحياة في مجتمع المغرب الإسلامي، مركزة جهدها في كشف أسباب الفقر الذي كان نتيجة حتمية لجملة من العوامل البشرية والاقتصادية والروحية والطبيعية أيضا، كما خصّصت الباحثة حيّزا لبحث آثار ظاهرة الفقر على الفرد والجماعة، وأبرز السلوكيّات العنيفة التي أفرزتها في المجتمع، ومنها القتل واللصوصية لدفع الجوع والحفاظ على الوجود، وسلّطت الضوء على أدوار السّلطة السياسية، والفقهاء، والأولياء في احتواء الفئات الفقيرة ودعمها، اعتمادا على مجموعة متنوعة من المصادر التي كشفت عمق الظاهرة وقوة آثارها في البنية الاجتماعية.

[3] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **المقدمة**، ج1، ص200، 325؛ ابن خلدون، عبد الرحمن: **الرحلة**، ص 45.

[4] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 298.

الاعتلال من غير حرب كالقحوط، والفتن الدّاخلية فيجد السّلطان ما يرجع إليه من الأموال لإعانة الرّعية في المحنة[1].

أمّا في الحالات العادية فيصف ابن خلدون "لقواط" وهم فخد من مغراوة، ومجالاتهم بين الزّاب وجبل راشد، يعيشون في سغب من العيش لتوغّلهم في قفر الصّحراء[2]، وكذلك سكّان وجدة يعانون الفقر المُدقع لأنّهم يخضعون لملوك تلمسان، ويدفعون الضّرائب للأعراب، بصرف النّظر عن الدّمار الذي لحقها جرّاء الحروب المتتالية باعتبارها مجالًا حدوديا[3]، وهو ذات الحال في مدينة مستغانم فرغم نشاط مينائها إلا أنّها فقدت ثلثي أهلها لشدّة الفقر بسبب مضايقات الأعراب[4].

أمّا اليهود فيجتمعون في حارة تضمّ ما يقارب خمس مائة (500) دار كانوا أغنياء لكنّهم افتقروا، ويكاد الواحد منهم يتكفّف النّاس[5]، ولعلّ تبدّل أحوال اليهود الاجتماعية من الغنى إلى الفقر يعكس ضخامة الضّغط المالي وكثرة النّهب، والتّسلط على أموال النّاس بالباطل، أو أنّ النّشاط الذي كانوا ويعتمدونه في تحصيل أرزاقهم قد تضرّر بسبب غياب الأمن الذي تُعانيه الرّعيّة على اختلاف فئاتها.

ومن الضّروري العودة إلى المُدونة النوازلية التي نقلت لنا عدّة مسائل طُرحت على فقهاء نتلمّس من مضمون السّؤال أو جواب الفقيه وجود فئة اجتماعية فقيرة، ففي سؤال لأبي الفضل العقباني عن رجل وقف فدّانا[6] من الأرض على الفقراء، والمساكين[7]، وهو تعيين للفئة المستفيدة من غلّات الفدّان، وبما أنّ الوقفية خصّت هؤلاء فإنهم موجودون فعلًا في المجتمع.

كما طُرحت بعض المسائل على فقهاء أسرة العقباني تضمنت مصطلح الصّدقة، والصّدقة ضبط الشّرع مستحقيها، وعددهم ثمانية في قوله تعالى:﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ**

---

[1] –أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 201.

[2] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 65.

[3] –الوزان: مصدر سايق، ج2، ص 13.

[4] –نفسه، ج2، ص 20.

[5] –نفسه.

[6] –الفدّان: هو مقياس المساحة المصري المفضّل، تُقدّر مساحة الفدان في العصور الوسطى ب: 6368 متر مربع، ومنذ سنة 1830م خُفضت مساحة الفدان إلى 4200,833 متر مربع. يُنظر: فالتر، هينتس: **المكاييل والأوزان الإسلامية ومبادلاتها في النظام المتري**، ترجمة: كامل العسيلى، منورات الجامعة الأردنية، عمان، 1970، ص98.

[7] – المازوني، أبو زكريا يحيى: مصدر سابق، ج4، ص 259.

وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[1] منهم الفقراء، والمساكين[2]، ففي إحدى المسائل الواردة على الفقيه محمد العقباني أنّ أمير المسلمين تصدّق على بعض الفقهاء من مال هالك آل إلى بيت المال[3]، وتصدّق رجل آخر على أولاد صغار بدار وبستان[4]، وأمّا سعيد العقباني فسُئل عن رجل تصدّق على ابنه الصّغير بقاعة بإزاء داره[5]، فمصطلح الصّدقة يشير إلى خصاصة المستفيد من هذه الصّدقة.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أنّ الرّحالة خلال عُبُرهم مجالات المغرب الأوسط نهاية العصر الوسيط تمكّنوا من معاينة مشاهد الفقر، وحالات البُؤس، أمّا المسائل الفقهية فقدّمت إشارات حول الفقر من خلال الوقف على الفقراء والمساكين من ذوي الرّحم أو غيرهم، والتّصدّق على المحتاجين لسدّ احتياجاتهم في إطار التّكافل الاجتماعي، رغم ذلك لا يمكن تعميم الظّاهرة النّاتجة عن تضرّر النّشاط الاقتصادي بسبب العنف السياسي.

4-السرقة والحرابة

عاش إنسان المغرب الأوسط تحت ضغط الطّبيعة، وإكراهات السّياسة فبينما كان يلاحق الكلأ لضمان حياة مواشيه، فرضت عليه السّياسة الدّخول في حروب بسط الهيمنة، وهو ما دفعه للبحث عن مورد آخر لتأمين العيش بالتّعدي على ما بأيدي النّاس، وسلبهم أموالهم، ما أطلق عليه الباحث المغربي حميد تيتاو حروب العوز[6]، وأضاف أنّ الحفاظ على القبيلة يدفع أفرادها للتّعاون فتتحوّل ظاهرة السّرقة، وقطع الطّريق والحرابة[7] من الممارسة الفردية إلى عمل جماعي يخصّ القبيلة جميعًا للخلاص من شبح الجوع[8].

---

[1] – **سورة التوبة**، [60].

[2] – الفقير: هو المحتاج المتعفّف عن مسألة النّاس؛ والمسكين: هو المحتاج المتذلل الذي يسأل النّاس. يُنظر: الطبري: مصدر سابق، ج11، ص510-514.

[3] – المازوني، أبو زكريا يحيى: مصدر سابق، ج4، ص 150.

[4] –أبو الفضل العقباني، المصدر السابق، ج4، ص 154.

[5] – نفسه، ج4، ص456.

[6] – **الحرب والمجتمع**، ص 115.

[7] –الحرابة: كل فعل يستهدف أخذ المال على وجه يتعذّر معه الاستغاثة كإشهار السلاح لأخذ المال، والمحارب هو قاطع الطريق المخيف للسّبيل. يُنظر: ابن فرحون اليعمري، برهان الدين: مصدر سابق، ج2، ص203.

[8] – حميد، تيتاو: **الحرب والمجتمع**، ص 109.

وجدير بالبحث الإشارة إلى أنّ فقهاء الغرب الإسلامي عامّة قد اجتهدوا في تبيئة الأحكام، وخلق ترابط بين النّص النّظري وفقه الواقع، فكانت كتب النوازل تمرينًا تطبيقيًا للمُفتين حول المُمارسات اليومية والقضايا الأمنية التي أُستُفتيَ فيها الفقهاء بدمج العرف والعادة الاجتماعيين في الفتاوى[1]، فكان النّص النوازلي السّند والدّاعم للبحث في هذه الجزئية باعتباره النّص الأكثر إفصاحًا عن الحركيّة الاجتماعية للفئات القابعة على هامش المدونة التاريخية والمسكوت عنها.

ولا بدّ من التّفريق بين مصطلحي السّرقة والحرابة[2] من خلال الوقوف عند الحد الشرعي لكلّ منهما، فعقوبة السّرقة قطع اليد لقوله تعالى:﴿ **وَالسّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ الله واللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[3]. أمّا عقوبة المُحارب: القتل أو الصّلب أو قطع الأطراف من خلاف أو النّفي لقوله تعالى:﴿ **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾[4]. ويثبت حُكم السّرقة بالإقرار طوعًا أو الشهادة؛ أمّا الحرابة فتثبت بشهادة رجلين، وتجوز شهادة أهل الرّفقة عليهم[5].

---

[1] –سعيد، بنحمادة: **سوسيولوجيا العقل الأمني في تاريخ الغرب الإسلامي الجذور والمؤسسات والوظائف**، ط1، دار رؤية، القاهرة، مصر، 2024، ص46.

[2] –يمكن الاستزادة حول موضوع الحرابة بالعودة لدراسة الباحث زكريا قرناح التي حاول فيها تسليط الضوء على جذور الظّاهرة، والوقوف على أسبابها، وإزاحة الستار عن دور السّلطة السياسية والسلطة الدينية، والعامّة في مواجهة أزمة الحرابة، وتوصّل في الأخير إلى أنّ ظاهرة الحرابة قد استفحلت خلال الفترة المدروسة، وتعود أسباب ذلك إلى انفلات الوضع الأمني بسبب الصراع المتواصل بين السلط السياسية المتزامنة في بلاد المغرب الإسلامي نهاية العصر الوسيط، وانشغال كلّ سلطة بالحفاظ على نفوذها، وضعف السياسة الاقتصادية، وتفشي المشكلات الاجتماعية، وصعوبة تحصيل الرّزق، إضافة إلى الجوائح الطبيعية، ودور العرب في سيادة الخوف والفوضى، ومن الجهود الرّامية للحدّ من الظاهرة تحالف السّلطة السياسية مع القبائل العربية، وتكليفها بحماية المسالك البرية، والقوافل التجارية، كما تدخّل الفقهاء والأولياء بما لهم من نفوذ روحي للقضاء على الظاهرة. يُنظر: **الحرابة بالمغرب الإسلامي خلال القرنين7–9هـ/13–15م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) الطور الثالث، تخصص دراسات تاريخية في العصر الوسيط، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 1442–1443هـ/2021–2022م.

[3] –**سورة المائدة**، [38].

[4] –**سورة المائدة**، [33].

[5] –ابن فرحون اليعمري: مصدر سابق، ج2، ص192، 204.

فسرقة المال والمتاع نمط معيشي سائد بين الفئات المغبونة، حيث يتذبذب تدبير المعاش بين الكسب المشروع، والممارسات الواقعة على حافة الانحراف في خرق للقانون صراحة أو بشكل خفي[1]، وعلى كلّ فإنّ هذا النّمط من الكسب خلق حالة ارتباك اجتماعي لاستشراء الخوف في الطّرق خاصة منها النّائية، ورغم الاختلاف الجوهري بين مصطلحي السّرقة والحرابة إلّا أنّ كليهما ولد من رحم أزمة اقتصادية وأخلاقية عصفت بالفئات محدودة الدّخل نهاية العصر الوسيط.

وما من شكّ أنّ هذه المُمارسات تتفشّى عند غياب السّلطة أو عدم قدرتها عن كفّ أيديهم، وعجزها عن علاج الأزمات الاقتصادية، لأنّ اللّص وقاطع الطّريق يكثّف كلّ منهما نشاطه في سنوات الجوائح والقحوط والمجاعات، حيث تعبّر هذه الظّواهر عن شحِّ الموارد، وأزمة البطالة فتفرض الجماعة المحاربة أو القبيلة ضرائب على القوافل التّجارية لضمان سلامتها[2]، أو تعيين خفير يقود القافلة، ويتقاضى مالًا على حماية أموال التجّار[3].

وذهب حميد تيتاو إلى القول بأنّ الغارات التي تعرّضت لها القوافل التّجارية شرقًا كانت بإيعاز من السّلطة الزيانية للقبائل العربية[4] في سياق الحرب الدّائمة، ومحاولات فكّ الحصار الطّويل على تلمسان، هذه وجهة نظر الباحث، ولكن أليس هذا نمط حياة بالنّسبة لهذه القبائل العربية المعروفة بالحرابة بعيدًا عن دور السّلطة الزيانية؟ هذه الأخيرة كانت بدورها تعاني من تقلّب ولاء القبائل العربية، بصرف النّظر عن الأوضاع الاقتصادية السّيئة التي تضطرّهم لذلك، وليس معنى هذا التبرير لأفعالهم وسلوكهم وإنّما النّظر بموضوعية للمسألة.

ولأنّ في قطع الطّريق وإخافة السّابلة إيذاء للنّاس، وإزهاق لأرواح المسلمين بغير حقّ، أباح الفقيه الأندلسي ابن لب(ت782هـ/1381م) دماء هؤلاء لأن ضررهم على المسلمين أشدّ وأعظم من ضرر أهل الكفر[5]، إلّا أنّ المصادر تشير إلى حوادث كثيرة في السّياق، وإن كنّا لا نستطيع الجزم بتفشّي الظّاهرة، إلّا أنّ المصادر الفقهية وكتب الرّحلات وقفت عند المسألة، ما يثير التّساؤلات ألم تكن هذه الفئات في متناول السّلطة فعلا؟ وهل تفقد أجهزة السّلطة فعاليتها خارج المدينة؟

---

[1] –مصطفى، حجازي: مرجع سابق، ص 174.

[2] –ابراهيم، حركات: **المجتمع الاسلامي والسلطة في العصر الوسيط**، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1998، ص 259.

[3] – المازوني: مصدر سابق، ج4، ص 87.

[4] – **الحرب والمجتمع**، ص 272.

[5] – الونشريسي: **المعيار**، ج1، ص 133.

في هذا السّياق نجد إشارة بسيطة حول قصر تمزيزدكت الذي صار أشبه بإسطبل وفرّ منه النّاس، ومزكران التي تقلّص فيها ظلّ السّلطان، أمّا خارجها فلا سلطة للوالي[1]، إضافة إلى قلّة السّبل الآمنة بتلمسان نهاية العصر الوسيط[2]، فمنذ القرن (5هـ/11 م) انتشرت القبائل العربية، وكانت قبائل رحّل ليس لها أرض تتشبّث بها وأعدادهم كبيرة، ومتزايدة باستمرار، في حين أنّ مواردهم قليلة فصاروا يهاجمون المدن والقوافل[3]، متّخذين من جبل الزّاب مركزًا لانطلاق هجماتهم على القوافل الصحراوية[4]، من أجل تأمين أرزاقهم التي كانت على أسنّة رماحهم، فالطّريق الرّابط بين رباط تازة وتلمسان منقطعة ولا تخلو من قُطّاع الطرق، وهم أشد الخلق فتكًا وأقلهم حياءً وأوضعهم نفوسًا[5]، واللّصوص فيها على استعداد دائم للفتك بالتّجار خاصة في فصل الشتاء لأنّ العرب المستَأجَرين للحماية يكونون قد رحلوا ويبقى منهم غير المُستأجَرين الذين يسترزقون على اللّصوصيّة[6]، وهو وصف مفصّل لخصال هذه الفئة وجرأتها على ارتكاب المُنكرات، فكان رجال القافلة يعقدون نيّة الجهاد وقتال أهل الشّقاق والنّفاق[7] مع عقد نيّة الرّحلة لمعرفتهم بأهوال الطّريق.

من جهة أخرى نجد بعض الإشارات في كتب الفتاوى[8] حول هذه الظّاهرة ضمن تفصيلات الأسئلة التي طُرحت على المفتين، وإن لم تستهدف هذه الكتب التأريخ، وإنّما كانت تقدّم مخرجًا شرعيّا لانشغالات النّاس،

---

[1] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 32.

[2] – نفسه، ج2، ص9.

[3] – ابراهيم، حركات: مرجع سابق، ص 261.

[4] – البلوي: مصدر سابق، ج2، ص 145.

[5] – محمد، العبدري البلنسي: **الرحلة المغربية**، تقديم: سعيد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 207/1428هـ، ص 212.

[6] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 12.

[7] – البلوي: مصدر سابق، ج2، ص 144.

[8] –توسع الاهتمام بكتب الفتاوى والنوازل في الكتابة التاريخية، وكشف الستار عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وتاريخ الذهنيات من جهة بسبب الفراغ الوثائقي لقلة اهتمام المغاربة قديما بالتدوين، ومن جهة أخرى أصبحت كتب النوازل مقصد الباحثين لتجاوزهم المرحلة الكلاسيكية في الكتابة التاريخية، وتخطّي سرد الوقائع السياسية والعسكرية ما استوجب تنويع المصادر المعتمدة، وقد كان السبق للمستشرقين في الإشارة إلى هذا النوع من المصادر، مع ضرورة الإشارة إلى عدم التعسف في استنطاق هذه النصوص، إذ لا بدّ من قراءتها في السياق الذي كتبت فيه وله، حتى لا يقع الباحث في مزالق التعميم والخروج بنتائج منافية للواقع. يُنظر: أستيتو، محمد: **النوازل وطبيعة مصادرها وحدود توظيفها في الكتابة التاريخية**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع5، 1995، ص 127،143.

فقدّمت معطيات حول حفظ الأموال من أيدي الغاصبين واللّصوص، ومسائل حفظ القوافل مقابل أجر[1] يدفعه التّجار للقبائل التي تحمي القافلة.

كما وردت عديد الأسئلة نسبت فيها الحرابة وقطع الطّريق إلى القبائل العربية الذين أنعم الله تعالى عليهم بوفرة الأرزاق، والإقطاعات الكبيرة من السّلط القائمة لكفّ أداهم عن النّاس، إلّا أنّهم كانوا في تماد مستمر، وكلّما حصلوا على إقطاع تسلّطوا بأخذ المزيد من أموال النّاس وأذيتهم، ولا يتورعون عن سفك الدّماء[2]، فشاعت ظاهرة الغصب في الأوساط البدوية بمجالات المغرب الأوسط[3]، وأشهر القضايا في هذا السّياق التي طُرحت على ابن عرفة[4] سنة (796هـ/1393م) من قِبل الفقيه أبي العباس أحمد المعروف بالمريض، وممّا جاء في نصّ السؤال، أنّه دأب عرب المغرب الأوسط من الديالم وسعيد ورياح وسويد وبني عامر، خلفًا عن سلف شنّ الغارات وإخافة السّابلة، وسفك الدّماء، وسبي النّساء، تبلغ أعدادهم عشرة آلاف (10,000) ، ويد السّلطان لا تنالهم[5]، بل يُداريهم بالإقطاع للحفاظ على ولائهم، ورغم ذلك الظّاهرة قديمة ومستمرة.

ولم يسلم من غارات العرب المرابطين الذين أُخذت مواشيهم[6] التي كانت مصدر قوت لهم، أمّا القرى فكانت هدفهم–الأعراب–الأول حيث هاجم ما يزيد عن ألف (1000) رجل عربي قرية فقاتلهم من بها من رجال، وأخذوا قبل هذا قرية مثلها[7]، وغنموا أموالا وفاء إليهم من المتاع والحرير ما لا يعلمه إلا الله، ولم يرتفع عن هذه القرية فسادهم إلّا بمصالحة كبير القرية هؤلاء الأعراب[8]، والمصالحة هنا بالمال.

---

[1] – المازوني، أبو زكريا يحيى: مصدر سابق، ج4، ص 87.

[2] – السبكي، تاج الدين عبد الوهاب: **معيد النعم ومبيد النقم**، تحقيق: محمد علي النجار، ابو زيد شلبي، محمد ابو العيون، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 1367هـ/ 1948م، ص 54–55.

[3] –عبد الكريم، بصديق: مرجع سابق، ص(86–110).

[4] –ابن عرفة: هو محمد بن محمد بن عرفة الورغيمي(716–803هـ/1316–1400م) اشتهر منذ صغره بالاجتهاد، لازم شيوخ عصره في العلوم العقلية والنحو والفقه، له تآليف عجيبة في الفقه والمنطق، تولى الإمامة بجامع الزيتونة خمسين عاما، وتولى سنة 773هـ/1371م إمامة الجامع الأعظم. يُنظر: التنبكتي، أحمد بابا: مصدر سابق، ص 463–471.

[5] – الونشريسي: **المعيار**: ج2، ص 436 ،437؛ ج6، ص 153–156.

[6] – المازوني، أبو زكريا يحيى: مصدر سابق، ج4، ص 135.

[7] – نفسه، ج4، ص 86.

[8] –نفسه.

وكذلك الدُّور والمنازل لم تسلم من هجمات اللّصوص، ففي سنة (868هـ/1463م) تعرّضت دار الرّحالة المصري عبد الباسط بن خليل بتلمسان للسّرقة بعدما تخفّى اثنان من السّرّاق بالدّار ليُكتشف أمرهما قبل مباشرتهما عملية السّرقة[1]، لم يُقدِّم ابن خليل أي تفاصيل عن الحادثة، ولا نعلم إن كانت الظّاهرة عامّة لسوء الوضع الاقتصادي أم أنّ العملية تصرُّف فردي ممن يحترف هذا النّشاط.

وسُئل ابن مرزوق عن جماعة هجموا على دار وقتلوا فيها رجلًا، وقُبض على بعضهم، وهرب الباقون، وهم معروفون بالإفساد في ناحيتهم، فقاتلهم القاضي لثبوت تهمة الحرابة عليهم[2]، فتبعًا للاعتبارات الاجتماعية من فقر وتهميش واختلاف نمط العيش بين العرب والبربر[3] والوضع الاقتصادي العام، الذي دفع بالأفراد والجماعات لتدبير معاشهم بهذه الطّريقة أنجرّ عن ذلك قتل النّفس التي حرّم الله بغير حقّ، إذ تتحمّل السّلطة القائمة جزءًا من المسؤولية لعدم كفاءتها في إصلاح الأوضاع وعجزها عن توفير الأمن.

وشهد رجل على نفسه أنّه قصد دوّارًا كما يفعل العوام المُتلصّصون ليلًا فقابله رجل من أهل الدوّار مُدافعًا عن أهله وضربه بسكين، وعاد المُتلصّص إلى دواره وبه جرح فادح[4]، فالمواجهة كانت دفاعًا عن النّفس في غياب أجهزة أمن تحمي النّاس من المعتدين، وبين سطور نصّ السؤال ما يُشير إلى أنّ الرّجل لم يخجل من فعله وكأنّ الأمر مألوفا يفعله العوام.

كما اعترف رجلان بأنّهما قتلا رجلًا من أهل مجشر في محاولة السّرقة، وكان عدد السّراق المسلّحين خمسة فاقتصّ من الرّجلين وهرب الباقون[5]، فقط نتساءل هنا هل الإقرار كان بهدف التّغطية على الفارّين وحمايتهم؟ أم أنّ الاعتراف تمّ تحت الضّغط والإكراه؟ ما يفتح المجال للبحث في أحوال المتّهمين والمساجين في المغرب الأوسط قبل المحاكمة وبعدها.

ويظهر من نصّ سؤال آخر أجاب عنه قاسم العقباني ارتباط السّرقة بالقتل[6] أحيانًا، وأغاث الله قومًا بأن

---

[1] –ABDELBASIT. B.HALIL : op.cit, P.42.

[2] – المازوني، أبو زكريا يحيى: مصدر سابق، ج4، ص 353.

[3] –سعيد، بنحمادة: مرجع سابق، ص92.

[4] –إبراهيم العقباني، الدرر المكنونة، ج4، ص 378.

[5] –محمد بن مرزوق، **المعيار**، ج2، ص 402.

[6] –نفسه، ج2، ص 286.

أرسل إليهم من يعينهم على قوم محاربين أخذوا أموالهم وجرحوا أناسًا منهم[1]، وفي نصّ توثيقي أورد القاضي أنّ الموثّق يتوجّب عليه الوصف الدّقيق للدابة في عقود الاستحقاق وإثبات الملكيّة، وهل سُرقت منه أو أُخذت في غارة[2]، بمعنى أنّ الحيوانات تعرّضت للسّطو أيضا، ويمكن القول أنّ السّرقة والعدوان على الأملاك، وتكوين جماعات للحرابة، والفرار من أحكام الفقيه، وإقامة الحدود، وعقاب السّلطان، في ظل هذه الأوضاع استمرت أعمال العنف ضدّ النّاس.

وأخيرا يمكن القول إنّ الجور الاقتصادي في المغرب الأوسط كانت له أشكال متعدّدة انعكست في تضرّر الوضع الاقتصادي، والأخلاقي لمجتمع المغرب الأوسط، فرافق الفوضى العامّة التي تسببت في الإجحاف الضّريبي، وتعدّد السّلط التي تفرض الضّرائب، وتقييد التّجارة بفرض الضّرائب المجحفة عليها باعتبارها نشاطا اقتصاديا يدر أموالًا على الخزينة، واشتعال نار الحرب بين السلط القائمة من أجل السيطرة على المدن التجارية الكبرى، والطرق التجارية البرية والموانئ البحرية، وتخريب الإنتاج الزّراعي، كما كشفت المسائل الفقهية استشراء ظواهر مُتعلقة بأخلاق الأفراد كالتّعدي على أملاك النّاس من خلال السّرقة والغصب والتّعدي على أموال الوقف، وهذا ما يعكس غياب السّلطة خارج المدينة، وضعف أجهزة الدّولة خاصة منها المتعلقة بالقضاء في التّصدي لهذه الظواهر.

ورغم ذلك كشف النّص الفقهي عن التّكافل الاجتماعي من خلال الوقف والصّدقات، أي أنّ المجتمع احتفظ بأخلاقه الإسلامية، رغم وجود تجاوزات وانحرافات في السّلوك، وإن أهملت المصادر السّياسيّة التأريخ لهذه المظاهر إلّا عرضًا؛ فإنّ كتب الفقه كانت بالنّسبة لهذا الفصل الاقتصادي أهم ما يمكن الاعتماد عليه لوصف ظواهر الجور الاقتصادي في مجتمع المغرب الأوسط.

[1] –الونشريسي: **المعيار**، ج 2، ص 116.

[2] – المازوني، أبو عمران: **قلادة التّسجيلات**، ج2، ص 58.

الفصل الرابع: الفئات الاجتماعية المُستهدفة بالعنف في المغرب الأوسط

المبحث الأول: العنف الجسدي في المغرب الأوسط

أولا: القتل والمثلة بالأجساد

ثانيا: الأسر والسّبي

ثالثا: السّجن

رابعا: الضرب

المبحث الثاني: التعسف الإداري في المغرب الأوسط

أوّلًا: النّفي

ثانيا: أخذ الرهائن

ثالثا: جور العمال

رابعا: نكبة العمال وعزلهم عن وظائفهم

المبحث الثالث: خطاب العنف في المُدونة السياسية

أولا: انحياز النّص السّياسي وتجريح الخصم

ثانيا: أسلوب التّحقير والسب والشتم

عاش سكّان المغرب الأوسط بين تجاذبات الحرب خارجيًا، وويلات الفتن الدّاخليّة، وما صاحب ذلك من إكراهات الحصارات ونتائجها، وظِلال ذلك على جميع المستويات المعيشيّة في واقع مليء بمشاهد القهر والغصب واللّاأمن، والهجرة والتّهجير، والخراب العمراني، والنّزيف الديموغرافي، يستهدف هذا الجزء من الدّراسة إماطة اللّثام عن طبيعة العنف الجسدي الذي تعرّضت له الفئات الاجتماعية في إطار تعاملات الفئات فيما بينها أو العنف الإداري المنظّم الذي مارسته السّلطة ضدّ موظَّفيها ورعاياها، على المستوى الفردي أو الجماعي.

كما يستهدف هذا الجزء من البحث تسليط الضّوء على نصّ المدوّنة السّياسية، وما ورد فيها من ألفاظ العنف والتّجريح، لكشف صور انحياز النّص السّلطاني، وأمّا اختصاص المدوّنة السّياسية بالبحث دون غيرها فلأنّها الوعاء النّاقل لأخبار الدّولة وممارسات السّلطة في حقّ الرّعية أو الخصوم، ولضرورة اقتضاها البحث[1] من جهة أخرى، ولا بدّ من الإشارة إلى تداخل المادّة التّاريخية بين الأسر والسّجن والقتل أو الاستعباد، وهو ما أوقع البحث في الاستخدام المتكرّر للنّص الواحد بما يخدم تفاصيل الموضوع.

المبحث الأول: العنف الجسدي في المغرب الأوسط

يستولي الغالب في الحرب أو الفتنة بقوّته على الأرض أو المال أو الأنفس أو يحوزها جميعًا؛ في حين يفقد المغلوب الأرض وممتلكاته ونفسه[2]، وحرّيته أيضا، فالإكراه الجسدي واحد من وجوه السّلطة الأساسية[3]، لأنّ الجسد لم يكن مجرد عنصر بيولوجي فحسب، بل هو في عين السّلطة مؤسّسة سياسيّة، والعلاقة بينهما –الجسد والدّولة–أكثر تعقيدًا لارتباط توطيد الدّولة بقوة تأثيرها في الجسد[4]، حيث تمتزج تقنيات الإفناء والتّقتيل بأساليب التّنكيل كأهم طقوس الحُكّام لفرض هيمنتهم[5] على جميع الطّبقات الاجتماعية، لأنّ المذابح لم تستثن أحدًا[6]، وحتى الحيوان لم يسلم من عنف الإنسان الذي وظّفه في حياته واعتماده عليه في أعماله وتنقلاته.

---

[1] –صدر في السياق مقال للباحثة اعتمادا على المدونة الفقهية. يُنظر: صبيحة، قرفي؛ محمد، قويسم: **تجلّيات العنف اللفظي في بلاد المغرب الأوسط من خلال المدونة الفقهية (ق.7–9هـ/ 13–15م)**، مجلة المعيار، مج26، ع7، 2022، ص(483–500).

[2] – عبد اللطيف، عامر: مرجع سابق، ص 138.

[3] – حميد، تيتاو: **الدولة والعنف**، ص 224.

[4] – نيكولاس، بولنتزاس: مرجع سابق: ص 26.

[5] – حميد، تيتاو: **الدولة والعنف**: ص 224.

[6] – محمد العادل، لطيف: مرجع سابق، ص 357.

أولا: القتل والمثلة بالأجساد

يعتبر القتل أعلى مراتب العنف الجسدي تُحرّكه الرّغبة في الانتقام والنّزوع المفرط لإشباع رغبة التّسلط[1] وسيكون جسد الخصم مجالا لترسيخ رسائل المنتصر في الأذهان لردع كلّ من تُسوّل له نفسه الخروج عن الطّاعة أو تهديد هيبة الدّولة[2]، إذ لم يسلم من القتل[3] في المغرب الأوسط لا العامّة ولا الخاصّة، ورغم تعدّد الأسباب وإن كانت النّصوص مُلمّة وانطباعية، فإنّها وقفت عند مقتل رموز السّلطة، وبعض كبار الموظفين، أمّا العامّة فتستوقفنا الشّذرات المبثوثة في النّصوص على اختلافها، والواردة عرضًا في سياق الكتابة عن السّلطة الرّسمية، نقف عند بعض الإشارات كنماذج عن وجود ظاهرة القتل والتّنكيل بالأجساد كحزّ الرؤوس[4] وقطعها وتعليقها والطّواف بها أو إهانتها بالرّمي مع أنّ الدّفن حقّ واضح جليّ للميت على الأحياء بل التّعجيل بالدّفن.

1-الأسرة الحاكمة

يتحدّث النّص التّاريخي عن مرحلة بدايات صعود بني زيان مع أفول دولة الموحدين حيث قُتل السعيد بن المأمون الموحدي (640-644هـ/1242-1246م) في مواجهة ضدّ يغمراسن على يد يوسف بن خزرون، واحتز رأسه ودخل به يغمراسن على أمه، وكان قد أقسم لها بأنّه سيأتيها به، وهي مَن أمرته بطاعته[5]، فمظاهر العنف لم تكن حكرًا على أحد الأطراف، بل كان القتل والمثلة أهم ممارسات الغالب.

من جهته نقل ابن أبي زرع الفاسي عن الملزوزي أنّ يعقوب بن عبد الحق المريني (656-685هـ/ 1244-1286م) خرج إلى تلمسان لقتال يغمراسن فكانت معركة تلاغ سنة (666هـ/1267م) فرّ بعدها

---

[1] – مصطفى، نشاط: مرجع سابق، ص 266.

[2] – حميد، تيتاو: **الدولة والعنف**، ص 228.

[3] –صدر مقال للباحثة زهوة أغريبي تحت عنوان: **العنف زمن الدولة الزيانية بالمغرب الأوسط(633-962هـ/1235-1554م) القتل نموذجا** حاولت فيه تتبع العنف من خلال النصوص المصدرية في مقدّمتها كتب التاريخ السياسي التي أرّخت للسلطة الزيانية والسلطة المرينية، وخطاب العنف في النّص الفقهي النظري والتطبيقي، كما توقّفت عند حالات تصفية السلاطين في إطار التدافع على السلطة، وأساليب القتل بين الذبح والقعص والخنق والإغراق، وفتحت الباحثة مجالا لرصد اغتيالات القرابة من أجل تولّي الحكم، وكذلك مسألة انتحار السلطان عثمان بن يغمراسن، ثمّ مسألة المُثلة بالجثث المنافية للقيم الإنسانية. يُنظر: المجلة التاريخية الجزائرية، مج7، ع2، 2023.

[4]–حز الرؤوس: حزّ الرأس واحتزّه كلاهما واحد، وهو قطع الرأس دون فصله عن الجسد. يُنظر: أحمد، مختار عمر: مرجع سابق، مج1، ص486.

[5] – التنسي: مصدر سابق، ص 118.

يغمراسن بعدما فقد أعز ولده وأكبرهم عمر وليّ عهده[1]، وفي مواجهة أخرى بينهما بوادي إيسلي منتصف رجب سنة (670هـ/1271م) فقد ولده فارس[2] في أرض المعركة.

ورغم اختلاف النّص الذي نقل إلينا حادثة مقتل السّلطان أبي تاشفين الأول على أعتاب قصر تلمسان سنة (737هـ/1336م) على أيدي جند أبي الحسن فيحيى ابن خلدون والتنسي يؤكّدان استشهاد السّلطان وأولاده[3]، أمّا ابن الأحمر فذكر قتل أبي الحسن له في السّابع والعشرين من رمضان من نفس السّنة[4]، وأضاف الوزان أنّه حُمل أسيرًا إلى فاس وضُربت عنقه[5].

في حين يقول ابن خلدون أنّ السّلطان أبا تاشفين وقف في ساحة القصر يُقاتل مع خاصّته حتى قُتل ولداه عثمان ومسعود، أمّا السّلطان فقبض عليه جريحا وأمر أمير الحرب بقتله، واحتز رأسه وحسب ابن خلدون هذا الفعل أغضب السّلطان أبا الحسن المريني[6]، لأنّ السّلطان أبا الحسن أراد إهانته وإذلاله حيّا قبل قتله، وأضاف ابن الأحمر أنّه طيف برؤوسهم جميعًا في بلاد المغرب على رماح[7]، وأمر برمي جثته في مزبلة المدينة[8]، وليس أكثر إهانة للجثة من هذا الفعل بعدم إكرامه بالدّفن بعد انسلاخ الغالب من انسانيته.

فقط نتساءل هنا عن دور الفقهاء الذين يُحيطون بالسّلطان، وأصواتهم غير المسموعة في مثل هذه الحوادث التي تُعلن النّهاية المُفزعة للخصوم، والمبالغة في التّنكيل إلى حدّ التّجاوز الأخلاقي والشّرعي، والإعلان الصارخ للعامّة بأنّ هذه النّهاية ستكون لكلّ من استهان بالسّلطة أو تصدّى لقوّتها من الدّاخل أو من المجالات المرغوب في التّوسع على حسابها، والتأكيد أنّ المكانة الاجتماعية للأفراد في قومهم لن تعصمهم من المثلة والتّنكيل بأجسادهم.

من جهة أخرى لم يسلم باعثا الدّولة أبي ثابت وأبي سعيد على قوّتهما من قبضة السّلطان المريني أبو عنان(749-759هـ/1348-1357م)، فلمّا حمي الوطيس وخَذلت بنو عامر انهزم بنو عبد الواد، وأُخذ أبو

---

[1] – **الذخيرة السنية**، ص 116؛ الملزوزي، مصدر سابق، ص 83؛ ابن الاحمر، **روضة النسرين**، ص 48.

[2] – ابن الأحمر: **روضة النسرين**، ص 49؛ ابن أبي زرع الفاسي: **الانيس المطرب**، ص 310.

[3] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 243؛ التنسي، مصدر سابق، ص 145.

[4] – ابن الأحمر: **روضة النسرين**، ص 51، 26.

[5] – **وصف افريقيا**، ج2، ص 16.

[6] – **التاريخ**، ج7، ص 341.

[7] – **روضة النسرين**، ص 52.

[8] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 19.

سعيد ليُقتل سنة(753هـ/1352م)[1]، بعدما امتنع عن المأكل والمشرب، فأمر السّلطان أبو عنان المريني بذبحه في محبسه[2]، كما اعتُقل أبو ثابت ووزيره يحيى بن داود ببجاية، وحُملا إلى أبي عنان المريني فأمر بقتلهما[3] في اليوم الموالي قعصًا بالرّماح، وكان معهما ابنا أخويه محمد بن أبي سعيد وأبي حمو موسى ابن أخيهم يوسف أبو يعقوب[4].

وفي سنة (834هـ/1430م) تحرك السّلطان أبو فارس الحفصي(797-738هـ/1394-1434م) لمنازلة ابن الحمراء (827-831هـ/1424-1428م) وكانت مدّة حكمه الثّانية أربعة وثمانين (84) يومًا إلى خروجه من تلمسان، وبعد أن تقبّله السّلطان الحفصي بالبشرى لأيام ثم قبض عليه، وعلى جميع أصحابه فكان آخر العهد به[5]، وكان قد عيّنه في حملته الأولى على تلمسان سنة (827هـ/1423 م)[6].

وبعد تمكّن بربروس من مدينة تلمسان عيّن عليها الأمير أبو زيان الثّالث (923-924هـ/1517-1518م) خلفًا لعمّه أبو حمو الثّالث (922-923هـ/1516-1517م) الذي كان مُحتجزًا، وبعد بضعة أيام قبض عليه، وأمر بشنقه بقماش عمامته رفقة أبنائه السّبعة، وأمر بجلب كلّ أفراد الأسرة الزيانية وأغرقهم بنفسه[7]، وهو ما يؤكّد أنّ كلّ السّلط الوافدة على أيّ مجال، وإن كانت الأسباب الدّعم والمساندة ضدّ العدو ستتعزّز عندها الأهداف الخفية ويتزايد الطموح في الهيمنة خاصة أنّ السّلطة القائمة في مرحلة أفول.

لم يكن قتل سلاطين بني زيان على أيدي أعدائهم الخارجيين فحسب، وإنّما كان التّصارع على السّلطة داخل البيت الزياني أهم أسباب قتل سلاطين بني زيان[8]، فالسّلطان أبو حمو الأول (707-718هـ/1308-1318م) قتله إبنه أبو تاشفين الأول (718-737هـ/1318-1337)[9]، وكان أبو تاشفين الثّاني(791-795هـ/1389-

---

[1] – التنسي: مصدر سابق، ص154.

[2] – ابن الأحمر: **روضة النسرين**، ص 51؛ ينظر أيضا: ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 264؛ ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 381.

[3] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 264.

[4] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 161، 162، 382.

[5] – التنسي: مصدر سابق، ص 246.

[6] – الزركشي: مصدر سابق، ص 126.

[7] – كاربخال: مصدر سابق، ج2، ص 307.

[8] – يُنظر: جدول الصراع على الحكم داخل البيت الزياني من خلال كتاب تاريخ بني زيان، ص81.

[9] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 237؛ ابن الاحمر، **روضة النسرين**، ص 51؛ وحول أسباب القتل يُنظر: ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 140.

1392م) وليّا للعهد فأقدم على قتل والده السّلطان أبو حمو الثّاني(760-791هـ/1359-1389م)[1]، وقَتل الأمير أبو زيان(797-891هـ/1394-1399م) سنة (796هـ/1393م) الأمير يوسف ابن السّلطان أبي حمو الثّاني (796-797هـ/1393-1394م) الذي فرّ إلى بني عامر ودسّ له أبو زيان من قتله بينهم[2]، وخلع أبو محمد عبد الله الأول(801-804هـ/1399-1402م) أخاه أبا زيان الثاني (797-801هـ/1394-1399م) بالتّحالف مع بني مرين، فقُتل أبو زيان وطيف برأسه على رمح في فاس[3]، وتلك مبالغة في الإهانة وإمعان في المثلة.

وقتل ابن الحمراء(833-834هـ/1430-1431م) عمّه عبد الواحد أبو محمد(831-833هـ/1428-1430م) سنة (833هـ/1430م) داخل باب كشاطة من تلمسان[4]، وخلال ثورة الأمير محمد بن غالية، وهو من أنصار السّلطان المخلوع أبي العباس أحمد العاقل (834-866هـ/1431-1461م) قُتل الأمير في جملة من أصحابه سنة (868هـ/1463م) ووضعت رأسه بين يدي أمير المسلمين المتوكل على الله أبو عبد الله محمد الثالث (866-873هـ/1431-1468م) ليُدفن بعد ذلك بيوم الرأس والجسد بالعبّاد قرب صاحبه أحمد العاقل[5]، فأجاد ابن الصباح الأندلسي حين قال يُذيق السّلاطين في أسرة بني زيان بعضهم بأس بعض من أجل تولّي السّلطة[6].

وليس هذا فحسب بل أوقفنا نصّ تاريخي عند ظاهرة قتل النّفس التي حرم الله انتحارًا، وذلك مع بداية عمر الدّولة حيث قتل عثمان بن يغمراسن (681-703هـ/1282-1303م) نفسه[7]، بعدما ضعف عن مواجهة الحصار المضروب على تلمسان، وتفاديا لمعرّة الهزيمة، وسقوط المدينة غير أنّ التنسي لم يذكر انتحاره، بل ذكر وفاته لنزلة أصابته في الحمّام بعد قيامه بأعباء الملك مدّة إحدى وعشرين (21) عامًا[8].

---

[1] – التنسي: مصدر سابق، ص 181.

[2] – الزركشي: مصدر سابق، ص 114؛ التنسي، مصدر سابق، ص 209-210.

[3] – ابن الأحمر: **روضة النسرين**، ص 60.

[4] – الونشريسي، احمد بن يحيى: **وفيات الونشريسي**، تحقيق: محمد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر، ص 88.

[5] – التنسي: مصدر سابق، ص 258.

[6] – **نسبة الأخبار**، ص 59.

[7] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص127.

[8] – **تاريخ بني زيان**، ص 131.

2-الموظفون في الدولة

يقودنا الحديث عن قتل الموظفين في الدّولة للحديث عن قتل القادة والعمّال على أيدي العدو، أو قتلهم من قبل السّلطة التي يعملون لصالحها، حيث قُتل عامل يغمراسن على سجلماسة[1] القائد عبد الملك بن حنينة ابن أخت يغمراسن، وأبو يحيى بن يحيى، وعمر بن ابراهيم بن هشام، وهما من أتراب عمر ولي عهد يغمراسن[2]، وصُلبوا على أسوار المدينة[3]، وقُتل موسى بن علي الغزي الوزير الوفيّ للسّلطان أبي تاشفين الأول(718-737هـ/1318-1337م) عند باب قصر السّلطان دفاعًا عن الحرم والأولاد، وإلى جانبه ولده سعيد الذي نجا من الموت لكنه فرّ مذبوحًا من القفا خلال حملة أبي الحسن المريني سنة(737هـ/1336م)[4]، ووليّ السّلطان عبد الحق بن عثمان من أعياص عبد الحق[5]، ورُفعت رؤوسهم على عصي الرّماح ليطاف بها[6].

أمّا على الجبهة الشرقية خلال الصّراع الزياني الحفصي قُتل العلج مسامح قائد جيوش السّلطان أبي تاشفين الأول(718-737هـ/1318-1337م) سنة (723هـ/1323م) في مواجهة مع السّلطان الحفصي يحيى بن يحيى بن ابراهيم بن أبي زكرياء بن عبد الواحد بن أبي حفص(718-747هـ/1318-1346)[7].

هذه عيّنة عن مقتل كبار الموظفين في الدّولة الزيانية على أيدي خصومهم من بني مرين وبني حفص فقط لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الرّواية تختلف في تفاصيلها بين مؤرخي البلاط الزياني، ومؤرخي البلاط المريني، فكلّ طرف يحاول خدمة وليّ نعمته بالتّستر على نهاية الطّرف المنهزم، أو تقديم صورة البطش من الغالب كنوع من إبراز قوّته وسطوته، وإن كان العنف المُمارس على المنهزم منافيًا للأخلاق.

يُقدّم لنا النّص محاولة المولى أبي يعقوب إثبات قوّته فأمر بقتل يحيى بن علي قائد بني مرين المأسور عنده، واحتزّ رأسه سنة (761هـ/1359م)، بعد عجزه عن اقتحام مدينة الجزائر على علي بن ودرار[8]، وذلك للتّغطيّة على فشله في دخول المدينة، وتأكيد الظّفر بقتل الأسير على أنّه انتصار للجيش الزياني.

---

[1] – ابن ابي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 116،139.

[2] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 114-115.

[3] – ابن ابي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 139.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 243؛ ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 341.

[5] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص341.

[6] – نفسه، ج7، ص 148.

[7] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 240؛ ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 143.

[8] – مجهول: مصدر سابق، ص 124.

أمّا داخل الدّولة فقد أوصى أبو حمو الثّاني(760-791هـ/1359-1389م) وليّ عهده بتفادي قتل وزرائه إلّا لجرم واضح لأنّ ذلك مؤذن بخراب الملك[1] إلّا أنّه خلال فترة حكمه قتل ثلاثة من رجاله: وادفل بن عبو بن حمادن، وسعيد بن تصاليت، ومحمد بن عمر البرطيل هذا الاخير كان رسوله إلى السّلطان المريني لاقتضاء الصّلح إلّا أنّه ألّب بني عامر على السّلطان فخذلوه في المعركة، وكان قد اصطفى الثّلاثة عن سائر قبيله فاستوجبوا القتل شرعًا وسياسة لخيانتهم[2]، حيث كلّفهم تقلّب الولاء والدّخول في خدمة السّلطان أبي فارس عبد العزيز حياتهم.

كما رضخ أبو تاشفين الأول (718-737هـ/1318-1337م) لحقده الدّفين، وترامیه على المُلك وساير بطانته من الأعلاج، حيث أقدم على قتل مَنْ كان مع والده المغدور من كبار المُوظَّفين، ومنهم ابن أخيه أبي سرحان، وعلي بن عبد الله، وابراهيم بن محمد ابني الملاح[3]، وكان بنو الملاح قد اختصّوا بشؤون الدّخل والخرج طوال أيام أبي حمو الأول(707-718هـ/1308-1318م)[4]، وحضر معهم الخلوة أيضا الوزير معروف الكبير ابن أبي الفتوح بن عنتر من ولد نصر بن علي، ومن قرابة السّلطان حماموش بن عبد الملك بن حنينة[5].

وخلال سنة (870هـ/1465م) تمرّد المعتقلون من عمّال دولة أبي العباس أحمد العاقل (834-866هـ/1431-1461م) في قصر محمد بن أبي ثابت فقتلوا عبد الله بن النّجار بن عبد الرحمن ذبحًا، وبعض من كان معه من الحرس الموكّلين بحماية الأمير عبد الله[6]، ولم يسكت السّلطان على هذا التّمرد، فبعد عودته على عجل إلى القصر أمر بقتل الوزير، ومَن كان معه في هذه الكائنة، فذُبحوا بين يديه وحُزت رؤوسهم، ثمّ عُلّقت على أبواب تلمسان وكانوا إحدى عشرة (11) نفرًا[7].

---

[1] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 224.

[2] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 255، 201.

[3] – نفسه، ج1، ص 237-238؛ ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 140.

[4] – نفسه، ج7، ص 140.

[5] – نفسه، ج7، ص 141.

[6] –ABDELBASIT. B.HALIL : op. cit, P.61.

[7]-Ibid, P.62.

من جهتها السّلطة الزيانية لم تقبض سيفها عن عمّال بني مرين في المجالات التي استعادتها منهم حيث يخبرنا يحيى بن خلدون عن قتل عامل المدية منصور بن مخلوف الياباني[1] سنة (761هـ/1359م) خلال حملة أبي حمو الثّاني على المدية وملیانة، فقُتل في جملة من أصحابه، وحُزّ رأسه وأرسل إلى الحضرة[2]، وهذا ما يدفعنا للقول أنّ التّصفيات الجسدية للخصوم كانت تستهدف الجميع دون استثناء، ولا يتمّ الاكتفاء بالقضاء على الجسد بل يُتبع بالتّمثيل به.

3-الأعيان وشيوخ القبائل

قبل قيام الدّولة في المغرب الأوسط كان الصّراع على أشدّه بين بطون بني عبد الواد حيث نُصبت القدور على رؤوس شيخ بني كمين وأصحابه كأثافي خلال الفتنة بين بني كمين وبني طاع الله شفاية لنفوسهم[3]، ويا لها من صورة مروّعة إن صحّ الخبر، وأي شفاء للنّفس من هذا الفعل القاسي الذي لا إنسانية فيه، في ظلّ استمرار النّظام القبلي بعد قيام الدّولة في المغرب الأوسط، وجدت هذه الأخيرة نفسها في صراعات ضدّ مكونات المجتمع من أجل اخضاع القبائل المتمرّدة سواء العربية أو البربرية أو خلال الصّراعات الخارجية، فكانت السّلطة في مواجهة تكاد تكون دائمة، قُتل فيها خيار بني عبد الواد، وأنجادهم[4]، ويمكن سحب ذلك على بني مرين لأن القتل كان في الطّرفين، ومظاهر العنف لحقت جميع الفئات الدّاخلة في الصّراع.

وفي حملة لأبي تاشفين الأول سنة (720هـ/1320م) إلى وانشريس لمنازلة محمد بن يوسف المُتغلّب أيام أبي حمو الأول(707-718هـ/1308-1318م) فقبض عليه فقرّعه السّلطان ثمّ وخزه برمحه وقعص بالرّماح، أمّا رأسه فنُصبت بعد حزّها على شرفات تلمسان[5]، وأولى غزوات أبي ثابت سنة (749هـ/1348م) كانت إلى كومية لمواجهة الخارج على السّلطة الشيخ ابراهيم بن عبد الملك فاعتقله ليُقتل في محبسه بعد أشهر[6].

---

[1] – منصور بن خلوف الياباني: شيخ من شيوخ بني مرين، ولّاه أبو عنان على قسنطينة والمناطق الشّرقية، وبعد تولي أبي سالم ابراهيم أمره بتسليم المدينة لأبي العبّاس الحفصي فخرج منها، وأثار الفتن وشنّ الغارات على قبيلتي مليكش والثعالبة. يُنظر: مجهول: مصدر سابق، ص 155.

[2] – نفسه؛ ابن خلدون، يحي: مصدر سابق، ج2، ص 75.

[3] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 198.

[4] – ابن الاحمر: **روضة النسرين**، ص 48.

[5] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 142-143.

[6] – نفسه، ج7، ص 156.

مشهد آخر من مشاهد العنف التي عاشها الأعيان، حيث انتحر سنة (752هـ/1351م) علي بن راشد من مغراوة المتحصّن بتنس، وبعدما ضيّق عليه السّلطان أبو ثابت الحصار ودخل المدينة عنوة ذبح نفسه بسيفه[1]، أمّا ولده حمزة الذي ربي في حجر الدّولة المرينية بعدما أُخذ طفلا في إحدى حملاتهم على المغرب الأوسط، ثم اختلفَ مع قائد الجيوش المريني ففر سنة (772هـ/1370م) إلى الشّلف، وتبعته الجيوش المرينية فضيّقوا عليه الحصار حتى قُبض عليه، وضُربت عنقه في جملة من أصحابه، ولم تسلم الجثث من التّمثيل فصُلبت أشلاؤهم على أخشاب مسنّدة نُصبت ظاهر ملیانة[2].

وقُتل عثمان بن ونزمار في حملة أبي حمو الثّاني(760-791هـ/1359-1389م) في طريق عودته إلى تلمسان لإحياء ملك آبائه لتحوُّل قومه عن طاعة بني عبد الواد إلى طاعة بني مرين[3]. وقُطعت رأس عقيد جماعة من المُتمرّدين العرب المُتحالفين مع بني مرين سنة (765هـ/1363 م) ورُمي بها أصحابه فولّوا مُنهزمين[4]. وفي خروج ولي العهد أبي تاشفين سنة (774هـ/1372م) إلى الشّلف قَتلَ رحمون بن هارون صبرًا، وهو أخ علي بن هارون من مغراوة[5].

أمّا شيوخ العرب المخالفين لأبي حمو الثّاني(760-791هـ/1359-1389م) فأخرج إليهم سنة (777هـ/1375 م) وليّ العهد أبي تاشفين، وكان أوّل القتلى بعدما حاصرهم الجيش عبد الله بن صغير بن عامر، وأخوه ملوك وأرسل رأسيهما إلى تلمسان، وقُتل أيضا في هذه المواجهة العباس بن موسى بن عامر، ومحمد بن زيان الولادي[6]، وقُتل ثلاثة من أعيان مدينة وهران شنقًا بأمر من الكونت دالكو ديتي الإسباني[7].

4-النَّخب العلمية

لم تسلم النَّخب العلميّة والفكريّة من القتل وإن تعدّدت الأسباب، فيحدّثنا صاحب نيل الابتهاج عن مقتل ابراهيم بن حكم الكناني السلوي نزيل تلمسان التي دخلها بعد سنة(720هـ/1320م)[8]، ولم يقدم لنا أي تفاصيل

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 262.

[2] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 94 -95.

[3] – مجهول: مصدر سابق، ص37.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص141.

[5] – نفسه، ج2، ص 262.

[6] – نفسه، ج 2، ص 370.

[7] – كاربخال: مصدر سابق، ج2، ص 316.

[8] – التنبكتي، أحمد بابا: مصدر سابق، ج1، ص 41.

حول مقتله، في حين فصّل ابن خلدون في أسباب قتل أبي عبيد الله السلاوي بباب المدرسة من طرف أشياع أبي الحسن المريني بسبب ذنب اقترفه قبل انتحاله العلم[1]، وكلاهما قُتل يوم دخول أبي الحسن مدينة تلمسان عنوة سنة (737هـ/1336 م)[2].

أمّا ابن مرزوق المتوفى سنة (781هـ/1379م) فيحدّثنا عن أسرة بني أبي تسنوسة العلميّة المُنقرضة، ووصف آخرهم أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر بخير أبناء هذه الأسرة، كان مشتغلا بنفسه، منقبضًا عن لقاء النّاس، وُجد مُغتالا في داره ظُلمًا[3]، ويُجهل سبب اغتياله إلّا أنّ ابن مرزوق صرّح أنّه اغتيل ظلمًا.

من جهة أخرى أفضت غيرة لئيم من سفلة الشّرط يُدعى موسى بن يخلف من مكانة يحيى بن خلدون كاتب السّلطان أبي حمو الثّاني(760-791هـ/1359-1389م) فأغرى به وليّ العهد، وأوهمه بمماطلة كتابه في ولايته على مدينة وهران، إنّما ذلك خدمة لمصلحة أخيه أبي زيان العامل عليها، وإيثارًا له عليه، فترصّد له في طريق عودته ليلًا إلى داره بعد صلاة التّراويح من سنة (780هـ/1378م) في عدد من شِرار القوم المُفسدين، فطعنوه حتى سقط ميّتا؛ ولمّا بلغ السّلطان أنّ ولده أبا تاشفين صاحب هذه الفعلة غضّ الطّرف عن الأمر، ولم يُعاقبه بل أقطعه مدينة وهران[4].

وهذا ما يؤكّد غياب فعاليّة السّلطة القضائيّة عن تأديّة مهامها، وأنّ أفراد السّلالة الحاكمة كانوا فوق القانون، والأحكام التي تصدر في حقهم كانت سياسية بالدّرجة الأولى من السّلطان ولا علاقة لها بالعدل والقضاء، وسواء عُرف القاتل أو لم يُعرف يتمّ التّغاضي والتّهاون في مسألة القصاص على حسب مكانة الجاني، ولعلّ ما يتبادر إلى الذّهن في هذه القضية لماذا لم يلجأ أهل القتيل من أسرة ابن خلدون إلى صاحب المظالم[5]؟

5-قتل العامّة من النّاس

استهدف الصّراع بين السّلط جميع الفئات الاجتماعية دون استثناء، ففي حملة السّلطان أبي زكرياء الحفصي(626-647هـ/1228-1249م) سنة (639هـ/1241م) تسلّلت الجيوش إلى تلمسان من كلّ حدب

---

[1] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **الرحلة**، ص 68.

[2] – نفسه.

[3] – ابن مرزوق: **المناقب المرزوقية**، ص 191.

[4] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 187.

[5] –صاحب المظالم: النّظر في المظالم كان من اختصاص القضاة، وهي وظيفة مُركّبة من سطوة السّلطنة ونَصَفَة القضاء، تحتاج إلى يد قوية لقمع الظالم، وصاحب المظالم يفصل فيما يعجز عنه القضاة، إذ يُمكنه تأجيل الحكم إلى استجلاء الحقيقة، وحمل الخصوم على الصلح وهذا أوسع من نظر القاضي. يُنظر: ابن خلدون، عبد الرحمن: **المقدمة**، ج2، ص607.

وقتلوا النّساء والصّبيان[1]، على ضعف النّساء والصّبيان وعامّة النّاس تمّ استهدافهم في حروب فرض السّيادة، وإخضاع الخصوم[2] رغم عدم إسهامهم في الحرب، ولا ناقة لهم فيها ولا جمل.

كما قُتل مَن كان في سجلماسة من بني عبد الواد، وعرب المنبات في حملة يعقوب بن عبد الحق المريني (656-685هـ/1258-1286م) سنة (772هـ/1273م)[3]، وهلك في الزّحام عند باب كشوط أكثر ممّن هلك بالقتل حين اقتحم جند أبي الحسن المريني(731-749هـ/1331-1348م) مدينة تلمسان سنة (737هـ/1339م)[4].

من جهة أخرى استُوصلت زغبة قتلًا جزاء خداعهم ومكرهم سنة (772هـ/1273 م)[5]، والاستئصال يشمل الجميع بما في ذلك سبي النّساء والأولاد الصغار، ولمّا تحالف العرب مع محمد بن أبي سعيد المُنافس على حكم تلمسان، خرج إليه الأمير أبي تاشفين فوقع فيهم القتل الذّريع[6]، وبما أن المواجهة كانت بين الجيشين، فإنّ القتل حصد أرواح الجند والمقاتلين بصورة خاصّة.

وأمّا البلاء الذي لحق النّاس من أهل بلاد المغرب عامّة فكان في سّنة (803هـ/1400م) أشدّ السّنين على الحجاج الذين مات منهم خلق كثير بعضهم عطشا، وبعضهم في القتال مع العرب[7]، إذ لم تسلم قوافل الحجاج من القتل على أيدي القبائل العربية في رحلتها، ويمكننا أن نسحب ذلك على قوافل التّجار هذه الأخيرة كانت تضم التّجار وطلّاب العلم، والرّحالة المغامرين، ولعلّ السّنة كانت شديدة على النّاس جميعًا.

---

[1] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 391.

[2] – يتحدّث الوزان عن حادثة في الجهة الشّرقية حول مدينة تبسة الرّافضة للسّلطة الحفصية، وليست ضمن مجالات المغرب الأوسط، والتي مرّ بها السّلطان الحفصي سنة (915هـ/1509م) ودخلها عنوة، ثمّ أمر بشنق أكثر من مائة (100) رجل، وذبح ما يزيد عن ذلك حتى بقيت المدينة كأنّها خالية. يُنظر: وصف افريقيا، ج2، ص 64. ونستشفّ من العبارة أنّه تمّ التّنكيل بالنّاس فمنهم من قُتل ذبحًا، ومنهم من شُنق، وأمّا خلوّ المدينة فيقودنا للقول أنّه لم يتم التّفريق بين فئات المجتمع وهذه عيّنة عن مجال يأبى الخضوع.

[3] – ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 139.

[4] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 341.

[5] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 244.

[6] – مجهول: مصدر سابق، ص 314.

[7] – الصيرفي الجوهري، علي بن داود: **نزهة النفوس والابدان في تواريخ الزمان**، تحقيق: حسن حبشي، دار الكتب، مصر، 1971، ج 2، ص 119.

من جهة أخرى نقلت لنا المصادر النّوازلية بعض المسائل المُتعلّقة بأحكام القتل العمدي بين النّاس، وإن اختلفت الأسباب وتعدّدت فالذي يهمنا من هذه القضايا المطروحة على الفقهاء هو وجود حالات قتل بين النّاس، حيث سُئل قاسم العقباني عن القاتل عمدًا يموت فتُطلب الدّية من تركته، فكان الجواب أنّ القتل العمدي يجب فيه القصاص[1]، مع أنّ النّازلة لا تقدّم تفاصيل حول أسباب القتل، وإنّما كان السؤال عامًّا والجواب أوضح الحكم الشّرعي في مسألة القتل العمدي، وفي نازلة لم يُحدّد زمانها ولا مكانها ولا الشّيخ الذي أجاب عنها، فقط نعوّل على الانتماء الجغرافي للونشريسي فيقول أنّ السّؤال طُرح على بعض الشّيوخ عن رجل ضرب آخر بسكين فقتله في شجار بحضور شهود أكّدوا أنّ الضّرب كان عمدًا[2].

إذا كانت هذه النّازلة كشفت أنّ القتل كان عمديّا وفرديّا، فهناك نازلة أخرى أجاب عنها قاضي قسنطينة أبو عبد الله محمد الزلديوي المتوفى سنة (874هـ/1469م) وفقيه مدينة الجزائر أبو الحسن علي بن محمد الحلبي، أبو الفضل قاسم العقباني حول فتنة وقعت بين قبيلتين أسفرت عن قتيل من إحدى القبيلتين[3]، وهذه القضيّة توضّح أنّ العنف الجسدي لم يكن بين الأفراد فحسب بل تجاوز ذلك إلى العنف الجسدي بين القبائل.

أمّا كاربخال فأشار إلى ظاهرة أخرى في الجنائز حيث وصف النّساء في جنازة أعرابي قُتل في مواجهة مع الأتراك حيث كنّ يخدشن وجوههن بعنف شديد حتى تسيل الدّماء إلى الأرض، وتستمر النّساء بفعل ذلك ورمي التّراب على وجوههن كامل النّهار، أمّا مدة هذا الفعل فحسب مقام الميت الاجتماعي قد تستمر ثلاثة أشهر وقد تستمر حولا كاملا أو أكثر من ذلك[4].

ثانيا: الأسر والسّبي

ارتبط الأسر والسّبي[5] بالصّدام المُتواصل بين دار الإسلام ودار الحرب غير أن الدّراسة فرضت علينا النّظر في الفتن الدّائرة بين المسلمين في بلاد المغرب[6]، وكنتيجة حتمية لها أسر أهل الإسلام إخوانهم وأنهكت الرّعية

---

[1] – الونشريسي: **المعيار**، ج5، ص 186.

[2] – نفسه، ج2، ص281.

[3] – نفسه، ج2، ص 282، 284.

[4] – افريقيا، ج 2، ص 319.

[5] – فرق أحد الباحثين بين السّبي والأسر بقوله أنّ السّبي في النّساء والصّبيان الذين ظفر بهم المسلمين أحياء، وأمّا الأسرى فهم الرّجال المقاتلون المقبوض عليهم أحياء. يُنظر: عبد اللطيف، عامر: مرجع سابق، ص 287.

[6] – قدم الباحث محمد ناصري مقالا عن الأسر وقف فيه على الفئات المأسورة من جنود مقاتلين في الميادين، وزعماء القبائل، والقادة، وما لأسرهم من آثار على الجيش، وسبي النّساء والأطفال في الفتن التي عاشها سكان المغرب الأوسط التي عانى منها

في بلاد المغرب عامّة، ويكون الأسر والسّبي إمّا للمشاركة في هذه الفتنة كجنود، أو لتعرض الأرض للغزو من الآخر داخليًا أو خارجيًا، واعتبر حميد تيتاو الأسر حالة ظرفية يمكن الخلاص منها بالفداء أو المبادلة[1] بغيرهم من أسرى العدو، وأضاف أنّ طول الغزوات المرينية وانتهائها باقتحام مدينة تلمسان قد ضاعف أعداد الأسرى والسّبايا[2]، ورغم انعدام الإحصائيات إلّا أنّ النّصوص تكشف كثرتهم[3].

1-أسرى وسبايا زيانيين في قبضة السّلطة المرينية

يتحدث ابن مرزوق عن عهد يغمراسن في إحدى المواجهات امتلأت أيدي بني مرين بالسّبي والغنيمة[4]، وفي معركة تلاغ (666هـ/1268م) سُبيت حريمه[5] بعد ما ولّى يغمراسن الأدبار مخلّفا النّواهد والأبكار[6]، وقد اصطفّت عيال الطّرفين خلف الجيوش في الهوادج باديات الوجوه يحرّضن الرّجال على القتال[7]، والعيال تضمّ حريم السّلطان والصّبية، وعندما تلحق الهزيمة بالجيش ستكون النّساء والصّبية أول من يستهدف.

وحين عجز عثمان بن يغمراسن عن مواجهة أمير المسلمين يوسف بن يعقوب بن عبد الحق المريني (685-706هـ/1286-1306م) سنة (689هـ/1287م) ارتحل الأخير في أحواز مدينة تلمسان يسبي ويغنم أموالها[8]، وإن كان النّص منقوصًا من العدد والإحصاء إلّا أنّ ابن أبي زرع حاول أن يصوّر لنا كثرة أعداد السّبايا وأموال الغنائم.

الطّرف المُنهزم. كما حاولت الدّراسة الوقوف عند وضعيات الأسرى في أماكن احتجازهم وسُبل تحريرهم. يُنظر: محمد، ناصري؛ خالد، بالعربي: **الحرب والإنسان بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني الأسر نموذجا**، المجلة الجزائرية للبحوث والدّراسات التاريخية، مج4، ع 8، ديسمبر، 2018، ص 97-124.

[1] -**الحرب والمجتمع**، ص 339.

[2] -نفسه، ص 329.

[3] -حسيبة، عمروش: مرجع سابق، ص 82.

[4] - ابن مرزوق: **المسند الصحيح**: ص 113.

[5] - ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 305.

[6] - ابن ابي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 116.

[7] - نفسه، ص 115.

[8] - ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 379.

أمّا أوّل ما بدأ به السّلطان المريني أبو سعيد عثمان بن يعقوب (710-731هـ/1310-1331م) خلافته فكّ المأسورين[1]، والعبارة مطلقة يُفهم منها وجود أسرى لم تُحدّد أصولهم من بني مرين أو من النّصارى، ولأنّ المعارك كانت مستمرّة بين السلطتين الزّيانية والمرينية، يُحتمل أن يكون من بين الأسرى رجال من بني زيان، وبلغ أسرى بني عبد الواد في معركة "انجاد" المُسرّحين طبقًا لشروط الصّلح سنة (763هـ/1361م) ما يقارب أربع مائة (400) أسير[2]، هذه الأرقام تؤكّد أنّ عدد الأسرى كان كبيرًا ولعلّها تُستغلّ في الأشغال العامّة قبل مبادلتها أو فكّ سراحها بموجب الشّروط المُقترحة للصّلح بين السّلط المتصارعة.

وأُسر السّلطان أبو سعيد الزياني سنة (753هـ/1352م) واقتيد إلى السّلطان أبي عنان المريني[3]، وخلال حصار مدينة وهران التي كان عليها بنو مرين سنة (760هـ/1358م) تفرّقت عن الوزير موسى بن علي جموعه وكبا به فرسه، فقُبض عليه واقتيد أسيرًا في البحر إلى المغرب الأقصى[4]، ويُعدّ أسرُ مثل هذه الشخصيّات مكسبًا مهمًا للسّلطة المرينية.

وكان للعرب دور مهم في تفريق شمل ولد وحريم السّلطان أبي حمو الثّاني في إطار تحالف العرب مع بني مرين سنة (772هـ/1370م)[5] ضدّ بني زيان، والملاحظ من العيّنات السّابقة أنّ الأسر والسّبي كان في مختلف الفئات الاجتماعية من قمّة الهرم إلى القاعدة، فوقع السّبي في حريم السّلاطين، كما وقع في نساء العامّة.

2-أسرى زيانيين في قبضة النّصارى:

وقع رعايا الدّولة الزيانية في قبضة النّصارى، واعتمادًا على نصوص قطلانية قُدّر عدد الأسرى المسلمين بعشرة آلاف وتزايدت أعدادهم في النّصف الثّاني من القرن السابع الهجري (13م)[6]، فأُخذ من هنين المركب القادم من بلاد الأندلس سنة (768هـ/1366م)، وكان على متن المركب صاحب أشغال الخليفة بهدية ملك

---

[1] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 118.

[2] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 100.

[3] – نفسه، ج1، ص 264؛ ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 381، 382، 161، 162؛ التنسي: مصدر سابق، ص 154. ابن الاحمر، **روضة النسرين**، ص 51.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 47.

[5] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **الرحلة**، ص 129.

[6]– Charles-Emmanuel DUFOURCQ: **L'Espagne Catalane et Le Maghreb aux XIII et XIV siècles**, presses Universitaires de France, PARIS, 1966,P.71-72.

الأندلس[1]، وتبعًا للظّرفية التّاريخية المُتّسمة بتزايد الصّراع في البحر، أقرّ شهود من أهل العدل أنّ رجلا أسره العدو بالبحر أو أحد السّواحل أو حُمل أسيرًا لبلد النّصارى[2]، وبما أنّ المغيلي أشار إلى هذه الحالات فمعنى ذلك أنّ مثلها موجود، وقد يُصادف النّاشئة من أهل الوثائق.

أمّا كربخال فقد تحدّث في نهاية الحكم الزّياني عن سهل سفين القريب من مدينة وهران التي أسَر منها الإسبان مائة وستون (160) من البربر[3]، وخلال حملات الكونت دالكودتيي –حاكم وهران– المتتالية، وفي إحداها على ضواحي مدينة وهران سنة (953هـ/1546م) أسر أكثر من مئتين(200) من أهل البلد، لتحالفهم مع الأتراك وثورتهم على النّصارى، ولم يكتف الكونت دالكودتيي بأسر السّكان بل زاد على ذلك أن استعبدهم[4]، كما يُؤسر الكثير من الرّجال من جبل تراره في كمائن ينصبها النّصارى لهم[5]، وذلك ما أنتج تلازمًا أبديًا بين ظاهرتي الرّق والحرب[6].

في هذا السّياق يمكن القول إنّ مسألة الاستعباد متشعّبة، فبغضّ النّظر عن العنف الجسدي المرافق للإنسان المُستَعبد؛ هناك العنف النّفسي الذي يطال الإنسان من ذلّ وإهانة للكرامة، والحطّ من إنسانيته، فبعد أن كان حرًا طليقًا في أرضه، أصبح عبدًا مملوكا لا يملك أمر نفسه في قبضة النّصارى بعيدًا عن دار الإسلام.

3-أسرى وسبايا في قبضة السّلطة الزيانية

أمّا إذا حرّكنا زاوية الرؤية ونظرنا إلى الدّولة الزيانية باعتبارها الدّولة الآسرة لرعايا خصومها، فنجد أنّ الأمر كان مُتبادلًا، فكما أُسر رعاياها من مُختلف الفئات، أسَرَت السّلطة الزيانية من أعدائها ما استطاعت، نستدلّ على ذلك من أنّ قصر السّلطان أبي تاشفين الأول (718-737هـ/1318-1337م) كان يعجّ بالعبيد[7]، وأهم سُبل تملُّك العبيد الأسر في الحروب.

1.3-أسرى وسبايا من المتمرّدين على السّلطة

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج 2، ص 185.

[2] – المازوني، أبو عمران: **قلادة التسجيلات**، ج2، ص389.

[3] –**إفريقيا**، ج2، ص 311.

[4] – نفسه، ج2، ص 316.

[5] –نفسه، ج2، ص 352.

[6] – حميد، تيتاو: **الحرب والمجتمع**، ص 336.

[7] – الحاج ابن صباح الاندلسي: مصدر سابق، ص 54.

ففي سنة (687هـ/1288م) تحرّكت محلّة أبي سعيد عثمان (681-703هـ/1282-1303م) إلى توجين وسيطر على وانشريس موطنهم، وسبى حرم أولاد محمد بن عبد القوي، وأكرمهن في الأخير بإطلاق سراحهن وأرجعهن إلى قومهن[1]، ولمّا كان أبو حمو في طريق عودته إلى بلاده هاجم أولاد عريف، وهم فرع من سويد كانوا حلفاء بني عبد الواد، ثم تحوّلوا لخدمة بني مرين فسبى نساءهم، وأسر جماعة منهم وقتلهم[2]، ومن بين الأسرى أبو بكر بن عريف وأخوه عبد الرحمن مُبقيا على حياتهما[3].

أمّا أهل مدينة الجزائر فسلّموا فارس وعثمان ولدي الأمير أبي حمو الثّاني(760-791هـ/1389-1392م) سنة (768هـ/1366م) إلى ابن عمهم أبي زيان الثائر على السّلطة، ومعهما الشّيخان أبو عبد الله، ويعيش ولد راشد بن الزّعيم بن مجن[4]، وفي خروج وليّ العهد أبي تاشفين على رأس الجيش إلى مغراوة سنة (774هـ/1372م) استأصلهم سلبًا وأسرًا وسبيًا[5]، وفي الاستئصال إفناء للآخر المخالف.

وعلى المستوى الاجتماعي سُئل فقهاء المغرب الأوسط عن قوم محاربين عمدوا إلى أهل مشجر سلبوا أموالهم وسبوا حريمهم[6]؛ ولمّا كان الاستعداد لهم بما يجب من عُدّة وعتاد هُزمت الفئة الباغية[7]، ورغم أنّ السؤال في جوهره عن مسألة اتباع المنهزم وقتله وسلبه؛ إلّا أنّ النّص قدّم لنا معلومة صريحة أنّ النّساء كانت تُسبى من محل عيشهنّ، وليس فقط في حالات خروجهن للحرب أو الغزو الخارجي لمجالات القبيلة، وعليه لا بدّ من الإشارة إلى مسألة الاغتصاب التي قد ترافق السّبي باستخدام المنتصر وسائل الجبر والإكراه ضدّ السّبايا.

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 230.

[2] – من الجانب النّظري الأمر في الأسرى المشركين عائد إلى الإمام فإن كان أصلح للإسلام وأهله قتل الأسرى قتلهم، وإن كان في الافتداء بهم خيرا افتدى بهم، وله أن يُخمّسهم. يُنظر: أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم: **الخراج**، دار المعرفة بيروت، لبنان، 1399هـ/1979 ص 191؛ محمد بن الحسن، الشيباني: **كتاب شرح السير الكبير**، تحقيق: محمد أبو عبد الله حسن الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ/1997م، ج3، ص 124. أمّا واقع الحال فنحن في فتنة بين أهل الإسلام، وداخل دار الإسلام.

[3] – مجهول: مصدر سابق، ص 37.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 186.

[5] – نفسه، ج2، ص 162.

[6] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 366.

[7] –نفسه.

2.3-أسرى مرينيين في قبضة السلطة الزيانية

تواجه أبو ثابت الزّياني سنة (751هـ/1350م) في شلف مع أبي الحسن المريني(731-749هـ/1331-1348م)، فانجلت الهزيمة على الأخير، بعدما قُتل خواصه وسبيت حريمه وبناته، غير أنّ أبا ثابت وجّه حرم أبي الحسن وبناته إلى أبي عنان[1] الثائر على والده صونًا لهنّ وحياءً[2]، فالنّص السّلطاني يعبّر عن مروءة السّلاطين بإرجاع السّبايا أحيانا، ويسكت عن مصير النّساء والأطفال في أحيان أخرى.

وقبل استعادة ملكه أقام أبو حمو الثّاني(760-791هـ/1389-1392م) على ميلة إلى أن تمكّن منها، وأخذ من وجد فيها من بني مرين[3]، أمّا جبل بني ثابت فأسر به ثمانين (80) فارسًا من بني مرين، وقسم بني وران-قبيلة من زناتة-نصفين فقتل نصفهم وأُسر الباقي[4]، وفي نفس السّنة خرج المولى أبو يعقوب لتمهيد المدن الشرقيّة، فأسر بالمدية مَن كان بها من بني مرين، وأُسر يحيى بن علي وحاميته على مدينة مليانة، وأرسل جميعهم في القيد إلى تلمسان يزيدون عن خمس مائة (500) نفر[5]، أمّا أبو حمو الثاني فقدّر الأسرى بأربع مائة (400) أسير[6]، وفيهم العلج فارح[7].

وفي حملة أبي سالم المريني سنة (761هـ/1359م) خرج إليه أبو حمو الثّاني وأسرى مرين محل التّفاوض بين السّلطتين يُسحبون في السّلاسل[8]، وفي السّحب في الأغلال انتهاك لآدمية الإنسان، وإرهاق جسدي له، خاصة أنّ المسافات المقطوعة كانت طويلة، وأُسر من مرين وأحلافهم من العرب سنة (772هـ/1370م) خمسا وعشرين (25) من أجوادهم[9]، وحين يتحدّث يحيى بن خلدون عن أجواد مرين فهم شيوخ القبائل أو قادة الجيش وأشجع فرسانها.

---

[1] – عن أسباب إرجاع السّبايا إلى أبي عنان وتفاصيل الأحداث في هذه الواقعة. يُنظر: ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 259.

[2] – نفسه، ج1، ص261.

[3] – مجهول: مصدر سابق، ص 24.

[4] – نفسه، ص 25.

[5] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 55 -56.

[6] – **واسطة السّلوك**، ص 181.

[7] – مجهول: مصدر سابق، ص 121.

[8] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 63.

[9] – نفسه، ج2، ص 235.

3.3-أسرى وسبايا حفصيين

وأمّا في الجهة الشرقية وفي سياق التّوسّع الزياني على المجالات الحفصية تمّ سبي حرم السّلطان أبي يحيى الحفصي بالواد الشّارف سنة (730هـ/1329م)[1]، ولم يذكر النّص مصير السّبايا، أمّا في رجب سنة (763هـ/1361م) سيطر الوزير أبو محمد عبد الله بن مسلم على وطن حمزة، وبني حسن، وزواوة وقبض على شيخ الموحدين بها[2].

4.3-أسرى نصارى في تلمسان

يقدّر عدد الأسرى النّصارى في تلمسان وحدها بآلاف من أصحاب الحرف[3]، وفي مراسلة بين السّلطان الزياني وملك أراجون جامقو الذي يطلب إطلاق سراح الأسرى النّصارى سنة (723هـ/1323م) كان جواب السّلطان الزياني بأنّه سيسلمه الأسرى وعددهم أربعا وعشرين (24) نصرانيًا الذين طلبتهم أراجون لعقد الصّلح، إضافة إلى ثلاثين (30) أسيرًا آخر وفق شروط محدّدة[4] وضمانات معلومة، كما أرسل ملك أراجون رسوله لاقتضاء الصّلح مع السّلطان الزياني سنة (764هـ/1362م) ومن شروط الصّلح مبادلة ثلاثين (30) أسيرًا نصرانيًا أمسكهم أبو حمو بعد اعتدائهم على موانئ المغرب الأوسط[5].

4-مصير الأسرى في العهد الزياني

لم تتحدّث النّصوص عن مصير الأسرى في المغرب الأوسط إلّا عرضًا، كمبادلتهم مقابل فكّ أسرى المسلمين عند النّصارى، حسب ما ورد في مراسلة الصّلح بين السّلطان الزياني وملك أراغون سنة (764هـ/1362م)[6]. كما أشار المغيلي إلى مسألة فداء الرّجل المأسور في البحر ولا أمل له في افتداء نفسه[7]، علمًا أنّ نهاية العصر الوسيط شهدت حالات الأسر البحري لتزايد الصّراع في بحر الرّوم، ولا بدّ لنا من الإشارة إلى أنّ الصّراع داخل بلاد المغرب أنتج فئة "أسرى فتن" بين هذه السّلط.

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 242.

[2] – نفسه، ج 2، ص 101.

[3] –نفسه، ج1، ص 239

[4] – نصيرة، عزرودي: مرجع سابق، وثيقة رقم 88، ص 227.

[5] – عمر، سعيداني: مرجع سابق، وثيقة رقم 113، ص 140.

[6] – عمر، سعيداني: مرجع سابق، وثيقة رقم 113، ص 140.

[7] –**قلادة التسجيلات**، ج2، ص389.

يتحدث(Charles-Emmanuel) عن الدّور المهم الذي قام به الأسرى في شمال المتوسط أو جنوبه، فيُستخدم الأسرى المسلمون كعمّال زراعيين وحرفيين وخدم في المنازل[1]، وهو ما فتح مجال العبودية خاصة في دار الحرب، فنظريًّا من وقع في قبضة غير المسلمين هو في ذمة إخوانه من أهل الإسلام، ويجب تخليصه من أيدي آسريه[2]، ولم يكن للعامّة من الفقراء بديل عن أموال صدقات المسلمين لافتدائهم[3]، وأمّا الأسرى المسيحيين في تلمسان فيُستخدمون في النّجارة والبناء وصناعة الأقفال والزّليج والرّسم[4].

من جهة أخرى أطلعنا(Charles-Emmanuel) على مراسلة بين أبي تاشفين الأول(718-737هـ/1318-1338م) وجيمس الثّاني ملك أراجون سنة (720هـ/1320م) من أجل التّفاوض حول أسرى أراجون في تلمسان، فكان جواب أبي تاشفين أنّ أعمال المملكة يقوم بها الأسرى[5]، وهو ما أكده يحيى ابن خلدون[6]، وأنّهم متقنون للصنائع وتسليمهم الآن مستحيل؛ لأنّ ذلك يعطّل ما تحتاج إليه الدّولة من صناعات[7]، وهذا دليل على تسخير الأسرى في الأشغال العامّة، فهل جواب السّلطان نابع من سياسة الدّولة الخارجية؟ أم أنّه فعلا لا يوجد في المغرب الأوسط من يُتقن هذه الأعمال؟ أم أنّ الأمر متعلّق بأجور العمال؟

أمّا الاستعباد فكان يعانيه المسلمون في أيدي النّصارى، والنّصارى في أيدي المسلمين، حيث يعاني المسلم في دار الحرب سوء التّغذية، وفرض الغرامات عليه، كما وضعت قوانين ولوائح من بنودها منع تواجد الأسرى المُستعبدين في السّواحل حتى لا يتمكنوا من الفرار، ومع ذلك وجدت قوانين متسامحة في قشتالة وأراغون، إذ لا يجوز قتلهم وتجويعهم، مع السّماح لهم باقتراض المال من المسيحيين للاتصال بإخوانهم المسلمين ليمكّنُوهم من جمع المال لافتداء أنفسهم، والسّماح لهم بالتّسول لجمع المبلغ المطلوب، مع أنّ هذه المبالغ باهظة يعجز الأسير عن جمعها ودفعها[8]، وإن رأى فيها الكاتب قوانين مُتسامحة إلّا أنّ في التّسول امتهان لكرامة الإنسان، ومعنى

---

[1] – Charles-Emmanuel, DUFOURCQ : op.cit, P.71-72.

[2] – عبد اللطيف، عامر: مرجع سابق، ص 239.

[3] –المازوني، أبو عمران: **قلادة التسجيلات**، ج2، ص389.

[4] –ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 239؛ –Charles-Emmanuel, DUFOURCQ : op. cit, P.74.

[5]-Ibid.

–عمر سعيداني، مرجع سابق، وثيقة رقم 91، ص 91.

[6] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 239.

[7] – عمر، سعيداني: مرجع سابق، وثيقة رقم 91، ص 91.

[8]- Charles-Emmanuel, op.cit, P.73-76.

ذلك أنّ الأسير كان يعاني جسديًا ونفسيًا، وأنّ الآخر كان يرى فيه حلًّا لأزمة مالية بتحصيل مبلغ الفداء، ولا يُنظر إليه باعتباره أسير حرب له حقوقه، هذا إن لم يتمّ اختطافه من البحر دون أن يساهم في الحرب.

وأمّا الأسرى المسيحيين في دار الإسلام فكانت أحوالهم فظيعة، حيث يُعرض عليهم الإسلام مقابل الحرية، ولم ينج بعضهم من القتل، واستُعبد بعضهم الآخر عند السّلاطين أو عند الأفراد، كما يتعرضون لسوء المعاملة، خاصة من كان يُعرف أنّه يمكن خلاصهم، فيحدّد السّيد المسلم مبالغ مرتفعة جدا للفداء[1]، وفي هذا الحكم تحيّز واضح من المؤرّخ لأبناء جلدته حيث حاول تقديم صورة الأسرى المسلمين بأنهم ينعمون برغد العيش بعد إصدار قوانين تنظم تجارة الرّقيق، وعلى العكس من ذلك أحوال النّصارى في بلاد المغرب، وجدير بالإشارة أنّ المؤرّخ اعتمد على الوثائق الأرشيفية في بحثه.

كما تعرّض آل زيان في المغرب الأقصى بعد سقوط تلمسان سنة (753هـ/1352م) إلى التّكبيل في السّلاسل، واقتيدوا إلى سجون فاس، وتتحوّل حياتهم إلى البؤس والشّقاء ليعيشوا من بيع الرّمل على الحمير، أمّا النساء الزيانيات فكنّ يشتغلن بغسل الثّياب في الدور[2] لتأمين أرزاقهنّ.

وأضاف صاحب بغية الرواد أنّ أبا حمو الثاني بعدما فشلت مفاوضات فكّ الأسرى مع السّلطان أبي سالم المريني ساق أسراهم في القيد سنة (761هـ/1359م)، وكان يذبح كلّ من تكاسل عن المسير[3]، ولم يسكت النّص عن وصف حالة الذّل والهوان التي عاشها الأسرى، حيث صفّدوا في الأغلال، وسيقوا في أسوء حال ليكونوا عوضا عن الأسرى الزيانيين في قبضة السّلطة المرينية[4]، لذلك كان الفداء هو الجانب المشرق في حياة هذه الفئة[5]، من جهة أخرى افتدى السّلطان أبو حمو الثاني سنة (768هـ/1366م) جميع أسرى المركب الذي كان يحمل هدية ملك الأندلس إليه[6]، بدفع مبالغ كبيرة نقدًا للنّصارى.

ومن خلال ما سبق من عينات عن حالات الأسر والسّبي يمكن القول أنّ الأسرى إمّا أنّهم أودعوا السّجن، وبعضهم قُتل من أجل استعراض القوة وإثبات النّصر خاصة مع الشّخصيات البارزة، ومنهم من استعبد واستخدم في الأشغال العامّة، أو الخدمة في البيوت والمزارع، كما صرّحت النّصوص بأهمية الاحتفاظ بأسرى الخصم

---

[1]- Charles-Emmanuel, op.cit , P.72-75.

[2] – ابن الاحمر: **روضة النسرين**، ص 75.

[3] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 63.

[4] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 181.

[5] – حميد، تيتاو: **الحرب والمجتمع**، ص339.

[6] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج 2، ص185.

قصد تحرير من وقع في قبضة العدو، ومن أجل فرض شروط للسّلم، أو طلب أموال الفداء بالنّظر للعائدات المالية الضّخمة التي توفّرها تجارة الرّقيق وعمليات افتداء الأسرى.

ثالثا: السّجن

ذكر ابن منظور السّجن على أنّه الحَبس، والسّجان صاحب السّجن[1]، ومُتولي أمر المسجونين، والسّجين نزيل السّجن، وهو المكان الذي يُحبس فيه المسجون[2]، إذ يرتبط المصطلح بحرية الإنسان، وهو وجه من وجوه علاقة الحاكم بالمحكومين[3]، وقد تطور أداء السّجون من التّأديب، ومنع المخالفين عن الحركة إلى انتهاك حقوق الإنسان[4] والتّخلص من الخصوم، والمغضوب عليهم.

بداية وجبت الإشارة إلى أنّ الحديث عن السّجون والسّجناء في المغرب الأوسط وإن توفّرت لدينا إشارات عن الأسماء، والفئات التي طالها السّجن على يد السّلطة الزيانية أو السّلط الخارجية، في سياق الكتابة حول الشّخصيات السّياسية أو العلماء، فإنّنا نفتقر لأخبار فئة العامّة من الرّعية، كما نفتقر للتّفاصيل حول عمارة السّجون، وأوضاع المساجين الاجتماعية والنّفسية، وسبل الخلاص من السّجن.

نحاول التّعرف على بعض المساجين في العهد الزياني لا باعتبار السّجن مكانًا لتنفيذ العقوبات التي لا حدّ فيها؛ بل عند المساجين الذين كانوا ضحايا الفتن والتّآمر والظّلم، أي السجن التّعسفي، إذ لم يقتصر السّجن على المخالفين السّياسيين والمتمردين فحسب بل زجّ بالسّلاطين أيضا في السّجن من قِبل خصومهم، وجدير بالذكر أنّ السّجناء السّياسيين عند أعدائهم غالبًا ما كان مصيرهم القتل، أمّا عن أحوال التعذيب وانتهاك الحقوق فلم يقف البحث إلا على بعض الإشارات.

1-سجن السلاطين

بعد القبض على السّلطان أبي سعيد الزياني أمر السّلطان أبي عنان المريني بذبحه في محبسه، رغم أنّه امتنع عن الطّعام لتعجيل موته[5]، واعتُقل السّلطان أبو ثابت(753هـ/1352م) في بجاية، وحُمل إلى أبي عنان

---

[1] – لسان العرب، ص 1948.

[2] – احمد، مختار عمر: مرجع سابق، مج2، ص 1038.

[3] – حميد، الحداد: **السلطة والعنف**، ص 25.

[4] – فريد، فوغالية: مرجع سابق، ص 282.

[5] – ابن الاحمر: **روضة النسرين**، ص 51.

المريني حيث سجن بالمدية[1]، وكان رفقته ابن أخيه محمد بن أبي سعيد عثمان الذي أُبقي عليه سجينا[2]، أمّاَ محمد حفيد المولى أبي تاشفين الأول فاحتُجز منذ سقوط الدّولة في فاس، إلى أن نصّبه السّلطان أبي سالم على تلمسان[3] سنة(761هـ/1360م)، ولعلّ هذا الاحتجاز كان في السّجن، وقد تكون اقامته محدّدة خارج السّجن للاستعانة به في الصّراع الدائر بين المغربين الأوسط والأقصى، وإيقاظ الفتنة داخل البيت الزياني.

وأمّا ابن الحمراء الذي تولى السّلطة لعهدتين ما بين(827-831هـ/1424-1428م) و(833-834هـ/1430-1431م) فقد اعتقله السّلطان الحفصي أبو فارس سنة (833هـ/1430م) وظلّ محجوزا بقصبة تونس إلى أن هلك سنة (840هـ/1436م)[4]، تُفصح هذه الحادثة عن تدخّل السّلطة الحفصية في تعيين وعزل سلاطين بني زيان.

2-الموظفون في البلاط

تعرّض للسّجن كبار الموظفين في الدّولة، فمنهم من حُبس في سجون السّلط المجاورة، ومنهم من امتحن من قبل السّلاطين الزيانيين، فمن تبعات الغيرة والتّآمر داخل البلاط الزياني خلال حكم السّلطان أبي تاشفين الأول نكبة القائد موسى بن علي مُتّهما إياه بالمُداهنة واللّين عند مواجهة العدو[5]، وذلك بإيعاز من منافسه في البلاط "هلال القطلوني" فسُجن الحاجب[6] أو القائد حسب ما ورد في النّص لأشهرٍ بمدينة الجزائر، وضُيّق عليه أشد التّضييق، ولم يُفرج عنه إلا بنكبة هلال القطلوني ليشغل منصبه إلى يوم مقتله بدخول أبي الحسن المريني مدينة تلمسان[7] سنة (737هـ/1336م).

من جانبه ابن خلدون يتحدّث عن نفسه خلال سنة (769هـ/1367م) كان في بلاد الزّاب ببسكرة، طلب منه أبو حمو الثاني إعانته على استتباع قبائل رياح، وهو خلال هذه الفترة في حالة فرار من سجن أبي العباس

---

[1] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 383؛ الزركشي: مصدر سابق، ص 94.

[2] – الزركشي: مصدر سابق، ص 94.

[3] – مجهول: مصدر سابق، ص 164.

[4] – الزركشي: مصدر سابق، ص129.

[5] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 143-144.

[6] – ذكر ابن خلدون أنّ موسى بن علي هو الحاجب الهالك مع السّلطان، غير أنّه في المقدمة يقول لا أثر عند بني عبد الواد لهذه الألقاب ولا تمييز الخطط لبداوة الدّولة وقصورها، واختصّ بهذا اللّقب القائم بالأمور الخاصّة للسلطان في داره. يُنظر: ابن خلدون، عبد الرحمن: **المقدمة**، ج2، ص 642-643.

[7] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 151.

أحمد صاحب قسنطينة قاتل ابن عمه أبي عبد الله صاحب بجاية الذي كان يحيى في خدمته[1]، لم يقدم يحيى بن خلدون أي تفاصيل عن سجنه ولا عن فراره، وهل سجن أم أنّه فرّ خوفا من السّجن.

وأوقفنا نصّ المغيلي عند أحد القضاة أُجبر على تولّي الخطّة بعدما أظهر القائد أمرًا من السّلطان بالتّولية فرفض الفقيه الامتثال، فسُجن مكبّلا في الحديد، وأكد السّلطان على إجباره بالتّعذيب في السّجن؛ فلمّا عاين الفقيه ما لا طاقة له به التزم الخطّة التي قُلّدها[2]، وبما أنّ المغيلي أشار إلى وجود حالة رفض تولّي خطط السّلطان، فإن احتمالية وجود هذه الظاهرة قائمة، إذا كان هذا القاضي سُجن، فإن الآبلي (ت757هـ/1356م) فرّ من السّلطان أبي حمو الأول الذي استخدمه على قيادة بني راشد[3]، وهو وجه من وجوه علاقة العلماء بالسّلطة.

من جهة أخرى عاين الرّحالة عبد الباسط بن خليل حالة الفوضى الواقعة في بلاط بني زيان حيث أقدم السّلطان محمد المتوكل على الله (866-873هـ/1462-1468م) على نكبة عمّال دولة أحمد بن أبي حمو المعتصم بالله العاقل (834-866هـ/1431-1462م) فاستقدم عامل وهران محمد الزكاجي، وكان من رؤساء وهران وأكابرها، وسجنه بالقصر هو وجماعة من أعيانه ووزراء السّلطان أبي العباس أحمد العاقل[4]، فتهمة هؤلاء المساجين أنهم كانوا عمالا في العهد السابق.

3-سجن العلماء

سُجن علماء من تلمسان في السّجون المرينيه، فخلال حصار يوسف بن عبد الحق المريني(685-706هـ/1286-1306م) للمدينة أُلقي في السّجن أبو العباس أحمد مكبّلا في القيود، وهو من الصّلحاء العارفين بكتاب الله فكان النّاس يقصدونه لتجويد القرآن، ولم يُفرج عنه إلا بوفاة السّلطان المريني ونهاية الحصار[5] وقد أشار النّص إلى القيد في السجن وهو من تعذيب المساجين.

وسُجن الولي أبو عبد الله محمد بن محمد الغزموني خلال نفس الفترة[6]، أمّا أحمد بن قاسم بن الحاج من وجوه تلمسان فشُدّد عليه الثّقاف لاتهامه بإيواء الجواسيس والعيون وإفادتهم بما يرجون من الأخبار[7]، فالسّجن

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 193.

[2] – المازوني، أبو عمران: **قلادة التسجيلات**، ج2، ص 325.

[3] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 158.

[4] - ABDELBASIT. B.HALIL : op. cit, P.60.

[5] – ابن مرزوق: **المناقب المرزوقية**، ص 179؛ ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 155.

[6]– المقري: **نفح الطيب**، ج5، ص 243.

[7] – ابن مرزوق، **المسند الصحيح**، ص322.

يكون بالتّهمة، والشّك لأنّ ابن مرزوق لم يؤكد ثبوت ذلك في حقه.

أمّا ابن مرزوق الخطيب[1] فقد امتحن بالسّجن ثلاث مرّات من قبل السّلاطين الذين كان في خدمتهم[2]، **المحنة الأولى:** سجن عقب توسّطه للصّلح بين أبي سعيد عثمان بن عبد الرّحمن، والسلطان أبو ثابت مع السّلطان أبي الحسن المريني، وظلّ سجينا مدّة تسعة(9) أشهر، كابد فيها المشاق، وبعد إطلاق سراحه امتنع عن المقام بتلمسان ورحل إلى الأندلس[3]، أمّا المقري التلمساني فنقل عن ابن خلدون أنّ أبا سعيد أرسله سرًا لطلب الصّلح، وهو ما رفضه أبو ثابت فأرْسَلَ من حبسه، ثم أُشخص إلى الأندلس[4]، وفي المسند أنّه اتُّهمَ بالتّآمر بعد أن وصلته كتب من السّلطان أبي الحسن المريني قبل وصول الكتب في الصّلح إلى سلاطين بني زيان[5]، ولم يُطلق سراحه إلا بعد الفتنة بين أبي الحسن وولده أبي عنان سنة (750هـ/1351م)[6]، وأمّا عن ظروف السّجن فلا تتوفّر تفاصيل غير أنّه ذكر مكابدة ما يعظّم الله أجره[7]، وما أرجو ذخره عند الله[8]، وأضاف المقرئ أنّه انتُهبت رحلته وانتهكت حرمته وسُجن في مطبق[9]عميق القاع مُحكم القفل[10].

---

[1] –أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق ولد سنة(711هـ/1311م) من قبيلة عجيسة الزناتية، وهو صاحب المناقب المرزوقية، والمسند الصحيح الحسن. ينظر: **المناقب المرزوقية**، ص 145، 298؛ ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، 154؛ التنبكتي، أحمد بابا، مصدر سابق، ص 450–455.

[2] – يُذكر أنّ والده حذره من خدمة السّلاطين لكثرة الحسّاد والأعداء وأوصاه بقبول خطة الخطابة ورَفْض خطة القضاء، وكلّ ما له علاقة بالمال. يُنظر: ابن مرزوق، **المسند الصحيح**، ص 482.

[3] – ابن مرزوق: **المناقب المرزوقية**، ص 307.

[4] –المقري: **نفح الطيب**، ج5، ص 413.

[5] – ابن مرزوق، **المسند الصحيح**، ص 297.

[6] –نفسه.

[7] – ابن مرزوق، **المناقب المرزوقية**، ص 307.

[8] – **المسند الصحيح**، ص 499.

[9] – المطبق: السجن تحت الأرض يُعزل السجين في ظلام دامس يحال فيه بينه وبين النور، ويعدّ المطبق غالبا للمساجين السياسيين، وميزاته شدة الظلام وسوء التهوية، ومن يمكث فيه طويلا يفقد بصره. يُنظر: عبود الشاليجي: **موسوعة العذاب**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، مج3، ص 115.

[10] – المقري: **نفح الطيب**، ج5، ص 396.

المحنة الثانية: سجنه السّلطان أبي عنان المريني الذي أرسله سنة (758هـ/1357م) لخطبة ابنة السّلطان أبي يحيى الحفصي[1] فلمّا رُفضت الخطبة أوشي بابن مرزوق، فقَبض عليه السّلطان أبي عنان المريني وسجنه، ولم يُطلق سراحه إلا قبل وفاة السّلطان بقليل سنة (759هـ/1358م)[2].

أمّا **آخر محنة** تعرّض لها فكانت بعد علو مكانته، وتحوّل زمام أمور الدّولة إلى يديه في عهد السّلطان أبي سالم (760-762هـ/1358-1360م) فتربّص به الخاصّة، ولمّا وثب عمر بن عبد الله بالسّلطان ألقى بابن مرزوق في السّجن[3]، ليُغرّب بعدها فانتقل إلى مصر[4]، وسواء غُرّب أو اختار الانتقال فذلك تحت ضغط من السّلطة التي كان خادمًا لها، خاصة مع حالات اغتيال السّلاطين أو التّآمر داخل أجهزة الدّولة وبلاطها.

4-شيوخ القبائل

يُحدّثنا يحيى بن خلدون عن سجن عبد الله بن صغير بن عامر في سجون أبي حمو الثّاني[5]، وأطلق سراحه سنة (769هـ/1367م)، ولعلّ سبب إطلاق سراحه أنّه من بني عامر، وهم الدّاعم الدّائم لأبي حمو والدّولة في توطيد السّلطة، وإحياء الدّولة، والتّعاون على إيقاف الزّحف من الجهة الشرقية أو الغربية، لذلك فكّ أسره، للإبقاء على حبل الولاء دون انقطاع.

وفي سنة (770هـ/1368م) تمكّن السّلطان أبو حمو الثّاني من محمد بن عريف، وسعد بن العباس الديالمي[6]، من غير أن يُقدّم صاحب النّص أي تفاصيل عن طبيعة هذا التّمكّن والثّقاف ومدته ومكانه، فقط يمكن القول أنّهما أوقفا عن الحركة في حضرة تلمسان.

5-سجن العامة

تتقلص المعطيات كلّما وضعنا القلم عند فئة العامّة، ففي مسألة طُرحت على أبي الفضل العقباني ورد فيها بتغلّب العرب حُبس رجلان ظلمًا عند بعضهم شرط أن لا يُتركا إلا بفداء نفسيهما بدينار عن كلّ رجل[7]، من

---

[1] – أبي يحيى الحفصي: وهو أبو بكر ابن أبي زكريا ابن أبي اسحاق ابن أبي محمد بن عبد الواحد بن أبي حفص لقبه المتوكل (718-747هـ/ 1318-1346م) دخل تونس سنة (717هـ/1316م) قادمًا إليها من قسنطينة، أمّا حروبه مع بني عبد الواد فدامت أكثر من عشر(10) سنين. يُنظر: ابن القنفذ: **الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية**، ص 160-161.

[2] – المقري: **نفح الطيب**، ج5، ص 413.

[3] – نفسه، ج5، ص 414.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 154.

[5] – نفسه، ج2، ص199.

[6] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 212.

[7] –المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 129.

جهته أشار ابن مرزوق إلى سجن الولي أبو العباس أحمد بن الخياط خلال الحصار الطويل لتلمسان، ومعه أزيد من سبعمائة (700) رجل[1]، وهو عدد ضخم، يجعلنا نطرح السؤال عن أحوال هؤلاء الموقوفين؟ وعن الفضاء الذي تم وقفهم فيه؟

ولا شك أنّ العامّة أكثر من تعرّض للسّجن رغم صمت النّص في سياق إهمال التأريخ لهذه الفئة والانشغال بالتّأليف لسادة البلاط، إلا ما ورد عرضا في الثّنايا في زمن غاب فيه نصّ هذه الفئة المنشغلة بقضايا تدبير المعاش، بعيدًا عن التّأليف والكتابة، ولكنّ المؤكّد أنّ جميع الفئات قد تعرّضت للسجن سواء من السّلطة القائمة أو السّلط المتغلّبة، رغم نقص المعطيات المرتبطة بالسّجون والمساجين.

رابعا: الضرب

الضّرب سلوك اجتماعي يعقب العجز عن ضبط النّفس، ويستهدف الانتقام المادّي من جسد الخصم، ويمكن معالجة هذه المسألة على مستويين: ضرب الرّعية من قبل السّلطة، وحالات الضّرب بين العامّة، هذه الأخيرة يمكن الكشف عنها أيضا من خلال معالجتها على مستويين، داخل الأسرة وخارجها.

1-ضرب الرّعية من قبل السّلطة

أورد صاحب قلادة التسجيلات حادثة حول قاض رفض تولّي الخطّة، فهدّده القائد المُكلّف بتوليته بالضّرب، فزاد القاضي امتناعًا، فأمره السّلطان بضربه بالسّوط النّوبة بعد النّوبة[2]، هذا النّص يؤكد أنّ علاقة الفقهاء بالسّلطة كانت متقلّبة بين من التحق طوعًا بالسّلطان وبين من انعزل عنه، وفي حالة هذا القاضي لم يقبلها إلا بعد أن امتحن، وعانى ما لا طاقة له به، من جهة أخرى نصُّ الظّهير من البداية يشير إلى إجبار الفقيه على الخطّة، فإمّا أنّ الفقيه بعينه مُنقبض عن السّلاطين، وإمّا أنّ ظاهرة رفض الخطط السّلطانية كانت مُتفشية بين العلماء.

وسئل قاسم العقباني عن عامل مجشر أكره الفَعَلَة في أنفسهم، ودوابهم، وفي آلاتهم لبناء مسجد يصلون فيه الجمعة[3]، فالعامل على المجشر ممثل السّلطة سواء أُمر بذلك أو فعل ذلك من نفسه، في هذا الموضع لم يُقدم لنا النّص تفصيلا حول الاستخدام بالقهر والإجبار، قد يكون من وسائله الضّرب أو التّهديد به.

2-الضّرب في المجتمع

---

[1] – **المناقب بالمرزوقية**، ص 155.

[2] –المازوني، أبو عمران: **قلادة التسجيلات**، ج2، ص 325؛ يُنظر: الملحق رقم04، ص246.

[3] – الونشريسي: **المعيار**، ج1، ص 142.

يمكن تتبّع هذه الظّاهرة من خلال المدونة النّوازلية حيث يجيب الفقهاء عن بعض المسائل المُتعلّقة بالتّدميّة والقصاص، والأيمان، ومسائل أخرى لم يكن جوهرها المشاجرات؛ وإنّما وردت عرضًا في ثنايا المسائل.

1.2-الضرب داخل الأسرة

غالبا ما تعرّضت النّساء للضّرب من قبل أزواجهن، رغم التّوصية على المعاشرة بالمعروف، وعدم إيلام الزوجة بأقوال أو أفعال في نفسها أو مالها[1]، حيث شهد شهود بمعرفتهم التّامة بامرأة أساء زوجها عشرتها وكثير الأذى لها بالضرب بغير ذنب مُستحقّ، وما زالت تحت طائل الضرب إلى غاية اللّحظة، وأضاف إيثار الزّوج لضرّتها عليها[2]، حيث نبّه صاحب القلادة في هذا النّموذج التّوثيقي أنّه ينبغي للكاتب من أهل الوثائق تقييد ما انتهى إليه علم وسماع الشهود[3]، وقد أوجب القضاء للزوجة إغرام الزوج أو القضاء بطلاقها إذا ما تعرّضت للضّرر في نفسها بالضّرب، وما يتبع ذلك من سوء العشرة[4]، والمألوف في سوء العشرة الضّرب والسّب والهجر في غير ذنب.

وفي مسألة مُتعلّقة باليمين سُئل بركات المازوني (الباروني) عن رجل ضرب ولده نظير ضرب الولد لأحد الجديان التي كان يرعاها، فلبث الولد صريعًا ساعة من نهار، ثم أفاق[5]، فما يهمّنا من هذه المسألة وجود حالات عنف حادّة ضدّ الفروع، خاصّة وأنّ النّص ذكر صغر سنّ الولد، من جهة أخرى نقف عند مسألة خفية وهي عمالة الأطفال، ناهيك عن العقوبة المترتّبة عند أي خطأ من الصّبي.

2.2-الضرب بين العامة

قصد النّاس في العصر الوسيط الفقهاء للإجابة عن القضايا الحياتية التي تعترض سُبُلهم من ذلك حالات الخلافات، والمُشاجرات متعدّدة الأسباب، حيث أشار صاحب قلادة التّسجيلات عند وضع النّماذج إلى حالات تدمية العمد، ولم يُهمل الإشارة إلى التّدمية الخطأ[6]، وما دام هناك إشارة لهذه الحالات فهي واقعية عاينها القاضي المغيلي خلال فترة ممارسته القضاء انطلاقا من البيئة التي ينتمي إليها، وما قد يصادفه القضاة من

---

[1] – المازوني، أبو عمران: **المهذب الرائق**، ج3، ص 768.

[2] – المازوني، أبو عمران: **قلادة التسجيلات**، ج2، ص 364.

[3] –نفسه.

[4] – المازوني، أبو عمران: **المهذّب الرائق**، ج3، ص 768.

[5] – الونشريسي، **المعيار**، ج4، ص 301.

[6] – المازوني، أبو عمران: **قلادة التسجيلات**، ج2، ص 353-354.

حالات.

ومن هذه الحالات أنّ رجلًا ضرب آخر فأصابه بموضع من رأسه تعديّا وظلمًا وجرأة على حرمة المسلمين، فإن مات قبل برئه فهو المأخوذ بدمه، والمُستقاد له منه[1]، واستنادًا إلى النّص النّوازلي نقف عند سُؤال لابن مرزوق عن رجل ضرب آخر بسكين، فشُلّت بعض أصابعه[2]، وسُئل أبو الفضل العقباني عن رجل جرح آخر في خاصرته جُرحًا لا يُعرف قدره أضعفه جنسيًا، وأمّا الطّرف الآخر فأُصيب في حاجبه وادّعى أنّ إحدى عينيه لا يبصر بها نهائيًا، وجرح في كتفه فشُلت يده وأضاف أنّه ضعُف عمّا اعتاد من الجماع[3]. وكان الجواب القصاص وجرح الجاني بمثل ما جرح[4]. فبغضّ النّظر عن الإصابة الجسديّة، لا شكّ أنّ المجني عليه عانى أضرارًا نفسيّة نتيجة تعدّد الإصابات، وطول أثرها وملازمته باقي الحياة هذا إن لم تنته حياته.

من جهته أجاب قاضي قسنطينة أبو عبد الله الزلديوي وفقيه مدينة الجزائر أبو الحسن علي بن محمد الحلبي عن مسألة تتعلّق بالميراث، جاء فيها أنّ رجلًا جرحه آخر ثم مات بردم، فكان الجواب الغالب أنّ سبب موت الرّجل الرّدم وليس الجرح[5] فالسؤال حول حقوق الورثة، إلّا أنّه كشف حالة الجرح النّاتج عن الضّرب الذي اشتبه فيه الورثة بأنّه قد يكون سبب الوفاة.

كما سُئل فقهاء أسرة العقباني حول خصومات بين الأفراد حيث تنازع رجلان، وتشابكا بالأيدي أفضى الشّجار إلى سقوط بعض أسنان أحدهما، وأنكر الجاني فعل ذلك[6]، وفي عراك آخر تدخّل رجل ثالث للفصل بين المُتشاجِرِيْن فكسر أحدهما الآخر، فقام المكسور على المُتدخّل الثّالث مُتّهما إياه بعرقلته فلولاه لما قدر عليه الجاني[7]، واعترف جانٍ بضرب المجني عليه بعصا أو حجر ومات المجني عليه، وبذلك أشهد على نفسه أنّه المأخوذ بدمه[8]، ولم تقتصر المسائل المطروحة على القضاة، حول المشاجرات بين الرّجال فحسب؛ بل وصلت

---

[1] – المازوني، أبو عمران: قلادة التسجيلات، ج2، ص 353.

[2] –المازوني، أبو زكريا: مرجع سابق، ج4، ص 85.

[3] –نفسه، ج4، ص 346.

[4] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص364.

[5] – الونشريسي: **المعيار**، ج2، ص 285.

[6] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 341.

[7] – نفسه، ج4، ص 124.

[8] – المازوني، أبو عمران: **قلادة التسجيلات**، ج2، ص 355.

حدّ الشّكوى من الصّبية، حيث أنكر رجل ضرب ولده لولد آخر، ورُفعت المسألة للقاضي فلم يوجب للمجني عليه شيئا[1].

واستنادًا إلى ما سبق يمكن القول إنّ ظاهرة العنف الجسدي، والاعتداء بالضّرب في مجتمع المغرب الأوسط موجودة، وإن لم تفصح المصادر الفقهية عن أسباب هذه المشاجرات؛ إلا أنّها تؤكد وجود الظاهرة، وبمشاهد قاسية خاصّة أنّها تخلّف آثار وعاهات مُستديمة إن لم نقل هلاك أحد المتشاجرين، ومع ذلك لا نعمم لغياب نصوص إحصائية دقيقة، فلا شك أنّ ما دوّنه الفقهاء جزء من القضايا وليس كلّها، قد يكون بين النّاس من لم يعرض قضيته على الفقهاء.

لم تشمل ظاهرة العنف الفئات الاجتماعية فحسب، بل امتدّت أبعد من ذلك، ليطال الحيوان باعتباره ضحيّة للإنسان، ليتأكد لنا عمق وتشعّب الممارسات العنيفة للإنسان فنسي أنّ للحيوان روحًا، وجبت حمايتها، والحفاظ عليها، وعدم الاستخفاف بتعذيبه، ومن جملة ما يتأذى به الحيوان ما ذكر الونشرسي كإثقاله بما لا يُطيق من أحمال، وإكراه البهائم على سرعة المشي بالضّرب والزّجر، وأضاف أنّ هذا أصبح أمرًا معتادًا من حمّالي الزّرع، وناقلي الحجارة والجصّ وغيرهم[2]، وحقّ هذه البهيمة على صاحبها التّرفّق والتّوسط في مقدار ما يُحمل عليها[3]، فالنّص يؤكد وجود شرخ في الانسانية بعلو القسوة على الرّحمة، وما يرسخ هذا الشرخ أنّ الأمر صار مألوفا.

ويقودنا النّص النّوازلي إلى مسألة ورد فيها السؤال إلى الفقيه بركات المازوني(ق.8هـ/14م) عن ضرب ولد صغير لأحد الجديان التي يرعاها فمات الجدي[4]، وإن كان القتل غير متعمّد، لكنّ موت الجدي يعكس قوة الضّربة وعنفها، من ناحية أخرى يضع النّصّ بين أيدينا قضية ترويع الحيوان، وإثارته حيث سُئل الفقيه الوغليسي(ت786هـ/1384م) عن أحدهم ضرب كلبًا فهاج فعضّ شخصًا آخر، والسؤال مَنْ الضّامن لهذا السّلوك صاحب الكلب أم المتسبب في هياجه؟ وكان جواب الفقيه إن لم تدعُه الضرورة لضربه وفَعَلَ فهو الضّامن[5]، لم يتسبّب هذا الفعل في ترك أثار العض على الجسم فحسب بل إنّ لذلك تبعات صحيّة، ضف إلى

---

[1] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 134.

[2] – الونشريسي: **المعيار**، ج2، ص 501؛ العقباني: مصدر سابق، ص 272.

[3] –نفسه.

[4] – الونشريسي: **المعيار**، ج4، ص 301.

[5] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 375.

ذلك حالة الفزع التي يتعرّض لها الشّخص الذي انبعث إليه الكلب، وحتى الحيوان الهائج كان في حالة فزع اضطرته إلى رد فعل.

ومن الضّروري الإشارة إلى مسألة الكي[1] وردت في نصّ حول عقد استحقاق دابّة في هذا النّموذج يجب على الموثّق أن يصف الحيوان وصفًا دقيقًا، فإن كان به أثر كيّ ذكره[2]، والكيّ أثر عنف على جسد الحيوان لتعليمه –وضع علامة–وتمييزه، ولعلّ ذلك للتّعرف على الحيوان في حال تمّت سرقته.

لم تمر هذه الظّواهر على المحتسب دون أن ينبّه عليها، فاعتبر كلّ من العقباني وأبي العباس الونشريسي ذلك من المناكر التي يتوجّب زجرها، والاحتساب فيها، ومنع النّاس من ممارستها[3]. وأمّا عن ملكية الحيوان فيجب الرّأفة به سواء كان عند صاحبه أو عند غيره، وأكّد أن تعذيب الحيوان محرّم، والواجب حفظ نفسه[4]. وحريّ بنا الإشارة في هذا الموضع إلى دور الفقيه في العصر الوسيط، حيث كان مقصد النّاس في كلّ كبيرة وصغيرة في مجتمع المغرب الأوسط.

وأخيرًا يمكن القول إنّ العنف الجسدي بكلّ مستوياته قد طال جميع الفئات الاجتماعية سواء من خلال القتل والتّمثيل بالجثث، وأسر الرّجال وسبي النّساء والصّبية، وحبس المتمرّدين وشيوخ القبائل، وأهل العلم المعارضين، إمّا داخل الدّولة أو خارجها، كما سُلّط الضّرب على الجميع سواء من السّلطة على الرّعايا أو بين الرّعايا، ليس هذا فحسب بل امتد أعمق ليشمل الحيوان فلم يسلم من العنف البشري، ورغم التّوقف عند عينات من الفئات الاجتماعية فقط، إلا أنّ البحث كشف عمق ظاهرة العنف الجسدي ورسوخها في النّفس البشرية.

---

[1] –والكي: إحراق الجلد بحديدة ونحوها، وكوى الدّابة كيّا بالمكواة، وكويته فاكتوى. يُنظر: ابن منظور: مصدر سابق، ص 3965.

[2] – المازوني، أبو عمران: **قلادة التسجيلات**، ج2، ص 58.

[3] – الونشريسي: **المعيار**، ج2، ص 551؛ العقباني: مصدر سابق، ص 272.

[4] – العقباني: مصدر سابق، ص 272.

المبحث الثاني: التعسف الإداري في المغرب الأوسط

أوّلًا: النّفي

استخدمت المصادر التّاريخية المغربية المعاصرة لفترة الدّراسة مصطلحي "التّغريب"[1] و"الإشخاص"[2] بمعنى النّفي[3]، وهو الإخراج من البلاد إلى موضع آخر[4]، وقيل معناه السّجن[5]، ولعلّ الإشخاص لا يُضبط بمدة زمنية محدّدة، وهو الفارق بينه وبين التّغريب، والنّفي عقوبة تأديبية تُعتمد في الجنايات التي لا تصل حدّ القتل[6] لذلك قال بعضُهم أن دم المنفي مهدور، فلا يُطالب قاتله بدمه[7].

1-نفي السّلاطين

ذكر ابن خلدون أنّ آل زيان وفي خضمّ الاستبداد بالسّلطة والنّزاعات الدّاخلية تعرّض بعضهم للنفي فعبد الرحمن أبو زيد والد كلّ من أبي سعيد وأبي ثابت كان يقيم في سجلماسة، وبعد مهلك والده انتقل إلى تلمسان للإقامة مع بني زيان؛ إلا أنّ السّلطان غرّبه إلى الأندلس فاستشهد مرابطًا بثغر قرمونة، وأضاف ابن خلدون أنّ أولاده الأربعة عادوا إلى تلمسان واستوطنوها أعوامًا إلى أن استولى السّلطان أبي الحسن المريني على ملك بني زيان فنقلهم في جملة أعياصهم إلى المغرب الأقصى[8]، ثم استأذنوا السّلطان أبي الحسن في الجهاد ضد النّصارى فأذن لهم وفرض لهم العطاء[9].

ويتحدّث يحيى ابن خلدون عن قضية نفي قرابة الملك إلى الأندلس بعد مقتل أبي حمو الأول سنة (718هـ/1318م) وبيعة أبي تاشفين عبد الرّحمن (718-737هـ/1318-1337م) مُستخدمًا مصطلح "أجازه"[10]،

---

[1] -التّغريب: النّفي لمدة زمنية محدّدة. يُنظر: ابن منظور: مصدر سابق، ص 4512.

[2] – الإشخاص: من مادة "شخص" والشّخوص السّير من بلد إلى بلد، بمعنى ذهب، وشَخَصَ المرء عن أهله ذهب، وشَخَصَ إليهم رجع. يُنظر: ابن منظور: مصدر سابق، ص 2212.

[3] – النفي: نفى الشيء ينفي نفيا معناه التّنحية، ونُفي الرّجل إذا طُرد. يُنظر: ابن منظور: مصدر سابق، ص 4511-4512.

[4] – عبود الشالجي، مرجع سابق، مج3، ص 185.

[5] – الفراهيدي: مصدر سابق، ج4، ص 253.

[6] – فريد، فوغالية، مرجع سابق، ص 442.

[7] – ابن منظور: مصدر سابق، ص 4512.

[8] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 154.

[9] -نفسه.

[10] – **بغية الرواد**، ج1، ص 239.

وذلك أنّه يُراعي مسألة الولاء للبلاط والأسرة التي يخدُمها؛ غير أنّ عبد الرحمن بن خلدون أورد أنّه أشخص سائر ولد يغمراسن الذين كانوا بتلمسان، وأجازهم إلى العدوة[1]، وأردف النّص بتبرير هذا التّصرف من قبل السّلطان حَذَرًا من الفتن على الدّولة[2]، خاصّة أنّ السّلطان تمّ قتله، ولعلّ أحد قرابته يطالب بدمه، ويحدث الانشقاق داخل الأسرة.

ومع تقدّم عمر الدّولة حاصر المتوكل على الله (866-873هـ/1462-1468) مدينة تلمسان (866هـ/1462م) ففرّ منها السّلطان أبو العباس أحمد العاقل (834-866هـ/1431-1462م) ولمّا تمكّن منه صرفه إلى الأندلس[3]، ولأنّ التنسي ألّف هذا الكتاب للسّلطان المتوكل على الله، وكان ممّن غمرته نِعم السّلطان حسب ما أورد في مقدمة مصنّفه، مؤكّدًا أنّه اجتهد لإرضائه[4]، تلطّف في سرد الرواية، وتبرير فِعل المتوكّل بأنّه أحسن إليه، ولم يعرض له بسوء، وأكرم نزله بالأندلس خوفًا عليه من ألسنة النّاس[5]، غير أنّ الواقع التّاريخي أكّد تغريبه إلى الأندلس بدليل ثورة أحمد العاقل المخلوع سنة (867هـ/1462م) من الأندلس لكنّه فشل في ثورته، فقتله المتوكّل ودفنه بالعبّاد[6].

2-نفي رجال الدولة

تعدّدت أسباب نفي العمّال في بلاط بني زيان فالمنافسة على النّفوذ أفضت إلى نفي الحاجب موسى بن علي متولي أخذ البيعة للسّلطان أبي تاشفين الأول(718-737هـ/1318-1337م) الذي أشخصه إلى مدينة الجزائر[7]، ولمّا استبدّ هلالا القطلوني بالسّلطان واحتدّت المنافسة بينهما قرّر الحاجب الخروج إلى الأندلس خوفًا على نفسه من تآمر هلال القطلوني فبادره الأخير وتقبّض عليه، وغرّبه إلى الأندلس، فأقام بغرناطة[8]، وأمّا

[1] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 141.

[2] –نفسه.

[3] – التنسي: مصدر سابق، ص255-257.

[4] – نفسه، ص108.

[5] – نفسه، ص 257.

[6] –نفسه.

[7] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 151.

[8] – نفسه.

الوزير عمران بن موسى فقبض عليه السّلطان أبو حمو الثّاني سنة (770هـ/1368م) لأمر نقمه عليه فأُرسل إلى تنس، ثم أجازه إلى الأندلس[1]، وفي النّص تحيّز واضح للسّلطان.

ومن جهة أخرى أجاز السّلطان أبو حمو الثّاني سنة (774هـ/1372م) قائده الحاج موسى بن علي بن برغوث إلى الأندلس متّهما إياه بعدم العمل بمقتضى الوزارة[2]، فالنّفي كان في أفراد الأسرة وعمال الدّولة، للتخلّص من المعارضة داخل الأسرة الحاكمة، ومعاقبة العمال للتّقصير في الخدمة، أو اتّباعًا لتآمر أصحاب المصالح.

3-التّهجير القسري للجماعات

لمّا كان النّفي في الخاصّة والأفراد، كان التّهجير القسري في العامّة والجماعات، فبعد حصار المدن ودخولها إمّا صلحًا أو عنوة سواء نُهبت أو كُفّت أيدي الجند عن ذلك؛ فالمتغلّب دائما أمام سياسة عسكرية، تستهدف إنهاك الخصم بحرق المدينة أو تهديمها، وبعد نهاية الحرب تشهد المدينة سياسة ما بعد الحرب إتماما لعمليات القمع، فبغضِّ النّظر عن أثر العنف الظّاهر في البُنية الديموغرافية، فإنّ المتغلّب يستأصل ما تبقى عن الإبادة الجماعية من النّاس ويبعدهم قسرًا[3].

حيث قرّر يغمراسن بن زيان (633-681هـ/1235-1282م) في بداية عمر الدّولة بعد صراعه الطّويل مع القبائل البربرية الرّافضة للخضوع سنة (686هـ/1269م) تغريب مغراوة وتهجيرهم[4]، وأزاحهم أبو حمو سنة (762هـ/1360م) عن تنس لمّا تبيّن أنّهم سبب للفتن والمحن[5]، وخلال حملة أبي حمو على المغرب الأقصى خرّب الحصون وشرّد أهلها[6]، وفي التّشريد إكراه للناس على الهجرة فرارًا من العنف، وسياسة الأرض المحروقة التي مارسها في أثناء دخوله وخروجه إلى مجالات السّلطة المرينية.

ونقل يغمراسن بني عامر من مجالاتهم بصحراء بني يزيد، وأسكنهم بصحراء تلمسان مجاورين لبني عبد الواد[7]، لإبقائهم تحت المراقبة والاستفادة من قوتهم العسكرية. وبعد انبعاث الدّولة سنة (760هـ/1358م)

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 212.

[2] – نفسه، ج2، ص 259.

[3] –جاستون، بتول: مرجع سابق، ص68.

[4] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص117.

[5] – مجهول: مصدر سابق، ص 157.

[6] – نفسه، ص 145.

[7] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص56.

والتحاق عامل درعة عبد الله بن مسلم الزردالي بأبي حمو الثّاني(760-791هـ/1359-1389م) ألّف قبائل المعقل، وجاء بهم من مواطنهم الغربية إلى تلمسان فدخلوا في خدمته[1]، وبعد إجارتهم –المعقل–لمحمد بن عثمان سنة (762هـ/1361م) خرج إليهم الوزير عبد الله بن مسلم فهزمهم، وأزاحهم عن بلاد المغرب الأوسط[2].

أمّا الثعالبة فهُجّرت سنة (771هـ/1369م) وساقهم أبو حمو الثّاني أمامه على طريق السّاحل مرورا ببرشك وشرشال وتنس وأحلّهم بوادي الشلف[3]، وأجلى سنة (774هـ/1372م) ولي العهد أبي تاشفين الثاني قبائل بني عامر، وأزاحهم عن القطر إلى الصحراء بعدما استأصل شأفتهم[4]، وبعد ذلك بعام غَرّبهم وأحلافهم من بني يعقوب والمعقل إلى مجالات بني مرين، ولم يرجع بنو يعقوب والمعقل إلى أوطانهم إلا بعد أن أذعنوا لطاعة أبي حمو الثاني[5]، وبذلك تكون القبائل العربية قد عانت من التّهجير بعد التّغلب عليها واخضاعها، وتمّ استخدامها بفعالية في الصّراع الزياني المريني.

من جهته قرّر يوسف بن يعقوب المريني (665-706هـ/1266-1306م) إجلاء قبائل بني عسكر سنة (695هـ/1295م) من حصن تاوريرت الحدّ الفاصل بين المغرب الأوسط والمغرب الأقصى بعد استيلائه عليه، ونقلهم إلى وجدة سنة (696هـ/1296م)، وأمر عامله عليها بالإغارة المتكرّرة والمستمرة على تلمسان وأحوازها[6]، وفي تكرّر الهجمات وتواصلها إضعاف لحصانة المدينة، وبث اليأس في قلوب المدافعين عنها، ودفعهم للاستسلام وتسليم المدينة، ونقل في مطلع المائة الثّامنة رؤساء بني ورا من بطون مغراوة إلى شلف في عسكر لحمايته، بعد تخوّفه من إفسادهم النواحي بمراكش، ليستقرّ بعد ذلك أعقابهم في شلف بعد رحيل بني مرين[7].

وهذا ما يجعلنا نتوقف أمام أهمية إخضاع العرب وضمّهم إلى الجند، وما قد يحقّقه هذا الطّرف في الحرب بدعمهم بعد تهجيرهم إلى مجالات بني عبد الواد، وتكليفهم بالقتال الدّائم ضدّ بني زيان تحت قيادة الأمير

---

[1] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 166.

[2] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 82.

[3] – نفسه، ج2، ص 226.

[4] – نفسه، ج2، ص 261.

[5] – نفسه، ج2، ص 268.

[6] – ابن ابي زرع: **الانيس المطرب**، ص 385.

[7] –ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 65-66.

المريني فمن جهة التّخلص من فرط نشاطهم وإفسادهم، ومن جهة أخرى الاستفادة من كامل قوتهم بتقريب مجالات استقرارهم من الخصم.

وهُجّر آل زيان قسرًا بعد انفراط عقد ملكهم سنة (753هـ/1352م) بمقتل أبي سعيد وأبي ثابت، وتفرّق بنو زيان فمنهم من قصد الأندلس، ومنهم من توغّل إلى بلاد الجريد والزاب، وبعضهم بين ظهراني العرب وزناتة، وكان أبو حمو الثّاني باعث الدّولة قد خرج إلى إفريقية ودخل تونس في نفس السنة، مُكرها على الهجرة كغيره من بني عبد الواد مخلّفين أرض الأجداد والأهل والأصحاب[1].

كما هُجّر عن بلاد المغرب الأوسط محمد بن عثمان ابن عم المولى أبي حمو ومنافسه على السّلطة بعد ما تكرّرت هزائمه سنة (761هـ/1359م)[2]، ولأن تبعات التّهجير لا تقتصر على الصّعيد السّياسي فحسب، بل تمتدّ إلى المستويات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية وحتى نفسيات المُهجّرين، يتحسّر ابن مرزوق في هذا السّياق عن جلاء كثير من أعلام تلمسان خلال فترات محنتها[3]، قاصدين المجالات النّائية.

في مثل هذه الأوضاع يضطرّ النّاس للخروج من المدن اضطرارًا بحثًا عن فُرص أفضل للعيش أو بحثا عن الأمن هذا إن لم يتم اقتيادهم من قبل السّلطة المتغلّبة إلى مجالات أخرى، لمحو علاقة النّاس بمجالاتهم، وفك روابط الانتماء عندهم، ودمجهم في مجالات أخرى غير مجالاتهم، فيكون من السّهل التّوسع على المجال المخرب واستتباع أهله.

ثانيا: أخذ الرهائن

استوقفنا النّص التّاريخي المصدري عند مسألة أخذ الرّهائن من القبائل، وهي سياسة انتهجها سلاطين الدّولة الزيانية[4] لتأكيد سلطتهم في المجالات الخاضعة لهم، ضمانًا لعدم ثورة وتمرّد القبائل المناوئة، ويكون الرّهائن من أبناء شيوخ القبائل، والأسر المرموقة، وكلّ الفئات الاجتماعية، ويبدو أنّ سياسة أخذ الرّهائن كانت معروفة في العصر الوسيط.

وخلال عهد السّلطان أبي حمو الأول (707-718هـ/1308-1318م) أقدم على حملة إلى الشّرق، واستهدف مدينتي مليانة والمدية سنة (714هـ/1314م) فملك الأخيرة، وأخذ الرّهائن من تلك النّواحي حضرًا

---

[1] – مجهول: مصدر سابق، ص 13-18.

[2] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 63-72.

[3] – **المسند الصحيح**، ص 203.

[4] – أخبر عبد الرحمن بن خلدون أنّه خرج سنة (766هـ/1374م) حين كان في خدمة أبي عبد الله صاحب بجاية لجمع الضرائب من قبائل البربر، وأخذ رهائن على الطاعة. يُنظر: ابن خلدون، عبد الرحمن: **الرحلة**، ص 96.

وبدوًا، وأخذ طريقه عائدًا إلى حضرة ملكه[1]، وشرّق مجدّدا سنة (717هـ/1317م) فاستاق أشياخ مدينة مليانة من البدو والحضر[2]، وبالغ في أخذ الرّهائن من يوسف بن حسن عامله على المدية[3]، حتى يبالغ أهلها في الدّفاع عنها، وليستمروا في طاعة السّلطان.

كما بالغ في تحصيل الرّهائن من قبائل زناتة والعرب، ولم تسلم بني عبد الواد من ذلك أيضًا[4]، وإن دلّ هذا على شيء فإنّما يدل على كثرة الفتن وتقلّبات الولاء تحت إكراهات السّلط المُجاورة، والعرقيّات داخل الدّولة، وأضاف ابن خلدون في هذا السّياق أنّ أخذ الرّهائن كان متعدّدا داخل البطن الواحد، والفخذ الواحد، ولم يُستثن أهل الأمصار والثّغور، والمشيخة والعامّة[5]، وفي تعدّد أخذ الرّهائن ومن جميع الفئات محاولة لتهدئة جميع المجالات الدّاخلة في نفوذ السّلطة، وضمان ولاء الجميع حفاظًا على حياة الرّهائن بين يدي السّلطان.

من جهته أكّد يحيى بن خلدون أنّ مسألة أخذ الرّهائن قديمة خلال حديثه عن قوّة وسطوة أبي حمو الثّاني، فأقبلت عليه العرب سنة (764هـ/1362م) بإعطاء الرّهن على السّنن المُتعارف عليها لسلفه، فخرج ليقبضها وليّ عهده أبا تاشفين[6]، وفي نفس السّنة خرج الوزير عبد الله بن مسلم إلى العرب وأخذ الرّهائن على العادة، والتزم أبو اللّيل بن موسى بالخدمة والولاء، وأعطى ولده رهنًا بذلك[7].

واستعان أبو حمو الثّاني بيحيى بن خلدون سنة (769هـ/1367م) من أجل تأليف رياح فأمتثل للأمر وظفر بلقاء شيخهم، وحصل منه على أربعة بنين اثنان منهما رهن، والآخران للتّفاوض مع أمير المسلمين[8]، ولعلّ قوة وتنفّذ هذه القبيلة منحها حقّ التّفاوض، فلم تقدّم الرّهن طائعة؛ بل بعد محاولات يحيى بن خلدون، وعدد الرّهن القليل يعبّر عن ذلك، رغم أنّهما ولدي شيخ القبيلة، وممّا لا شك فيه أنّ الضّمانات من السّلطان كانت أكبر خلال المفاوضة.

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 237؛ ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 139.

[2] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 237.

[3] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 139.

[4] – نفسه.

[5] – نفسه.

[6] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 126.

[7] – نفسه، ج 2، ص 129.

[8] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 193.

ومع تدهور الأحوال في بلاد المغرب ككلّ، وتخاذل سلاطين بني زيان آخر عمر الدّولة، كان الصّراع دائرا بين أبي عبد الله محمد (934-944هـ/1527-1540م) المتحالف مع النّصارى، وأبي زيان (947-هـ/1540 -1542م) سنة (953هـ/1546م)، وفي ظلّ هذه الأحداث، وتدخّل النّصارى، وهبوط معنويات الرّعية التي أسلمها السّلطان للنّصارى قدم على الكونت دالكوديتي إلى وهران المزوار ومعه ابنيه كرهينين، من أجل إبرام الصّلح[1]، وهذا انعكاس لضعف سلاطين بني زيان وانحدار في الأخلاق، حيث تمّ التّعاون مع النّصارى من أجل الحفاظ على كرسي العرش، والتّبعية المطلقة للإمبراطور الإسباني.

والغريب في هذه المسألة أنّ سلاطين بني زيان اتخذوا للرّهائن موضعًا باسم القصبة في مجالٍ منبسط منخفض فسيح يماثل المصر العظيم، وأذن لهم فيها ببناء المنازل، والمساجد، والزواج، والنّشاط الاقتصادي فالأسواق بها والصنائع نافقة[2]، هذا الوصف يؤكد أنّ الرّهائن من مختلف الفئات الاجتماعية، لتعدّد نشاطهم، حيث اختلط النّاس بالمصاهرة، ويمارسون نشاطهم الاقتصادي بشكل طبيعي، قد يكون هذا الموضع من أغرب ما كُتب حول السّجون على مر العصور[3]، ولعلّ القراءة المتأنية للنّص تخوّل لنا القول أنّ هذا الموضع الفسيح المشحون بالأمم اتُخذ جيلا بعد جيل مما سمح للرّهائن بحياة أفضل من حياة المُعتقلين السّياسيين والأسرى في الحروب، وهو ما يجعل أرباب الأسر وشيوخ القبائل يتقبّلون تقديم أولادهم رهائن عن قبائلهم عند السّلطان.

ثالثا: جور العمال

يستشعر العمال وجود السّلطة، وقوّتها من خلال المحاسبة، والاجراءات العقابية المُتخذة في حالة التّجاوزات في حق الدّولة أو العامّة، ويزداد ظلم العامل وجوره في حال غياب الرّقابة، وهو ما ذهب إليه أبو حمو حين أوصى وليّ العهد بعدم الاطمئنان للعمّال، وإن أظهروا الزّهد، وأن يتخيّر القواد من أنجاد الجند، فيقومون بوظائفهم خير قيام من سدّ الثّغور، وحماية البلاد، ولا يضرّون الرّعية[4]، خاصّة في مسألة الجباية، فلا بدّ أن يكون العامل رفيقًا، على أن لا يمنع السّلطان حبه للمال على المسامحة في جور العمّال[5]، وسياستهم بالرّفق حتى ينتفع بخيرهم، ويأمن شرّهم، وأن يتأنّى السّلطان في تعنيفهم من أول زلّة ويُساير النّاس وفق زمانهم

---

[1] – كرباخال: مصدر سابق، ج2، ص 316.

[2] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **تاريخ**، ج7، ص 139.

[3] – نفسه.

[4] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 135-136.

[5] – نفسه، ص 63.

وطبقاتهم وطبائعهم[1]، كما أوصاه بالاعتدال في النّفقة حتى لا يضطر لفرض الضّرائب الجائرة التي يقف على جمعها العمّال فيتعسّف في تحصيلها[2]، وهي وصايا تدور في فلك العلاقة بين الحاكم وعمّاله، وعلاقة كليهما بالرّعية.

وأمّا القضاة[3] فلا بدّ أن يكون القاضي فقيها لا تأخذه في الحقّ لومة لائم، يفرّق بين الحلال والحرام، ويساوي بين النّاس أمام أحكام الشّرع، فيقضي بينهم جميعا بالعدل[4]، ومن ثبت جوره وتجاوزه عُزل، ولا يُؤخذ بالأحكام المذكورة في تسجيله[5]، وممّا يؤكد وجود حالات تَعسَّفَ فيها القضاة نصّ شعري[6] من نظم عبد الرّحمن الثعالبي[7] (ت875هـ-1470م) الذي استأذنه النّاس في صلاة الاستسقاء فقال:

يطوف السّحاب بمزغنة بعذب فرات ومـــاء زلال

يريد النّزول فلم يستطـع لجور القضاة وظلم الولاة

وفي السّياق ذاته كتب عبد الله محمد بن يوسف السنوسي إلى الفقيه أبي عبد الله محمد بن عبد الكريم المغيلي حول مسألة توات وصفه فيها بالقائم بما ضاع من فريضة الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، واصفًا تلك الفترة بفاسد الزّمان[8]، وهي دلالات على غضّ أولي الأمر الطّرف عن جور وفساد العمّال، وتفشّي الجور

---

[1] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 151.

[2] – نفسه، ص 200.

[3] – للحكام التي تجري على أيديهم الأحكام ست خطط أولها القضاء، وأجلها قضاء الجماعة، والشّرطة الكبرى والشّرطة الوسطى والشّرطة الصغرى، وصاحب المظالم، وصاحب ردّ وهو كصاحب شرطة يسمى صاحب ردّ بما رُدّ إليه من الأحكام، وصاحب مدينة، وصاحب سوق. يُنظر: الونشريسي: **المعيار**، ج4، ص6.

[4] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 124.

[5] – المازوني، أبو عمران: **المهذب الرائق**، ج2، ص 80.

[6] –نقلا عن: المهدي، البوعبدلي: **الجوانب المجهولة من ترجمة حياة الإمام أحمد بن يحيى الونشريسي**، مجلة الأصالة، ع83-84، يوليو1980، ص25.

[7] –عبد الرحمن الثعالبي: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، رحل إلى بجاية عام 802هـ/1399م في طلب العلم وأخذ بها عن عبد الرحمن الوغليسي، ثمّ رحل إلى تونس بين سنتي 809-810هـ/1406-1407م وأخذ العلم عن تلامذة ابن عرفة ومنهم عيسى الغبريني، ثم رحل إلى بلاد المشرق وسمع البخاري على البلالي بمصر، وفي طريق عودته أخذ على القلشاني بتونس، أخذ عنه ابن مرزوق الكفيف، ومحمد بن عبد الكريم المغيلي، وله عديد التصانيف. يُنظر: الحفناوي، أبو القاسم: **تعريف الخلف برجال السلف**، مطبعة بيير فونتانة، الجزائر، 1324هـ/1906م، ص63-68.

[8] – الونشريسي، **المعيار**، ج2، ص 252.

بين فئة الفقهاء والقضاة، وهم من يمثل المؤسسة العاملة على فرض العدل، والنّهي عن المنكر، والمفترض أن تكون القائم على التّصدي للجور بكلّ مستوياته.

من جهة أخرى يتحدّث عبد الرحمن بن خلدون عن مقتل أخيه يحيى يقول كان في الدّولة رجل لئيم من أخلص الرّجال لأبي حمو الثّاني اسمه موسى بن يخلف من سفالة الشّرط اتخذه وليّ العهد أبا تاشفين ليكون عينًا له على والده، فترصّد طريق يحيى بن خلدون، وقتله في جماعة من الأوغاد، وشرار النّاس يجول بهم أرجاء المدينة للإفساد فيها[1]، وبذلك يكون الفساد قد بلغ الجهاز الأمني القائم على حماية النّاس.

وتعرّض العامل علي بن منصور لأهل العبّاد، وشقّ عليهم في الجباية[2]، ووُصفَ عامل السّلطان أبي تاشفين الأول على العباد يحيى بن ابراهيم بن العطار بالظّلوم[3]، لمبالغته في الظّلم، وفي نفس السّياق سُئل الشيخان أبو زيد وموسى بن الإمام عن سلطان ظالم وعامله أو شيخ قبيلة يفرض مغرمًا على البلد أو على بعض الرّعية[4].

وعليه فالشّرطي قاتل يحيى بن خلدون وعاملا العبّاد وشيخ القبيلة كلّهم موظّفون تحت أمر السّلطان، وممثلين له على الأقاليم والرّعية، وأمّا إذا كان السّلطان بحدّ ذاته جائرا فإنّه لن ينتبه لجور عمّاله في حقّ الرّعية، وإنّما سيكون تركيزه في الحفاظ على مصالحه فحسب، وسيراقب تجاوزات العمّال في حقه وإضرارهم بمصالحه لا غير.

ولعلّ جور السّلطان وغياب الرّقابة سيشجع العامل على التّطاول على أملاك النّاس، حيث ادّعى رجل على آخر أنّه اعتدى عليه وغصبه شيئًا استطالة منه لرياسته، وكونه في خدمة القائد[5]، وبالغ العمّال في جورهم، وتفاقم تسلّطهم لحد أن تبرّأ رجل من أحد أقاربه لتتبعه سُبل أهل الفساد، فخاف الرّجل على نفسه، وماله، وأن يُؤخذ بجناية قريبه لتعسّف الولاة، وجور العمّال في ذلك[6]، والمغيلي في هذا النّص يضع يده على وجه آخر من وجوه جور العمّال، وهو أخذ النّاس بالمسؤولية الجماعية في العقاب الذي يستهدف المال والبدن.

---

[1] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ:** ج7، ص187.

[2] – ابن مرزوق: **المناقب المرزوقية**، ص 229.

[3] – نفسه، ص 228.

[4] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 128.

[5] – المازوني، أبو عمران: **قلادة التسجيلات**، ج1، ص 344.

[6] – نفسه، ج1، ص 399.

رابعا: نكبة العمال وعزلهم عن وظائفهم

استند السّلاطين غالبا إلى الوشايات والتّآمر لإقرار مصادرة العمّال، وعزلهم عن وظائفهم دون العودة إلى الأجهزة الفضائية بتخصّصاتها، وجدير بالإشارة أنّ هذه الجزئية من البحث قد تداخلت حيثياتها مع جزئيات سابقة، ارتبطت بمسألة السّجن ونفي المُوظفين في الدّولة؛ إلا أنّ الضّرورة اقتضت فصل هذه الجزئية لأهميتها باعتبار المصادرات، ونكبة العمال، وعزلهم من استبداد السّلاطين، ومن الممارسات العنيفة التي يتعرّض لها خدّام السّلطان، والدّولة بغير وجه حقّ في غالب الأحيان.

كما لا يمكن أن نغفل عن إشارة أبي حمو في مصنّفه إلى اختيار العمّال واختبارهم، فمن وقع في زلل أو صدرت منه غيبة أو نميمة أبعده عن المنزلة العالية وأرجعه كسائر النّاس[1]، وهي وصيّة لولي العهد في انتقاء العمّال، ومنهج التّعامل معهم فلم يورد مسألة مصادرة العمّال في حالة العقاب بل معاملتهم كعامّة النّاس، دون التّعرض لممتلكاتهم، رغم هذه الوصايا لكنّه لم ينج من مصادرة ولده لأمواله له وتحديد إقامته[2].

حيث أسخط السّلطان أبو تاشفين الأول(718-737هـ/1318-1337م) قائده موسى بن علي ونكبه[3]، تماشيا مع أغراض منافسه على النّفوذ هلال القطلوني[4]، هذا الأخير لم ينج من نكبة السّلطان له سنة (729هـ/1328م) بعدما استبدّ بأمور الدّولة[5]، واستقدم بعده موسى بن علي، وأعاده إلى موضعه من مجلس السّلطان، فقلّده الحجابة إلى يوم مقتله[6].

وغادر أبو الحسن التنسي مدينة تلمسان إلى المغرب الأقصى، فأكرمه السّلطان أبي يعقوب، واحتفى به بعد ما اتّهمه ملوك تلمسان خلال الحصار، وكان من كبار العلماء، يُعظّمه الملوك والعامّة، وكان من السفراء بين ملوك المغرب والمشرق[7]، والنّص لا يوضّح هل غُرّب أم خرج بمحض إرادته، وإذا ما وضعنا في الحسبان أنّ يحيى بن خلدون ناقل الخبر فلعلّه لم يصرّح بكامل الخبر تحت ضغط قلم السّلطة فهل خرج من تلمسان منكوبا؟ أم أنّ المقام ضاق به تحت طائل التّهمة.

---

[1] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 121-122.

[2] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص192.

[3] – نفسه، ج7، ص 142-144.

[4] – نفسه، ج7، ص 151.

[5] – نفسه، ج 7، ص 142.

[6] – نفسه، ج7، ص 151.

[7] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 152.

وفي أيام أبي سعيد وأبي ثابت (749-753هـ/ 1348-1352م) استكتبا عبد الواحد بن محمد الزواق ونكباه لبعض الأمور التي نُقمت عليه[1]، دون أن يقدّم النّص أيّ تفاصيل، ويمكننا أن نلاحظ في بعض المواضع توضيح الأسباب كالخيانة مثلا من العمّال والرّسول إلى العدو، في حين يصمت النّص عن ذلك في مواضع أخرى، ما يقودنا للتّخمين بأن أسباب النّكبة كانت واهية.

وامتُحن أبو عبد الله بن مرزوق الخطيب[2] (ت781هـ/1379م) فانتقل«...**إلى ما لا بدّ منه بحسب العادة من الاستفال بعد العلو، والهبوط بعد الطّلوع...فحلّت النّكبة**»[3]، وفقد ما كسب من الكتب، وذهب سائر ما ملك في حياته[4]، وقد مرّ معنا سابقا أنّه امتُحن من قبل السلاطين الذين خدمهم من بني زيان وسلاطين بني مرين.

وبعد تولّي محمد بن أبي ثابت المتوكّل على الله (866-873هـ/1462-1468م) صادر أملاك محمد الزكاجي مشرف مدينة وهران والمدبّر لأمورها، بعدما كان من أكابرها في دولة أبي العباس أحمد العاقل المخلوع[5]، ويُذكر أنّه سُرّح من السّجن، وعاد للإقامة ببلده وداره التي صودرت منه، وأُعيد إلى بلده وداره بعد أن عرف له السّلطان قدر موقفه من التّمرد الحاصل في قصره أثناء غيابه.

وأشار الونشريسي إلى مصادرة العمّال لأموال العامّة في سؤال من أهل تلمسان وهو بفاس سنة (882هـ/1477م) حول فرار الرّجل من بلده خوفًا من مطالبة بعض ذوي الجاه بأخذ ما بيده من المال وإلا عُذّب[6]، كشف السؤال عدّة قضايا الأولى جور العمّال، والثّانية مصادرة أموال العامّة، والثّالثة التّعذيب بالضّرب وغيره في حال العجز عن أداء ما طولب به الرّجل، والقضية الرّابعة حالة الخوف والرّعب المتولد في نفوس العامّة من تسلّط العمال على أنفسهم وأموالهم ما جعل الرّجل يفكر في الخروج من بلده ويفارق أرضه وأهله.

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 257.

[2] – نفسه، ج1، ص 154.

[3] – ابن مرزوق: **المناقب المرزوقية**، ص140.

[4] – نفسه، ص 143.

[5]– ABDELBASIT. B.HALIL : op. cit, P.59-60.

[6] – الونشريسي: **المعيار**، ج6، ص 563.

المبحث الثالث: خطاب العنف في المُدونة السياسية

من خلال المدونة التّاريخية شكّل العنف حضورًا بارزًا في النّصوص بمختلف توجّهاتها، فعبّرت نصوص الحوليات أو التّاريخ السّياسي المعاصر لفترة الدّراسة عن كثير من صور العنف[1]حتى نكاد نجزم أنّ حالة الرّعب التي أفرزها الواقع السّياسي كانت شبه دائمة، ويمكننا القول أنّ الصّراع كان مروّعًا وداميًا غابت عنه معالم الرّأفة والرّحمة فانبرت أقلام المؤرخين مبرّرة لحروب السّلاطين بغضّ النّظر عن معاناة الرّعية إذ لم يستطع المؤرّخ التّستر على انتهاك حقوق الإنسان، ولعلّه أراد من جهة أخرى إبلاغ صورة القوة التي كان عليها ولي نعمته.

فالسّلوك الوحشي المُنافي للسّلوك الاجتماعي أو العنف المادي بأشكاله ليس وحده المُشكِّل الرئيسي للدّلالة والتّعبير عن العنف؛ وإنّما يكمّله العنف اللّفظي الذي يُطبع أثره في النّفس، وما من شكّ في أنّ الدين الإسلامي[2] يحرص كلّ الحرص على سلامة الفطرة الإنسانية، لذلك حرّم كلّ ما يغيّر من طبيعتها[3]، فالعنف اللّفظي يشمل الخطاب[4] العدواني المتضمّن الصيّاح والشّتم والإذلال والتّهديد[5] والّتعنيف والتّجريح والتّقريع والتّصريح بألفاظ تخدش الحياء[6].

---

[1] – لتتبّع الصورة التي قدّمتها النّصوص السياسية خاصة في المعارك الداخلية والخارجية، ومظاهر التّخريب. يُنظر: الملزوزي: مصدر سابق، ص 90؛ ابن ابي زرع: **الانيس المطرب**، ص 310؛ أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 182؛ ابن الاحمر: **روضة النسرين**، ص 49.

[2] – يُنظر: البخاري: مصدر سابق، كتاب الايمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، حديث رقم [10،11]، ص 13؛ كتاب الأدب، باب الرفق في الأمر كله، حديث رقم [6024]، ص 1510.

[3] – حياتي شهريل: **ظاهرة العنف اللغوي في الميزان الشرعي المشكلات والحلول**، مجلة الدراسات الإسلامية والاجتماعية، مج2، ع1، 2016، ص 44.

[4] – عرّف بول ريكور الخطاب بأنّه الكلام، إمّا مُتحدّثا به أو مكتوبا، وأساس الخطاب الجملة المكونة من ألفاظ ذات الصّلة بموضوع معين. بول ريكور: **من النص إلى الفعل أبحاث في التأويل**، ترجمة محمد براءة، حسان بورقية، ط1، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة، 2001، ص 141–142. والخطاب كلّ نطق أو كتابة تحمل وجهة نظر تستهدف إيصال الفكرة إلى الآخر، والتأثير في السّامع مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الظروف العامة التي تمّ فيها. عبد الباري، سليمان: **الخطاب الإسلامي وضوابطه وعوامل تطوره**، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، ع 40، 2013، ص 477.

[5] – أحمد، أوزوي: مرجع سابق، ص 11.

[6] – مراد، موهوب: **لغة العنف وعنف اللغة مقاربة لسانية نفسية، جامعة السلطان مولاي سليمان**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال المملكة المغربية، د. ت، ص4؛ محمد، همام: مرجع سابق، ص 103.

بمعنى أن التّعبير اللّفظي عن مشاعر العنف يُبرز محتوى اللّفظ، ويُمهّد للانتقال بمستوى العنف من القول المجرّد إلى الممارسة الفعلية بعد الإحساس بانعدام فعالية الحوار والإقناع[1]، فيستند العنف المادي أو الفعل السّلوكي على العنف اللّفظي[2]، سيحاول هذا الجزء من الدّراسة التّوقف عند العنف اللّفظي في النّص السّياسي كعينة عن المصادر الأوليّة للموضوع.

وجدير بالذّكر أنّ الباحث البشير بوقاعدة قدّم دراسة اعتبر فيها خطاب الكراهية كل سلوك، وشعور قائم على عنف مادي أو معنوي أو لفظي يهدف إلى التّأثير السّلبي في الآخر، والإساءة إليه، ورَبَطَ صاحب الدّراسة هذا السّلوك-بث خطاب الكراهية-بمؤثرات متعدّدة منها التّنشئة الاجتماعية والمرجعية العلمية والحالة والنّفسية[3].

أولا: انحياز النّص السّياسي وتجريح الخصم

1-انحياز مؤرّخ السّلطة السّياسية

خضع النّص التّاريخي المغربي لخدمة البلاط والسّلطة السّياسية، فظهرت حالات تحيّز واضحة للسّلالة الحاكمة، قابلها تحيّز مضاد لسلالة أخرى، فكانت فترة الدّراسة خير نموذج لحالات تطويع التّدوين التّاريخي لأنّه نتاج كتّاب البلاط، فنُقلت إلينا نفس الرّواية بأساليب متناقضة تبعًا لولاء المؤرّخ، وكَشَف الواقع التّاريخي في بلاد المغرب تحالف صاحب القلم وصاحب السّلطة في تمجيد العنف والدّفاع عنه، باعتباره خيارًا سياسيًا وكان حريّ بالمؤرّخ أن يكون عدلًا، فلا يكتب من باب الصّداقة ولا من باب العداوة[4]، حتى لا يتعصّب لصديق، ولا يبخس عدوا حقّه.

يبقى أن نشير إلى أنّ هذه الأخبار التي صاغها مؤرّخ الدّولة هي من المصادر الأساسية في قراءة أحداث ماضي الدّول والأسر الحاكمة، ولعلّ حالة القلق التي عاشها بعض كتّاب الأخبار، وحالات اليأس والهمّ باختلاف أسبابها هي المؤثر الفاعل في نفسيّات المؤرخين، واتخادهم مواقف تفوح منها رائحة التّعصب والتّحامل على الآخر[5]، ولأنّ وظيفة الكاتب خطّة سلطانية فإنّه مُلزم بإرضاء السّلطان، ومُلزم بتبني سياسة العنف التي

---

[1] – مصطفى، حجازي: مرجع سابق، ص 176.

[2] – محمد، همام: مرجع سابق، ص 103؛ طه، عبد الرحمن: مرجع سابق، ص 19؛ مصطفى، حجازي: مرجع سابق، ص 176.

[3] –**خطاب الكراهية في النّص التاريخي الوسيطي**، ص26.

[4] – السبكي: تاج الدين: مصدر سابق، 74.

[5] – البشير، بوقاعدة: **خطاب الكراهية**، ص 53.

تنتهجها السّلطة.

فليس غريبا على يحيى بن خلدون امتثال أمر السّلطان أبي حمو الثّاني في كتابة سيرته، وما اشتملت أيامه من فرج بعد الشّدة في الحرب والسّلم، وكان يحيى ممن يُؤتمر في بلاطه ورأى أنّ امتثال أمره في تخليد سيرته فرض عليه، فاستدعى كلّ ما أوتي من قوافي وأسجاع، وكلّ ما حفظ مُجاريا فرسان البيان فأنتج لنا "بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد وما حازه أمير المسلمين مولانا أبو حمو من الشّرف الشّاهق الأطواد"[1]، ويضيف أنّه وظّف قلمه في طاعته، فبدأ بأسلافه، ولم يغفل عن أحاديث لياليه، وفترات مقامه وترحاله[2]، وأكّد أنّ السّلطان أبو حمو كان أشدّ اهتماما بتخليد ما كان في دولته من معال وفخر[3].

ونقف على انحياز نصّ يحيى للسّلطان في مسألة الصّراع على السّلطة بين أبي حمو ووليّ العهد، ففي الوقت الذي ذكر فيه التنسي أنّ السّلطان خلع نفسه لإطفاء نار الفتنة[4]، وأنّ السّعايات جرت بينهما فاستجاش العرب وزناته وعاد لمواجهة أبي تاشفين وليّ العهد[5]، وأنّ القضية تعود لسنة(788هـ/1386م) حين خلع وليّ العهد والده، وصادر ماله، واعتقله مع من حضر من إخوته بقصبة وهران[6]، غير أنّ يحيى يُقدم نفس الخبر بشكل مغاير يقول أنّ أبا حمو استناب ولده في قصر النّظر في الملك عليه، وأنّ أبا تاشفين استنكف من ذلك برًا بوالده[7]، فالرّواية واحدة إلا أنّ عبارات يحيى بن خلدون فيها تستّر على الأحداث وخلفياتها.

وكذلك كتاب "نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان وذكر ملوكهم الأعيان ومن ملك من أسلافهم فيما مضى من الزمان" أهداه التنسي للمتوكل وهو «...**موسوعة أدب أُقحم فيها التّاريخ إقحامًا**...»[8]، ولعلّ دافع التنسي المصلحة الشخصية في تأليف الكتاب بهدف التّقرب للسّلطان، لأنّ الدّولة لم تكن في أوجّ قوتها، ولا المتوكّل أقوى السّلاطين ولا أعدلهم، ما يؤكد ميله لمدح وليّ نعمته، وكان الأولى به التّنبيه إلى فساد المجتمع، والهاوية التي كانت الدّولة تنزلق إليها[9].

---

[1] – **بغية الرواد**، ج1، ص 117.

[2] – نفسه، ج1، ص 115–116.

[3] –نفسه، ج1، ص117.

[4] – التنسي: مصدر سابق، ص 180.

[5]–ابن عمار، أبو العباس أحمد: **نحلة اللبيب بأخبار الرّحلة إلى الحبيب**، فونتانا، الجزائر، 1320هـ/1902 م، ص191–193.

[6] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 192.

[7] – **بغية الرواد**، ج2، ص 290.

[8] –أبو القاسم، سعد الله: مرجع سابق، ج1، ص 71.

[9] –نفسه، ج1، ص 73.

أمّا ابن الأحمر (ت807هـ/1404م) فقد صرّح بأنّ مصنّفه روضة النسرين في دولة بني مرين[1] برسم السّلطان أبي سعيد عثمان (800-823هـ/1397-1420م)، وأنّه لمّا فرغ من إثبات معالي بني مرين وصرف المدائح إليهم، آن له أن يُعنّف الأعداء الأذلة المصغّرين، على ما يرضي الدّولة المرينية، وهو إعلان عن الانحياز التّام لبني مرين، وأكّد أنّه سيوقف قلمه لذكر مثالب بني عبد الواد، واصفا بلدهم بالخَرِب، وأهله خلال تاريخهم كانوا نهبة لسيوف مرين من أوّلهم، وفي أعقابهم[2].

وكتب ابن أبي زرع الفاسي الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية العبد الحقية برسم السّلطان أبي سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق (710-731هـ/1310-1331م) خدمة للدولة مُخلّدا مآثرها، ومناقب سلاطينها[3]، مُتبنيًا منهج العنف المسلّط على المغرب الأوسط من قبل السّلطان يعقوب بن عبد الحق، في صراعه ضد يغمراسن بسردٍ للأحداث يغلب عليه طابع التّبرير[4]، معتبرًا حصار المدن وتخريبها وإرهاق الرّعيّة والإبادة الجماعية في حقّ أهل سجلماسة من المسلمين فتحًا مبينًا[5].

نكتفي بهذه النّماذج رغم وجود مصادر أدبية ومناقبية كُتبت في السّياق[6] هذه النّماذج كفيلة بإثبات تسلّط بعض المؤرخين على أعراض النّاس[7]، بهدف التّقرب لأصحاب التّجلّة والسّلطان بالمدح رغبة في الدّنيا وأسبابها من جاه وثروة[8]، باعتبار هؤلاء وغيرهم على مرّ العصور موظفون من قبل السّلطان ولا بدّ من تبنّي ايديولوجيته، ورسم ملامح السّلطان والدّولة على النّسق الذي يرضيه.

وقياسًا على ذلك يمكن اعتبار المؤرخ شاهدا على عصره فإن عاين الحدث ونقله على غير حقيقته هل يمكن اعتبار ذلك من شهادة الزور؟ إن كان كذلك فإن من ثبت في حقه شهادة الزور فلا بدّ من تأديبه أدبًا موجعًا،

---

[1] -صدر القسم الخاص بسلاطين بني زيان تحت عنوان: **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان**، تحقيق: هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1421هـ/2001م.

[2] -ابن الأحمر: **روضة النسرين**، ص44.

[3] - **الذخيرة السنية**، ص 11.

[4] - نفسه، ص115، 129-132.

[5] -نفسه، ص 139.

[6] -ابن مرزوق: **المسند الصحيح الحسن**؛ الملزوزي: **نظم السلوك**. وكلاهما تبنى سياسة الدولة وممارسات السّلاطين العنيفة في الحروب القائمة بين بني زيان وبني مرين.

[7] - السبكي: مصدر سابق، ص 74.

[8] - ابن خلدون، عبد الرحمن: **المقدمة**، ج1، ص 329.

ويُطاف به بين الجماعات، وفي الأسواق[1]، فالملاحظ أنّ القضايا مترابطة ببعضها، وتحيلنا هذه المسائل لتأمّل ضوابط واخلاقيات مؤرخ العصر الوسيط.

2-تجريح الخصم

المقصود بالتّجريح ما يُعاب على المرء، ويُلقى في نفسه من كلام أو إيماء تصريحًا أو تلميحًا، يُحدث أثرًا ومن أساليبه التّعيير[2] التّوبيخ[3] والتّقريع[4]، فالبحث سمح لنا بمعاينة أساليب التّجريح في النّصوص الفقهية في عديد المسائل المطروحة[5] في الجانب الاجتماعي، غير أنّ البحث قُصر على المدونة السّياسية.

ومن التّجريح ما أفضى إلى نتائج قاسيّة أثّرت في مجريات الأحداث، وبدّلت السّلاطين، وأنهت حياتهم، وإن لم يكن أبو حمو(707-718هـ/1308-1318م) خصمًا لأبي تاشفين (718-737هـ/1318-1337م) إلا أنّ إيثاره لأبي سرحان مسعود بن أبي عامر على ولده أبي تاشفين ولّدَ في نفس الأخير الحقد على والده وابن عمّه، فكان السّلطان أبو حمو يعيّره به، ويوبّخه في السّر والعلن بسببه، ويُسمعه هجر القول غير مهتمّ بعواقب ذلك[6]، فكانت نهاية السّلطان على يد ولده عبد الرحمن أبي تاشفين.

أمّا بين السّلطتين الزيانية والمرينية، فإنّ أبا الحسن المريني (731-749هـ/1331-1348م) أرسل الرّسل إلى أبي تاشفين الأول يُطالبه بالتّنازل له على عمل الموحدين، ويرجع إلى تخوم عمله الأولى، ما أغضب السّلطان أبي تاشفين فأغلظ القول للرّسل، وأفحش بعض السّفهاء ممّن حضر المجلس في الرّد على الرّسل[7]، إذ لم يكن هذا التّصرف حكيمًا في التّعامل مع الرّسل وكلّف آل زيّان زوال ملكهم، وانقطاع دولتهم.

من جهة أخرى لمّا دخل أبو الحسن المريني مدينة تلمسان سنة (737هـ/1336م) أقدم أمير الحرب على قتل السّلطان ومن معه من المدافعين بساحة القصر، فأغضب هذا الفعل السّلطان أبي الحسن لحرصه على

---

[1] – المازوني، أبو عمران: **المهذب الرائق**، ج1، ص 141.

[2] – التعيير والتّعاير والتّسابب والتّعاير دون التعايب. يُنظر: ابن منظور: مصدر سابق، ص 3187.

[3] –التوبيخ: هو اللّوم والتّأنيب والتّهديد. نفسه، ص 4751.

[4] – التقريع: هو التّأنيب والتّعنيف والتّوبيخ. نفسه، ص 3597.

[5] –ينظر: المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج3، ص 88-89؛ الونشريسي: **المعيار**، ج 2، ص 399-400؛ ج1، ص 142.

[6] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 237.

[7] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج 7، ص 339.

توبيخ وتقريع السّلطان أبي تاشفين قبل قتله[1]، ما يؤكّد أنّ التّوبيخ أشدّ وطأة على النّفس، وهو ما تعرّض له السّلطان أبي سعيد في مواجهته ضدّ أبي عنان سنة (753هـ/1352م) حين اقتيد مُصفّدًا في الأغلال إلى السّلطان أبي عنان فوبّخه وقرّعه وأراه أعماله حسرة عليها، ثم ذُبح في محبسه[2]، وفي هذا السّلوك التّوبيخ والتّقريع ثمّ إصدار حكم القتل إشفاء لغلّ وحقد النّفس المريضة المنتقمة.

ورغم أنّ المسند الصحيح وُضع لتخليد مآثر السّلطان أبي الحسن ومناقبه مُتضمّنا مواقفه وممارساته السّياسية، إلا أنّه قدّم ملمحًا عامًا عن أهل تلمسان، يقول ابن مرزوق قبل دخول المدينة كان النّاس يتفحّشون في السّب والإيذاء ولا يتناهون عن مُنكر القول، فترصّد أحد الوزراء لرجل اشتُهر بالسبّ واقتاده إلى السّلطان أبي الحسن[3]، وإن كان مسلك ابن مرزوق تبريريا لممارسات السّلطان أبي الحسن فيبرز الأسباب الموجبة لغضبه، ويُتبعها بعفوه وحلمه بعد التّهديد والوعيد، فليس هذا بالحكم المطلق على أهل تلمسان، فإنّ شدّة الحصار والتّضييق عليهم، لم يُبق لهم حيلة غير تنفيس غضبهم برمي الكلمات من أعلى السور.

ثانيا: أسلوب التّحقير والسب والشتم

1-أسلوب التّحقير في النّص السّياسي

وظّفَ النّص السّياسي على اختلاف موقعه سواء أنتجه الغالب أو المغلوب خطابا استهدف النيل من الخصم، والانتقام منه فعلى الصّعيد الدّاخلي يتحدّث أبو حمو الثّاني عن رعيته واصفًا إياهم بالدّهماء[4] فعلى كثرتهم هم في نظره أبعد ما يكونون عن الصّواب، وأنّهم جُبلوا على الفساد واتباع الأهواء[5]، وهي نظرة استعلاء وازدراء نبّه السّلطان من خلالها وليّ عهده إلى ضبط العامّة وتحديد الحدود لهم حتى لا يتجاوزوها،«...**فإنّ العامّة إذا قدرت أن تقول قدرت أن تصول...**»[6]، ومعنى هذا تقييد حرية التّعبير حتى لا تزيد مطالبهم، فتتحوّل إلى أفعال وممارسات، كمحاولات التّمرد ودعم الخارجين على السّلطة.

---

[1] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص341.

[2] – نفسه، ج7، ص 381، 162.

[3] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 185.

[4] – الدهماء: الجماعة الكثيرة من الناس. يُنظر: ابن منظور: مصدر سابق، ص 1445.

[5] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 152.

[6] – نفسه، ص152.

وأمّا العرب في المغرب الأوسط فوصفهم النّص بالغوغاء، وأهل الفساد ومرضى القلوب[1]، والصعاليك[2]، والمارقون[3]، وأهل الضلال[4]، وظهور الفساد في البلاد بكَلَب العرب، وتطاولهم إلى ما ليس لهم[5]، وشبّههم باليعافير[6] –الخنازير–بعد فرارهم بين يدي وليّ العهد سنة (761هـ/1359م) مخلّفين المال والدّيار فوقع فيهم السبي[7]، وهي كناية عن قلّة المروءة، بعد التّولّي عن القتال في صفوف محمد بن أبي سعيد، حين رأت الأعراب ما لا قبل لها به[8]، وشبّه الثّعالبة بالأنعام يُساقون بين يدي أبي حمو الثّاني سنة (771هـ/1369م)[9]، ولعلّ ذلك دليل كثرتهم، واستكانتهم.

ومن جهة أخرى وصف النّص مغراوة بالشّياطين بعد تمرُّدهم، وإعلان الحرب ضدّ السّلطة سنة (776هـ/1374م)[10]، ولا بدّ من تطهير البلاد من دنسهم[11]، إذ اعتبرهم قدارة وجب التّطهّر منها، وجاء الخبر إلى السّلطان أبي حمو الثّاني سنة (761هـ/1359م) وهو بشلف أنّ الثّائر محمد بن عثمان وغوغاءه وهم أتباعه في هذا الصّراع نزلوا بحصين[12]، والغوغاء لفظ لتحقير الخصم والحطّ من قيمته، وتقزيم إنجازه، ويحمل في طيّاته دلالة الهمجية والعشوائية.

وأمّا على الصّعيد الخارجي فقد عبّر صاحب بغية الرواد عن مهاجمة بني مرين لجيوش بني زيان وشراستهم في القتال "بالتّكالب" في صمودهم أو إدبارهم[13]، ولم يتوان ابن الأحمر عن قدح سلاطين بني زيان بأقبح

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 305.

[2] – مجهول: مصدر سابق، ص 312.

[3] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 197.

[4] – نفسه، ج2، ص 287.

[5] – نفسه، ج2، ص 179.

[6] – نفسه، ج2، ص 63.

[7] –نفسه.

[8] – مجهول: مصدر سابق، ص 313.

[9] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج 2، ص 226.

[10] – نفسه، ج2، ص 76.

[11] – نفسه، ج2، ص 259.

[12] – نفسه، ج2، ص 76.

[13] – نفسه، ج2، ص 140–231.

الصّفات، وبدأ بجدهم يغمراسن باسم يغمور[1]، تقزيمًا لشخصه وطمس هيبته، وأنّه مغمور في قبره لشدة خوفه من بني مرين، تحقيرًا له، وأنّ الأرض لفظته من جوفها إلى أن دُفن بجوار قبر الوليّ محمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي، وأمّا عبد الرحمن أبو تاشفين الأول فوصفه باللّئيم شديد الشّح، والفاسق المخنّث الخليع الذي لا يفيق من شرب الخمر، وفي نفس السّياق ذكر فرار أبي سعيد سنة (753هـ/1352م) متخفّيًا، يركب أتانا طالبا النّجاة بنفسه[2].

ووصف أبو حمو الثّاني بالجبان الخوّاف البخيل، وأضاف أنّه كان كذّابا غشّاشا إذا عاهد خان وإذا وعد أخلف، ولم يكن في بني زيان أحقر منه، وزاد على ذلك بأنّه سفّاك للدماء شديد القسوة[3]، وكلّها صيغ مُبالغة، فكلّ صفة حسب ابن الأحمر هو مُكثر منها، وحاول رسم صورة إذلال السّلطان أبي العباس المريني لأبي حمو الثّاني قال فردّه تحت قدمه، وصار له كوالي الخراج[4]، وأضاف أنّه لم يذكر إلا بعضًا من مثالبه[5].

وزاد ابن الأحمر في قدح السّلاطين وتحقيرهم أن وصفهم بالجبن والفرار دون حرمهم وأولادهم[6]، فافتُضحت الكريمات بدخول بني حفص مدينة الجزائر سنة (774هـ/1275م)[7]، وبدخول أبي الحسن مدينة تلمسان لحق آل زيان معرّات في أموالهم وحريمهم[8]، وهُوّن بهنّ سنة (753هـ/1352م)[9]، وهي إشارات عن قلّة مروءة سلاطين بني زيان لتخليهم عن أبنائهم ونسائهم في المعارك الحاسمة.

وكرس الملزوزي قلمه من خلال أرجوزته لرصد الحوادث من ذلك ما نال يغمراسن من تحقير فدعاه بيغمور[10] قائلا:

فعـــــاد يغمور إلى مقامه وأضرم النيران في خيامـــه

وكان ذاك الأمــر فيها بيده غيظا وذا من نحسه وحسده

---

[1] – **روضة النسرين**، ص 46.

[2] – نفسه، ص 53.

[3] –نفسه، ص44–58.

[4] – نفسه، ص 57.

[5] – نفسه، ص 58.

[6] – نفسه، ص44.

[7] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج6، ص 431.

[8] –نفسه، ج7، ص341.

[9] – ابن الأحمر، **روضة النسرين**، ص54.

[10] –**نظم السلوك**، ص 75، 84، 89.

فربط شعره بتحليل نفسي لشخصية يغمراسن بأنّه عاد إلى مقامه مهزوما غاضبا في حالة اضطراب لا يعلم ما يصنع، وقرن الهزيمة بنحس أصابه وحسد تمكّن من قلبه، ولم يكتف فشبّهه بالعبد الفار من سيّده[1].

وفر في البيداء فرار الآبق على جواد للخيول سابق

ولم يسلم يغمراسن من هجاء ابن الأبار[2] في قصيدة انشدها فرحًا لفتح –على حدّ قوله–تلمسان حين دخلها أبو زكريا الحفصي سنة (640هـ/1242م) عنوة.

دَنَت غمراتُ الموت من يغمراسن فأجفلَ كالخرقاء يَعتَسفُ الخرقـــــــا

فأينَ الذي كان ادّعى من زعَامة لمعشره يا شدّ ما اجتنب الصّدقـــــــا

وفروا وكان المكر فيهم سجيـــة ومن ذا يطيق الطّعن والضّرب والرّشقـا

كما رصد ابن خلدون ظاهرة التّشفي في الآخر، يقول أنّ السّلطان الحفصي أبي يحيى المتحالف مع السّلطان المريني أبو الحسن عظُم سروره بمهلك أبي تاشفين الأول سنة (737هـ/1336م) واعتبر ذلك بشارة خير[3]، وأمّا صاحب زهر البستان فتفوح رائحة الشّماتة من نصّه حول مقتل القائد المريني على بني توجين يحيى بن علي بن عبد الرازق الذي أغار على هوارة فقتلوا إخوته عقابا من الله له على قتل الشيخ عيسى بن أحمد من أهل البطحاء، وتلك سنّة الله ثم أهلكه الله بمثل قتلته[4]، هذا عرضٌ وقراءة في بعض النّصوص كعينة عن أساليب العنف اللّفظي التي استخدمها كتّاب النّص السّياسي في نقل الحدث التّاريخي.

2–السب والشتم من خلال النّص السياسي

تتضمّن هذه الجزئية من البحث كلّ ما نُقل إلينا من حالات السبّ الشتم في خضمّ الشجار والتهديد وسوء العشرة من قول وفعل، إذ تُخلّف الكلمة العنيفة كثيرًا من المآسي لارتباطها خاصة بالعرض والشّرف والتّعرض للأقارب خاصة[5]، يتحدّث ابن أبي زرع عن أهل سجلماسة خلال حصار يعقوب بن عبد الحق المريني (656–685هـ/1258–1286م) لها سنة (672هـ/1273م) واصفًا إيّاهم بالسّفهاء[6]، لأنهم حاولوا ردّ ومواجهة

[1] –الملزوزي: مصدر سابق، ص75؛ يُنظر: الملحق رقم 05، ص 247–248.

[2] – الحميري: مصدر سابق، ص 136.

[3] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 341.

[4] – مجهول، مصدر سابق، ص 108.

[5] – محمد، همام: مرجع سابق، ص 96.

[6] – **الذخيرة السنية**، ص 139.

الحصار المضروب على المدينة، والمبالغة في حربها إذ لا حيلة لهم غير الاحتماء بأسوارها، وتنفيس غضبهم بالصعود على الأسوار والسّب والشّتم واللّعن بقبيح القول على ما ذكر صاحب النّص[1]، وفي سياق مشابه خلال حصار أبي الحسن المريني لمدينة تلمسان والنّاس في قتال إذ بامرأة من خلف السّور تشتم بأقبح قول فكان جواب السّلطان أنّ الشّتم حيلة المغلوب[2].

ومن جهة أخرى آخذ أبو حمو الثّاني على كبار موظفيه محمد بن عمر البرطيل، وواندفل بن عبو بن حمادن، وسعيد بن تاصليت إضافة إلى الخيانة والتّحول إلى خدمة السّلطان أبي فارس عبد العزيز، سعوا إلى الإفساد قولا وفعلا واسمعوه هجر الكلام في غيابه وحضرته، وسعيهم في النميمة بينه وبين العرب[3]، وبالغ أسرى مدينة وهران في السّباب فلولا تداركتهم رأفة السّلطان أبي حمو لفنيّ جميع أهلها نظير سوء أقوالهم[4].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ العنف اللّفظي في سياقه الاجتماعي الأُسَري وما يندرج تحته من سوء العشرة قولا وفعلا يمكن تغطيته من خلال العودة لكتب الوثائق، وكتب النوازل فإنّها، وإن لم تُكتب للتأريخ، إلا أنّها دوّنت الكثير من التّفاصيل الاجتماعية عرضًا من أجل الإحاطة بالواقع الاجتماعي، وتقديم الجواب الشّرعي حول المسائل المطروحة على الفقهاء والقضاة.

وجدير بالإشارة أيضا أنّ النّصوص التي وقفنا عليها لم تقدم التّفاصيل لصيغ السّب والشّتم بل تشير فقط إلى حالة السّب أو الشتم إضافة إلى مراعاة مسألة ولاء صاحب النّص فلعلّه صمت عن كثير من الحالات أو أنّه ذكر حالة واحدة بهدف توضيح موقف السّلطان الذي عفا في نهاية الأمر عن كلّ تجاوز في حقه، وهي من باب المديح والتّملق.

وأخيرا يمكن القول إنّ تداخل المادّة التّاريخية وترابطها فرض علينا معالجة مسألة العنف الاجتماعي وفق رؤية امتزجت فيها القضايا السياسية والاقتصادية، حيث تمّت دراسة العنف الجسدي بمستوياته أفقيا من السّلطة تجاه كلّ الفئات الاجتماعية المستهدفة دون استثناء، وعلى مستوى افقي بين الفئات. وتداخلت المعطيات الإدارية بالجانب الاقتصادي فكانت المظاهر والتّجليات في الواقع الاجتماعي مؤثرة على حركة القبائل والأفراد ووظائفهم وممتلكاتهم، كما توقّفت الدّراسة عند عنف النّص السياسي مع مراعاة انحياز الرواية التاريخية وابتعادها عن

---

[1] – **الأنيس المطرب**، ص 312؛ ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 139.

[2] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 184.

[3] – ابن خلدون، يحيى، مصدر سابق، ج2، ص 258.

[4] – مجهول: مصدر سابق، ص 205.

الموضوعية، وتبني هذا النّص لإيديولوجية السّلطة، ومع ذلك أوقفنا عند عنف المشاهد من صور القتل والإبادة والأسر والسّبي والخراب، وعنف النّص بحدّ ذاته من خلال التّحقير والهجاء والتّجريح رغم أنّ ما تمكّنا من الوقوف عنده كان عامًا منقوصًا من التّفاصيل تبعا لانطباعية النّص وعموميته وانحيازه .

الفصل الخامس: قضايا العنف وانعكاساتها في نفسيات وسلوك سكان المغرب الأوسط الزياني

المبحث الأول: موقف الفقهاء من قضايا العنف في المغرب الأوسط

أولا: موقف الفقهاء من قضايا العنف الداخلي

ثانيا: موقف الفقهاء من قضايا العنف الخارجي

المبحث الثّاني: الولي من ممارسة العنف إلى التّخفيف من حدة العنف

1-تشكل صورة الولي في الذهنية الجماعية

2-دور الولي في التّخفيف من حدّة العنف

أوّلا: دور الولي في السّلم

ثانيا: دور الوليّ في الحرب

المبحث الثّالث: انعكاسات العنف في نفسيّات وسلوك سكان المغرب الأوسط

أولا: انعكاسات العنف في نفسيّات سكان المغرب الأوسط

ثانيا: انعكاسات العنف في سلوك سكان المغرب الأوسط

لم تكن أزمة بلاد المغرب الأوسط السّياسية مرتبطة بالأمن فحسب بسبب دوامة الحروب وحالة العنف التي عاشها، بل كانت الأزمة أعمق من ذلك بكثير، فعجزت السّلطة عن بناء نظام سياسي قوي له أسسه التي تكفل للنّاس حقوقهم في العيش بعيدا عن كلّ مظاهر العنف التي لم تشمل لا فئة دون غيرها، ولا جانبا حياتيا دون غيره بل كانت شاملة وعامّة.

بعد التّوقف على مدار البحث عند مُختلف قضايا العنف بمظاهرها، نحاول تتبّع موقف الفقيه من قضايا العنف السّياسي داخليًا وخارجيًا والعنف الاقتصادي والاجتماعي في المغرب الأوسط، بما كان للفقيه من مكانة في العصر الوسيط داخل الأسر الحاكمة، ولن يفوت البحث تسليط الضوء على أدوار الأولياء في قضايا العنف خاصة أنّه نحتَ مكانة له فصار متبوعًا ومقصد كلّ الطّبقات الاجتماعية.

كما فرض علينا البحث النّظر في انعكاسات العنف في المجتمع الزياني، من خلال إزالة اللّثام عن هذه الانعكاسات، وعرضها على مستويين الأول الأحوال النّفسيّة لسكّان بلاد المغرب الأوسط، والمستوى الثّاني سلوكيّات السّكان خلال فترة الدّراسة تحت تأثير العنف المُسلّط عليهم، وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: ما موقف الفقهاء والأولياء بما كان لهم من سلطة روحية من قضايا العنف في المغرب الأوسط؟ وما انعكاسات ممارسات العنف في نفسيّة وسلوك السّكان في المغرب الأوسط؟ مع ضرورة الإشارة إلى عدم تنوع المادة التّاريخية في النّصوص بسبب نقل المؤرخين، ومن جهة أخرى تداخلت مادة هذا الفصل مع باقي الفصول لترابط جزئيات الموضوع ببعضها باعتبار هذا الجزء الأخير من البحث يعبّر عن مخلّفات العنف بكلّ أشكاله في البنية الاجتماعية.

المبحث الأول: موقف الفقهاء من قضايا العنف في المغرب الأوسط

انتبهت السّلط في العصر الوسيط بما في ذلك السّلطة الزيانية لقوة الفقيه في السّيطرة على الرّاي العام، فهم ليسوا أقوياء بما يكفي لتعيين السّلطان أو السّلالة الحاكمة، ومع ذلك يؤثّر الفقهاء في تحديد الطّبيعة العامّة للمجتمع[1]، بمعنى أنّ الفقيه من يمنح الشّرعية للسّلطة القائمة، وجدير بالبحث الإشارة إلى أنّ فقهاء بلاد المغرب الإسلامي عامّة قد اجتهدوا في تبيئة الأحكام، وخلق ترابط بين النّص النّظري وفقه الواقع، فكانت كتب النّوازل تمرينا للمفتين، حول الممارسات اليومية وقضايا العنف التي استُفتيَ فيها الفقهاء بدمج العرف والعادة

[1]- Ernest Gellne, **Pouvoir politique et fonction religieuse dans l'islam marocain** , Traducteur : L. Valensi, Annales, 25 Année, N.3, 1970, p. 700.

الاجتماعيين في الفتاوى[1]، وهو ما أهّل النّص النّوازلي ليكون السّند والدّاعم للبحث في هذه الجزئيّة.

ولأنّ السّلطة السّياسية دائما بحاجة للشّرعية خاصة إذا وصلت سُدّة الحكم بالعنف وقوّة السّلاح، وهو ما يدفعها لتقريب الفقهاء[2]، فكان مجلس أبي الحسن المريني بعد الاستيلاء على تلمسان عامر بأهل العلم[3]، وتكليفهم باستقضاء الصّلح مع السّلط المجاورة، وبعد مهلك أبي عنان المريني سنة (759هـ/1357م) استدعى السّلطان أبو حمو الزياني الفقيه الشريف التلمساني أبو عبد الله محمد وزوجه ابنته، وشيّد له مدرسة وعيّنه فيها مدرّسًا إلى وفاته سنة (771هـ/1369م)[4].

ولم يكن في زمن أبي زيد وأبي موسى[5] ابني الإمام أعظم منهما قدرًا وأرفع ذكرًا نهيًا وأمرًا عند الملوك، وكتب ابن مرزوق عن شقيق جدّه لأمه أبي الحسن التنسي كان له مكانة لم يُعهد مثلها لفقيه[6]، من كبار العلماء يعظّمه السّلاطين والعامّة، وبالغ السّلطان أبي يعقوب المريني في الاحتفاء به إلى وفاته[7]. وأمّا جدّه أبو إسحاق التنسي (ت680هـ/م1281) فكانت له مكانة عظيمة عند الملوك[8]، وفي نفس الفترة الزمنية اعتزل الكثير من

---

[1] – سعيد بنحمادة: مرجع سابق، ص 46.

[2] – لمزيد من المعلومات حول علاقة السّلطة بالعلماء يُنظر: الونشريسي: **المعيار**، ج2، ص 480؛ تاج الدين السبكي: مصدر سابق، ص 68.

[3] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **الرحلة**، ص 58.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 158. ابن مريم، مصدر سابق، ص 164.

[5] –أبو زيد عبد الرحمن وأبو موسى عيسى بن محمد بن عبد الله بن الإمام، كانا خصيصين بالسلطان المريني أبو الحسن، توفي أبو زيد سنة(743هـ/1342م)، وتوفي عيسى سنة(749هـ/1348م) في الطاعون الجارف، أخذا عن ابن العطار والبطرني في تونس، ثمّ عادا إلى تلمسان خلال الحصار، وفي سنة 720هـ/1320 رحلا إلى المشرق، ولقيا الجلال القزويني، وسمعا البخاري على الحجار، أمّا الآخذين عليهما فكثير من العلماء منهم الشريف التلمساني، والمقري، وأبي عثمان العقباني، وابن مرزوق الخطيب. يُنظر: ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 265؛ التنبكتي: مصدر سابق، ص 245–293،248؛ ابن مريم: مصدر سابق، ص168؛ الحفناوي، أبو القاسم محمد: مرجع سابق، ص201–207.

[6] – **المسند الصحيح**، ص 479.

[7] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 153.

[8] – نفسه، ج1، ص153.

الفقهاء والعلماء السّلاطين[1].

فلا يسع الباحث في حقل علاقة السّلطة بالفقهاء الإقرار بمكانة الفقهاء لدى السّلطان والمجتمع أيضا[2]، لأنّ السّلطة استغلّت مكانتهم الرّوحية في المجتمع من أجل تبني مشاريعها وأيديولوجيتها، ولا بدّ من الإشارة إلى دور السّلطة الدينية في التّشريع للأمن ومحاربة العنف، أو التّخفيف من حدّته. ذلك ما تكشفه كتب النّوازل الفقهية، ويرى أحد الباحثين أنّه رغم تلك الجهود التي بدلها الفقهاء للحدّ من العنف بكلّ مستوياته، لم تكن مواقفهم بالقوة الكافية التي تُحدث تغيّرا ملموسا في بُنية السّلطة، وضبط سلوكها[3].

أولا: موقف الفقهاء من قضايا العنف الداخلي:

1-الفتن الداخلية

يتحدّث يحيى بن خلدون عن خروج صاحب أشغال السّلطان أبو حمو الفقيه أبو زيد عبد الرّحمن بن مخلوف الشامي سنة (763هـ/1361م) إلى القبائل العربية العامرية لاستئلافها بالمال الكثير[4]، وأمّا الشّريف التلمساني أبو عبد الله محمد بن أحمد فخرج سنة (770هـ/1368م) لتأمين خالد بن عامر، وأبي بكر بن عامر شرط إخراج أبي زيان من القطر[5]، وفي ذلك تهدئة للفتن الدّاخلية، فكلّ من الشريف التلمساني، وأبو زيد عبد الرحمن بن مخلوف مثّل السّلطة الزمنية في عرض السّلم، وكلاهما حاول من موقعه وقف الفتن، والحروب الدّاخلية، وهو ما يجعلنا نتساءل عن موقف الفقهاء من الحملات العسكرية الكبرى كحملتي أبي الحسن على افريقية مرورا بتلمسان(748هـ/1347م) قال ابن خلدون أنّ الحملة ضمّت جماعة من فضلاء المغرب وأعيانه، فيهم من هلك بالطاعون ومنهم من غرق في الأسطول البحري، ومنهم من استوفى ما قدّر من أَجَله[6]، وقد عُرف ارتباطه بالفقهاء؛ وحملة أبي عنان المريني (758هـ/1356م) لماذا سكتت المصادر عن ذلك أم أنّ الفقهاء من سكت عن هذه الحملات العسكرية.

---

[1] – منهم علماء بجاية: عبد الرحمن الوغليسي، وأبي العباس أحمد بن إدريس وأصحابه، وأبي الحسن علي بن عثمان المكلاتي، وأبي الربيع سليمان بن الحسن، وأبي الحسن علي بن محمد البليليني، وعلي بن موسى وأبي العباس النقاوسي. يُنظر: التنبكتي: مصدر سابق، ص 258.

[2] – عبد القادر، بوعقادة: مرجع سابق، ص 295.

[3] – رشيد، اليملولي: مرجع سابق، ص 332.

[4] – **بغية الرواد**، ج2، ص 109.

[5] – نفسه، ج2، ص201.

[6] – **الرحلة**، ص57.

2-الحرابة

أسالت قضية الحرابة كثيرا من حبر الفقهاء باعتبارها أشد ما يتعرّض له النّاس خارج المدينة من العنف، وإخافة السّابلة، ولعلّ مسألة الحرابة التي عُرضت على ابن عرفة (ت803هـ/1400م) أهم هذه القضايا، كما أحدثت الإجابة ردود فعل أخرى، وأصل المسألة أنّ أبا العباس أحمد المعروف بالمريض أفتى بقتال المحاربين وصرّح بجهادهم[1]، من عرب الديالم وسعيد ورياح وسويد وبني عامر[2]، وأنّ هذا دأبهم خلفًا عن سلف[3]، فأنكر بعض المنتمين للعلم هذا الرأي عليه بل كلّهم في بلده[4]، فكان جواب ابن عرفة (ت803هـ/1400م) بقتال هؤلاء مقبلين أو مدبرين، ولا خلاف في ذلك[5].

وحول نفس المسألة أجاب فقيه تونس وقاضيها أبو مهدي عيسى بن أحمد بن محمد الغبريني[6] فكان جوابه أنّ جميع ما افتى به أبو العباس أحمد في قضية الحرابة حقّ وصواب بإجماع الصّحابة -رضي الله عنهم- على قتال أهل البغي[7]، وأمّا عبد الرّحمن الوغليسي (ت786هـ/1381م) فأفتى بجواز اتباع المحاربين وفق ضوابط، فلا يُجهز على جريحهم، وأسيرهم[8]، وتبنى محمد العقباني الحفيد موقف الإمام مالك الذي أفتى بأنّ جهادهم أولى من جهاد الروم[9]، كما يُكره التّعامل مع المحاربين، وقطّاع الطّرق في البيع، وتُفسخ عقود البيع خاصة التّعامل في السّلاح[10].

---

[1] – الونشريسي: **المعيار**، ج6، ص 436.

[2] – نفسه، ج6، ص 153.

[3] – نفسه، ج2، ص 436.

[4] – نفسه، ج6، ص 154.

[5] –نفسه، ج2، ص437.

[6] – أبو مهدي عيسى بن أحمد بن محمد الغبريني: قاضي الجماعة، عُرف بالاجتهاد، أخذ عنه أغلب تلامذة ابن عرفة، وخلف هذا الأخير في إمامة جامع الزيتونة إلى وفاته عام815هـ/1412م. يُنظر: التنبكتي: مصدر سابق، ص 297-298.

[7] – الونشريسي: **المعيار**، ج2، ص 438.

[8] – نفسه، ج2، ص 116.

[9] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 184.

[10] – ابن قنفذ، احمد القسنطيني: **أنس الفقير**، ص 113.

3-موقف الفقهاء من قضايا العنف المالي

أفصحت بعض النّصوص عن مواقف الفقهاء من مسائل التّعدي في الأموال كالإجحاف ضريبي وغصب الأموال والجنّات والدّيار وأراضي الوقف، إذ لا يحقّ للشّخص أكل أموال النّاس بالباطل، فالسّلاطين لا يحقّ لهم غير الضّرائب الشّرعية[1]، فالبحث في الجانب الاقتصادي أكّد أنّ السياسة المالية الزيانية في شقّها النّظري قامت على العدل والوسطية في الجباية خاصة في مراحل بناء الدولة، في حين كسَرَ بعض السّلاطين قاعدة العدل وتحولوا إلى جُباة[2].

1.3-الضّرائب

وأمّا ما يؤخذ على تجارة المسلمين من مكوس فمُحرّم شرعًا بإجماع[3]، ومن قال بحلّيته فقد كفر[4]، وهو ما أكّده أبو الفضل العقباني في جوابٍ له على سؤال حول مرتب قاضي تنس يكون من المكس فهل يحلّ له؟ فكان الجواب بأن لا يأخذ القاضي من ذلك مثقال ذرة[5]، كما تعوّذ صاحب تحفة الناظر من شرّ تبعات المكس الذي صار فاشيا في كثير من البلاد[6]، واعتبر الشّيخان أبو زيد عبد الرحمن وموسى ابني الإمام أنّ فرض الضّرائب من السّلطة أو من يمثّلها كالعامل أو شيخ القبيلة على الضّياع وأهل الحرف، وفرض السّخرة على النّاس في البناء أو الحراسة من الظّلم، رغم أنّ جوهر السؤال حول الشفاعة لبعض الرّعية المُطالبين بهذه الضّرائب[7]، إذ لا يوجد مبرّر شرعي لهذه الضّرائب، وهو ما يراه العقباني حول الضّرائب المفروضة على الأفران[8].

وإن تبنّى ابن مرزوق الخطاب السّياسي المريني في إشارته إلى إسقاط أبي الحسن المريني الضّرائب عن أهل تلمسان[9]، فإنّه دون شكّ يعبّر عن موقفه من التّعدّد الضّريبي، ويلمّح إلى الاقتداء بالسّلطان في

---

[1] – المغيلي محمد بن عبد الكريم: **مخطوط فيما يجب على الأمير**، ص 117-118.

[2] –أمحمد، طاهري: **الفكر المالي عند أبي حمو الثاني(ت791هـ/1388م) من خلال واسطة السلوك في سياسة الملوك**، دورية كان التاريخية، السنة 17، ع63، مارس 2024، ص53.

[3] – ابن جماعة: مصدر سابق، ص 145.

[4] – المغيلي، محمد بن عبد الكريم: مصدر سابق، ص 120.

[5] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج3، ص 386.

[6] – العقباني: مصدر سابق، ص 91.

[7] –المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 128-129.

[8] – **تحفة الناظر**، ص118.

[9] – **المسند الصحيح**، ص 285.

قطع دابر الوظائف المُبتدعة. من جانب آخر يعبّر النّص عن تعاقب الشّدة والفرج على الرّعية من جهة، واستمرار الفقهاء في ممارسة مهامهم بالاستمرار في النّصح من جهة أخرى[1]، وإن وقف الفقيه على أبواب السّلاطين طالبا الجاه والدنيا.

من جهة أخرى ذكر أبو عنان المريني(749-759هـ/1348-1357م) أنّ والده أبا الحسن(731-749هـ/1331-1348م) نادى في النّاس طالبا المعونة بأموالهم على الجهاد، فأجابه أبو زيد عبد الرحمن بن الإمام أنّ هذا ممّا لا يصح للسلطان إلّا إذا كنس بيت مال المسلمين وتصلي فيه ركعتين[2]، أي أنّ ابن الإمام أنكر فرض الضرائب على النّاس من قبل السلطان بحجة استخدامها في الجهاد.

2.3-الغصب

وأمّا الغصب فمن الكبائر، وتبعات الغصب مشتملة على حقّ العباد وحقّ الله تعالى لا يسقطها ردّ المغصوب، ولا عفو المغصوب منه، وفيه من العقوبة ما يُقدّر باجتهاد الحاكم من الضّرب الموجع، وطول مدّة السّجن[3]، والغصب ممّا لا يحل إهماله، وواجب الإمام العدل ردع الغصّاب[4]، بمعنى واجب الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر مسؤولية الإمام، ووصف محمد بن مرزوق الغاصب في إحدى المسائل المعروضة عليه بالجائر، وذَكَرَ أبو الفضل العقباني الغاصب بالمعتدي على النّاس في أموالهم[5]، في نفس المسألة، ولأهل التبعات حقّ المطالبة بما غُصب منهم[6].

أمّا من غُصب على إعطاء كتاب للسّلطان أو بعض ولاته بصورة الشّراء من غير رضا، وإن حصل على نصيبه، فأفتى الشريف التلمساني بعدم جواز الانتفاع بهذا الكتاب في وجود المالك، ويجب عليه ردّه إلى صاحبه ولا يأخذ منه ثمنا[7]، ولا يجوز وراثة الغاصب فحكم الوارث حكم الغاصب[8]، ولا بدّ من اجتناب التّعامل مع

---

[1] – رشيد، اليملولي: مرجع سابق، ص 397.

[2] –الحفناوي، أبو القاسم محمد: مرجع سابق، ص203.

[3] – ابن المناصف، أبي عبد الله محمد بن عيسى بن محمد: **تنبيه الحكام إلى مآخذ الأحكام**، دراسة وتحقيق: نفل بن مطلق الحارثي، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، 1410هـ/ 1989م، ج2، ص 630.

[4] – العقباني: مصدر سابق، ص 331.

[5] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج3، ص 315-316.

[6] – نفسه، ج4، ص 103.

[7] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 128.

[8] – المازوني، أبو عمران: **قلادة التسجيلات**، ج2، ص 81.

الغاصب قدر الإمكان[1].

3.3-الوقف

وقف الفقهاء عند التّجاوزات في أموال الوقف من خلال إعلان مواقفهم حول قضية التّعدي على أموال الوقف من السّلاطين، يقول الفقيه أحمد بن محمد بن عيسى بن علي البجائي[2] في مسألة تحبيس السّلاطين على ذويهم أنّه باطل لاستغراق ذمّتهم، فأحوال الأمراء الموجبة لاستغراق الذّمة بيّنة لا تحتاج إلى إثبات[3]، وهذه صرخة مدوية في وجه السلاطين الذين يجمعون الأموال بشتّى الطرق منها الغصب والضرائب غير الشرعية، ويحاولون الاحتفاظ بها ضمن الأسرة بوقفها على أبنائهم.

وأضاف الفقيه الشّريف محمد بن أحمد بن محمد العمراني بأنّ وقف السّلاطين بمثابة من وقف مال غيره على غيره، لأنّ صحّة الوقف من صحّة الملك[4]؛ وأصل استغراق ذمتهم يرجع لتصرُّفهم في أموال بيت المال وفق أهوائهم، فلا تصحّ وقفياتهم وهباتهم على أولادهم وأقاربهم ويحرم على من حُبس عليه تناوله لهذا الحبس[5]، وزاد أبو عبد الله محمد بن مرزوق أنّ المقابر لا يجوز تغييرها أبدًا[6]، فموقف ابن مرزوق يشير إلى وجود محاولات لتغيير وظيفة أراضي المقابر الوقفية.

ثانيا: موقف الفقهاء من قضايا العنف الخارجي

1-الفتن الخارجية

في سياق الفتنة بين المسلمين في بلاد المغرب أفتى موسى بن الإمام باعتزال الفتنة، ومبايعة المتغلّب تحصيلا لمصالح المسلمين ودرء المفاسد، لرجحان مصلحة ترك الخروج على المتغلّب للمسلمين في أنفسهم ودينهم وأموالهم[7]، فهو يحرّم القيام على المتغلّب من جهة، وأوجب من جهة أخرى على كلّ من وليّ شيئا من الأمر نُصح السّلاطين بوقف الفتن[8]، وختم جوابه بدعاء المولى -عز وجلّ-بالعصمة من الفتن[9].

---

[1] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 107.

[2] – أحمد بن محمد بن عيسى بن علي البجائي: من فقهاء بجاية أخذ عنه كل من الوغليسي، وأبو القاسم المشدالي. يُنظر: التنبكتي: مصدر سابق، ص 100.

[3] – الونشريسي: **المعيار**، ج7، ص 305.

[4] – نفسه.

[5] – نفسه، ج7، ص329.

[6] – نفسه، ج1، ص 329.

[7] – الونشريسي: **المعيار**، ج6، ص 343-345.

[8] – الونشريسي: **المعيار**، ج 6، ص 346.

[9] –نفسه.

وانعكس هذا الجواب في حياة أبناء الإمام فبعد اقتحام أبي الحسن المريني مدينة تلمسان سنة (737هـ/1336م) قصد شيوخ الافتاء بالمسجد الجامع فوعظاه وذكّراه بما نال رعيته من الجهد[1]، وسألاه العفو عن النّاس[2]، فقام السّلطان بنفسه وقبض أيدي جنوده عن الرّعية، وعن الإفساد في البلاد[3]، ولازما السّلطان فقرّب مجلسهما، ورفع مقامهما وصارا أعزّ الفقهاء عنده[4]، واختصّهما بالشورى في بلدهما[5].

ولم يذكر ابن خلدون أسماء فقهاء البلاط المريني الذين أفتوا بحرابة السّلطان أبي سعيد الزياني سنة (753هـ/1352م) ليُذبح مباشرة[6] بعد الفتوى، وهو الموقف الذي يعكس تبنّي الفقهاء لسياسة السّلطة بإعدام الخصوم، وضبط التّهمة وصياغة مخرج شرعي، ومُبرِّرا يوجب القتل، وفي هذا المنهج الذي اتّبعه أبو عنان المريني (749-759هـ/1348-1357م) إضفاء للشّرعية على ممارساته، ومنها قتل السّلطان الزياني.

من جهته يتحدّث أبو حمو الزياني الثّاني عن اللّحظة الحاسمة في تاريخ بني زيان، واستعادة ملكهم من بين أيدي السّلطة المرينية غُرّة ربيع الأول عام (760هـ/1358م)، وعقب هزيمتهم تشفّعوا إليه بالفقهاء في الإبقاء على أرواحهم، والسّماح لهم بالعودة إلى المغرب الأقصى دون التّعرض لهم ولأموالهم، فكان لهم ذلك بما هو معهود من سلاطين بني زيان[7].

كما استمر اعتماد سلاطين الدّولة الزيانية على الفقهاء في إرساء معاهدات الصّلح والشهادة عليها حقنًا لدماء المسلمين، فرافق سنة (762هـ/1360م) وليّ العهد عبد الرحمن أبي تاشفين أعلام ذوي تجلّة من بني عبد الواد[8]، وفيهم قاضي الجماعة بتلمسان أحمد بن الحسن[9]، وفي العام الموالي قدم على حضرة تلمسان القاضي أبو القاسم بن يحيى البرجي في وفد الصّلح، ورافق الوفد عند إبرام الصّلح الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد

---

[1] – ابن خلدون: عبد الرحمن، **التاريخ**، ج7، ص 341.

[2] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 209.

[3] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 341.

[4] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص265.

[5] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **الرحلة**، ص 58.

[6] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 381.

[7] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 66.

[8] – ابن خلدون: يحيى، مصدر سابق، ج2، ص86.

[9] – مجهول: مصدر سابق، ص 193.

الشريف[1]، وخرج مجدّدا الفقيه الشّريف الحسني سنة (767هـ/1365م) لإتمام عقد الصّلح في فاس نيابة عن السّلطان أبي حمو في الإشهاد على الصّلح[2].

وخرج لعقد الصّلح مع السّلطان الحفصي أبو عمرو عثمان بن أبي عبد الله (839-893هـ/1435-1487م) الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم العقباني رسولا للسّلطان الزياني محمد المتوكل على الله (866-873هـ/1462-1468م) فتمّ الصّلح سنة (867هـ/1462م) بحقن الدّماء نظير التزام البيعة للسّلطان الحفصي[3]، وتكرّر خروج الفقيه، وقاضي الجماعة محمد بن أحمد العقباني إلى تونس سنتي (868هـ/1463 م) و(869هـ/1464م) حيث عُقد الصّلح[4]، إلا أنّه فشل في عقد الصّلح سنة (870هـ/1465م)، وأخبَرَ السّلطان الزياني أنّ صاحب تونس يتوعّده بالخروج إليه[5]، وهذا دليل قيام الفقيه بدور الوساطة في الصّلح بين الدّول، وتكبّد عناء الرّحلة حاملا رسالة السّلام ودرء الفتنة من جهة، ومُتبنيا لمبادئ السّلطة، وناطقًا باسمها من جهة ثانية.

لم تنجح مساعي الفقيه دائما ومردّ ذلك لتغلّب السّلطة الزمنية وطموحها على قوة الفقيه أو ضعف السّلطة التي يمثّلها، رغم أنّ الفقيه أو قاضي الجماعة لم يكن الوحيد في وفد الصّلح، وإنّما هو واحد ضمن جماعة، وهنا يُطرح السؤال حول دور الفقيه الفعلي هل هو محاولات اقناع الطّرف الآخر بحقن الدّماء، ووقف الفتن بين أهل الإسلام؟ أم أنّه يشهد على توقيع الصّلح بعد الاتفاق السّياسي بين السّلطتين.

من جهة أخرى تبنّى الفقيه أبو عبد الله الرندي سياسة العنف التي مارسها السّلطان أبي الحسن خلال حصاره تلمسان، وزاد على ذلك قوله أنّ جزاء أهل تلمسان الحرق[6]، في حقّ المرأة التي شتمت السّلطان. وفي نفس السّياق تبنّي الفقيه للسّياسة السّلطانية نبّه أحد الباحثين إلى أنّ الرّحلة الموصوفة بالسّعيدة خلال سنة (758هـ/1356م) وما فيها من تجاوزات[7] لم يجد السلطان أبو عنان من العلماء المرافقين له من يردعه[8].

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 100.

[2] – مجهول: مصدر سابق، ص 272؛ ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 160.

[3] – الزركشي: مصدر سابق، ص 153.

[4] – نفسه، ص 155؛ - ABDELBASIT. B.HALIL: op.cit , P.56

[5]-Ibid, P.57.

[6] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 184.

[7] – كعيّنة عن السّياسة المُتّبعة في التّعامل مع المدن المُمتنعة عن السلطة أمر السّلطان بهدم قرية فرفر الممتنعة. النميري: مصدر سابق، ص 443.

[8] – عبد القادر، بوعقادة: مرجع سابق، ص 295.

وهو نفس ما يُقال عن حملة والده أبي الحسن، حيث أكّد ابن خلدون أنّ الحملة لم تكن عسكرية فحسب بل ضمت فقهاء من المغربين الأقصى والأوسط[1]، نذكر منهم فقيه المغرب الأوسط أبي عبد الله محمد بن عبد النور من أعمال ندرومة توفي في تونس بالطاعون الجارف سنة (749هـ/1348م)، والفقيه أبو عبد الله محمد بن محمد بن الصباغ من أهل مكناسة وهلك غريقا في الحملة مع الأسطول، ومنهم أبو العباس أحمد بن محمد الزواوي[2]، والشّيخ أبو عبد الله محمد النّجار الذي قضى نحبه في الطّاعون، وابن مرزوق الخطيب[3]، كما أنّ ابن خلدون ذكر ما حضره من أسماء الشّيوخ الذين حضروا في الحملة، ولعلّه لم يذكر جميعهم، لأنّه ليس موضوع الكتاب، إلّا أنّ أبا الحسن أيضا لم يجد من يُثنه عن أعمال العنف ويؤثّر في ممارساته، بل إنّ الحملة تمّ تبريرها بأنّها لتأمين طريق الحج[4].

وأعظم من ذا وأجلّ تقديسا تفتح طريق الحج للحجّاج

2-التّحالف مع النّصارى

برزت علاقات سلاطين بني زيان بالنّصارى من خلال الاستعانة بالجند الرّومي في الجيش، ودفع ضرائب الخضوع، حيث أكّد ابن خلدون أن ملوك المغرب اتّخذوا الجند الرّومي في حروبهم ضدّ العرب والبربر لقتالهم على الطاعة[5]، ومعنى هذا استعانة السّلطة بالجند النّصراني ضدّ المسلمين في بلاد المغرب لتثبيت السّلطة، وإخضاع القبائل وإلزامها الطّاعة، وأضاف صاحب البغية استخدام يغمراسن ألفي(2000) فارس منهم[6]، مع أن الإمام مالك كرّه الاستعانة بالمشركين في حروبهم ضدّ المسلمين[7].

ورغم ذلك قدّم السّلطان أبو حمو الثّالث (922-923هـ/1516-1517م) اعترافا للملك الكاثوليكي فرناند (1452-1516)، وخضع له مقابل مساعدة جنود إسبانيا له في حروبه على السّلطة ضدّ ابن أخيه أبي زيان (923-924هـ/1517-1518م)، وهو سبب غضب الرّعية منه، خاصة الفقهاء[8]، واعتبر العامّة ذلك ممّا

---

[1] – لمزيد من التّفاصيل يُنظر: ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 354-366.

[2] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **الرحلة**، ص 58-59.

[3] – نفسه، ص 61.

[4] – الكفيف الزرهوني: **ملعبة الزرهوني**، تحقيق: محمد بن شريفة، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1407هـ/1987م، ص 70.

[5] – **المقدمة**، ج 2، ص 681.

[6] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج 2، ص 228.

[7] – **المدونة الكبرى**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1415هـ/1994م، كتاب الجهاد، ج1، ص 525.

[8] – كرباخال: مصدر سابق، ج2، ص 306.

عمّت به البلوى في سؤال إلى فقهاء تلمسان، فكان جواب الفقهاء بمنع الصّلح وانتفاء إلزاميته[1]، إلّا أنّ الحال استمرّ ما يؤكد أنّ قوة الفقيه لم تستطع إلزام السّلطان بالتّخلي عن ممارسات العنف ضدّ الرّعية والمُنافسين على السّلطة بالتّحالف مع العدو.

وأخيرا يمكن القول أنّ الفقيه المُتعامل مع السّلطان وجد نفسه ممثلا للسّلطة في المفاوضات من أجل السّلم، وداعمًا لمشروعها السّياسي لكفّ العنف من جهة، ومانحًا لها مشروعية ممارسة العنف من خلال تبنّي مشروع السّلطة التّوسعي على حساب المجالات المغربية من خلال السكوت عن الحملات العسكرية.

من جهة أخرى أفصح النّص النّوازلي عن موقف الفقيه من مسائل العنف المُرتبطة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي وحتى السّياسي على المستوى الدّاخلي من خلال معالجة قضايا الفتن الدّاخلية، واستئلاف القبائل وتهدئتها، واستتباعها للسّلطة، وأفتى الفقهاء في مسألة الحرابة التي أربكت النّشاط الاجتماعي والاقتصادي في المغرب الأوسط، ولم يسكت الفقيه عن مسألة التّجاوز في الأموال والأملاك، إمّا بالإفتاء بتحريم الضّرائب غير الشّرعية، ورفض ممارسات الغصب، والتّعدي على الأموال الموقوفة على العامّة.

وعلى المستوى الخارجي تبنى الفقهاء مسألة الوساطة في إقرار الصّلح بين السّلط المتصارعة في بلاد المغرب الاسلامي من جهة، ومن جهة أخرى سكت فقهاء السّلطان عن كثير من ممارساته العنيفة؛ في الوقت الذي اعتزل بعض الفقهاء أبواب السّلاطين، ولم يقف الفقهاء موقف المتفرج من تهاون وتخاذل سلاطين مرحلة الضّعف المتحالفين مع النّصارى ضدّ المسلمين.

[1] – الونشريسي: **المعيار**، ج2، ص 208.

المبحث الثّاني: الولي من ممارسة العنف إلى التّخفيف من حدة العنف

احتاج مجتمع المغرب الأوسط الذي يعاني من الأزمة إلى إنسان يخرجه ممّا يعانيه ويخلّصه من المشكلات الأمنية–انعدام الأمن مرتبط بالحروب وحركة اللّصوص والمحاربين–والاقتصادية والطبيعية، فصارت النّاس تأنس بسردية الكرامة لغياب المؤسّسات الرّسمية الرّاعية لاحتياجات النّاس التي ترفع عنهم الظلم، فيصير هؤلاء مجرد تبع للوليّ أملا في إنصافهم[1]، ومع زيادة تدخلات الوليّ ارتفعت مكانته، وصار مقصد العام والخاص.

1–تشكل صورة الولي في الذهنية الجماعية

بعد عجز السّلطة وتخلّيها عن مهامها تعاظم دور الولي مُتصدّيا للاختلالات التي تطال المجال والمجتمع والثّقافة[2]، فكان يعمل على تحقيق التّوازن الاجتماعي، باعتبار الولي كلّ موالي للطّاعات والقربات، والمُنزّه عن المخالفات[3]، حيث وجد الضّعفاء في الوليّ ملاذا عند كلّ أزمة سواء كانت حروبا أو اعتداءات فردية وحتى في حالات الجور الاقتصادي والظلم الاجتماعي.

وأمّا مسؤولية تطوير مكانة الولي فيشترك فيها الولي وإنسان مجتمع الأزمة، وكتب التّراجم والمناقب التي قدّمت الولي في الصورة التي يجب أن يكون عليها، وأنّه يمتلك سلطة رهيبة مسلّطة على رقاب الجميع، كما روّجت لنجاعة دوره[4]، فلم يسلم السّلاطين، ولا العامّة من تسلّطه حيث برّر النّص المنقبي وجود الولي ومكانته المتزايدة ورسّخ الاعتقاد به وعزز ذلك بنشر مناقبه، ليس هذا فحسب فإن حرمة الولي تستمر بعد موته على ذريته، والكثير من أصحاب الوجاهة والإمارة يبجّلون أولاد الأولياء، ويعظمونهم لمكانة سلفهم[5]، وهذا من العنف الرمزي حيث أثّر الولي في أذهان الناس من خلال الممارسة الصريحة للعنف أو التهديد به.

---

[1] –عبد الرحمن، المرساني: **الإسلام السياسي بين التكفير والإسلاموفوبيا أفكار ووقائع من أجل فهم الظاهرة**، دار الكتاب، تونس، 2023، ص 36.

[2] – سعيد، بنحمادة: مرجع سابق، ص 262.

[3] –العزفي، أبو العباس أحمد: **دعامة اليقين في زعامة المتقين مناقب الشيخ أبي يعزى**، تحقيق: أحمد التوفيق، مكتبة خدمة الكتاب، الرباط، المغرب، 1989، ص 69–70.

[4] –محمد، المهناوي: **الولي والمجتمع مدخل لدراسة تاريخ الخوف بالمغرب الحديث**، مجلة كلية الآداب الجديدة، ع 11–12، د. ت، ص 105.

[5] – المازوني، أبو عمران: **صلحاء وادي الشلف**، ص 272.

ويمكن تمييز مرحلتين لتشكّل الظاهرة الصوفية[1]، التي كان لها انعكاس كبير في النّفسيات والذهنيات الجماعية، وصار من غير الممكن مواجهة عنف الأولياء أو التّشكيك في أقوالهم وممارساتهم بعدما تحصّنوا بما راكمته الولاية من سلطة روحية أهم وسائلها الكرامة[2]، والدّعاء على الظّالم[3]، وإن كان المجال الجغرافي هنا المغرب الأقصى إلا أنّنا نستطيع سحب ذلك على كامل بلاد المغرب باعتباره مجالا من غير حدود[4]، تبعًا لحركة القبائل، والأفراد في المجالات وبين الحواضر إمّا طلبا للعلم أو لممارسة التجارة، أو زيارات الأولياء والتّبرك بهم وطلب الدّعاء، وأخذ الطريقة[5] وفي أثناء ذلك تنتقل تعاليم الصّوفية بانتقال المريدين لتلقّي التّعاليم من مدينة إلى أخرى.

فصار الولي يلتحف رداء المهابة وامتلك سلطة تقبّلها النّاس خوفًا من غضبه، وردّ فعله بسبب فعاليته في قضاء الحاجات، وارتقى في التّراتب الاجتماعي إلى أن حاز مكانة صار فيها مقدسا من الجميع ليس، هذا فحسب فقد صار اللّجوء إلى الولي تقليدًا اجتماعيًا تناقلته الأجيال، فظهرت طبقة من القائمين على خدمة الأولياء، تعمل على إعادة إنتاج الواقع، والحفاظ على استقرار المجتمع من الهزّات[6].

---

[1] – المرحلة الأولى: من القرن السادس هجري(12م) إلى ظهور الطريقة الجزولية مع محمد بن سليمان الجزولي (ت 869هـ/1465م)، وتعرف بالوهبية وهي أقرب إلى التّجارب الفردية؛ والمرحلة الثانية: هي مرحلة الكسبية وتبدأ مع الجزولية إلى يومنا هذا، وأوجها القرن العاشر هجري (16م)، وفيها صار التّصوف متوارثا بين سلالات جمعت بين الصلاح والنّسب الشّريف فكان عنف الولي في المرحلة الأولى أقل من المرحلة الثانية. محمد اسموني: مرجع سابق، ص80، 132.

[2] – الكرامة: عرفها الفقيه أبو عبد الله بن عباس أنّها في اصطلاح أهل العلم كلّ فعل كرامي خارق للعادة جرى على يد من ظهر صلاحه في دينه، سالك مناهج الشرع القويم من الكتاب والسنة في ظاهره ومكنون سره، وصحيح يقينه فقد وقع الإجماع على أنّ الكرامة لا تصح ولا تظهر إلا ممّن تمسّك بطاعة الله، كما أجمعوا أنها لا تظهر من فاسق. يُنظر: الونشريسي: **المعيار**، ج 2، ص 388. والكرامة: ليست من شروط حصول الولاية وإن حصلت لولي فهي دليل صدق عبادته وعلو مكانته شرط اتباعه لأوامر النبي صلى الله عليه وسلم وإلا فهي خذلان من الشيطان، ابن قنفذ: **انس الفقير**، ص3.

[3] – محمد، اسموني، مرجع سابق، ص 80، 132.

[4]- Brahim Jadla, op. cit .P.41-48.

[5] – ينظر: في هذا السياق كمثال روضة النسرين لابن صعد قدم تراجم عن الأولياء، وحركتهم، وكان الشيخ أبو البيان واضح يُزار التماسا للدعاء والتّبرك به من أقاصي البلدان وتداولت الألسن مناقبه. المازوني، أبوعمران: **صلحاء وادي الشلف**، ص211.

[6] – عبد الرحمن، المرساني: مرجع سابق، ص 37.

ومن ملامح تأكيد مكانة الولي وسطوته أن تُقرن ترجمته بصفات الولي العالم العلّامة الشّهير الخطير[1] مُجاب الدّعاء[2]، إذ لم يعد الولي يتردّد في استخدام الدّعاء على الظّالم أو التّلويح به لرفع الظّلم والشّطط عن النّاس[3]، وجعلت كتب المناقب الإجابة الفورية للدعاء، أهم علامات الولاية ووسيلة الولي في طريق الشهرة واتساع النّفوذ[4]، فالدعاء كان وسيلة الولي الأولى لتحصين الذّات، والصّعود لمركز قيادة المجتمع كمرحلة أولى في ممارسة العنف المقدّس، أمّا المرحلة الثانية فبالغ في ممارساته معمّقا بذلك حالة الرّعب السّائدة في المجتمع[5]، أي أنّ الولي مارس عنفا رمزيا أثّر في عقول الناس بعد إظهار كراماته، وما تبع ذلك من مكانة فهو نتاج العنف الرمزي.

وقد عاين الوزان مبالغة النّاس في تقديس أحد الأولياء دون أن يقول أو يفعل شيئا[6]، وعظّم أهل وهران الولي أبي العباس أحمد بن يوسف الراشدي[7] أشد التّعظيم[8]، وكان أبو عثمان بن خياط وهو سعيد بن ابراهيم المعروف بابن سبعين مُجاب الدّعاء[9]، وكذلك حال أبي العباس بن الخياط[10]، كما بالغت كتُب المناقب في وصف خوارق العادات وعظيم الكرامات، فظهرت بركة محمد بن عمر الهواري[11] على أهل وهران متفرّدا في

---

[1]- ABDELBASIT. B.HALIL:op.cit, P .41.

[2] – ابن صعد محمد الأنصاري التلمساني: **روضة النسرين في التعريف بالاشياخ الاربعة المتاخرين**، تحقيق: يحيى بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص43.

[3] – محمد، اسموني: مرجع سابق، ص 124.

[4] – محمد، المهناوي: مرجع سابق، ص 109.

[5] – نفسه، ص 111.

[6] – **وصف افريقيا**، ج2، ص 29.

[7] – كتب سيرة الولي أبي العباس أحمد بن يوسف الراشدي: محمد الصباغ بعنوان: "بستان الأزهارّ" في مناقب الشيخ، توفي مطلع القرن العاشر هجري(16م)، وقبره من أعظم المزارات بمليانة. الزياني، محمد بن يوسف: **دليل الحيران وأنيس السهران في اخبار مدينة وهران**، تحقيق: المهدي البوعبدلي، ط1، عالم المعرفة للنشروالتوزيع، الجزائر، 2013، ص 62.

[8] –نفسه، ص61.

[9] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 156.

[10] – ابن مرزوق: **المناقب المرزوقية**، ص 180.

[11] – محمد بن عمر الهواري: عاش خلال (751–843هـ/1350–1439م) كان كثير السياحة، تتلمذ على يد العيدروسي والقبّاب بفاس، وأخذ عن أحمد بن إدريس، وعبد الرحمن الوغليسي ببجاية، تنقل إلى المشرق للحج، وزيارة بيت المقدس، وجال في بلاد الشام، واستقر أخيرا بوهران، وأشهر الآخذين عنه الحسن أبركان. لمزيد التفاصيل يُنظر: ابن مريم: مصدر سابق، ص 228–236.

كراماته عن أهل زمانه من الأولياء[1]، وصار النّاس يحذّرون الظالم من سطوته[2] وتسبب الحسن أبركان في الخوف لكلّ من تجاهل قضاء حاجته بتعريضه للسّوء في نفسه وماله وولده[3] فالتّرهيب والتّخويف والتّهديد بالتّعرض للأذى عنف لا مادي.

ولم يُنكر أهل العلم الخوارق والكرامات فابن مرزوق (ت781هـ/1379م) يتحدّث عن أبي الحسن التنسي – أخ جده–بأن له كرامات أثنى نفسه عن ذكرها خوفا من تزكية النّفس، وأضاف أن المولى أبي يوسف المريني (656-685هـ/1258-1286م) وأخيه أبي يعقوب (685-706هـ/1286-1306م) لهم معرفة بجدّه للأم أبي إسحاق إبراهيم بن يخلف التنسي[4]، وكانا يعرفان بكراماته ويتبركان به[5] فزيارة الولي والتّبرك به تعكس الخضوع لسلطته، كما تعكس من جهة أخرى محاولة لتجاوز أي عنف من الولي، وفي النّص عملية إشهاد على أحوالهما لزيادة موثوقية النّص.

وأمّا المقري التلمساني فيقول إنّ محنة ابن مرزوق طالت مدّتها حتى ظنّ النّاس موته، لولا أن ظهرت عليه بركة سلفه فخلّصه الله ونجاه[6]، من جهة أخرى يتحدّث ابن مرزوق(ت781هـ/1379م) عن وصيّة والده له بزيارة الشّيخ أبي عبد الله المرشدي المقيم بمنية مرشد بين القاهرة والاسكندرية في طريق عودته من الحج، فكاشفه الشيخ بحاله وحال والده وأحوال مدينة تلمسان التي دخلها السّلطان أبو الحسن المريني وأنّ الله أجاب دعاء والده بأن يستر ما فيها من نساء وأولاد وأنه –أي ابن مرزوق–سينال من السّلطان المريني خيرا كثيرا[7].

وفي هذه الرّواية ترسيخ لأحوال الأولياء وكراماتهم، فالشّيخ في المشرق، وأخبره عن أمور غيبية عن والده في الحجاز، وعن حال تلمسان في بلاد المغرب، وسيعود ابن مرزوق إلى تلمسان محمّلا بهذا التّصور والاعتقاد في قدرة الأولياء على كشف الغيب، ناهيك أنّه سليل أسرة خدم أفرادها الأولياء، وتوشّح بعض أفرادها رداء الولاية والصلاح وفي هذا تأصيل لمكانة الولي.

---

[1] – ابن صعد: مصدر سابق، ص 43، 112.

[2] – نفسه، ص 112.

[3] – نفسه، ص 121.

[4] – أبو إسحاق إبراهيم بن يخلف بن عبد السلام التنسي المطماطي: تولّى التدريس بتلمسان فانتفع به خلق كثير من المشرق والمغرب بعدما آلت إليه رئاسة التدريس والفتوى في أقطار المغرب. ينظر: ابن مريم، مصدر سابق، ص 66 –68.

[5] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 479.

[6] – المقري: **نفح الطيب**، ج5، ص 396.

[7] – ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص 482-485؛ المقري: **نفح الطيب**، ج5، ص 417.

وفي رواية أخرى تؤصّل لكرامات الأولياء حدّث بها ابن مرزوق عن جدّه حول ليالي اجتماع الأولياء حضر ختامها أربعون (40) وليّا، قام أحدهم متسائلا عن صدق اشتياقهم لله –عز وجل–وأن يسألوا لقاءه قبل أن يمضي نصف الحول، ويكون المتحدّث أولهم، فلم يكن اجتماعهم في اللّيلة الموالية إلا بعد دفنه، ومات الجميع قبل تمام المدّة[1]، هذه الرّواية عمرها حوالي مائة (100) عام ما يعني أنّ الولي نحت صورته في مخيّلة الأفراد من خلال روايات صدّقها العلماء قبل العامّة.

ليس هذا فحسب فكثير من الرّوايات ينبذها العقل، حيث بلغ فقهاء تلمسان سنة (850هـ/1451م) سؤالا حول رجل من الأولياء بونشريس ادّعى أنّ جبريل عليه السّلام يكلّمه، ويتحدث في أمور أخرى[2]، وحدّث المازوني بقصة يرفضها العقل، وأتبع ذلك بقوله هذا ليس بغريب عن أولياء الله تعالى[3]، فبمجرّد أنّ أهل العلم يتناقلون أخبار وأحوال هذه الفئة تترسّخ عند العامّة وتتعزّز مكانة الولي الاجتماعية.

ولم تغفل هذه الفئه عن توظيف الرُؤى والأحلام لترسيخ مكانتها الاجتماعية، واستتباع كلّ الفئات، فذكر ابن مرزوق أنّه عرض للسّلطان يغمراسن رجلا وهو نائم أمره ثلاثا بفكّ أسر الولد الذي تحدّث فيه ابن مرزوق الجد محمد بن محمد بن أبي بكر (ت681هـ/1282م)[4]، ورأى أمير المسلمين أنّ والده عرض له في النّوم متشفّعا في ابن مرزوق، وقال أبو عنان أنّه رأى الرّسول –صلى الله عليه وسلم– وأمره بتنفيس كربه[5]، وفي الروايتين مُحاولة إسدال بركة وكرامة آل مرزوق من السّلف على ابن مرزوق الخطيب، حتى هيأ الله له من ينفّس كربه من خلال الأحلام.

ومن المظاهر التي تؤكّد الموقع الاجتماعي الذي تمركز فيه الولي أن هابه السّلاطين، فأُعفي وأهله من الضّرائب[6]، من جهة أخرى ورغم قوة الأعراب وعدم تساهلهم في تحصيل الضّرائب إلا أنّهم غضّوا الطّرف عن الأولياء[7]، كما زار أحد عمّال السلطان الولي عبد السّلام التّونسي[8] للتّبرك به[9]، وهذا يعكس رسوخ مكانة الولي الاجتماعية.

---

[1] – ابن مرزوق: **المناقب المرزوقية**، ص 158.

[2] – الونشريسي: **المعيار**، ج 2، ص 287–288.

[3] – **صلحاء وادي الشلف**، ص 351.

[4] – **المناقب المرزوقية**، ص152.

[5] – المقري: **نفح الطيب**، ج5، ص 407.

[6] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 28–29.

[7] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 28–29.

[8] –عبد السلام التونسي: من العلماء والزهاد لا تأخذه في الله لومة لائم كان يلبس الصوف ويأكل من زرع يده إلى وفاته وقبره بالعباد وإلى جواره دفن أبو مدين شعيب. يُنظر: ابن مريم: مصدر سابق، ص122.

[9] –ابن قنفذ، أحمد القسنطيني: **انس الفقير**، ص 107.

واستكمالا لصناعة مكانة الولي، وتعزيز هيبته عند السّلاطين ترفّعَ الشّيخ واضح (ت688هـ/1279م) عن لقاء السّلطان يغمراسن الذي قصده للتّبرك به، فلم يأذن له بالدّخول عليه، وظلّ منتظرًا في يوم حار، وصار يتشفّع بخدّامه حتى يئس من اللّقاء فخرج الشّيخ وذكّره أنّ ذوي الحاجات من رعيّته يطيلون الانتظار عند بابه، وما فعل به هذا إلا ليفيق من غفلته ويُحسن معاملة رعيّته، وكان يغمراسن يتملّق بين يديه، والشيّخ منقبض عنه[1].

وذكر ابن مرزوق أن السّلطان يغمراسن أرسل كبار رجال دولته إلى جدّه أبي عبد الله محمد بن مرزوق يسأله الدّعاء، والإذن له في الزّيارة مُعتذرا عن جهله بمقامه، غير أنّ ابن مرزوق تمادى في الامتناع عن ملاقاته، كما امتنع عن لقاء حاشيته[2]. وتعامل الولي أبو عبد الله محمد بن يحيى من أهل القرن الثامن هجري (14م) معاملة النّد مع السّلطان أبي حمو الأول ابن السّلطان عثمان، فبعد غضب السّلطان من كلامه ضربه بمرفقة كان يتكئ عليها فاتقاه الولي، فردّ له الضّربة، وخرج غاضبا فأصاب السّلطان ألمًا حادًا في بطنه لم يشف منه حتى مسح الولي على موضع الوجع[3]، وبهذا يكون الوليّ قد أكّد مكانته الاجتماعية.

ولفّ الشّيخ عزوز وهو القائم على زاوية الشّيخ واضح أبو البيان عمامة السّلطان موسى أبو حمو الأول على عنقه وخنقه بها، ولم يتركه حتى قضى حاجته، وهي العودة بجيشه عن مكناسة المغرب الأوسط بوادي رهيو، وقال السّلطان إنّه ارتعد من هيبته[4]. وخرج السّلطان محمد بن أبي ثابت سنة (869هـ/1468م) لمقابلة الشّيخ الولي أحمد بن الحسن(ت874هـ/1469م)[5]، وحين فتح له الباب ووقع بصر السّلطان عليه خرّ لتقبيل يده مُتذلّلا ببابه، واصفًا نفسه بأنّه عبده ابن أبي ثابت فقبل الدخول إليه[6].

والفاصل الزّمني بين الرّوايات سابقة الذّكر يمنحنا صورة عامّة حول علاقة سلاطين بني زيان منذ تأسيس الدّولة بأولياء المدينة وأحوازها، لأنّ السّلاطين يدركون أنّ الولي متبوع من العامّة، لذلك وجب عليهم اتّباع

---

[1] – المازوني، أبو عمران: **صلحاء وادي الشلف**، ص 215.

[2] – **المناقب المرزوقية**، ص152–154.

[3] – المازوني، أبو عمران: **صلحاء وادي الشلف**، ص 457.

[4] – نفسه، ص 400–661.

[5] – أحمد بن الحسن: من الأولياء المنقطعين للعبادة وتلاوة القرآن الكريم، حج مرّتين، قيل إنّه من أصحاب الكرامات. يُنظر ترجمته: ابن مريم: مصدر سابق، ص 31 –38؛ ابن صعد: مصدر سابق، ص185–219.

[6]- ABDELBASIT. B.HALIL: Op.Cit , P . 45.

الولي، والخضوع له وقضاء حوائجه لإنقاذ نفسه من غضب الولي ونقمته، أو للإبقاء على الوضع كما هو من رضوخ العامّة وهم أتباع الولي.

ومن دلالات قوة حضور الولي الذي مارس عنفا رمزيا على عقول النّاس ليس فقط قصده حيّا طلبًا للدّعاء، والاستغاثة به في المصائب بل تعدّى الأمر إلى قصد الوليّ ميّتا، وطلب الانتفاع ببركته، والذي يستوقفنا في كلّ مرّة هو تقبّل أهل العلم لمثل هذه المُمارسات، يقول القاضي أبو عمران موسى بن عيسى المازوني المتوفى في الرّبع الأول من القرن (9هـ/15م) أنّ ضريح الشيخ واضح تفيض بركته حيّا وميّتا يلوذ به أهل النّواحي في الملمّات، وزاد على ذلك أنّه لمّا ضاق صدره استشفع إلى الله تعالى به لتفريج كربه يقول فأداقني برد الإجابة في الحين[1]، إذا كان هذا موقف القاضي العالم بأمور الدين فكيف يكون حال عامّة النّاس ممّن كان حظه من العلم يسيرا.

وفي نفس السّياق يقول عبد الباسط بن خليل أنّه لمّا دخل مدينة الجزائر سنة (868هـ/1463م) تبرّك بالشيخ الولي عبد الرحمن الثعالبي (ت875هـ/1470م)، وبوصوله إلى تلمسان قصد ضريح أبي مدين للانتفاع ببركته[2]، ولعلّ المازوني لخصّ الوضع في نقل اعتقاده استنادًا إلى تجربته بأنّه وجد كثيرًا من المكروبين إذا استغاثوا بولي، وإن كان ميّتًا دفع الله عنهم ما أهمّهم ويذيقهم برد الإجابة[3]، فأين القاضي من قوله تعالى: ﴿ **وَأَنَّ المَسَاجِدَ لِلَّه فَلَا تَدْعُواْ مَعَ الله أَحَدا** ﴾[4].

2-دور الولي في التّخفيف من حدّة العنف

2-1- دور الولي في السّلم

2-1-1-الوساطة عند السّلاطين

تشكّلت ملامح الولاية في مناخ مُتأزّم بنشر مناقب وكرامات الأولياء، فكان دوره مركزيًّا في قضاء حوائج النّاس[5]، وبرز إلى السّاحة مُعنّفا للسّلطة أو مَنْ يُمثلها كردّ فعل طبيعي عن العنف السّياسي الذي يعانيه الرّعية[6]، وأكثر الوليّ من دخوله على السّلطان فإبراهيم بن علي الخياط كان يدخل على السّلطان يغمراسن في

---

[1] -**صلحاء وادي الشلف**، ص 248.

[2]- ABDELBASIT. B.HALIL: op. cit , P.41-43.

[3] - **صلحاء وادي الشلف**، ص 272.

[4] - **سورة الجن**، [18].

[5] -محمد، المهناوي: مرجع سابق، ص 108.

[6] - محمد، اسموني: مرجع سابق، ص 124.

اليوم الواحد ربما سبعين (70) مرة لقضاء حوائج النّاس[1]، وأوصاه أبو البيان واضح بالرّفق في الرّعية وتفقدّ أحوالهم[2]، وأمّا الحسن أبركان (ت857هـ/1454م) فكان لا يملّ من مكاتبة مُلوك الوقت وشيوخ العرب لقضاء الحوائج، وإغاثة الملهوفين، وهو حال الشّيخ أحمد الغماري (ت874هـ/1469م)، ولم يُقصّر الحسن أبركان في إرسال الرّسل لذات الغرض، وقد أجرى الله على يديهما كثيرًا من ردّ المظالم[3].

ومن جهته أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أبي يحيى من أولياء القرن الثّامن هجري (14م) دخل على السّلطان موسى بن عثمان أبو حمو الأول (707-718هـ/-1307-1318م) في بعض مأربه ومآرب غيره[4]، لم يصرّح النّص هل هذه المآرب مُتعلّقة بقضايا العنف أم لا؟ ولكنّه نصّ صريح عن أولوية مصالح الوليّ الشّخصية، وأمّا السّلطان أبو يعقوب يوسف المريني فقد سأل أبو العباس أحمد بن مرزوق[5] (ت741هـ/1340م) إن كانت له حاجة فقال لا حاجة لي[6].

2-1-2-حماية الضّعفاء

رغم أنّ النّص المنقبي لم يُكتب للتأريخ إلّا أنّه كشف عن تعلق النّاس بالزوايا طلبًا للأمان في أنفسهم وأموالهم، فالوليّ محمد بن عمر الهواري (843هـ/1435م) يرى أنّه لا ينبغي لأحد أن يتّخذ زاوية للدّفاع عن النّاس وتأمينهم إلا لمن كان محفوظا ولا يمكن الاعتداء عليه وعلى حرمه[7]، ولعلّ المقصود هنا بالمعتدين السلطة ومن يمثّلها من عمّال.

فداع صيت بركة الولي أبو البيان واضح في كشف مصائب من استجار به وبزاويته[8]، وكان من عادة النّاس الهروب من أنياب الظّلمة إلى حرم الشّيخ أحمد الغماري الذي كان ملاذًا للمظلومين والجُناة، وأصحاب الجرائم[9]،

---

[1] – ابن مريم: مصدر سابق، ص57؛ ابن مرزوق: **المناقب المرزوقي**، ص 180-181.

[2] – المازوني، أبو عمران: **صلحاء وادي الشلف**، ص 220.

[3]– ابن صعد، مصدر سابق، ص 119-187.

[4]– المازوني، أبو عمران: **صلحاء وادي الشلف**، ص455.

[5]– أبو العباس أحمد بن مرزوق: ولد سنة681-741هـ/1282-1340م، أخذ عن الفقيهين الأخوين ابني الإمام، كان زاهدا ورعا صاحب كرامات، قرأ عليه كثير من أهل تلمسان. يُنظر: ابن مرزوق: **المناقب المرزوقية**، ص188؛ ابن مريم: مصدر سابق، ص 27-31.

[6]– ابن مريم: مصدر سابق، ص 29.

[7]– ابن مريم: مصدر سابق، ص 235.

[8]– المازوني، أبو عمران: **صلحاء وادي الشلف**، ص 211.

[9]– ابن صعد: مصدر سابق، ص 214.

كما راج أنّ المُعتدي على زاوية الوليّ محمد بن عمر الهواري من ولاة وهران وعمّالها والاستهانة بحرم الزاوية، وإخراج اللائذين بها منها ينتقم الله منهم في الحين، ولا يستقيم أمرهم في الحاضر والمستقبل[1].

ولاذت امرأة بابن مرزوق الجد لإطلاق سراح ولدها من سجن السّلطان، وسألته التّوسط في ذلك فرفض التّوسط، وسأل الله أن يفرّج كربها، وما هي إلّا ساعات حتى جاء بالولد كبار رجال الدّولة، ويُذكر أنّ السّلطان يغمراسن سرّح جميع المساجين تلك الليلة[2]، فابن مرزوق تدخل لفرض العدالة، وفكّ أسر السّجين المظلوم وغيره من المساجين، وفي النّص تضخيم لصورة الولي حيث قصده أهم رجال البلاط، وتقديم صورة السّلطان الذي يسأل الشّيخ موافقته على زيارته؛ أمّا خلف السطور من هذا النّص نلاحظ غياب السّلطة القضائية، فأُطلق سراح الولد السّجين بسبب الوشاية ظُلما بعد رؤيا السّلطان، وليس لبراءته ممّا نُسب إليه.

وكان أبو عبد الله المعروف بالحاج فرج، ممن يتصرّف في الحوائج، ويغيث الملهوفين[3]، واعتبر أحمد بن الحسن الغماري أن قصد الولي ليشفع عند السّلاطين من ضعف الإيمان، فلو قصد النّاس مولاهم ما أغلق الأبواب دونهم، بعدما استغاث به رجل لفكّ أسر ولده من أيدي العمّال الظّلمة فاجتهد الوليّ وأخلص نيته، وقصد مولاه في حاجته فخلّص الله الولد ومن كان معه في السجن[4].

2-1-3-الدّعاء على الظّلمة:

عُرف ابن مرزوق أبو العباس أحمد (681-741هـ/1282-1340م) بإجابة الدّعاء[5]، فتصدّى للعمّال الظّلمة بالدّعاء على يحيى بن إبراهيم بن علي العطار، وكان عاملا لأبي تاشفين(718-737هـ/1318-1336م) على العبّاد ظالمًا، وهو الذي أراد هدم العبّاد، فقال له يميتك الله ميتة يتحدّث بها أهل المشرق والمغرب، فمات ميتة شنيعة بعدما قُذف بالمنجنيق، وتحدّث النّاس بذلك شرقًا وغربًا[6]، ودعا على عامل العبّاد الظّالم علي بن منصور بأن يجعل الله حتفه على يده، وما هي إلا أيام حتى طولب، واستعجل الموت فطعن

[1]- ابن صعد: مصدر سابق، ص 113.

[2]- ابن مرزوق: **المناقب المرزوقية**، ص 151-152.

[3] - نفسه، ص 186.

[4] - ابن صعد: مصدر سابق، ص 216-217.

[5] - ابن مريم: مصدر سابق، ص 27.

[6] - ابن مرزوق: **المناقب المرزوقية**، ص 228.

نفسه تحت خاصرته فخرجت أمعاؤه، ومات ميتة شنيعة[1]، ولم يسلم منه السّلطان أبو تاشفين (718-737هـ/1318-1336م) الذي بنى مشرفة تطلّ على دار ابن مرزوق فدعا الله أنّه منذ جلوسه فيها وهو في نكد إلى انقضاء عمره، فتوالت عليه المصائب إلى وفاته[2]، وأغضبه رجل، وكاد يتطاول بمدّ يده عليه فقال اللّهم اكفني إياه فما أفاق إلا ويده مشلولة، ومات بعد أيام[3].

وبالغ صاحب دليل الحيران في ربط مسألة سقوط مدينة وهران في يد الإسبان (915هـ/1509م) بدعاء الشّيخ الهواري على المدينة بعد أن قتل أهلها ولده الهائج، وممّا ورد في دعائه أنّه باعها للنّصارى بيعة موافقة، مع أنّ النّصارى لم يدخلوا المدينة إلا بعد اثنتين وسبعين (72) عامًا[4]، ولا ندري صحة الدّعاء المنقول عنه والذي لا يرضي أيّ مسلم في أن يتغلّب النّصارى على أهل الإسلام، وأي كرامة هذه التي تظهر من وليّ يدعو بخراب دار الإسلام، وزاد ابن صعد أنّ الله انتقم من عثمان بن عيسى العامري في حينه بدعاء الهواري عليه، بعد اعتدائه على أحد أصحابه[5].

وفي نفس السّياق يضع الزياني بين أيدينا رواية عن الولي أبي العباس أحمد بن يوسف الراشدي المُتوفى في مطلع القرن (10هـ/16م) الذي زار وهران، فخاف القائد بها على مُلك بني زيان لتعظيم النّاس له، فأمر السّلطان الزياني بإرسال الوليّ إليه أو قتله فعلم الأخير بذلك، وخرج من وهران ولسان حاله الدّعاء على آل زيان الذين شوّشوا[6] حاله شوشهم الله من البر والبحر، ولم يمض وقت طويل حتى أخذ النّصارى مدينة وهران بحرًا ومن البر أخذ الأتراك دار ملكهم تلمسان[7]، ولعلّ هذه الصّور التي نقلتها النّصوص عن عنف الولي، ولّدت الرّعب في النّفوس خوفًا من المصير الذي يُلوّح به الولي على الظّلمة سببا كافيا لتمكّن الولي من المجتمع برمّته.

---

[1] – ابن مرزوق: المناقب المرزوقية، ص 228.

[2] – نفسه، ص 230.

[3] – ابن مرزوق: **المناقب المرزوقي**، ص 230.

[4] – الزياني، محمد بن يوسف: مصدر سابق، ص 60-61.

[5] –**روضة النسرين**، ص113.

[6] –شوّش: من التّشويش وهي من غير كلام العرب، وأصلها التهويش، وهو التخليط. ابن منظور: مصدر سابق، ص 2359.

[7] – الزياني، محمد بن يوسف: مصدر سابق، ص 61-62.

2-1-4-تدخل الوليّ لرفع الجور الاقتصادي

التفّت الرّعية حول الأولياء استجداءً لبركتهم، أملا في إيجاد حلّ لمشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية والنّفسية[1]، لاعتناء هؤلاء بما يعانيه النّاس من أزمات، وسعيهم في إبطال الظّلم، فقد أجرى الله على يد الحسن أبركان (ت857هـ/1454م) كثيرًا من ردّ الأملاك المغصوبة، وكفّ الظّلم لقبول الأمراء وعمالهم شفاعته ومسارعتهم في قضاء حاجته[2].

وأمّا الشيخ محمد بن عمر الهواري(ت843هـ/1439م) فدعا على عثمان بن موسى بن مسعود العامري، وكان من طغاة العرب، أخذ مالا لأحد أصحاب الولي، وزاد على ذلك أن رفض وساطة الولي الهواري، وقيّد الخادم الذي أرسله إليه، فأجاب الله دعاءه وعثرت به الفرس في يومه فمات أبشع ميتة[3]، ولجأ النّاس إلى عبد الله بن منصور الحوتي بن يحيى بن عثمان المغراوي، يشتكون فرض السّلطان الزياني على الرّعية مالا عظيمًا، فقصد الولي السّلطان وسأله العفو عن النّاس مُتّهما إياه بإفساد بيت المال ومُطالبة النّاس وأبلغه أنّهم لن يعطوه غير الألم، وما إن خرج حتى تملّك السّلطان ألمًا لم يبرأ منه إلا بعد مسح الشيخ على موضع الألم[4]، ولم يُصرّح النّص عن مصير الرّعيّة هل رُفع عنهم المغرم أم لا؟ ولكن مجرد عودة الشيخ وشفاء السّلطان من حينه دليل على أنّ حاجة الولي قد قُضيت، واستجار رجل سنة (866هـ/1464م) بالشيخ أحمد الغماري وكان من بني ورنيد طُولب بغرامة مالية[5].

2-1-5-تدخّل الأولياء لتأمين السّبل

تكفّل الأولياء بتأمين السّبل من الخوف الذي أحدثه اللّصوص المُهدّدين بالعنف أو الممارسين له، فمحاولات الولي حماية النّاس من أخطار التّنقّل جاءت بعد عجز السّلطة الزمنية عن ذلك ضعفًا منها أو لانحسار دورها مركزيًا، فتصدّى الوليّ للّصوص والمحاربين[6]، وصارت العلاقة بين الأولياء وظاهرة قطع الطّريق أكثر متانة بعد

---

[1] – عبد الرحمن، المرساني: مرجع سابق، ص 36.

[2] – ابن صعد: مصدر سابق، ص 119.

[3] – نفسه، ص 112.

[4] – ابن مريم: مصدر سابق، ص 137.

– Charles Brossard: **Les inscription Arabes de Tlemcen**, Revue ,Africaine , n31, vol 6, janvier,1862,P. 11.

[5] – ابن صعد: مصدر سابق، ص 214.

[6] – محمد، اسموني: مرجع سابق، ص 125.

تعرّض الأولياء لإيذاء اللّصوص والمحاربين[1]، واعتقد النّاس أنّ بركة الوليّ تكفيهم خطر قطّاع الطّرق، حيث استأذن جماعة من الفقراء الشيخ ابراهيم بن محمد بن علي التازي أبو إسحاق (ت866هـ/1461م) في السّفر من وهران إلى تلمسان فلم يأذن لهم، وبمجرد أنّهم كرّروا طلب الإذن ولم يأذن لهم اعتبروا ذلك من كراماته المشهورة، ثم أذن لهم في يوم مطر والطّريق غير آمن، ولمّا حلّ اللّيل مرّت بهم جماعة من العرب المعروف عنهم قطع الطّريق، فلم يتعرّض هؤلاء للمسافرين[2]، وربط الفقراء نجاتهم، وعدم تعرّض فرسان العرب لهم من بركة الشّيخ.

وورد في نصّ سؤال طُرح على أبي الفضل قاسم العقباني أنّ ظالمًا حبس رجلا وهدّده فصُولح الظّالم على دراهم بمحضر وليّ مرابط[3]، من خلال هذا السؤال يظهر دور الوليّ في التّخفيف من حدّة النّزاع والسّعي في الصّلح والشهادة عليه، وسُئل عن إقامة الأولياء في بعض الأماكن المهجورة لتأمين السّبل فكان جوابه أنّ ذلك من باب إغاثة اللّهفان، ودفع الفساد عن الآمنين[4].

وفي موضع آخر أنكر المحاربون على الوليّ فعله بقطع فسادهم، حيث صار الموضع مأوى المسافرين بعد أن كان لا يمكن اجتيازه، فتحوّل هؤلاء المحاربون إلى الخيانة ليلا بالسّرقة والاعتداء وكلّ أنواع الفساد[5]، وهذا التّحول في نشاط المحاربين يعكس فشل الوليّ في معالجة الأمر من جذوره، حيث استمر الفساد تحت جنح الظلام.

ورغم فشل الولي في بعض المواضع إلا أنّه نجح في مواضع أخرى، عندما خرج الشّيخ أبو العباس أحمد بن يوسف الراشدي من وهران اعترضه محاربون من سويد قرب بني غدو –قرب عين تموشنت حاليا– ما اضطره لترهيبهم باستخدام خوارقه، بضمّ ثلاثة أحجار من الصمّ وحكها في يده فصارت رمادًا، وتوعّدهم بأنّ الله سيسحقهم مثل الحجارة إن تعرّضوا له، فأتوه تائبين[6]، فكرامة الشّيخ أدّت دورًا مهمًا في إشاعة الخوف في قلوب

---

[1] – سعيد، بنحمادة: مرجع سابق، ص268.

[2] – ابن صعد: مصدر سابق، ص162–162.

[3] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 84.

[4] – الونشريسي: **المعيار**، ج2، ص 403.

[5] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 363–364.

[6] – الزياني، محمد بن يوسف: مصدر سابق، ص 62.

المحاربين، وانتهى الأمر بهم تائبين عن هذه الأعمال، وهو من أبرز مهام الوليّ في العصر الوسيط استتابة اللّصوص والمحاربين واستتباعهم.

2-2-دور الوليّ في الحرب

2-2-1-في الفتن الداخلية

تقدّم المدونة المنقبية مساهمة الوليّ في وقف الصّراعات الدّاخلية، يُذكر أنّ عبد القوي بن العباس الأمير التوجيني على عهد يغمراسن بن زيان علم أنّ ذخائر مغراوة جُمعت بزاوية الشّيخ أبي يعقوب من أهل القرن (8هـ/14م) سار بجيشه إلى الزاوية وسلبوا كلّ ما وجدوا، وانتهكوا الحُرامات على عين الشّيخ فناداه يا عبد القوي وكرّر ذلك قاصدًا الدّعاء عليه لا له، وما هو إلا زمن يسير حتى أخذه وجع قوي، وخرجت أحشاؤه من دبره ثم مات، ولمّا رأت القبيلة ما حلّ بأميرها أرجعوا كلّ ما سلبوا للزاوية[1]، حيث كان الأمير عبرة لكلّ القبيلة.

من جهة أخرى لاذ النّاس بزاوية الشيخ أبو البيان واضح عندما هاجم محمد بن عبد القوي أمير توجين مغراوة بوادي رهيو، فقام الشّيخ وقت السّحر دعا الله لرفع البلاء وشر أمير توجين، فأصاب الأخير وجع في بطنه لم يزل عنه إلا بعدما شرب ماءً رقاه الشّيخ له، فجاءه محمد بن عبد القوي دليلا طائعا[2]، ففرّج الله عنهم الكرب وأمن النّاس.

2-2-2-في الفتن الخارجية

بعد أن طال حصار يوسف بن يعقوب لمدينة تلمسان (698-706هـ/1298-1306م) حرّك الله أبا زيد عبد الرّحمن الهزميري[3] من أغمات، ودخل على أبي يعقوب يوسف بن يعقوب، وسأله فكّ الحصار عن تلمسان، ورغّبه في ذلك، لكنّه رفض، فغادر الشّيخ غاضبًا، وهو يقول «...**يجي سعادا يقضي هذا**...»[4]، وبمقتله على يد

---

[1] – المازوني، أبو عمران: **صلحاء وادي الشلف**، ص 267.

[2] – نفسه، ص 223-224.

[3] – أبو زيد عبد الرّحمن الهزميري: توفي بفاس بعد انصرافه من تلمسان، ودفن عند مسجد الصابرين سنة 706هـ/1306م، وقيل في العام الموالي. يُنظر: ابن القاضي المكناسي: أبو العباس أحمد بن محمد: **ذيل وفيات الأعيان المسمى ذرة الحجال في أسماء الرجال**، تحقيق: محمد الاحمدي ابو النور، مكتبة التراث، القاهرة، مصر، 1390هـ/1970م، ج3، ص 78.

[4] – التنسي: مصدر سابق، ص133.

سعادا[1] فُكّ حصار المدينة، فقد تحمل الولي مشاقّ السّفر من المغرب الأقصى إلى تلمسان الجديدة غير أن مسعاه باء بالفشل، فترك السّلطان لمصيره حيث جاءه من ينهي حياته غيلة، وذلك سبب الفرج على أهل تلمسان، وإن كانت صيغة المحادثة تقودنا وتوجهنا إلى أنّ الشّيخ تنبأ بمقتل السّلطان، غير أنّ سعادا كان موجودا من قبل وله أهدافه الانتقامية، ولعلّ مقتل السلطان كان نتيجة خلافات داخل البلاط.

ويذكر السّلطان أبو حمو الزياني أنّه حين دخل تلمسان عنوة سنة (760هـ/1358م) تشفّع الصّلحاء في الإبقاء على بني مرين وحريمهم، وخروجهم من تلمسان إلى المغرب الأقصى بجميع ما لديهم، فما كان منه إلّا قبول شفاعتهم عملا بما هو معهود من أسلافه[2]، بهذا الموقف يعزّز أبو حمو صورة تدخّل الأولياء بالوساطة في المجال العسكري منذ تأسيس الدّولة.

ولمّا ضيّق السّلطان الحفصي أبو فارس (796-837هـ/1393-1433م) الحصار على تلمسان وهدّد بإعلان النّهب فيها ثلاثة أيام، لاذ النّاس بالعلماء والأولياء للشفاعة فيهم، فخرج الوليّ عبد الرّحمن السنوسي والولي ابن عبد العزيز إلى الشّيخ الحسن أبركان (ت857هـ/1453م) يطلبان منه الشّفاعة عند السّلطان الحفصي أبو فارس، فرفض أبركان الخروج، وأجابهم أنّ الله يحكم بيننا وبينهم، فلمّا رأى السّلطان الأولياء تفرّق جيشه، ورجع أدراجه تائبا إلى الله[3].

وفي إحدى الحملات الحفصيّة على تلمسان سأل السّلطان عن أبواب تلمسان، ومَن عليها من الأولياء فقيل له على باب الجياد الوليّ أبو مدين، وعلى باب العقبة أحمد الداودي، وباب الزاوية عليه الحلوي، وباب القرمدين ليس عليه أحد من الأولياء، فقال السّلطان ندخل من هذا الباب[4]، ومعنى هذا أنّ أضرحة الأولياء كانت تحرس المدينة من أي عنف خارجي حسب معتقداتهم، وانعكس ذلك في جواب السّلطان حيث اختار الباب الذي لا حراسة عليه لاقتحام المدينة، فكما حصّن أهل تلمسان أبواب المدينة حاول السّلطان الحفصي اقتحام الباب غير

---

[1] – سعادا(بالألف) لا سعادة وهو خصيّ للكاتب أبي علي المليلي قتل أمير المسلمين يوسف بن يعقوب غيلة في قصره بمدينة تلمسان الجديدة وهو محاصر لمدينة تلمسان. يُنظر: ابن أبي زرع الفاسي: **الانيس المطرب**، ص 389؛ المكناسي، أحمد بن القاضي: **جدوة الاقتباس في ذكر من حل من الاعلام مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، 1973، ج2، ص 471؛ ابن قنفذ، أحمد القسنطيني: **انس الفقير**، ص 70.

[2] – **واسطة السلوك**، ص 66.

[3] – ابن مريم: مصدر سابق، ص 79-80.

[4] – نفسه، ص 136.

المحروس، مُتجاهلا أبواب المدينة التي عليها أضرحة وقبور الأولياء، ما يؤكد أن هذا الاعتقاد كان منتشرا في جميع بلاد المغرب.

ولسوء حظّ السّلطان أنّ الوليّ عبد الله بن منصور الحوثي تكفّل بهذا الباب، فقصد خباء السّلطان الحفصي عند باب القرمادين، وبعد نقاش حادّ ضرب الوليّ السّلطان بعصاه، وأمره بالتّوبة فسخّر الله عليهم ريحًا لم تزُل إلا بتوبة السّلطان، وأمره بالمغادرة دون أي تعويض من أهل تلمسان عن أضرار الحرب، وخسائر المحلّة باعتبارها دار إسلام[1]، في هذه الحادثة استخدم الوليّ عنفه بالضّرب لإنقاذ المدينة من عنف الحرب والخراب والاستباحة.

ومن مساهمات الأولياء في دفع العنف الخارجي، وساطة وليّ عند وليّ آخر حيث ذكر ابن مريم وساطة الحسن أبركان (ت857هـ/1453م) وكان تلميذا للشّيخ محمد بن عمر الهواري (843هـ/1439م) للصّلح مع سلطان تونس بطلب من السّلطان الزياني أبو العباس أحمد العاقل(834-866هـ/1431-1462م)، فرفض في البداية قائلًا لا شأن لي بالملوك، وبعد معرفته بوجود الحسن أبركان مع السّلطان حين طلب منه التّدخل، قال له أخبر السّلطان أنّه لن يرى سلطان تونس أبو فارس (ت837هـ/1434م)، وصادف أن توفي في وانشريس فجأة دون مرض[2].

ويذكر صاحب زهر البستان عقد الصّلح بين منصور بن سليمان، وهو قائد الجيش المريني في الحملة على تلمسان الذي كُتب بضريح أبي مدين بالعبّاد[3]، وفي ذلك دلالة على التّبرك بالضّريح، واعتباره شاهدًا قويّا على صدق المصالحة.

وأمّا من داخل تلمسان لاذ السّلطان أبو العباس أحمد العاقل بن أبي حمو الثّاني (834-866هـ/1430-1461م) مُستجيرًا بقبر الولي أبي مدين حين ثار عليه ابن أخيه المتوكّل أبو عبد الله محمد الثّالث (866-873هـ/1462-1468م) وخلعه سنة (866هـ/1461م)[4]، أمّا ابن صعد فأورد أنّ أبا العباس أحمد لاذ وأهله وخاصّته وأكابر دولته لدويرة الشّيخ أحمد الغماري[5]، فالوليّ لم يكن مقصد الخائفين حيّا فحسب بل كانت بركته

---

[1] – ابن مريم: مصدر سابق، ص 137.

[2] – نفسه، ص 231-233.

[3] – مجهول: مصدر سابق، ص 84.

[4] – التنسي: مصدر سابق، ص 254.

[5] – **روضة النسرين**، ص 215.

مستمرّة بعد وفاته، ويتوارثها خلفًا عن سلف، وسينتقل مع هذه البركة دور الحماية من الأعداء، وسيحمل الوليّ الجديد نفس الامتيازات[1].

أمّا ما يتعلق بجهاد النّصارى فيتحدّث ابن صعد عن زاوية ابراهيم التازي المتوفى سنة (866هـ/1461م) كان بها خزائن مليئة بالكتب، وآلات الجهاد[2]، وهو تصريح عن مساهمة الأولياء في صدّ هجمات النّصارى المحدقة بتلمسان والسواحل.

وفي الأخير يمكن القول إنّ النّاس لجؤوا إلى الولي، باعتباره المخلّص في حالات الخطر والعنف التي يتعرضون لها، سواء كانت الأسباب متعلقة بعنف السّلطان أو عنف ممثلي السّلطان والمُتنفّذين، إضافة إلى اللّصوص والمحاربين، وذلك بعد ما صنع الولي مكانته الاجتماعية.

[1] -Juan José Sánchez Sandoval: **La literatura Hagiografica en El MAGREB Occidental (siglos XII -XIV)** ,Universiad de Cádiz, Biblid [1133-8571]8-9(2000-2001),P. 34.

[2] – **روضة النسرين**، ص 149.

المبحث الثّالث: انعكاسات العنف في نفسيّات وسلوك سكان المغرب الأوسط

توقف البحث عند عديد قضايا العنف، ولا شكّ أنّها تركت آثارها في الأفراد والجماعات، على المستوى الجسدي والنّفسي، يحاول هذا الجزء من الدّراسة التوقّف عند مخلّفات العنف من أزمات نفسية مُرتبطة بذهنيات الأفراد، وسلوكيّة تُعبّر عن ردود الفعل النّفسية تاركة أثرها في الحياة الاجتماعية.

أولا: انعكاسات العنف في نفسيّات سكان المغرب الأوسط

1-هشاشة نفسيّات السّكان زمن الشّدة

تُفرز فترات الشّدة والأزمات في تاريخ الشّعوب مجتمعا أعرجا، يعاني أفراده الضّعف الذي يجعله قاصرًا عن الإعداد الجيّد للأجيال التّالية في ظلّ الحروب المستمرة وما يتبعها من قتل الأهل، وخراب العمران وتهجير القبائل، وأسر الرّجال وسبي النّساء والأطفال، والمجاعات النّاجمة عن حرق المحاصيل، ومشاعر الذل والقهر تحت سلطة المُتغلّب، ولأنّ الحروب التي عايشها النّاس في تاريخ المغرب الأوسط نهاية العصر الوسيط، أحد أهم أوجه العنف الدائم، وأهم عوامل الأزمة، فإنّها حتمًا كانت أبرز الأسباب التي خلّفت أثرها في النّفسيّات.

وممّا لا شك فيه أنّ المغلوب مُولع بتقليد الغالب وميّال لاتّباعه، والتّماهي مع شخصية المنتصر[1]، وذلك خلل في نفسيّة المنهزم الذي يعتقد الكمال في شخص المنتصر، ويرى جاستون بتول أنّ الحرب مُنتجة للعقد النّفسيّة، وأخطر هذه العقد القصور الفكري، فتتخذ مواقف تعبّر عن التّوبة والعودة إلى ممارسات قديمة، لم ينج من هذه الظاهرة النّاس في أعقاب الحرب في كلّ زمن، وفي تاريخ كلّ الأمم[2]، فيميل النّاس لتصديق الخرافات، وتتعمق المآسي عبر استمرار المخيال العام في اجترار الخرافة بكلّ معطياتها باختلاف الأزمنة[3]، وعَكسَ ذلك بكلّ وضوح تعلّق إنسان المغرب الأوسط بالأولياء والتّبرك بهم، واللّجوء إليهم في كلّ الأزمنة سواء كانوا أحياء أو اللّجوء إلى أضرحتهم والتّوسل إلى الله بها.

فالحرب بعنفها تَقلبُ القيم وتُجبر الإنسان على تقبّل ذلك[4]، ويَغلب على العلاقات حالة من التّوتر العام تنعكس في أشكال مختلفة من ردود الفعل، منها الألم النّفسي الذي اعتبرته منظمة الصّحة العالميّة غير قابل

---

[1] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **المقدمة**، ج2، ص 505.

[2] – **هذه هي الحرب**، ص 105-106.

[3] – عبد الرحمن، المرساني: مرجع سابق، ص 37.

[4] – جاستون، بوتول: مرجع سابق، ص 94.

للقياس[1]، وعبّر عن تلك المشاعر حسن الوزان عند حديثه عن الحصار الطّويل لتلمسان الذي انتهى بالفرج سنة (706هـ/1306م)، وحصار أبي الحسن المريني الذي كان الكارثة الثّانية على تلمسان، وانتهى بدخول المدينة عنوة سنة (737هـ/1336م) وتألّم النّاس كثيرًا من طول الحصار[2].

ورسم النّص الشّعري الذي قدّمه الملزوزي الحالة النّفسية السّيئة للسّلطان يغمراسن بعد هزيمته في معركة تلاغ سنة (666هـ/1268م) حزينا كسيرا لفقد ولده عمر[3] فقال:

ولم يزل في غمّه وحزنه مختلطا في عقله وذهنه

وحزنه على ابنه مُـجدّد وشمله مُفرّق مُبـــــدّد

وفي سنة (670هـ/1271م) حين كان يعقوب بن عبد الحق المريني مُحاصرًا له ذاق الآم الأرق والحنق[4]، خاصّة وأنّ السّلطان المريني سيطر على ظاهر المدينة، ونسف كلّ ما بها من أقوات، وبدت على وجه يغمراسن سنة (679هـ/1280م) الحسرة والأسى بعد الهزيمة، وعودته للتّحصن بأسوار المدينة[5]، هذه الهزّات النّفسية التّي كان يعاني منها السّلطان الزياني هي ذات الآلام التي عانى منها عامّة النّاس رغم تجاهل النصوص لفئة العامّة، بل وأشدّ من ذلك هي ضغط نفسيّ مُركّب، مُنتج للعقد التي ستظهر في سلوكيّات النّاس.

ومن إفرازات الحصار وضغطه قسوة القلوب فيحدّثنا صاحب بغية الرّواد عن حصار الجيش الزياني للعرب المُتحالفين مع الثّائر أبي زيان في المدية سنة (768هـ/1366م)، فلمّا ضاق بهم الحصار، وفنيت رؤوس أموالهم اضطربت العساكر وقست قلوبهم فتركوا مواقعهم وخرجوا للقتال، فانهزم الجيش الزياني الضّخم[6]، وارتبطت قسوة القلب بردّ فعل عنيف، كسر الحصار وهزم العدو، لأن المحاصرين لم يُطق الواحد منهم فناء أمواله وأقواته فانفجر العنف الجماعي في ردّ العدوان.

وتماشيًّا مع ما تمّ عرضه في هذه الدّراسة حول مظاهر العنف بكل أشكاله خاصة الحروب، قد قلبت فعلا موازين القيم الأخلاقية والإنسانية؛ فرغم الأزمات الاقتصادية وتزايد النّفقات العسكرية، إلا أنّ مسألة تهديم المدن

---

[1]–**World report on violence and health** , op. cit, p.3.

[2] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 19.

[3] – الملزوزي: مصدر سابق، ص 85؛ ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 116؛ ابن أبي زرع: **الانيس المطرب**، ص 305.

[4] – ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 132.

[5] – ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 336.

[6] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 179.

صارت أمرًا طبيعيا، رغم أنّ الخسارة هنا للإنسانية جمعاء، وليس للخصم وحده، تنفيسا لعقدة رفض الهزيمة، وإثبات النّصر وترسيخه، ومحو معالم الخصم، وحقبة من تاريخ الدّولة، وطمس مرحلة تمكُّن الآخر من المجال الجغرافي.

2-تقبّل العنف والميل لممارسته

ما من شكّ أنّ للعنف تأثيره في الأفراد بدرجات متفاوتة، يتحدّث التنسي عن دخول أبي الحسن المريني ومقتل آل زيان بباب القصر بأنّه حادث فظيع وما أشنعه من خطب[1]، ومعنى ذلك أنّ الأمر جلل حُفر في الذّاكرة، ومن حضر هذا المشهد، وقبله الحصار سيعيش بشرخ في نفسيته، ذلك ما نقله صاحب البغية عن آل زيان الذين هاجروا إلى المغرب الأقصى بعد هذه الحادثة لهبهم مكفور وسُيوفهم مُغمدة يعانون الحسرة والغضب، ولا تنطق ألسنتهم إلّا همسًا، مُظهرين الخُضوع، والتّسليم للأمر والرّضا بمآلهم[2]، وهي حال تكشف الأسى والرّضوخ للعنف المُسلّط عليهم، وميل هؤلاء المعنَّفين إلى الانكفاء على الذّات.

من جهة أخرى عرضت هذه الدّراسة من خلال جزئياتها إلى تقلّب الولاء ونُكُوص الجيش في المعارك وكثيرًا ما بدلت الدّولة جهودها لتجاوز مسألة تخاذُل الجند والأتباع، لأن ذلك يتسبّب في هبوط معنوي ينعكس في شكل تفشّي الخذلان في سائر النّاس، ويصاب الجيش بالوهن ويتفرّق[3]، ولا أذلّ حالا من سلطان خرج لتأديب الجماعة، فعاد يجرّ ذيل الهزيمة مُتقبّلا خروجه من أرض المعركة وحيدًا خاسرًا[4]، في قلّه من عشيرته[5].

وعلى النّقيض من ذلك وبعيدًا عن الانكفاء على الذّات هناك من يتبنّى ممارسة العنف بعد التّعرض له، في هذا السّياق أقدم أبو حمو سنة (760هـ/1359م) على حروب كثيرة تمكّن خلالها من إعادة بعث الدّولة بعد خروجه وآل زيان من المغرب الأوسط شرقًا انتظارًا للفرصة المواتية لاسترجاع السّيادة على مجالات المغرب الأوسط، وقاعدة الملك الزياني تلمسان.

وأمّا على المستوى الفردي كعيّنة على تبنّي العنف تستوقفنا حادثة مقتل السّلطان أبي حمو الأول (707-718هـ/1307-1318م) بعد تعنيفه لولي العهد عبد الرّحمن أبي تاشفين(718-737هـ/1318-1336م)

---

[1] - **تاريخ ملوك بني زيان**، ص 146.

[2] - ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 251.

[3] - نفسه، ج 2، ص 197.

[4] - ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 305.

[5] - ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص131.

وبسبب الضّيق والغضب وبطانته التّي زينت له الانتقام تماشيًا مع رغبة وليّ العهد في الملك انفجرت الضّغائن الكامنة، وقُتل السّلطان وحاشيته[1]، هذه الحادثة ليست فقط انقلابا على السّلطان لطلب المنصب والفوز به، ولكن هو عنف ضدّ الأصول، وهذا انعكاس للتنشئة الاجتماعية لوليّ العهد، وإن كانت الغاية في البداية سجن السّلطان يبقى أنّه فكّر في التّعدي على والده، فالتّعرّض لمشاهد العنف الدّائم يجعل ممارسته سهلة.

من جهة أخرى أوردت النّصوص خروج السّلاطين والقادة إلى ساحات المعارك بالأهل والولد[2]، وهذا سيشجّع الفرسان من جهة لحمايتهم، ومن جهة أخرى ستترك مشاهد العنف آثارها في الذّاكرة، ويشير أحد الباحثين[3] إلى أنّ مشاهد العنف التي حضرها أطفال العصر الوسيط ستؤثّر في تكوينهم النّفسي والاجتماعي، وستترك أثرًا عميقًا في سلوكهم؛ فإن كان سيمتلك من الشجاعة والإقدام ما يؤهّله لمواجهة الخطر؛ فإنّه مقابل ذلك سيتّسم بالجنوح إلى ممارسة العنف، والميل للانتقام والعزلة وتنطبع في نفسيته نظرة سوداوية للحياة.

ولأنّ الحرب لا تتوقّف رحاها كان الخوف من عدم القدرة على مواجهة العدو يدفع للتّكاثر، وتوليد جنود للمستقبل هذا التّكاثر يزعج العدو الخارجي، ويخلق دوافع الحرب داخليّا[4]، فقوة العصبية ووفرة العدد تنمّي في النّفوس روح القتال، والاستعداد الدّائم لمواجهة الغزو، والتّسلّط من جهة أخرى على القبائل الضّعيفة واستتباعها، بمعنى كلّما شعرت القبيلة بكثرة عددها، وقوّة فرسانها ثارت على المركز، فتتصاعد حدّة الفتن الدّاخلية.

3-الخوف الدّائم

استهدفت السّلطة زرع الرّعب في الرّعية لتحوّلهم إلى أجساد لينة مُتماهيّة مع السّلطة، مُبرّرة لعنفها بترسيخ صور التّنكيل في الذّاكرة والخوف في النّفسيات[5]، حيث صرّحت بعض النّصوص بحالات الخوف، في حين يختفي خلف العبارات في نصوص أخرى، وعدّ أحد الباحثين الخوف أبشع صُور العنف فهو يُمزق الإنسان من

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 236-237.

[2] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص 179. ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 131؛ ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 305.

[3] – البشير، بوقاعدة: **الحرب والطفل في عهد الدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م) قراءة في آثارها على حياته الاجتماعية والنفسية**، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مج 11، ع2، ديسمبر 2020، ص 36.

[4] – غاستون، بوتول: مرجع سابق، ص 65.

[5] – حميد، تيتاو: **الدولة والعنف**، ص 240.

داخله، لأنّه يتأسّس على الوعي التّام والمتزايد بتنامي التّوحش فيزيد الخوف من احتمال تقبّل العنف، فالإنسان لا يطمئن إلّا إذا توفّر له الأمل، ولو كان ذلك على جثث الآخرين ومصائرهم[1].

ولعلّ الخوف صانع لكثير من الأحوال النّفسيّة، والمُتحكّم فيها، وقد مرّ معنا خلال هذه الدّراسة حالات الرّعب التي تملّكت الرّعية عند استباحة المدن ودخولها عنوة، من قبل أي سلطة مُتغلّبة، فعندما كانت السّلطة المرينية مُتواجدة بمدن المغرب الأوسط، وقد استعاد أبو حمو الثّاني مدينة تلمسان، واستقرّ ملكه ظلّ وآل زيان يترقّبون حذرًا، ومن شدّة حزمهم لم تكتحل أجفانهم بنوم، ولا زالوا على ذلك الحال طالما بنو مرين على بعد يوم أو نصف يوم منهم، خاصّة أنّ الجواسيس والعيون تُرسل الخبر بتحرّك الجيوش المرينية شرقًا، وغالبًا ما كان الرّد على هذه التّحرّكات بالاستعداد للمواجهة أو الخروج من المدينة[2].

في هذا السّياق حدّد أبو حمو هدف سياسته العسكرية بالخروج من المدينة، والتّوغّل في مدينة العدو لإفسادها، فتنقلب نشوة فرح النّصر وسروره في قلب العدو خوفًا ورعبًا على الأهل والولد في أرضهم التي دخلها السّلطان الزياني، فيرجع السّلطان المريني إلى بلاده خاسرا[3]، وكان أهل الحصون قد أجفلوا خوفًا من القتل، والتّعسف[4]، فأعلن بنو مرين سنة (760هـ/1358م) أنّه لا شيء لهم في تلمسان، وخروجهم منها خوفًا على أنفسهم من بني عبد الواد[5].

فالخروج من المدينة سلوك مرتبط بالخوف، ولنا أن نتوقّع حجم خوف النّساء في هذه الأحوال، فالخوف من فقد الوالد والولد والزوج والأخ وكلّ مقاتل من جهة؛ ومعرّة السّبي من جهة أخرى، ذلك ما عبّرت عنه نساء آل زيان على لسان وصيفة بنت السّلطان يوم مهلك يوسف بن يعقوب المُحاصِر لتلمسان معبّرات عن رفضهنّ حياة الذّل بعد السّلاطين، وإراحتهن من معرّة السّبي إذ لا معنى للحياة بعد ذهاب عزّهن[6].

---

[1] – عثمان عابد، أمكور: مرجع سابق، ص72.

[2] – أبو حمو، موسى الزياني: مصدر سابق، ص66، 172، 179.

[3] – نفسه، ص 181.

[4] – مجهول: مصدر سابق، ص 144-145.

[5] – نفسه، ص85.

[6] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 129.

وأمّا داخليًا فقد خرج فرسان مغراوة من مدينة الجزائر بعد أن دخلها المولى أبو يعقوب خوفًا من الانتقام[1]، ومن جهة أخرى دَاخَلَ الرّعب النّاس عند خروج المولى أبي يعقوب إلى المدينة لمطاردة يحيى بن علي بن عبد الرازق لِمَ لقيَ النّاس بالنّهار، واستمرارهم ليلًا في رباطهم على الأسوار[2]، وأدرك الرّعب أهل وهران حين قاتلها أبو حمو محاولًا استرجاعها من قبضة السّلطة المرينية[3]، وخرج محمد بن عثمان بن أبي تاشفين سنة (761هـ/1359م) خائفًا حذرا مُستجيرًا بأولاد عريف فأجاروه ، وهُزم مجدّدا وأحلافه من العرب فعمّهم الذّعر سنة (768هـ/1463م)[4]، ويتحدّث ابن عمار عن خوف ولي العهد أبي تاشفين بن أبي حمو أمام حملة والده، فاستجار بالسّلطان المريني أبو العباس أحمد بن أبي سالم (789-796هـ/1387-1393م)[5].

لم تختلف ملامح الخوف على آل زيان أو عند بني مرين باعتباره حالة إنسانية، فرغم ما حقّق السّلطان المريني أبو عنان من نصر؛ إلا أنّه ظلّ مُترقّبا خائفا يبحث عن أفراد آل زيان في الأقطار لِمَ لقي من شدّة بأسهم بعد انقضاء حكمهم بمقتل السّلطان أبي سعيد الزياني[6]، من جهة أخرى يتحدّث ابن الخطيب عن حملة أبي سالم المريني إلى تلمسان سنة (761هـ/1359م) انفجر حينها الذّعر بين النّاس[7]، وفزعت الرّعية سنة (867هـ/1462م) حين فرّق السّلطان الحفصي أبو عمرو عثمان (839-893هـ/1435-1487م) قوّاد جيشه في تلمسان[8].

وأمّن أبو حمو الزياني سنة (763هـ/1361م) السّبل شرقًا[9]، ما يدلّ على سيادة الخوف وانعدام الأمن في ظلّ الصرّاع المتزايد على المجالات الشّرقية، وخوفًا من حركة السّلطان الحفصي إلى تلمسان قام السّلطان أبو عبد الله محمد المتوكل (866-873هـ/1461-1462م) بتحصين المدينة سنة (870هـ/1465م)[10].

---

[1] – مجهول: مصدر سابق، ص 213.

[2] – نفسه، ص 113، 106،124.

[3] – نفسه، ص 202.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 191.

[5] – **نحلة اللبيب**، ص 193-194؛ التنسي: مصدر سابق، ص 180.

[6] – مجهول: مصدر سابق، ص 13.

[7] – **الإحاطة في أخبار غرناطة**، ج1، ص3.

[8] – الزركشي: مصدر سابق، ص153.

[9] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 102.

[10]– ABDELBASIT. B.HALIL: op.cit , P.47,60.

وأمّا الخوف بين العامّة فقد أخبرنا ابن الصّباح الأندلسي أن مجال بلاد المغرب كلّه غير آمن لحدّ انحسار النّاس عن الأسفار[1] باعتباره شاهد عيان مرّ ببلاد المغرب خلال رحلته إلى الحجاز، فقد استشرى في البوادي حيث زاد نشاط المحاربين، كما اشتدّ خوف أهل قرية حتى تدخّل كبيرها لعقد الصّلح خوفًا من فسادها[2].

4-القلق

يترتب عن العنف إمّا انكفاء على الذّات أو التّماهي بالمتسلّط، وإن كان في هذين الموقفين حلولا جزئية فإن الإنسان لن يتجنب تراكم التّوتر النّفسي وتزايد الحقد الدّاخلي[3]، وتنفيس هذا الحقد الداخلي حتما سيأخذ شكل عنف مادي يستهدف التّغيير الجذري، وجدير بالذّكر أنّ النّصوص في سياق التّأريخ للسّلاطين كان من الصّعب عليها الإفصاح عن حالات القلق إلّا نادرًا حيث ارتبط بالخوف.

غير أنّ القلقَ تجاوزٌ لحالة الخوف، وهو أفظع ما ترزح تحت وطأته النّفس البشرية[4]، يتجلّى عند غياب الطمأنينة والاستقرار، حيث وصف أبو حمو الزياني حال أبي سالم المريني المتوتّر لوضع بلاده فصارت دَعته قلقا[5]، واشتدّ قلق مرين كلّها بعد أن بلغهم ما تعرّض له الأهل من خطر[6]، من جهة أخرى اضطربت أحوال أبي زيان منافس أبي حمو الثّاني، وقلق حصين والثّعالبة سنة (776هـ/1374م) فضاقت عليهم الأرض بما رحبت[7]، وسواء تمّ الإعلان عن حالة القلق أم لا، فإنّ مجتمعًا في حالة أزمة لا يمكن أن يعيش إلا في حالة توتّر وقلق دائم ومحاولات كبت ذلك.

5-تمجيد الشّجاعة

ممّا لا شكّ فيه أنّ مجتمعا يخضع لإكراهات السّياسة، ولا يُغمِد سيفه، أنّه مفتون بقيم الفروسيّة، وتمجيد الشّجاعة، فكثيرا ما نقرأ عن الرّايات المنصورة، والكتائب المؤيّدة المظفّرة[8]، والجيش المنصور وعلو اليد[9]، وغلبة

---

[1] -**نسبة الأخبار وتذكرة الأخيار**، ص59.

[2] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص86.

[3] – مصطفى، حجازي: مرجع سابق، ص 165.

[4] -فرج عبد القادر طه، وآخرون: **معجم علم النفس والتحليل النفسي**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت، ص179.

[5] – **واسطة السلوك**، ص 182.

[6] – مجهول: مصدر سابق، ص 83.

[7] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 287.

[8] – ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 116.

[9] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج 2، ص 81.

أهل تلمسان خلال الحصار الطويل (698-706هـ/1298-1306م) حين كان الرّجالة يهاجمون الفرسان فيفر هؤلاء لا يقدرون على مواجهتهم لشجاعتهم[1]، ويرى أحد الباحثين أن الفروسيّة والشّجاعة والدّراية بأمور الحرب كانت من القيم الضّرورية لكلّ سلطان للحفاظ على مُلكه[2]، فحروب يغمراسن لا تُصدّق ولا تكاد تصدر من غيره[3].

غير أنّ ابن الأحمر اتّهم السّلطان الزياني أبو حمو الثّاني (760-791هـ/1358-1388م) بعدم الفروسية، والجبن، إذ لم يُرَ فرسه يجري قط، وعدّ كثيرا من الخصال الدنيئة له، وختم بأنّ هذه بعض مثالبه لا كلّها[4]، وقال عنه صاحب البغية لا خارت له قوى عزم ولا كلّ له مقبض ولا سنان في مواجهة أعدائه[5]، ولن يفوتنا في هذا الموضع الإشارة إلى مرجعية المؤلف في كلتا الحالتين، فالأول ذمه لجهله بالفروسية، والثاني مدحه لفروسيته وحنكته الحربية، انطلاقا من أنّ الشجاعة أهمّ معيار في التّراجم السّلطانية، من جهة أخرى يصف التنسي السّلطان أبو ثابت بالثّبات بما لا يُعهد لغيره حتى انهزم السّلطان أبو الحسن المريني[6].

ثانيا: انعكاسات العنف في سلوك سكان المغرب الأوسط

1-اضطراب السّلوك

اجتمعت صور العنف في ذاكرة إنسان المغرب الأوسط دون شك وترسخت ليس مشاهد القتل والإبادة الجماعية فحسب، بل صور العنف كانت مُكتملة فسلّط عليه السّلطان وغيره من المُتنفّذين عسفا ماليا، كما تحرّكت بعض الفئات الاجتماعية مُستسهلة طُرق الكسب والاسترزاق بأساليب غير مشروعة كالحرابة، روّعت النّاس وأخافت السّبل، وهُجّر النّاس من مجالاتهم بعد اقتحام مدنهم واستباحتها وتخريبها كلّ هذا الخوف والارتباك النّفسي حتمًا سينعكس في سلوكيّات الهروب بالذّات بعيدًا عن كلّ ما يقهرها.

لم تقف النّصوص عند هذه الفئات الهشّة التّكوين النّفسي، لكنّنا نستشفّ ذلك من خلال ما أظهر النّاس من ميل لتصديق ما لا يُصدّق، وقصور التّفكير رغم أنّ المصادر المعتمدة هي كتب المناقب، ولا بدّ من تمحيص

---

[1] – التنسي: مصدر سابق، ص 134.

[2] – حميد، تيتاو: **والحرب والمجتمع**، ص 206.

[3] – التنسي: مصدر سابق، ص 128؛ ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 228.

[4] – **روضة النسرين**، ص57-58.

[5] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ص 191.

[6] –**تاريخ بني زيان**، ص153.

ما ورد فيها وتوظيفه تاريخيّا، إضافة إلى بعض ما حملته نصوص التّاريخ العام من اضطراب خلال فترات اقتحام المدن أو حصارها.

وممّا يعكس اضطراب السلوك ميل الأفراد إلى اللّعب بأسلوب عنيف، ومثل هذه الأخبار لم تُفصح عنها المصادر التّاريخية، ولكنّ النّص النوازلي في سياق تقديم الفتوى الشّرعية حول القصاص والجروح ومسائل التّدمية، قدّم بعض هذه الحوادث المفضية إلى الموت حيث سُئل أبو الفضل العقباني عن جماعة أوغاد يلعبون فأشار أحدهم بسكّين لبعضهم على سبيل اللّعب فأصابه إصابة بالغة في ركبته، مات بعدها بأيام[1].

وفي مسألة أخرى طُرحت على الفقيه نفسه أنّ رجلا جلس بحانوت بردعي وأخذ آلة الخياطة، وهي ذات مقبض خشبي وحديدة مستطيلة، ووقف رجل آخر بباب الحانوت فأخذ يمازحه مشيرًا إليه بالآلة سابقة الذّكر، فانسلّت الحديدة من المقبض الخشبي، وأصابت الرّجل في فخذه فمات بعد أيام من الحادثة[2]، وكان جواب الفقيه أبو الفضل العقباني أن اللّعب الضّارب الواجب فيه الدّية[3]، والكفّارة لأنّه قتل خطأ[4]، ولعلّ ممارسة ألعاب عنيفة نتيجة لمشاهد العنف التي صارت مألوفة عند النّاس.

2-الفرار وقلّة المروءة

يحدّثنا النّص المريني[5] دائما بشكل متعالي يقرن بين فرار السّلطان الزياني وترك النّساء والأطفال على ضعفهم يقول الملزوزي:

حتى رأى يغمراسن ما لا يقدر فصـــــار في خلاصه يفكّر

ففر فـــــي الحين وولّى هاربا وخلّف القبـــــاب والمضارب

وفرّ فــي البيداء على عوائده خوفا ولم يعطف على نواهده

هذه الأبيات قدمت صورة يغمراسن هائجَ الطّبع مُعتادا الفرار بنفسه لا يفكّر فيمن خرج معه من عيال حول معركة تافنة سنة (679هـ/1280م) وكأن الشّاعر وَمَن نقل عنه يجعل هذه حالة يغمراسن طوال عهده، وهو ما

[1] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 355.

[2] – نفسه، ج4، ص 348.

[3] – نفسه، ج4، ص 356.

[4] – نفسه، ج4، ص 348.

[5] – الملزوزي: مصدر سابق، ص128؛ ابن ابي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 336.

ذهب إليه ابن الأحمر متحدّثا عن يغمراسن سنتي (647هـ/1249م) و (651هـ/1253م) حين فرّ تاركًا وراءه أمواله وأبنيته[1]، وولّت عبد الوادي الأدبار في معركة وادي تلاغ سنة (666هـ/1267م)[2].

غير أنّ ابن عذاري المراكشي تحدّث عن شهامة يغمراسن الذي خرج من تلمسان خلال حملة أبي زكريا الحفصي سنة(640هـ/1242م) بأهله وعيالة، والخاصّة من رجالة وبعض خيلة، وخلّف امرأة له بتلمسان، فعاد إليها بنفسه وأخرجها من المدينة[3]، وهنا نتساءل عن حال الرّعية بعد خروجه بأهله؟

وفي الصّراع الدّاخلي فرّ أبو زيان (797-801هـ/1394-1399م) مهزومًا جريحًا تاركًا جميع نسائه وعياله وأمواله نهبة لمرين المرافقين لأخيه عبد الله بن أبي حمو الثّاني (801-804هـ/1399-1402م) الذي خلعه[4] وأُرسلت النّساء والعيال إلى السّلطان المريني أبي سعيد عثمان (800-823هـ/1397-1420م)[5] هذه النّصوص، وغيرها ركّزت على تقديم سلاطين بني زيان عديمي المروءة بالتّخلّي عن النّساء والصّبيان والفرار بالنّفس والذّات، ناهيك عن تسليم الثائرين لنساء آل زيان للخصوم.

وما من شكّ أنّ الفتنة كانت عظيمة بمقتل السّلطان أبي سعيد سنة (753هـ/1352م) ففر بنو عبد الواد يطلبون البلاد القاصية عن قبضة السّلطان المريني أبي عنان (749-759هـ/1348-1358م) المقتفي لآثارهم، وظلّ سعيه حثيثا للقبض على جميع أبناء السّلالة الحاكمة[6]، وبذلك شتّت بنو زيان في الأقطار فرارا من بني مرين.

من جهة أخرى فرّ الجيش المريني حين أدرك أنّه مُحاصر داخل تلمسان موقّعا الصّلح مُعلنا خروجه من المغرب الأوسط مُضطرًا لذلك، بعدما قطعت المعقل السّبل بينهم وبين بلادهم ورجوعهم لديارهم[7]، وإن وضّف النّص هنا مصطلح الفرار إلا أنّ قائد الجيش منصور بن سليمان وقّع الصّلح، وخرج من مدينة تلمسان.

---

[1] -**روضة النسرين**، ص 48 -49.

[2] - ابن أبي زرع: **الذخيرة السنية**، ص 116.

[3] -ابن عذاري المراكشي: مصدر سابق، ص361.

[4] - التنسي: مصدر سابق، ص228.

[5] - ابن الأحمر: **روضة النسرين**، ص59-60.

[6] - مجهول: مصدر سابق، ص13.

[7] - نفسه، ص 85.

في حين يتحدّث النّص الزياني عن فرار المناوئين للسّلطة الزيانية بصيغ متعدّدة كإجفال العرب أمام أبي تاشفين[1]، وفي سنة (750هـ/1349م) فرّت مغراوة إلى رؤوس الجبال، وبطون الشّعاب بعد هزيمتهم بوادي رهيو أمام أبي ثابت (749-753هـ/1348-1352م)[2] وفرار شيوخ قبائل مغراوة أمام أبي حمو، إلى متيجة سنة (774هـ/1372م)[3]، ومعنى هذا أنّ النّص الزياني توقّف عند انتصارات آل زيان في حركاتهم العسكرية وفرار الخصوم بين أيديهم.

أمّا الصّراع داخل البيت الزياني فيحدّثنا التّنسي عن الأزمة الواقعة بين أبي حمو الثّاني (760-791هـ/1358-1388م) ووليّ العهد عبد الرّحمن أبي تاشفين (791-795هـ/1388-1392م) حين فرّ الأخير مذعورًا خائفًا أمام جيوش والده المكوّنة من زناتة والعرب ويلتحق بفاس مُحتميا بالسّلطان المريني أبو العباس أحمد بن أبي سالم (789-796هـ/1387-1393م)[4].

على صعيد آخر فرّ المعلم الأصغر الآبلي[5]من السّلطان أبي حمو (707-718هـ/1308-1318م) ابن السلطان أبي سعيد (681-703هـ/1283-1303م) إلى المغرب الأقصى بعد أن كلّفه بقيادة قبائل بني راشد[6]، أمّا عمران بن موسى المشدالي البجائي (ت 745هـ/1344م)، وهو صهر ناصر الدين المشدالي، فخرج من بجاية المُحاصرة إلى مدينة الجزائر فقرّبه صاحب تلمسان، وأحسن إليه[7]، وخلال حصار تلمسان الطويل (698-706هـ/1298-1306م) لمّا اشتدّت الأزمة تمّ تثقيف كلّ من يُخاف منه الفرار[8]، ومعنى هذا أن هناك محاولات لفرار النّاس من المدينة بعدما نالهم من الجهد.

---

[1]- مجهول: مصدر سابق، ص 313.

[2] - ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 260.

[3] - مجهول: مصدر سابق، ص 155.

[4] - التنسي: مصدر سابق، ص 180؛ ابن عمار: مصدر سابق، ص 193-194.

[5] -الآبلي: هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الآبلي رحل إلى المشرق، ودخل الحلة قرب بغداد، وعاد إلى تلمسان لأسباب أوجبت ذلك، أقام بها زمنا ثم خرج منها خوفا على نفسه من السّلطان الزياني، ولازم في المغرب الأقصى أبي العباس بن البناء التعاليمي، وتوفي سنة 756هـ/1355م يُنظر: ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص266. وذكر غيره أنّ وفاته 757هـ/1356م. ابن خلدون، يحي: مصدر سابق، ج1، ص 157.

[6] - ابن مرزوق: **المسند الصحيح**، ص266.

[7] - التنبكتي: مصدر سابق، ص 351.

[8] - التنسي: مصدر سابق، ص 132.

كما ارتبط الهروب والفرار بالسّراق وأهل الحرابة بعد قضاء أمرهم والتّغلّب على فريستهم أو بعد تصدّي النّاس لهم في القرى والمسالك البرية وحتى في الدور[1]، ومن جهة أخرى فرّ النّاس خوفا من مواجهة اللّصوص[2]، وفرّ النّاس بمواشيهم وخيامهم إلى زاوية الشّيخ واضح مستجيرين بحرمه من هجمة ابن عبد القوي التجيني[3]، فالفرار كان وسيلة لحماية الذّات من عنف الآخر الأقوى.

3-الاستسلام والاستكانة

أُقحم النّاس في بلاد المغرب في حروب لا حدّ لها، ولا نهاية، فتباينت ردود أفعالهم ومال النّاس للاستسلام وفتح أبواب المدن المُحاصرة، وانكمش في مجالات أخرى منكفئا على الذّات، تبعًا لحالاتهم النّفسية كردّ فعل على حالة الذّعر التي يعيشها، ولقوة المواجهة شبه الدّائمة بين طرفي الصّراع، إضافة إلى ما يستجد من تمردات القبائل، وانفلات زمام الأمور داخل البيت الزياني.

فوصية يغمراسن لولي عهده باجتناب المواجهة المباشرة مع بني مرين والاحتماء بأسوار المدينة[4]، تكشف دعوته للهدوء، وعدم الإقدام على المواجهة، في نفس الوقت الاحتماء بتحصينات المدينة وعدم الاستسلام، وهو ما ظهر جليّا في سيرة عثمان بن يغمراسن (681-703هـ/1282-1303م) الذي احتمى داخل المدينة سنة(689هـ/1290م) حينما عاث النّاصر لدين الله يوسف بن يعقوب بن عبد الحق (685-706هـ/1286-1306م) في أحواز المدينة، وحاصرها مدة ستّ عشرة (16) يوما ثم رجع إلى بلاده[5]، واعتبر ابن أبي زرع الفاسي أنّ السّلطان الزياني عجز عن ملاقاته، ومواجهة الحملة المرينية التي ضربت المدينة بالمنجنيق[6]، والعائدة الى بلاد المغرب الأقصى دون تحقيق النّصر الشّامل، وهو ما يجعل من السّلطان المريني في حالة استكانة واستسلام أمام قوة تحصين مدينة تلمسان فنفذ صبره وعاد أدراجه.

وفي سنة (760هـ/1359م) أجمع القوم في أجادير من مرين على فتح أبوابهم، وتسليم البلد خوفا ورهبة لصاحبه، وكان على رأس الجيش الزياني موسى بن علي فاستأمنوه على أنفسهم واستسلموا لأمره وبايعوا له

---

[1] – المازوني، أبو زكريا: مصدر سابق، ج4، ص 353-354.

[2] – نفسه، ج4، ص 86.

[3] – المازوني، أبو عمران: **صلحاء وادي الشلف**، ص 223.

[4] – ابن خلدون، عبد الرحمن: **التاريخ**، ج7، ص 123.

[5] – ابن أبي زرع، **الانيس المطرب**، ص 379.

[6] –نفسه.

بالخلافة[1]، وأمّا مليانة التي كان عليها القائد المريني يحيى بن علي بن عبد الرازق فخرج لملاقاة القائد الزياني عبد الله بن مسلم، لكنه هُزم فاعتصم داخل المدينة، ولحق بأهلها هزيمة شنيعة فأذعنوا للسّلم، وجنحوا إليه حين رأت أبصارهم ما لا طاقة لهم به[2].

من جهته خرج المولى أبو يعقوب بعد وصوله من فاس لتمهيد البلاد الشّرقيّة، فأعدّ لذلك الجيوش الوافرة فلم تملك القبائل إلا المُسارعة لتقديم الولاء والطّاعة[3]، وأمّا خروجه من وانشريس إلى مليانة لملاقاة القائد يحيى بن علي بن عبد الرازق المعتصم بمليانة فنزل في المدية أولا حيث استعد أهلها للقتال، إلا أنّهم هزموا فأجبرتهم الهزيمة على العودة إلى رشدهم حسب تعبير صاحب زهر البستان وتيقّنوا أن لا خيار لهم غير الاستسلام، واتّفقت آراء أهل البلد على فتح الأبواب، ومبايعة السّلطان أبي حمو[4].

أما وهران التي كانت خاضعة لمرين وقرّر السّلطان أبو حمو استعادتها لأنّ ذلك يعزّز سلطانه فأعلن القتال، ولمّا اشتدّت الحرب أصاب أهل المدينة الرّعب، والنّدم فانطفأت شدّتهم وصاروا يطلبون الأمان عن أنفسهم وأهاليهم[5]، فاستسلام القبائل الخاضعة للسّلطة المرينية كان أمرًا لا بدّ منه خاصة مع إصرار الدّولة الزيانية على استعادة كلّ المجالات الجغرافية التي سيطر عليها أسلافهم قبل سقوط الدّولة، وترسيم الحدّ الطّبيعي بنهر ملوية غربًا كحدّ فاصل بين السّلطتين الزيانية والمرينية.

من جهة أخرى استمرت تمرّدات القبائل العربية أو البربرية داخليًا حيث صرف السّلطان أبو حمو وليّ عهده سنة (776هـ/1374م) إلى أنصار الثّائر أبي زيان من حصينة والثّعالبة، فضاقت عليهم الأرض بعد ما تكبّدوا من عناء فلم يجدوا من حلّ غير الانقياد لطاعة السّلطان أبي حمو فأرسلوا الرّسل مستسلمة طائعة[6]، أمّا مغراوة فأظهرت الطّاعة والاستكانة أوائل سنة (762هـ/1360م)، وأبطنت النّفاق لكنّ السّلطان أبا حمو تفطّن لاستعدادهم للتّمرد[7].

---

[1] – ابن خلدون، يحيى مصدر سابق، ج2، ص 22.

[2] – مجهول: مصدر سابق، ص 120.

[3] – نفسه، ص106–107.

[4] – نفسه، ص 112–113.

[5] – نفسه، ص 203.

[6] – ابن خلدون، يحيى: مرجع سابق، ج2، ص 287.

[7] – نفسه، ج2، ص 81.

وجدير بالذّكر أنّ مسألة أخذ الرّهائن من القبائل، هي دليل استكانة وخضوع ففي سنة (764هـ/1362م) أخذ الوزير عبد الله بن مسلم الرّهائن من العرب كما جرت العادة[1]، وهو دليل على الرّضوخ والطاعة، وبعد هزيمة العرب المُتحالفين مع أبي زيان سنة (768هـ/1366م) راجعوا الطّاعة من حينهم وبايعوا السّلطان أبي حمو[2]، فالنّصر الذي حقّقه السّلطان على القبائل العربية ولّد في نفوسهم حالة من الاستكانة أفرزت تجديدًا للبيعة والسّعي لإرضاء أبي حمو.

وفي الطّرف المقابل صرّح النّص باضطرار السّلطان المريني أبو سالم (760-762هـ/1358-1360م) للخروج من تلمسان سنة (761هـ/1359م) بعد أن خرّب السّلطان الزياني أبو حمو حصون بلاد المغرب فاستكان النّاس وأذعنوا له[3]، ويمكن القول إنّ خروج السّلطان المريني من تلمسان بعد ثلاثة أيام من دخولها لم يكن إلا استسلامًا لإلحاح رعاياه على نُصرتهم، وخوفه من انفلات أمور مملكته من يده، وإقرارًا منه بعدم قدرته على إدارة الحرب، فبعد سيطرته على تلمسان كاد يخسر عاصمة ملكه فاس.

4-الميل لحرف تتلاءم مع الظّرفية التّاريخيّة

شكّلت الظّروف الاستثنائية مجالًا لانتعاش بعض الحرف التي تتماشى مع الأوضاع، فشُيّدت المدن لتسهيل حصار الخصم[4]، فلا شكّ أنّ بناء مدينة المنصورة قد تطلّب من السّلطان المريني جلب الصنّاع، وأهل الحرف على اختلاف مهامهم من أجل تشييد وإعمار المدينة، ناهيك أنّ المدينة ستكون سوقًا نافقة تستقطب التّجار، وتأخذ دور تلمسان خلال فترة الحصار، ونفس الأمر بالنسبة لكلّ المُدن المشيّدة لنفس الغرض.

كما اشتهر السّلطان أبو تاشفين الأول (718-737هـ/1318-1336م) بالولع ببناء الدور والقصور وتشييد المصانع، واغتراس المنتزهات مستعينا في ذلك بالآف الفعلة من النّجارين والبنّائين والزّليجين من أسرى الروم[5] واعتبر السّلطان أبو تاشفين إخلاء سبيل هؤلاء فيه تعطيل للمصالح الضّرورية المختلفة في المغرب الأوسط،

---

[1] – ابن خلدون، يحيى: مرجع سابق، ج2، ص 191.

[2] – نفسه.

[3] – مجهول: مصدر سابق، ص 145. ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 73-74.

[4] – التنسي: مصدر سابق، ص130، 143؛ ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 243؛ ج2، ص 241-242.

[5] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج1، ص 239.

واصفًا إياهم بالمتفنّنين في مختلف الصّنائع[1]، تحار الأذهان في إحكام صنائعهم[2]، يؤكّد النّص تعدّد الصّنائع، رغم عدم تحديد أنواعها، ولكن يُفهم من السّياق بالاستناد إلى نصّ يحيى ابن خلدون أنّهم من البنّائين، وما يرتبط بذلك من صنائع.

وأمّا عهد أبي حمو موسى الثّاني الذي شهد كثيرًا من الفتن والحروب، فكانت دار الصّنعة في أيامه تعجّ بالفعلة فمنهم الدرّاق والرمّاح وصانع الدروع وصانع الألجمة والسّروج، إضافة إلى الوشّائين والنّجارين والحدادين والصائغين والدبّاجين[3]، وهنا فصّل يحيى بن خلدون في الصّناعات، وبدأ بالحربية المتعدّدة، ولم يركّز في باقي الصّناعات، وهو انعكاس لخصوصيّة المرحلة، وإلى سنة (767هـ/1365م) يبدو أنّ السّلطة في المغرب الأوسط ما زالت تعتمد على الأسرى في الصّناعات حيث اختلفت أصناف الفعلة وتباينت لغاتهم واختلفت أديانهم[4]، ما يؤكد أنّ هؤلاء الصّناع من الأسرى، وهنا يمكن الحديث عن السياسة الخارجية للدولة الزيانية فيما يتعلّق بالأسرى.

ومن جهة أخرى يتحدّث الوزان عن مدينة شرشال التي هُجرت خلال الصّراع الدائر بين ملوك تلمسان وملوك تونس الحفصية إلى سقوط غرناطة (898هـ-1492م) فقصدها الغرناطيون وصنعوا كثيرا من السّفن للملاحة[5]، ويمكن قراءة ذلك بأنّ أهل الأندلس كانوا مهرة في صناعة السّفن فنقلوا معهم حرفتهم للاسترزاق، أو أنّ الظّرف التّاريخي يتطلّب نقل الأندلسيين من غرناطة، فكان لا بدّ من مساهمتهم بما أمكنهم لإنقاذ إخوانهم من ويلات الحرب، والطّرد أو الإجبار على التّنصر، ولعلّ ضعف الأساطيل المغربية جعل أهل الأندلس يجتهدون للاستغناء عن السّفن التّجارية الأوروبية.

وفي سياق التّوتر العسكري، وتفشّي الحرابة، وازدياد نشاط السّراق، مارست بعض القبائل مهنة الحراسة لحماية القوافل، حيث أوصى السّلطان المريني أبو الحسن الأعراب خلال حملته، حين كان قرب المدية بمعاملة

---

[1] – في رسالة إلى ملك أراجون جامقة (691-728هـ/1291-1327م) كتب عبد الرحمن أبو تاشفين بن موسى بن عثمان ردًّا على طلبه إطلاق سراح الأسرى أو مبادلتهم فأجاب أبو تاشفين بأنّ إطلاق سراح جميع الأسرى غير ممكن، وأنّه لن يطالبه بإطلاق سراح الأسرى المسلمين. يُنظر: عمر، سعيداني: مرجع سابق، ص 90 -91.

[2] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 155.

[3] –نفسه.

[4] – ابن خلدون، يحيى: مصدر سابق، ج2، ص 155.

[5] – الوزان: مصدر سابق، ج2 ص 44.

الرّعيّة معاملة مرضية، وأن يكونوا بالمرصاد لأهل العدوان وقطّاع الطّرق[1]، وهو تكليف رسمي للقبائل العربية بحماية القوافل التّجارية من الاعتداءات المتكرّرة عليها.

أمّا ابن خلدون فيروي أنّه خرج في خفارة قاصدًا المغرب الأقصى رفقة جماعة من سويد إلى أحياء حصين، ومن مليانة عبر الطّريق الصّحراوي في خفارة أخرى[2]، وكأنّ التّنقل كان غير ممكن إلا في وجود حرّاس للقافلة، ولعلّ أهمية شخصية ابن خلدون ومكانته السّياسية ما جعله لا يتنقل إلا تحت الحراسة، وربما الفترة التي تنقّل فيها فترة نشاط القبائل العربية في حراسة القوافل، لأنّ الوزان ذكر أنّ فصل الشّتاء يتوقف فيه عمل العرب بالخفارة، ويتزايد نشاط السّراق المتأهبين للفتك بالقوافل[3].

من جهته أكّد النّص النّوازلي وجود هذه المهنة لتجاوز هجمات المحاربين واللّصوص، في الطّرق المنقطعة، فأجاب قاسم العقباني عن مسألة حول المال الذي تتقاضاه الخفارة نظير حماية القافلة وأموال التّجار، وأضاف النّص أن هذه المهنة إنّما تكون خارج المدن[4]، وفي السّبل المعروفة أكثر بهجمات السّرّاق والمحاربين، وهذا دليل على أنّ نظام الأمن في الأطراف أضعف منه داخل المدينة.

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن مهنة حراسة القوافل البّرية خارج المدن، وفي الطّرق والمسالك النّائية كانت إمّا بتكليف من السّلطة للقبائل أي أنّها عمل منظم، وإمّا أنّها اتجاه اقتصادي لاسترزاق القبائل، فتُؤمّن القوافل العابرة لمجالاتها مقابل مبالغ مالية.

وعليه يمكن القول إنّ مراحل التّوتر والعنف راكمت الكثير من الآلام في نفسية الأفراد، وانعكست الضّغوط النّفسية في سلوكيّات النّاس، فرافق هشاشة النّفسيات اضطرابات في السّلوك، وتبع تقبّل العنف حالات الاستكانة والاستسلام، وأفرز الخوف والقلق حالات الفرار الدّائم بين كلّ فئات المجتمع، وأمّا الميل لممارسة العنف فأنتج قلة الحذر واللّعب الخطير دون خوف من النّتائج المترتبة عن ذلك.

وفي ظلّ هذا الارتباك النّفسي مال النّاس لتمجيد الشجاعة والقوة والمُفاخرة بالكثرة، والنّصر للتّمكن من مواجهة الخصم من جهة، ودعم الذّات نفسيّا للاستمرارية، وهو ما جعل كثيرا من النّاس يتكيفون مع الظّرف التّاريخي في السّلم والحرب، ويميلون إلى أعمال ومهن تتوافق مع المرحلة، والتي في مُجملها تدور في فلك

---

[1] – النميري، ابن الحاج: مصدر سابق، ص 249–250.

[2] – **الرحلة**، ص 122–180

[3] – الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 11.

[4] – الونشريسي: **المعيار**، ج2، ص 115.

مواجهة العنف كصناعة السّفن والبناء مع اختلاف العمارة سواء مدنية أو عسكرية، ومهنة الحراسة وصناعة الأسلحة.

وأخيرا يمكن القول إنّ ظاهرة العنف في المغرب الأوسط بكل مستوياتها رغم اختلاف طبيعتها بين العنف السّياسي والاقتصادي والاجتماعي سواء كان عنفًا منظّمًا من السّلطة تجاه الرّعية أو بين الأفراد على المستوى الاجتماعي استوقفت الظّاهرة الطّبقة العالمة ممثلة في الفقهاء الذين عبّروا عن مواقفهم من العنف سواء بتبنّي موقف السّلطة أو المعارضة الصّريحة لها.

وتبعًا للظّرفية التّاريخيّة تزايد نُفوذ الأولياء، فتكفّل كثير منهم بالتّصدي للعنف السّياسي من خلال أساليبهم التي اقنعت العامّة بفعاليتها، ولم يجد السّلاطين من حلّ سوى الخضوع للأولياء لقناعتهم بقيادة هؤلاء للعامة، وتدخّل الأولياء لقضاء الحوائج المُتكرّرة ومحاصرتهم بالضغط على السّلاطين فرضخوا مُساهمين بطريقة مُباشرة أو غير مُباشرة في رفع مكانة هؤلاء المنتسبين للولاية ضمانًا للسّلم والتّوازن الاجتماعي.

من جهة أخرى لم تمر ظاهرة العنف في المغرب الأوسط دون إحداث الخلل في نفسيّات الأفراد، وانعكس ذلك الخلل في سلوكيّات النّاس المضطربة، رغم ذلك حاولت الرّعية تجاوز المشكلة بكلّ الوسائل بالاستسلام والتّماهي مع أشكال العنف أو التأقلم مع الوضع العام المُضطرب، والعيش في ظلّ الأزمات والتّمسّك بالأولياء والميل لتصديق ما لا يُصدّق هروبا من حالات اليأس التي فرضتها إكراهات السّياسة العنيفة المُنتهجة إمّا داخليًا أو خارجيّا.

خاتمة

لا يمكن البحث في موضوع العنف بكلّ مستوياته من خلال كتب التّاريخ العام، لصعوبة اختزال ممارسة العنف في اتّجاه واحد بسبب استشراء الظاهرة، لذلك وجب الحفر في كافة أجناس المُتون من الكتب الأدبية، والمناقبية والمصادر الجغرافية والرّحلات دون إغفال الكتب الفقهية، هذه الأخيرة التي كشفت اختلالات الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وعبّرت عن المشهد التّاريخي إجمالا في المغرب الأوسط الزّياني ببعديه المجالي والزّمني، فكشف الدمج بين مختلف أنواع المصادر اشتراك عديد الفاعلين في تعزيز ظاهرة العنف سواء رجال السّلطة وأعوانها أو الفئات العامّة، وعلى الطّرف المقابل وجود عديد الشّركاء المساهمين في الحدّ من ظاهرة العنف داخل المدينة وخارجها.

لم تكن الحرب المُسبّب الوحيد للعنف السّياسي، بل كانت أهم الأسباب، والتي يندرج تحتها دوافع اقتصادية وتوسّعية، واجتماعيّة، تضطرّ طرفي الصّراع إلى اتخاذ تدابير الدّفاع عن النّفس، والحفاظ على الوجود السّياسي من جهة، ودعمه باستراتيجيات توسعية ودفاعية في آن واحد من جهة ثانية، إثباتا للمشروعية السّياسية داخليًا وخارجيًا، إذ لم يقتصر العنف الدّاخلي على القبائل العربية والبربرية، بل امتدّ داخل الأسرة الحاكمة، فكانت النتيجة دخول المغرب الأوسط في حالة أزمة باستشراء الفوضى وتنامي حالات العنف بكل مستوياته وأشكاله.

أضرّت الحصارات المُتكرّرة لتلمسان بالمدينة، وأهلها ونالهم الجهد بعد تردّي الأحوال المعيشيّة، واستوعب السّلاطين الزيانيين النّقائص في سياسة الدّولة، فكان لابدّ من تهيئة المدينة بالترميم والتّحصين وتزويدها بما يمكّنها من الصمود في وجه الحملات الخارجية، كما انتهجت السّلط الطّامحة كلّ الأساليب العنيفة الرّامية للفوز بمجالات الخصم كالهجمات المتكرّرة والمستمرة، والاستقرار قرب المدن المراد احتلالها بغضّ النّظر عن الخراب الشّامل لمنع بعث المقاومة من هذا المجال بعد طمس هويته.

أفرز العنف المسلّط على الرّعية خلال الصّراعات الدّاخلية أو الخارجيّة خللا في التّركيبة السّكانية بعد الإبادة الجماعية، والتّهجير القسري، والهجرة الطّوعية بحثا عن ملاذ آمن، وفرص عيش أفضل، وبرز الخلل في النّزيف السّكاني نتيجة الصّراع الدّائم ضدّ القبائل المُتمرّدة داخليًا، وحروب فرض السّلطة خارجيًا، وما ارتبط بها من حالات الخوف والهلع الدّائم، وتحوّل في النّشاطات الاقتصادية لسكان المغرب الأوسط.

عانى السّكان من الجور الجبائي بأبشع صوره من تعدّد الضّرائب وتنوعها، وتعدّد السّلط التي تفرضها ما انعكس في شكل تحوّل في ممارسة النّشاط الزراعي لانعدام الأمن، وكثرة الضّرائب الزّراعية، فعمّ والغلاء وأنتج ظواهر اجتماعية وليدة الخصاصة، وقلّة اليد والحيلة في تدبير المعاش، فتحوّلت إلى طرق الاسترزاق أقل ما يُقال عنها إنّها عنيفة، وخارجة عن عادات المجتمع الإسلامي.

عكس العسف الضّريبي فشل السّياسة الاقتصادية في المغرب الأوسط، خاصة بعد تكليف اليهود بالقيام عليها ما أفرز علوا لهذه الفئة المُتحكّمة في الاقتصاد شمالا وجنوبا، خلّف أثره في نفوس العامّة فلجأ بعضهم إلى طرق غير شرعيّة في تحصيل أرزاقهم من لصوصية وحرابة بدورها كانت عنيفة، أحدثت خللا في بلاد المغرب الأوسط في ظلّ تقلّص سلطة الدّولة وانشغالها عن وظيفتها.

خلال الحروب والفتن وحالات الفوضى تظهر قضايا التّعدي على الأملاك وغصبها، سواء من عمال السّلطة، أو السّلطة المُتغلّبة أو غصب النّاس أملاك غيرهم من النّاس، وحتى غصب أملاك الأقارب، كما تم التعدي على أموال الوقف بعد انعدام الاهتمام بها، وتدخل السّلاطين بأخذ الجباية عليها.

لم تُفرّق السّلط السّياسية في ممارسة عنفها ضدّ الرّعية بكلّ مستوياته وأشكاله المادية أو المعنوية، حيث شمل القتل، الأسر والسّبي، السّجن التّعسّفي، التّمثيل بالجثث، والعنف اللّفظي والرزي داخل المجتمع الزياني أو ضدّ خصومهم خارجيّا، أمّا بعيدا عن السّلطة فكان العنف الجسدي إمّا فرديا أو بين الجماعات القبليّة، ولم تكن ممارسة العنف حكرًا على أحد الأطراف، وإنّما مارس بنو زيان العنف بكلّ أشكاله، كما تعرضوا لذلك من قبل أعدائهم في جميع مراحل الدّولة.

لم تُفصح المدونة السّياسية عن مصير بعض السّلاطين للتستّر على حالة الإذلال التي تعرّضوا لها في حين بالغت أقلام الطّرف المنتصر في وصف عنف المُتغلّب وإبراز قوّته في التّنكيل بالمنهزم، والحطّ من إنسانيته، من جهة أخرى تمّ التّكتم حول مصير الأسرى من العامّة ما عدا بعض العبارات التي تؤكّد وجود ظاهرتي الفداء ومبادلة الأسرى.

كشف النّص الفقهي أنّ حالات العنف بين الرّعية كانت شديدة بلغت حدّ الموت بين المُتشاجرين ما عبّرت عنه النّصوص الفقهية والوثائقية بالتّدمية، فعبّرت عن خرقٍ واضح في الإنسانية بعد أن علت القسوة على الرّأفة دون اعتبار لحرمة النّفس، وإن كان البحث لا يعمم هذه السلوكيات، ولا يستهدف المحاكمة وتتبع الزلّات.

تستّر النّص التّاريخي الذي أنتجه قلم البلاط عن الأحوال الاجتماعية للشخصيّات المنفية في منافيها، وإن أفصح فلا ريب يحاول إظهار صورة المتغلّب بلباس الرّحمة والعدالة، وإكرام نُزل الخصم، سواء في الصّراعات الدّاخلية بين آل زيان أو الصّراعات الخارجيّة، وأمّا أسلوب أخذ الرّهائن من قِبل سلاطين بني زيان من القبائل لتوطيد حكمهم في مجالات المغرب الأوسط، ولضمان عدم الثّورة على السّلطة، واستتباع القبائل القوية، وضمان ولائها، ولعلّ مسألة أخذ الرّهائن كانت نتاج حالات الفتن الدّائمة دعمًا للسّلم، والحفاظ على الأرواح.

قدّمت النّصوص باختلاف أنواع المصنّفات إشارات حول فساد أجهزة الدّولة، ورصدت تجاوزات العمّال بحكم قربهم من السّلطة، كما كشف النّص تفشّي الظّاهرة، وتغلغلها إلى أهم المؤسسات القائمة على فرض العدل، والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، مع أنّ النّص النّظري قدم أفكارا تُقوِّم علاقة السّلطان بالعمال وعلاقة العمال بالرّعية، وكما نجا بعض العمّال بسوء أفعالهم من العقوبة، نُكب غيرهم وصودرت أموالهم لخيانة الدولة، أو بسبب الوشاية والتّآمر.

غيّب النّص السّياسي التّاريخي دور السّلطة القضائية مع أن هذه السّلطة هي الضّابط لميزان العدل في المجتمع الوسيطي، فنلاحظ دور المفتي من خلال كتب النّوازل في حين دور القضاء منكمش، ما يتطلب فتح نافذة في هذا المجال لتعقّب المؤسّسة القضائية، والبحث العميق لتوضيح حدود ممارسة هذا الجهاز لمهامه خلال عهد الدولة الزيانية.

بعد الوقوف على المدونة السياسية المُرتبطة بالموضوع، تبيّن أن النّص السّياسي كان يبث خطاب السّلطة، ويتبنّى خدمة الأسرة الحاكمة في بلاد المغرب الاسلامي، فطغى على النّص انحياز واضح للبلاط المخدوم، وتحقير الخصوم من الخاصة أو العامّة، رغم توفر النّص النّظري الضّابط لمسؤولية المؤرخ فيما يكتب، كما كشفت المدونة السّياسية أساليب التّجريح التي مارسها المُتغلّب على خصمه.

كان الفقيه قوة مساندة وداعمة لسياسة الدّولة في أحيان كثيرة، ما يدفعنا للقول إنّ الفقيه تبنى سياسة العنف المُمارسة من قبل السّلاطين بسكوته عن الحملات العسكرية المُدمّرة لبنية المجتمع؛ وتبنّى سياسة السّلم التي عرضتها السّلطة حين رافق وفود الصّلح لحقن دماء المسلمين، مُساهما في الوساطة السّياسيّة بين الدّول لعقد الصّلح وتجاوز العنف. ولم يمنع هذا من وجود فقهاء أخلصوا النّصح، وكانت فتاويهم وفق الشّرع، غير أنّ مواقفهم لم تُحدث أثرا في سياسة الدّولة التّوسعيّة، وإن أفلحت في موقف فإنّ الأمر لم يُرسّخ في مبادئ الدّولة، وقدّم الجواب الشرعي لقضايا العنف بمختلف أشكالها بشكل فردي حين قصده العامّة.

مارس الولي العنف بحدّيه الرمزي والمادي لترسيخ مكانته الاجتماعية من جهة، ودفاعًا عن المظلومين، وقمع الظّالم من جهة أخرى بعدما تأزّمت أوضاع بلاد المغرب عامّة، والمغرب الأوسط تحديدا فأجاد دور المنقذ من الأزمة، وخلّد ذكر هذا الدور النّص المنقبي في مبالغات لتأكيد قدرته الخارقة في تجاوز العنف المسلّط على رقاب النّاس، فتحدّدت علاقته بالسّلطان والعامّة وصار متبوعا من كليهما خوفا من العنف الذي يمارسه في حالة عدم التّجاوب مع مطالبه، إذ لا بدّ من حفظ هيبته ومكانته وأملاكه وعدم تجاهل شفاعته.

وكما مارس الوليّ العنف لتأكيد مكانته ساهم بفضل تدخّله عند السّلاطين في رفع الظّلم عن العامّة غير أنّه لم يُفلح في القضاء على مظاهر العنف جذريا، رغم ما زعمت النّصوص المنقبية له من كرامات وخوارق، إلّا أنّه نجح في احتواء بعض الأزمات، وكفّ العنف أحيانا، والتّخفيف من حدّته أحيانًا أخر.

أفرز مجتمع الأزمة الذي عاش تحت وطأة العنف متعدّد الأبعاد، مجتمعًا يعاني على المستوى النّفسي والسّلوكي الهشاشة والألم النّفسي والتّشبّع بصور العنف الجسدي والخراب العمراني، والضّغط الاقتصادي، نتيجة الهزيمة والتّبعية للغالب فانعزل أحيانا مُتقبّلا العنف المُسلّط عليه قلقا خائفا، وقام أحيانا أخرى يُحرّكه الخوف إمّا ثائرا أو لائذا بالأولياء، ممن اعتقد أنّهم يملكون القدرة على حمايته وحماية الجماعة التي يرأسها أو ينتمي إليها، فانعكست الأحوال النّفسية في سلوكيّات الأفراد.

تمّ الاعتماد على النّص المنقبي فيما يتعلّق بأدوار الأولياء في التّخفيف من حدّة العنف في المغرب الأوسط، والكشف عن هشاشة التّركيب النّفسي لأفراد المجتمع في ظلّ الأزمة، حيث صار الولي متبوعا يخضع له السلاطين والعامة، رغم أنّ طبيعة النّصوص المنقبية تفرض التّعامل معها بشيء من الحذر، خاصة أنّ النص المنقبي لا يقدّم نفسه كنص تاريخي بل جلّ ما ورد من حوادث تاريخية مرتبط بسيرة الوليّ المُترجَم له.

الملاحق

الملحق رقم: 01

العنوان: حدود مملكة تلمسان كما حددها حسن الوزان

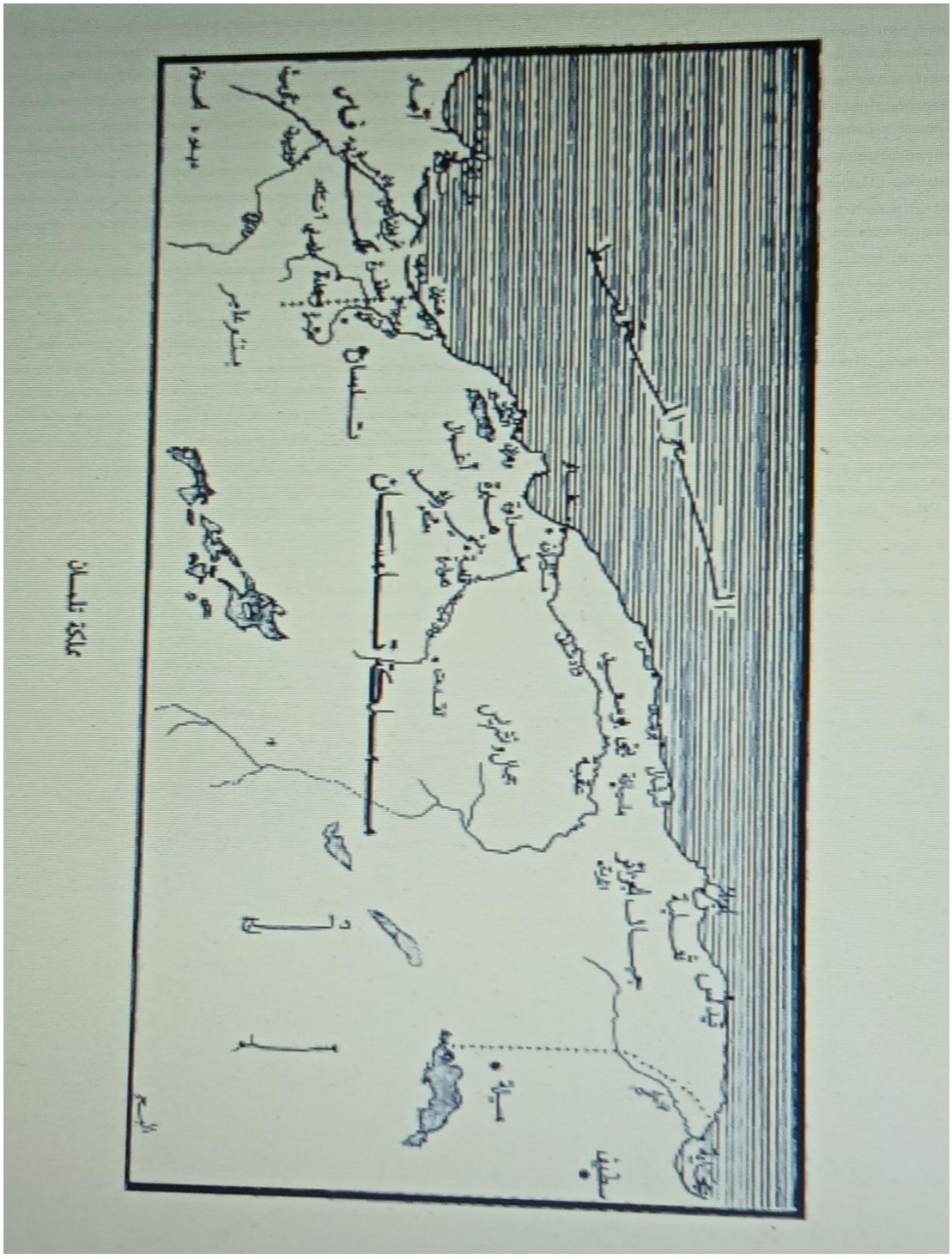

المصدر: الوزان: مصدر سابق، ص7.

الملحق رقم:02

العنوان: مراسلة أبي سالم لملك أراغون حول دخول مدينة تلمسان

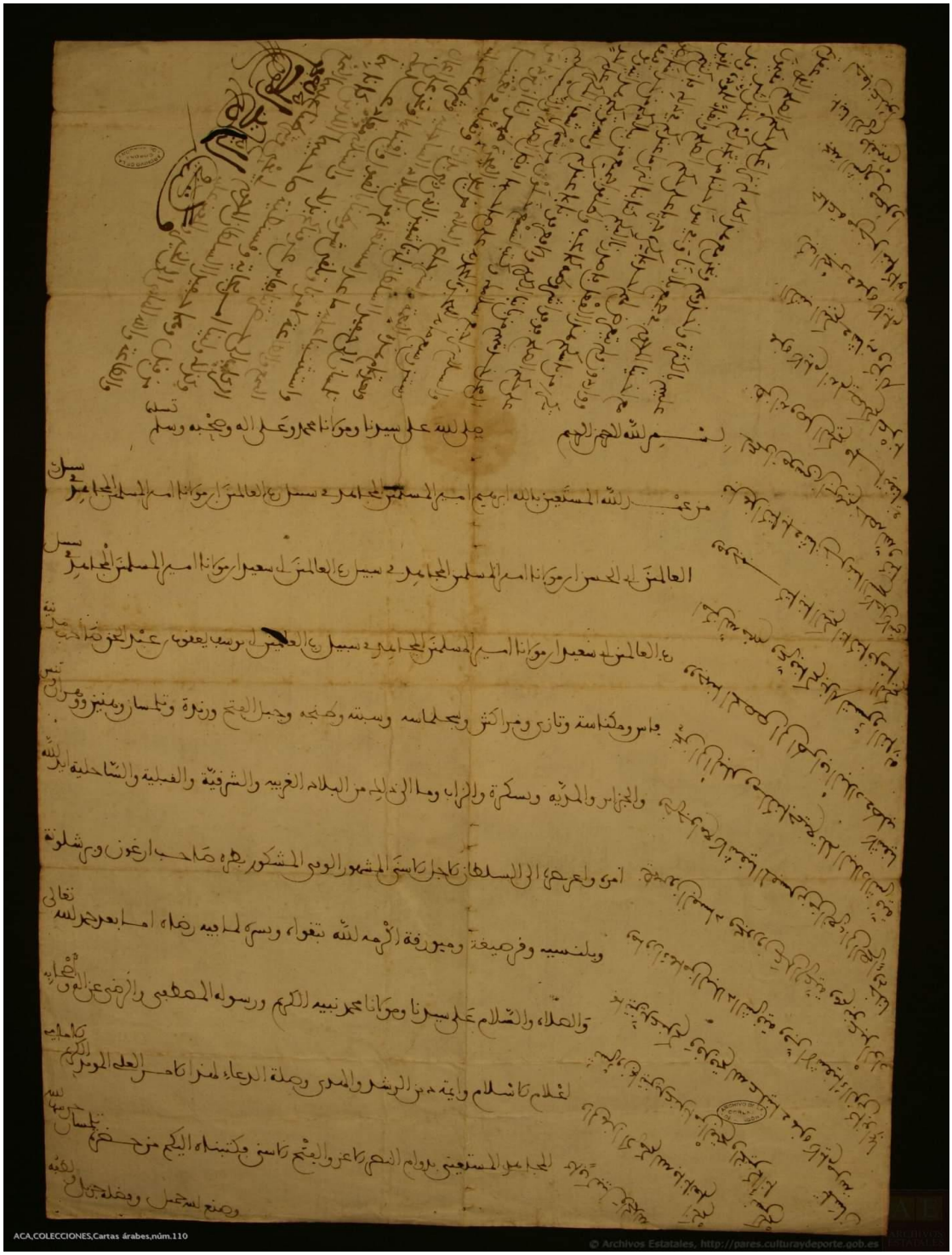

المصدر: محفوظات الأرشيف الأراغوني رقم:110.

الملحق رقم: 03

العنوان: أوقاف رابطة العباد المرتبطة بالقطب أبي مدين وتشمل الضريح والزاوية والمدرسة[1].

ما في السارية الشمالية من حبس ما ذكر

بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلى الله على سيدنا ومولانا محمد [15] وعلى آله وسلّم تَسْلِيمَا الحَمْد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين أمر ببناء هذا الجامع المبارك مع المدْرَسَة المتصلة بغَرْبيه مَوْلانا السّلطَان الأعدل أمير المسلمين المجاهد في سبيل رب العالمين أبو الحسن ابن مولانا أمير المسلمين المجاهد في سبيل رب العالمين أبي سعيد ابن مَوْلانا أمير السلمية المجاهد في سبيل رب العالمين أبي يوسف بن عبد الحق أيد الله أمره وخلد بالعمل الصالح ذكره وأخلص الله تعالى في عمل البر سرّه وجَهره. وحبّس المدرسة المذكورة على طلبة العلم الشريف وتدريسه وحبّس على الجامع المذكور والمدرسة المذكورة من الجانب العلي نفعهم الله بذلك جميع جنان القصير الذي بالعباد الفوقى المشتري من ولدي عبد الواحد القصير وجميع جنان العلوج المشتري من علي بن المراني وجميع الجنان المعرّف بابن حويتة الكاين بزَواغة المشتري من ورثة الحاج محمد بن حويتة وجميع الجنان الكبير والدار المتصلة من جهة غربيه المعروف ذلك باسم داود بن علي المشتري من وَرَثته وهو بأسفل العباد السَّفْلي [16] وجميع الرقعتين الموروثتين أيضا عنه واشتريتا من ولده علي وتعرف إحداها بابن أبي اسحق والثانية بابن صاحب الصلاة المغروس منهما وغَير المغْرُوس وجميع الجنان المعروف بجنان البادسي المورُوث أيضا عَنْه المشترى من يحيى بن داود المذكور وهو بأسفل العباد السَّفلي وجميع الجنان المسمى بن فَرعُوشِ القَريبُ من جَنان البادسي المذكور الموروث أيضًا عنه واشترى من ولد عبد الواحد وعيسى وجميع غروسا الأربعتان الفَوْقي منها يعرف بابن مكية والثاني بمحمد بن السراج والثالث بفرج المدلسي والرابع بابن الفدافايّصا وهي التي ورثت أيضا عنه واشتريت من جميع وَرَثته وجميع دَارَيْه اللتين بجوفي مسجد العباد السفلي المشتراتي [كذا] أيضا منهم والنصف الواحد منْ جَنان الزهري مع جميع بيتي الأرحا المبني بقربه وذلك بجهة الوريط وجميع بيتي الأرحا المبني أيضاً بقلعة بني معلى خارج باب كشوط من تلمسان حَرسها الله وجميع الحمام المعروف بحمام العاليَّة الذي بداخل المدينة المذكورة [17] بجهة باب الحديد مع حانوتيه متصلتين به على يمين الخارج من بابه القبلي ودويرته المتصلة به من جهة جَوْفه ومَصريته المحملة على اسطوانة والنصف الواحد الحمام القديم الذي بداخل مدينة المنصورة حرسها الله ومحرث عشرين زوجا بتيمن يوبن منزيدور قطر تلمسان المذكورة برسم اطعام الطعام بزاوية العباد عَمَّرها الله للفقراء والحجاج المقيمين والواردين عليها واثرة عشرة

[1] – يُنظر: **تحفة الاعتبار**، ص69–73.

أزواج بالموضع المذكور برسم ساكنين المدرسة المذكورة بحساب خمسة عشر صَاعاً للطالب الواحد في كل شهر وجميع جنان سعيد ابن الكماد المشتري من ورثته وهو الكاين فوق العباد العلوي وتحت ساقية النصراني وجميع جنان القايد مهدي المشتري من ورثته الكَاين بزَوَاغَة المحروسة وجميع جنان التفريسي الكاين تحت الطريق المارين عليها الجامع للوريط المشتري من ورثته وجميع أرض جَنان ورثة التفريسي [18] المذكور الكاين غربي الزَّاوية المشتراة منهم وبقية الرحاب المتصلة بالجامع المذكور الباقية من الجنان المربد بعضه في الجامع المشتري من ورثة محمد بن عبد الواحد ومن ورثة أبيه وأمه وعمتهم ميمونة ولم يتبقا (كذا) لورثتهم حق ولا مطلب وحبس على الزاوية المذكورة متاع العباد ربع الملاح من ملاحة البطح على نفقة الحجاج والواردين عليها من الفقراء.

ما في السارية التي عن يمين الداخل إليه

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا محمد هذا تفسير ما اشتري عن أمر مولانا أمير المسلمين أبي عبد الله النابتي أيد الله أمره وأعز نصره من الأراضي عما كان موقوفا تحت يديه الكريمتين من وفر أحباس الولي القطب سيدي أبي مدين نفعنا الله به وذلك ببوهناق زوج فدان الزيتون الكبير بمايتي دينار ذهبا [19] وفرد فدان الزيتون الصغير بماية دينار ذهبا وزوج تادكرة بماية وأربعين دينار ذهبا وفرديا من بماية دينار ذهبا المشترى جميعها من بيت ماله أيده الله وأنماه بعد خلوصها له من ورثة بن ويغزن بالموجب الشرعي وجميع زوج تفاطيست بثلاثة وخمسين دينارا ذهبا من ورثة بن صالح وورثة الشيبي بترابها وحفرها بالصفصف وجميع ا الزوجين المسماة إحداهما وعزوز مشتراة من ورثة يحيى بن داود والأخرى أقطوطن مشتراة من أحمد المسيفي بترابهما وحفرهما بمايتين ثنتين وثلاثة وعشرين دينارا ذهبا لتصرف غلاتها في مصرف الحبس المذكور على عادته فيها حسبها وقع ذلك في عام أربعة وتسعماية وفي عام ستة.

الملحق رقم: 04

العنوان: وثيقة استرعاء بجبر قاض على خطة القضاء[1]

حضرَ مَن يقعُ اسمه عقبه من الشهداء بمجلس الوزير أو القائد أبي فلان –أعزه الله – وحضر الفقيه فلانٌ ، فاستظهر إليهم القائد بظهير كريم من قبل أمير المسلمين– دام تأييده– للقائد المذكور يأمره فيه بإجبار الفقيه أبي فلانٍ على خُطَّة القضاء بمدينة كذا وعملها ، إن امتنع بالسجن والضرب ، فأمره القائد بامتثال ذلك ، فأبى وأظهر الامتناع ، فهدَّده القائد بالضرب والتخويف ، فزاد امتناعا مما ألزمه ، فسجنه إذ ذاك مكبولا ، ورأى مطالعة الأمير – نصره الله – بأمر شفقته عليه ، وبقي مسجونا مثقفًا في الحديد ، حتَّى وَرَدَ ظهير المولى جوابًا عن كتاب القائدِ يأمره فيه ، إن تمادى في السجن على امتناعه أن يضربه بالسوط النوبة بعد النوبة حتّى يمتثل أمره ، ويقف عند ما حدَّ له ، فلما رأى الفقيه المذكورُ ما لا طاقة له عليه أجاب إلى ذلك وشاور القائد ومن حضر من الفقهاء في يمين الفقيه التي كان حلف بها ، فرأوا أنَّ سجن مثله غايَةُ الإكراه ، الذي يسقط معه الاختيار والالتزام ، فالتزم عند ذلك الفقيه أبو فلان الخطَّةَ التي قلّدها على حسب ما ألزم من ذلك ، شهد بذلك كله من شاهده وحضره ، في تاريخ كذا.

[1] –المازوني: **قلادة التسجيلات**، ج2، ص325.

الملحق رقم: 05

العنوان: ذكر حركة المنصور لقتال يغمراسن بن زيان بتلمسان[1]

لم يستطب حلاوة البلاغ حتى مضى قصداً الى تلاغ
سببها أن أبـــــا دبوس لما أتته كثرة النحـــــــوس
أن يعقوب بن عبد الحق لا بد أن يـــــــأخذه بالحق
وأنه بالحصر لا يتركــه حتى يوفــى العهد أو يهلكه
رأى بأن يكون مع يغمور عوناً على يعقوبنا المنصور
لكي يرا في الدهر يوماً أمنا فكان ذا حين ينـــادى حينا
فنقض الصلح بذا التدبيــر فكان فيه غـــــاية التدمير
فعاد يعقوب بن عبد الحق من حينه قصداً لمن في الشرق
ولم يزل يطوي له المراحلا من بعد مـــا قاد له القنابلا
وجاءه بالعيس والقبـــــاب معدة للطعن والضـــــراب
والخيل تردى حولها وتردا تهدى الى خير حمى وتهدا
وجـــاء يغمور بجيش مثله مبـــــــــــادراً لحربه وختله
تم التقى الجمعان في تلاغ وجيش ذا بجيش ذا يناغي
فجاءت الأبطال للأبطـــال واختلط الأمثـــال بالأمثال
وجاءت القبـــــــاب للقباب وأقبل الركـــــــاب للركاب
ومـــر قصداً موكب لموكب وحف منها مركب بمركب
كأنـــــــهم جاءوا إلى سلام لا للوغا والضرب والاقدام
ثم تهـــــــادوا بينهم خطية بئس السلام بئست الهديه

[1] –الملزوزي، مصدر سابق، ص83–85.

فما ترا الا الخيول تـــــــــرمح وأهلها إلـــــــى اللقاء تطمح

ملحمة أعظم بـــها من ملحمة يخـــــاف فيها عنتر ومسلمه

فلم يكن الا كلمـــــح بالبصر حتى أصيب نجل يغمور عمر

وكان أمضا من أبيه في الوغا ولم يزل يقرا (وأما من طغى)

فولت الأدبـــــار عبد الوادي وذاقت الحمـــــام عند الوادي

ولم يزل يعقوب فـــي أعقابهم وبتره تعمد فـــــــــي رقابهم

وانتهب النـــاس جميع الحله وجاءهم عـــــذاب يوم الظله

ومـــــا رأوا بعد تلاغ أمـلا ولا منى ولا غنى ولا .... ولا

أما ابن زيـــــان رأى البلايا حتى دعـــــى منها أبا الرزايا

فقر خوفاً لتلمسان وقـــــد حـــاز الخسار والدمار وفقد

ولم يزل في غمـــــه وحزنه مختلطاً فـــــي عقله وذهنه

لم ترتفع من بعدها أعـلامـه ولا انقضت من يومها ألامـــه

وحزنه علـــــى ابنه مجدد وشملـــه مفـــــــــرق مبدد

فعاد يعقوب الرضا منصورا مـــــــؤيداً مـــظفراً مسرورا

ذا حنق على أبـــي دبوس حتـــى يفوز منه بالنحـــوس

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المصادر

***المصادر المخطوطة**

1-مجهول: مخطوط أجوبة في الوقف، رقم المخطوط: 1103، قسم المخطوط، دار الكتب التونسية، تونس.

2-مجهول: مخطوط شرح متن مجموعة أحكام الخصومات المتكرر نزولها بالقضاة، رقم المخطوط 23212، قسم المخطوط، دار الكتب التونسية، تونس.

3-وثيقة من محفوظات الأرشيف الأراغوني تحت رقم110.

عنوانها على الموقع:

Carta de Ibrahim ibn Abi-l-Hassan de Marrakus a Pedro IV, en que le notifica la conquista de "

"... Tremecén, le dice a quién ha nombrado gobernado

والرابط على الشبكة:

https://pares.mcu.es/ParesBusquedas20/catalogo/description/4800459#:~:text=Carta%20de%20Ibrahim%20ibn%20Abi-l-Hassan%20de%20Marrakus%20a%20Pedro%20IV%2C%20en%20que%20le%20notifica%20la%20conquista%20de%20Tremec%C3%A9n%2C%20le%20dice%20a%20qui%C3%A9n%20ha%20no...mbrado%20gobernado%20

***المصادر المطبوعة**

*ابن أبي دينار، أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني(1110هـ/1698م):

1-المؤنس في أخبار افريقيا وتونس، ط1، مطبعة الدولة التونسية، 1286.

*ابن أبي زرع الفاسي، علي(ت741هـ/1340م):

2-الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور الرباط، المغرب، 1972.

3-الذخيرة السنية. في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور، الرباط، المغرب،1392هـ/1972م.

*ابن الأحمر، أبو الوليد إسماعيل(ت807هـ/1405م):

4-روضة النسرين في دولة بني مرين، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1382هـ/ 1962م.

5-تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تحقيق: هاني سلامة، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1421هـ/ 2001م.

*ابن الازرق، ابو عبد الله (ت896هـ/1490م):

6-بدائع السلك في طبائع الملك، ج1، تحقيق: علي سامي النشار، ط1، دار الإسلام، القاهرة، مصر، 1429هـ/2007م.

*البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل(ت256ه/869م):

7-صحيح البخاري، ط1، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، 1463ه/2002م.

*بربروس، خير الدين(ت953ه/1546م):

8-مذكرات خير الدين بربروس، ترجمة: محمد دراج، ط1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1431ه/ 2010م.

*ابن بطوطة الطنجي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله اللواتي(ت779ه/1377م):

9_رحلة ابن بطوطة المسماة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، مج1، تحقيق: عبد الهادي التازي، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، المغرب، 1417ه/ 1997م.

*البكري، أبو عبيد(ت432ه/1040م):

10-المسالك والممالك، تحقيق: أدريان فان ليوفن، أندري فيري، دار الغرب الإسلامي، الدار العربية للكتاب، لبنان، 1992.

*البلوي، خالد بن عيسى(780ه/1379م):

11-تاج المفرق في تحلية علماء المشرق، ج1، تحقيق: الحسن السائح، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، المملكة المغربية، الامارات العربية المتحدة، د.ت.

*التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد: (1036ه/1627م):

12-نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ط2، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، 2000.

*التنسي، محمد بن عبد الله(ت899ه/1493م):

13-تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تحقيق: محمود آغا بوعياد، موفم للنشر، الجزائر، 2011م.

*ابن جماعة، بدر الدين (ت733ه/ 1331م):

14-تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق: فؤاد عبد المنعم احمد ط1، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، 1405ه/1985م.

*ابن جني، أبي الفتح عثمان (ت 393ه/1002م):

15-الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط1، دار الهدى، بيروت، لبنان، د.ت.

*الجوهري، إسماعيل بن حماد(ت393ه/1002م):

16-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1399ه/1979م.

*ابن الحاج النميري(ت768ه/1367م):

17-فيض العباب وإفاضة قداح الآداب في الحركة السعيدة الى قسنطينة والزاب، تحقيق: محمد ابن شقرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1990.

*أبو حمو، موسى الزياني(ت791ه/1389م):

18-واسطة السلوك في سياسة الملوك، تحقيق: محمود بوترعة، دار الشيماء؛ دار النعمان، الجزائر، 1428ه/2011م.

*الحميري، محمد بن عبد المنعم(ت727ه/1326م):

19-الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان،1984.

*ابن الخطيب، لسان الدين (ت776ه/1374م):

20-الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق: محمد عبد الله عنان، مج1، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1393ه/1973م.

*ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت808ه/1406م):

21-التاريخ المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ج(6،7)، ضبط: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1421ه/ 2000م.

22-رحلة ابن خلدون، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1425ه/2004م.

23-مقدمة ابن خلدون، ج2، تحقيق علي عبد الواحد وافي، ط7، دار نهضة مصر، مصر،2014.

*ابن خلدون، يحيى(ت781ه/1379م):

24-بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، ج(1، 2)، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، عالم المعرفة، الجزائر، 2011.

*ابن خليل عبد الباسط، زين الدين بن شاهين الحنفي (ت920ه/1514م):

25-رحلة عبد الباسط الظاهري في بلاد الغرب والأندلس (866-871ه/146261467م)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2014م/1435ه.

*الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر(660هـ/1261م):

26-مختار الصحاح، دائرة المعاجم، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1986م.

*الزبيدي، سيد محمد مرتضى الحسيني(ت1205هـ/1790م):

27-تاج العروس، ج24، تحقيق مصطفى حجازي، ط1، التراث العربي، الكويت، 1421هـ/2000م.

*الزركشي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم(ت894هـ/1488م):

28-تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق: محمد ماضود، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، 1966.

*السبكي، تاج الدين عبد الوهاب (ت771هـ/1369م):

29-معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق: محمد علي النجار، أبو زيد شلبي، محمد أبو العيون، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 1367هـ/ 1948م.

*ابن سيدة، أبي الحسن علي بن إسماعيل المرسي(ت458هـ/ 1056م):

30-المحكم والمحيط الأعظم، ج 2، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ/2000م.

*ابن الشماع، أبو عبد الله محمد بن أحمد(ت833هـ/1430م):

31-الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق: الطاهر بن محمد المعموري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984م/ 1404هـ.

*الشيباني، محمد بن الحسن: (ت172هـ/804م):

32-كتاب شرح السير الكبير، ج3، تحقيق: محمد أبو عبد الله حسن الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ/ 1997م.

*ابن الصباح الاندلسي، الحاج عبد الله(ق.8هـ/14م):

33-نسبة الاخبار وتذكرة الاخيار، رحلة حجازية، تحقيق: جمعة شيخة مجلة دراسات أندلسية، عدد 45-46، ديسمبر 2011/ محرم 1433، تونس، 2012.

*ابن صعد، محمد الأنصاري التلمساني(ت901هـ/1495م):

34-روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخرين، تحقيق: يحيى بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

*الصيرفي الجوهري، علي بن داود (ت 900هـ/1494م):

35-نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، ج 2، تحقيق: حسن حبشي، دار الكتب، مصر، 1971.

*الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(ت310ه/922م):

36-تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج1، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، د.ت.

37-تفسير الطبري، ج10، تحقيق محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، د.ت.

*ابن عذاري المراكشي، أبو العباس أحمد (كان حيا712ه/1312م):

38-البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، قسم الموحدين، تحقيق: محمد إبراهيم الكتاني، محمد بن تاويت، محمد زبيبر، عبد القادر زمامة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان؛ دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1406ه، 1985م

*العزفي، أبو العباس أحمد (ت633ه/1235م):

39-دعامة اليقين في زعامة المتقين مناقب الشيخ أبي يعزى، تحقيق: أحمد التوفيق، مكتبة خدمة الكتاب، الرباط، المغرب، 1989.

*العمري، ابن فضل الله شهاب الدين أحمد بن يحيى(ت749ه/1348م):

40-مسالك الابصار في ممالك الأمصار، ج4، تحقيق: حمزة أحمد عباس، ط1، المجمع الثقافي، أبو ظبي،2002.

*ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت 395ه/1004م):

41-معجم مقاييس اللّغة، ج4، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الفكر، القاهرة، مصر، 1399ه/1979م.

*الفراهيدي، الخليل بن أحمد(ت170ه/787م):

42-العين، ج 3، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424ه/2003م.

*ابن فرحون اليعمري، برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم (ت799ه/1396م):

43-تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، ج2، تحقيق: جمال مرعشلي، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1463ه/2003م.

*ابن القاضي المكناسي، أبو العباس أحمد بن محمد (ت 960ه/1025م):

44-جدوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، ج2، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، المغرب، 1973.

45-ذيل وفيات الأعيان المسمى درة الحجال في أسماء الرجال، ج3، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة التراث، القاهرة، مصر، 1390هـ/1970م.

*ابن قنفذ القسنطيني، أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب(ت810هـ/1408م):

46-أنس الفقير وعز الحقير، نشر وتصحيح: محمد الفاسي، أدولف فور، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، المغرب، 1965.

47-الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر؛ عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968.

*ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (ت774هـ/1372م):

48-تفسير القرآن العظيم، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 1424هـ/2000.

*الكفيف الزرهوني (ت733هـ/1332م):

49-ملعبة الزرهوني، تحقيق: محمد بن شريفة، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، 1407هـ/1987م.

*مارمول، كاربخال: (1009هـ/1600م)

50-افريقيا، ج(2،3)، ترجمة: محمد حجي، محمد الأخضر، وآخرون، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب، 1409هـ/ 1989م.

*المازوني، أبو زكريا يحيى بن موسى المغيلي (ت 883هـ/1478م):

51-الدرر المكنونة في نوازل مازونة، ج (3،4)، تحقيق: مختار حساني، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009.

*المازوني، أبو عمران موسى بن عيسى المغيلي المالكي(ت833هـ/1429م):

52-صلحاء وادي الشلف، دراسة وتحقيق: نور الدين غرداوي، دار الخلدونية، الجزائر، 2017.

53-قلادة التسجيلات والعقود وتصرف القاضي والشهود، ج1، من أول الكتاب إلى نهاية باب بيع الرقيق والحيوان، دراسة وتحقيق: أحمد لشهب، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل.م.د) في الفقه وأصوله، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 1437-1438هـ/2016-2017م.

54-قلادة التسجيلات والعقود وتصرف القاضي والشهود، ج2، من الاستحقاق إلى نهاية الكتاب، دراسة وتحقيق: محمد المهدي جاب الله، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران1، الجزائر، 1440-1441هـ/2019-2020م.

55-المهذب الرائق في تدريب الناشئ من القضاة واهل الوثائق، ج(1،2،3)، تحقيق: احمد بن جمعان العمري، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المعهد العالي للقضاء، المملكة العربية السعودية، 1431، 1432.

*مالك، بن أنس الأصبحي (ت179هـ/804م):

56-المدونة الكبرى، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1415هـ/1994م.

*محمد، العبدري البلنسي (ت نحو720هـ/1325م):

57-الرحلة المغربية، تقديم: سعيد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 1428/2007.

*ابن مرزوق التلمساني، أبو عبد الله محمد (ت781هـ/1379م):

58-المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن، تحقيق: ماريا خيسوس بيجيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1401هـ/1981م.

59-المناقب المرزوقية، تحقيق: سلوى الزاهري، ط1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1429هـ/2008م.

*ابن مريم، أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المديوني(كان حيا 1025هـ/1611م):

60-البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، اعتنى بمراجعته: محمد بن أبي شنب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1406هـ/ 1985.

*المغيلي، محمد بن عبد الكريم التلمساني الجزائري(ت909هـ/1503م):

61-مصباح الأرواح في أصول الفلاح، تحقيق: عبد المجيد الخيالي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ، 2001م.

62-مخطوط فيما يجب على الأمير من حسن النية للإمارة: تحقيق: مبروك مقدم، الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني ودوره في تأسيس الإمارة الإسلامية بإفريقيا الغربية خلال القرن التاسع للهجرة، 15 للميلاد، دار الغرب، وهران، الجزائر، 2003.

*المقري التلمساني، شهاب الدين أحمد بن محمد:(1041هـ/1631م)

63-أزهار الرياض في أخبار عياض، ج1، ضبط وتحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الابياري، عبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 1358هـ/ 1939م.

64-نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، ج 5، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1408هـ/ 1988م.

*الملزوزي، أبو فارس عبد العزيز(ت697هـ/1297م):

65-نظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك، المطبعة الملكية، الرباط، المملكة المغربية، 1382هـ/1963م.

*ابن المناصف، أبي عبد الله محمد بن عيسى بن محمد(ت620هـ/1223م):

66-تنبيه الحكام إلى مآخذ الأحكام، ج2، دراسة وتحقيق: نفل بن مطلق الحارثي، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 1410هـ/ 1989م.

*ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل بن مكرم(ت711هـ/1311م):

67-لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير؛ محمد أحمد حسب الله؛ هاشم محمد الشاذلي؛ دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ت.

*ابن هشام المالكي، أبو الوليد هشام بن عبد الله بن هشام (ت 606هـ/1209م):

68-المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام، ج3، تحقيق: سليمان بن عبد الله بن حمود أبا الخليل، ط1، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، 1433هـ/ 2012م.

*ابن هشام، أبو محمد عبد الملك(ت213هـ/828م):

69-السيرة النبوية، ج4، ط2، دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر، 1425هـ/ 2004.

*الوزان، حسن بن محمد(ت حوالي957هـ/1550م):

70-وصف افريقيا، ج(2، 3) ترجمة: محمد حجي، محمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983.

*الونشريسي، أبو العباس احمد بن يحيى (ت914هـ/1508م):

71-المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، ج(1،2،4،6،7،8)، خرجه جماعة من الفقهاء، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1401هـ/1981م.

72-ووفيات الونشريسي، تحقيق: محمد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر.

*ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبد الله بن عبد الله الرومي البغدادي(622هـ/1229م):

73-معجم البلدان، ج(2، 3، 4)، دار صادر، بيروت، لبنان، 1398هـ/1977م.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم(ت172هـ/788م):

74-الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1399هـ/1979.

مجموع:

75-جامع الكتابات الأثرية التلمسانية، تحفة الاعتبار فيما وجد من الآثار بمدينة الجدار، تحقيق: علاوة عمارة؛ فارس كعوان، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،2021.

*مجهول:(كان حيا 764هـ/1362م)

76-زهر البستان في دولة بني زيان، ج2، تحقيق: بوزياني الدراجي، مؤسسة بوزياني، الجزائر، 2013.

77-ABDELBASIT. B.HALIL et ADORNE (920ah/1514ad):
Robert, BRUNSCHVIG: Deux Récits de Voyage inédits en Afrique du Nord au xv siècle: larose éditeurs, Paris, 1936.

ثانيا: المراجع

1- مراجع عربية

*بنحمادة، سعيد:

1-سوسيولوجيا العقل الأمني في تاريخ الغرب الإسلامي الجذور والمؤسسات والوظائف، ط1، دار رؤية، القاهرة، مصر، 2024.

*بوداود، عبيد:

2-الوقف في المغرب الإسلامي بين القرنين السابع والتاسع الهجريين(ق13-15م) ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،1432هـ/2011م.

*بوقاعدة، البشير:

3-خطاب الكراهية في النّص التاريخي الوسيطي دراسة تحليلية لنماذج من مصنفات المغارب، ط1، دار الباحث، الجزائر، 2022.

*بولعراس، خميسي:

4-النّخب العسكرية بالغرب الإسلامي قراءة في التنظير والاحتراف، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018.

*تيتاو، حميد:

5-الحرب والمجتمع بالمغرب خلال العصر المريني 609-869هـ/1212-1456م إسهام في دراسة انعكاس الحرب على البنيات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، المغرب؛ منشورات زين، بيروت، لبنان، 2009.

*حاجيات، عبد الحميد:

6-أبو موسى الزياني حياته وآثاره، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1394هـ/1974م.

*حجازي، مصطفى:

7-التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط9، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب؛ بيروت، لبنان، 2005.

*الحداد، حميد:

8-السلطة والعنف في الغرب الإسلامي، النايا للنشر والتوزيع؛ محاكاة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2011.

*حركات، إبراهيم:

9-المجتمع الإسلامي والسلطة في العصر الوسيط، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1998.

*حساني، مختار:

10-تاريخ الدولة الزيانية الأحوال السياسية، ج1، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009م.

*حسين محمود، خالد؛ عبد الرؤوف الدومي، كريمة:

11-العنف في بلاد المغرب خلال العصر الوسيط، ط1، نور حوران للدراسات والنشر والتراث، دمشق، سوريا، 2022م.

*الحفناوي، أبو القاسم محمد:

12-تعريف الخلف برجال السلف، مطبعة بيير فونتانة، الجزائر، 1324هـ/1906م.

*الزياني، محمد بن يوسف:

13-دليل الحيران وأنيس السهران في اخبار مدينة وهران، تحقيق: المهدي البوعبدلي، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

*سعد الله، أبو القاسم:

14-تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ج1.

*سعيدان، عمر:

15-علاقات إسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني من القرن الرابع عشر م دراسة ووثائق (رسائل ومعاهدات) وتعاليق وتحاليل، منشورات سعيدان، سوسة، تونس، 2002م.

*عامر، عبد اللطيف:

16-أحكام الأسرى والسبايا في الحروب الإسلامية، ط1، دار الكتب الإسلامية؛ دار الكتاب المصري، القاهرة؛ دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1406هـ/1986م.

*عبد الرحمن، طه:

17-سؤال العنف بين الائتمانية والحوارية، ط1، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، لبنان، 2017.

*عروسي، لسمر:

18-العنف والمقدس في الإسلام، ط1، الدار التونسية للكتاب، تونس، 2012.

*عزرودي، نصيرة:

19-العلامة السلطانية عند حكام الغرب الإسلامي دراسة تطبيقية على وثائق أرشيف تاج أراغون، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2022م.

*عليبي، عبد اللطيف:

20-مواقف المؤرخين والأدباء من العنف السياسي في القرنين الثالث واالرابع للهجرة/ لتاسع والعاشر للميلاد، مؤسسة GLD، تونس، 2022.

*ابن عمار، أبو العباس أحمد(كان حيا. 1182هـ/1768م):

21-نحلة اللبيب بأخبار الرّحلة إلى الحبيب، فونتانا، الجزائر، 1320هـ/1902 م.

*عمار، عبد الرزاق:

22-السلطة والعنف والجنس، ط1، دار نقوش عربية، تونس، 2014.

*العنزي، صغيّر:

23-خطاب العنف وعنف الخطاب قراءة ثقافية في الأمثال العربية القديمة، ط1، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 1444هـ/ 2023م.

*فكاير، عبد القادر :

24-الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية 910-1206هـ/1505-1792م دراسة تتناول الاثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

*فيلالي، عبد العزيز:

25-تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية عمرانية اجتماعية)، ج1، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

*القبلي، محمد:

26-الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط علائق وتفاعل، ط1، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، 1997.

*الكواكبي، عبد الرحمن:

27-طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2010.

*لطيف، محمد العادل:

28-الخوف ببلاد المغرب في العصر الوسيط، ط1، زينب للنشر والتوزيع، نابل، تونس، 2019.

*محمد الحسن، إحسان:

29-علم اجتماع العنف والإرهاب دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.

*المرساني، عبد الرحمن:

30-الإسلام السياسي بين التكفير والإسلاموفوبيا أفكار ووقائع من أجل فهم الظاهرة، دار الكتاب، تونس، 2023.

*المزاري، بن عودة:

31-طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج1، تحقيق: يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، 1990.

*الناصري، أبو العباس احمد بن خالد:

32-الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج3، تحقيق: جعفر الناصري؛ محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1954.

2-مراجع معرّبة

*أرندت، حنة:

1-في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1992.

*أنجلز، فريدريك:

2-دور العنف في التاريخ: ترجمة: فؤاد أيوب، دار دمشق، دمشق، سوريا، د.ت.

*بوتول، غاستون:

3-هذه هي الحرب هذه هي الحرب، ترجمة: مروان القنواتي، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1981.

*بورديو، بيير:

4-العنف الرمزي بحث في أصول علم الاجتماع التربوي، ترجمة: نظير جاهل، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 1994.

5-الرمز والسلطة، ترجمة: عبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال، ط3، الدار البيضاء، المغرب، 2007.

*بولنتزاس، نيكولاس:

6-نظرية الدولة، ترجمة: ميشيل كيلو، ط2، التنوير، بيروت، لبنان، 2010.

*تايلور، فيليب:

7-الحرب والدعاية والعمليات الحربية النفسية، منشور ضمن: كتاب قصف العقول، ترجمة: *سامي خشبة، سلسلة عالم المعرفة، ع 256، الكويت، افريل، 2000.

*جيجيك، سلافوي:

8-العنف تأملات في وجوهه الستة، ترجمة: فاضل جتكر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، لبنان، 2017.

*دوران، جيلبير:

9-الخيال الرمزي، ترجمة: علي المصري، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1414هـ/ 1994م.

*ريكور، بول:

10-من النص إلى الفعل أبحاث في التأويل، ترجمة: محمد براءة، حسان بورقية، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، 2001.

*فروم، إريك:

11-المجتمع السوي، ط1، 2009.

*فرويد، سيغموند:

12-قلق في الحضارة، ترجمة: جورج طرابيشي، ط6، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1996.

*كلاستر، بيار؛ مارسيل، غوشيه:

13-في أصل العنف والدولة، ترجمة: علي حرب، ط1، دار مدارك، الإمارات العربية المتحدة، 2013.

*لوبون، غوستاف:

14-سيكولوجية الجماهير، ترجمة: هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1991.

*مجموعة مؤلفين:

15-الحروب والحضارات، ترجمة: أحمد عبد الكريم، ط3، دار طلاس، دمشق، سوريا، 1992.

*نيقولا، مكيافيللي:

16-الأمير، ترجمة: أكرم مؤمن، مكتبة ابن سينا، القاهرة، مصر، 2004.

*هوبز، توماس:

17-الليفيتان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة: ديانا حرب؛ بشرى صعب، ط1، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث(كلمة)، الإمارات العربية المتحدة، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2011م.

*هينتس، فالتر:

18-المكاييل والأوزان الإسلامية ومبادلاتها في النظام المتري، ترجمة: كامل العسيلى، منورات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1970.

*وايتمر، باربرا:

19-الأنماط الثقافية للعنف، ترجمة: ممدوح يوسف عمران، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس2007، ع.337.

3-مراجع باللغة الأجنبية

*Charles-Emmanuel DUFOURCQ:

1-L'ESPAGNE CATALANE et LE MAGHRIB aux XIII et XIV siècles, presses Universitaires de France, PARIS, 1966.

*Dictionary:

2-Cambridge Academic Content Dictionary, Cambridge University Press.

3- Duden, Deutsch als fremdsprache, standardworterbu worterbuch fur alle die deutsch als fremdsprache lernen,2Auflage,Dudenverlag,Berlin, deutcheland.
4-Larousse de poche ,nouvelle édition revue et mise a jour précis de Grammaire, édition refondue, Libraire Larousse, Paris, France, 1979
5-Oxford English-Arabic Dictionary.
6-The Random House dictionary of the English language, second Edition, Random House, NEW YORK,1987.
*Michaud, Yves:
7-La violence, presses Universitaires de France, Paris, 2018.
*Paul Robert:
8-dictionnaire petit Robert, Paris,1977 .
*Valerie, TOUREILLE :
9-Crime et châtiment au moyen âge, (V-XV siècle), éditions du Seuil, Paris, 2013 .
*William et Georges, Marçais :
10-Les monuments arabes de tlemcen, Paris, Albert Fontemoing, 1903.
*World report:
11-World report on violence and health, Geneva, 2002.
*Yussof M.REDA:
12-AL MUIN, edición.2, Librairie du LIBAN Publishers, LIBAN, 2005.

ثالثا: الرسائل الجامعية

*بكاي، عبد المالك:

1-الحياة الريفية في المغرب الأوسط من القرن07-10هـ/13-16م، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 1434-1435هـ/2013-2014م.

*بوعقادة، عبد القادر:

2-الحركة الفقهية في المغرب الأوسط بين القرنين 7-9هـ/13-15م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص التاريخ الوسيط جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 1435-1436هـ/2014-2015م.

*بونابي، الطاهر:

3-الحركة الصوفية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين 14-15 الميلاديين، ج2، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر قسم التاريخ، 1429-1430هـ/ 2008-2009م.

*خليلي، بختة:

4-الفقر بالمغرب الإسلامي ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين (13-15 م) واقعه وآثاره، أطروحة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2016.

*دحماني، سهام:

5-النظام الضريبي للدولة الزيانية (633هـ-1246م/962هـ-1554م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري، الجزائر، 2017-2018م.

*طويلب، عبد القادر:

6-الضرائب والمكوس ببلاد المغرب الاسلامي في عهد الموحدين والدويلات من القرن السادس هجري إلى القرن التاسع هجري (12-15م)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ والحضارة الاسلامية، جامعة وهران أحمد بن بلة، الجزائر، 1442-1443هـ/2020-2021م.

*عمروش، حسيبة:

7-انعكاسات الحروب في السلوك والذهنية لمجتمع المغرب الأوسط في العهد الزياني (633-962هـ/ 1235-1555م)، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في: التاريخ، تخصص: التاريخ الوسيط، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017-2018م.

*بن عميرة، محمد:

8-الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في تاريخ المغرب الإسلامي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

*فوغالية، فريد:

9-السلطة والعنف في الشرق الإسلامي في العهد الأموي 41-132هـ/661-749م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي، تخصص: المشرق الإسلامي-تاريخ وحضارة-إلى القرن السابع الهجري، جامعة الأمير عبد القادر، للعلوم الإسلامية-قسنطينة، الجزائر،1442-1443هـ/2021-2022م.

*قرناح، زكريا:

10-الحرابة بالمغرب الإسلامي خلال القرنين7-9هـ/13-15م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) الطور الثالث، تخصص دراسات تاريخية في العصر الوسيط، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 1442-1443هـ/2021-2022م.

*كربوع، مسعود:

11-النظام المالي للدويلات الإسلامية بالمغرب الإسلامي (من القرن الثاني الى التاسع هجري)، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، كليه العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017-2018.

*كينة، ميلودة:

12-العنف في المغرب الإسلامي خلال العهد الفاطمي(296-362هـ/909-973م)، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثّالث (ل م د) في التّاريخ، تخصص: تاريخ المغرب الوسيط والحديث، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، 1441-1442هـ/2020-2021م.

*ناصري، محمد:

13-الحرب والمجتمع بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني دراسة في انعكاسات الحرب على البنى الاقتصادية والاجتماعية (633-962هـ/1235-1554م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في التاريخ الإسلامي الوسيط، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر،1441-1442هـ/2020-2021م.

رابعا: المقالات

1- مقالات عربية

*أستيتو، محمد:

1-النوازل وطبيعة مصادرها وحدود توظيفها في الكتابة التاريخية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع5، 1995.

*أسموني، محمد:

2-العنف الصوفي المقدس نماذج من المدونات المناقبية بالمغرب ق6-13هـ/12-19م، منشور ضمن: التصوف والعنف، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، بيروت، لبنان؛ المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، 2018.

*أغريبي، زهوة:

3-العنف زمن الدولة الزيانية بالمغرب الأوسط(633-962هـ/1235-1554م) القتل نموذجا، المجلة التاريخية الجزائرية، مج7، ع2، 2023.

*أوزي، أحمد:

4-سيكولوجية العنف، عنف المؤسسة ومأسسة العنف، منشورات مجلة علوم التربية، الرباط، المغرب، ع36، 2014.

*بصديق، عبد الكريم:

5-ظاهرة الغصب واللصوصية ببلاد المغرب الأوسط وأثرها على الحراك الاجتماعي في العهد الزياني(ق7-9هـ/ 13-15م)، مجلة عصور، مج20، ع1، ماي، 2021.

*بطيب، هوارية:

6-السلطة السياسية في بلدان المغرب وهاجس البحث عن الشرعية مقاربة توثيقية جينيالوجية، مقدمات، ع5، جامعة معسكر، 2018.

*بلام، محمد الصادق:

7-الحداثة السياسية من التأسيس للعنف إلى تفكيك مفارقاته، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 23، ديسمبر 2016.

*بلحاج مبروك، سلمى:

8-أصول العنف: مقاربة من أجل فهم ظاهرة العنف وميكانيزماتها؛ ضمن كتاب: العنف قضايا وإشكالات، إشراف الطيب بوعزة؛ محفوظ أبي يعلى، ط1، مؤمنون بلا حدود، المملكة المغربية، لبنان، 2018.

*بلموشي، عبد الرزاق؛ جلال، أحمد:

9-التفسير النفسي والبيولوجي لظاهرة العنف في المجتمع، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، ع6، سبتمبر 2017.

*بن النية، رضا:

10-الشرف والسلطة في المغرب الأوسط الزياني، مجلة العلوم الاجتماعية، ع18، جوان 2013.

*البوعبدلي، المهدي:

11-الجوانب المجهولة من ترجمة حياة الإمام أحمد بن يحيى الونشريسي، مجلة الأصالة، ع83-84، يوليو 1980.

*بوقاعدة، البشير:

12-الحرب والطفل في عهد الدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م) قراءة في آثارها على حياته الاجتماعية والنفسية، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مج 11، ع2، ديسمبر 2020.

*بونابي، طاهر:

13-خطاب الشرف في المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، مجلة عصور، مج10، ع1، جوان2011.

*توبة، سمير:

14-قراءة تحليلية لظاهرة العنف اللغوي اللفظي، مجلة تمثلات الثقافية، مج4، ع1، جانفي 2020.

*خزعل جبر، لؤي:

15-العنف المقدس بنيته أخلاقياته وتأويلاته، منشور ضمن: الدولة والدين والمجتمع في العراق دراسات نفسية اجتماعية سياسية، دار مسامير، السماوة، 2021.

*دحماني، سهام:

16-الضرائب في العهد الزياني (633هـ-1246م/962هـ-1554م) قراءة في المصطلح، افاق الثقافة والتراث، ع 98، يونيو2017.

*دهينة، عطاء الله:

17-الحياة السياسية والإدارية، ج3، ضمن كتاب: الجزائر في التاريخ العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

*زيرار، رضوان؛

18-بن داود، نصر الدين: آثار الحروب على النشاط الفلاحي ببلاد المغرب الأوسط في القرن 7هـ/13م إلى القرن 9هـ/15م، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج 8، ع2، 2022.

*سبيلا، محمد:

19-العنف بين الدولة والمجتمع في مغرب ما بعد الاستقلال، مجلة المستقبل العربي، مج29، ع336، فبراير، 2007.

*سنوسي، بدرة:

20-الصّراع على السلطة داخل البيت الزياني وآثاره على المغرب الأوسط ما بين القرنين(8-10هـ/14-16م)، مجلة عصور الجديدة، مج 13، ع1، ماي 1444هـ/2023 م.

*سيدي عمارة، محمد:

21-الحرب وموظفو الدولة من خلال وثيقة اقتحام تلمسان 761، مجلة جامعة الملك خالد للدراسات التاريخية والحضارية، مج 2، ع 1، السعودية، 2021.

*شهريل، حياتي:

22-ظاهرة العنف اللغوي في الميزان الشرعي المشكلات والحلول، مجلة الدراسات الإسلامية والاجتماعية، مج2، ع1، 2016.

*طاهري، أمحمد:

23-الفكر المالي عند أبي حمو الثاني(ت791هـ/1388م) من خلال واسطة السلوك في سياسة الملوك، دورية كان التاريخية، السنة 17، ع63، مارس 2024.

*طويلب، عبد القادر:

24-السياسة المالية للدولة الزيانية بين التنظير والواقع من خلال كتاب ابي حمو موسى الثاني واسطة السلوك في سياسة الملوك(633-962هـ/1235-1554م)، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا، مج 5، ع 1، يناير 2022.

*عابد، أمكور عثمان:

25-العنف المزدوج قراءه في الجذور المؤسّسة للعنف، دورية نماء، مركز نماء للدراسات والبحوث، ع6-7، 2018.

*عبد الباري، سليمان:

26-الخطاب الإسلامي وضوابطه وعوامل تطويره، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، ع 40، 2013.

*عبد الرشيد فريد سليم، فريد:

27-الحرب في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني رصد لمواطن الحصارات الطويلة الأمد وانعكاساتها على السكان والعمران مدينة تلمسان نموذجا (679-737هـ/1290-1337م)، مجلة التاريخ والمستقبل، ع 71، يناير 2022.

*عطابي، سناء:

28-المدينة والأمن الحضري في المغرب الأوسط تلمسان الزيانية نموذجا، منشور ضمن: كتاب المدن الجزائرية بين الماضي والحاضر مجتمع عمران حضارة، الفا للوثائق، الجزائر، د. ت.

*العلوي، عبد العزيز:

29-البعد الاجتماعي للتجارة الصّحراويّة في العصر الوسيط التّجار المغاربة نموذجا، مجلة المصباحية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، فاس، ع1، 1995.

*علاوة، عمارة:

30-الجزائر العاصمة وقبيلة الثعالبة تأسيس وتطور مدينة وسيطة، مجلة معابر، مج3، ع1، 2016.

*غرداوي، نور الدين:

31-دور الأحباس بالمغرب الأوسط في القرنين الثامن والتاسع هجري 14-15 ميلادي من خلال نوازل المازوني، مجلة أفكار وآفاق، مج7، ع 1، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2019.

32-دور قبائل بني توجين ومغراوة في السياسة العسكرية للدولة الزيانية، مجلة دراسات تراثية، مج1، ع8، 2014.

*الفرحي، عبد الكريم:

33-العنف لإنهاء العنف في الوسط المدرسي أو سطوة التردي، مجلة علوم التربية، الرباط، يناير 2014، ع58.

*القادري بوتشيش، ابراهيم:

34-النص التاريخي بين الدلالة التقريرية والهرمنيطيقا، مجلة علامات، ع 16، 2001.

*القاضي، وداد:

35-النظرية السياسية للسلطان أبي حمو الزياني ومكانتها بين النّظريات السياسيّة المعاصرة لها، مجلة الأصالة، وزارة التّعليم الأصلي والشؤون الدينية، ع 27، 1395 هـ/ 1975 م.

*قرفي، صبيحة؛ قويسم محمد:

36-تجلّيات العنف اللفظي في بلاد المغرب الأوسط من خلال المدونة الفقهية (ق.7-9هـ/ 13-15م)، مجلة المعيار، مج26، ع7، 2022.

*كربوع، مسعود:

37-النظام الضريبي في مغرب العصر الوسيط بين التنظير والممارسة، مجلة علوم الانسان والمجتمع، ع 26، مارس 2018.

*مجموعة مؤلفين: العنف في تاريخ المغرب أشغال الأيام الوطنية الحادية والعشرين للجمعية المغربية للبحث التاريخي، ط1، منشورات ملتقى الطرق، الدار البيضاء، 2015.

38-تيتاو، حميد: الدولة والعنف بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط من إكراه الأجساد إلى احتواء الأذهان.

39-العلوي القاسمي، مولاي هاشم: مجتمع العنف في المغرب مرصد لمتغيرات التأهيل الاجتماعي والتطور المعرفي الإنساني مثال الانتقال من عصر بني مرين إلى عصر الأشراف السعديين العلويين 1415-1650م.

40-القادري بوتشيش، إبراهيم: نصائح الآداب السلطانية كآلية استباقية لتجنب العنف بمغرب العصر الوسيط.

41-نشاط، مصطفى: اغتيال الخلفاء الموحدين والسلاطين المرينيين محاولة مقارنة حميد، الحداد: المقاربة النفسية لظاهرة العنف نماذج من البحث التاريخي المغربي.

*مزرعي، سمير:

42-مكانة النظرية السياسية للسلطان أبي حمو الزياني: 723-791هـ/1323-1389، مجلة كان التاريخية، ع24، 2014.

*المقرئ الادريسي،

43-أبو زيد: موقف القرآن الكريم من العنف، منشور ضمن: الديانات السماوية وموقفها من العنف، منشورات الزمن، الكتاب رقم32، الدار البيضاء، 2002.

*مكي، زيان؛ مبخوت، بودواية:

44-التوتر السياسي في المغرب الإسلامي وأثرة على الزراعة والمزارعين (فترة ما بعد الموحدين) مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج18، ع1، أوت 2022.

*المهناوي محمد:

45-الولي والمجتمع مدخل لدراسة تاريخ الخوف بالمغرب الحديث، مجلة كلية الآداب الجديدة، ع 11-12، د. ت.

*موهوب، مراد:

46-لغة العنف وعنف اللغة مقاربة لسانية نفسية، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال المملكة المغربية، د. ت.

*ناصري، محمد؛ خالد، بالعربي:

47-الحرب والإنسان بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني الأسر نموذجا، المجلة الجزائرية للبحوث والدّراسات التاريخية، مج4، ع 8، ديسمبر، 2018.

*النفاتي، عادل:

48–دويلات المغرب من القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر حدود رخوة لهوية ثقافية منفتحة، دورية كان التاريخية، ع61، سبتمبر 2021.

*اليملولي، رشيد:

49–الدولة والعنف المالي في الغرب الاسلامي من خلال كتب النوازل، المناهل، وزارة الشباب والثقافة والتواصل، الرباط، ع 106، غشت، سبتمبر 2022.

2– مقالات باللغة الأجنبية

*Brahim, Jadla :
1-Le Maghreb de l'expédition mérinide au périple de Léon l'Africain, Cahiers de Recherche Médiévales et Humanistes, 21/2011, En Ligne: https://doi.org/10.4000/crm.12421 .
*Brossard Charles:
2-Les inscription Arabes de Tlemcen, Revue,Africaine , n31, vol 6,janvier,1862.
*Ernest Gellne:
3-Pouvoir politique et fonction religieuse dans l'islam marocain, Traducteur: L.Valensi, Annales, 25 Année, N.3, 1970 .
*Juan José Sánchez Sandoval:
4-La literatura Hagiografica en El MAGREB Occidental (siglos XII -XIV) ,Universiad de Cádiz, BIBLid [1133-8571]8-9 (2001-2000).
*Lagardère Vincent. Atallah Dhina:
5-Le royaume abdelouadide à l'époque d'Abou Hammou Moussa 1er et d'abou Tachfin 1er,Alger,E.N.A.L, 1985,In:Bullettin critique des annales islamologiques.
*Nicolas Arggenti; Katharina Schramm:
6-Remenbring Violence Anthropological perspectives Intergenerqtionl Transmission, Published (March 2012) eISBN 978-1-84545-970-3 eBook, https://doi.org/10.3167/9781845456245.

خامسا: الموسوعات

*التهانوي، محمد علي:

1–موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، د.ت.

*الشاليجي، عبود:

2–موسوعة العذاب، مج3، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، د.ت.

*الكيالي، عبد الوهاب؛ وآخرون:

3–موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت.

*لالاند، أندري:

4-موسوعة لالاند الفلسفية، مج3، ترجمة: أحمد خليل أحمد، ط2، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، باريس، فرنسا، 2001.

*الموسوعة الإسلامية العامة:

5-إشراف: محمود حمدي زقزوق، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، جمهورية مصر العربية، 1422هـ/2001 م.

سادسا: المعاجم والقواميس

*عبد القادر طه، فرج؛ وآخرون:

1-معجم علم النفس والتحليل النفسي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت.

*عمارة، محمد:

2-قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط1، دار الشروق، بيروت، لبنان؛ القاهرة، مصر، 1413هـ/ 1993 م.

*فيريول، جيل:

3-معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة: انسام محمد الأسعد، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2011.

*مختار، عمر أحمد:

4-معجم اللّغة العربية المعاصرة، ج2، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1429هـ/2008م.

*مجمع اللغة العربية:

5-المعجم الفلسفي: مجمع اللغة العربية الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1403 هـ/1989م.

6-المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، 1425هـ/2004م.

الفهارس

فهرس الآيات

الآية	الصفحة
﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾	19
أَدْعُ إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالحِكْمَةِ وَالمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالمُهْتَدِينَ	27
إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ	131
فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ	19
لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا	27
وَالسّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ الله والله عَزِيزٌ حَكِيمٌ	132
وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	26
وإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ	25
وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ	25
وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا	25
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ	27

فهرس الأحاديث النبوية

متن الحديث	الصفحة
«تُقطَعُ اليَد في رُبعِ دينار فَصَاعِدًا»	26
«...إنّ دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى أن تلقوا ربكم...»	26

فهرس الأشعـــــار

الأشعـــــــــار		الصفحة
من خيرِ قومٍ من أجلّ عشيرةٍ	وأعزِّ منتسبٍ إليه رفيـــــــعِ	57
سبطِ الحسينِ ابن البتول جَدهُ	خيرُ الأنام أجلّ كلّ شفيـــــع	
من كان هذا أصله أو فضله	فله العُلا في منزل التّرفيعِ تبنّى	
وأذعنوا لأمير المـــــؤمنين أبي	حمو بن يوسف إنّ الله ناصره	97
وقد أعـــدّ ابنه الأرضى لحربكم	فالشّبل مؤتمـــــر واللّيث آمره	
وانتهبت النّـــاس الذين أصابوا	وليس فيهم رجل مُصـــاب	99
فارتحل المنصور نحو وجـــدة	لكـي يزيد من حزنه ووجده	
فجعلوا عاليـــــــــها سافلها	حتى غدا خارجها داخلهـــا	
ولم يزل يجـــــــول في بلاده	لا يمنـع المفسد من إفساده	
إلى تلمسان دنـــــا المنصور	ولم يصـــدّ النّاس إلّا السور	
يطوف السّحاب بمزغنة	بعذب فرات ومـــاء زلال	177
يريد النّزول فلم يستطـع	لجور القضاة وظلم الولاة	
فعـــــاد يغمور إلى مقامه	وأضرم النيران في خيامـــه	189
وكان ذاك الأمـــر فيها بيده	غيظا وذا من نحسه وحسده	
دَنَت غمراتُ الموت من يغمراسن	فأجفلَ كالخرقاء يَعتَسفُ الخرقـــــــا	189
فأينَ الذي كان ادّعى من زعَامة	لمعشره يا شدّ ما اجتنب الصّدقـــــــا	
وفروا وكان المكر فيهم سجيـــة	ومن ذا يطيق الطّعن والضّرب والرّشقـا	
وأعظم من ذا وأجلّ تقديسا	تفتح طريق الحج للحجّاج	202
ولم يزل في غمّه وحزنه	مختلطا في عقله وذهنه	221
وحزنه على ابنه مُجدّد	وشمله مُفرّق مُبـــــدّد	
حتى رأى يغمراسن ما لا يقدر	فصـــــــار في خلاصه يفكّر	228
ففر فـــــي الحين وولّى هاربا	وخلّف القبـــــاب والمضارب	
وفرّ فـــي البيداء على عوائده	خوفا ولم يعطف على نواهده	

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
اهداء	
شكر وتقدير	
مقدمة	17-02
الفصل الأول: العنف بين المفاهيم النّظريّة والأسباب الواقعية	
المبحث الأول: ماهية العنف	27-19
1-مفهوم العنف	24-20
1.1-العنف لغة	22-20
2.1-العنف اصطلاحا	24-22
2-موقف الإسلام من العنف	27-25
المبحث الثاني: مقاربات لفهم وتفسير العنف	38-28
1-مقاربة سياسية لتفسير العنف	32-28
2-مقاربة اقتصادية لتفسير العنف	33-32
3-مقاربة فلسفية لتفسير العنف	33
4-مقاربة اجتماعية تربوية لتفسير العنف	36-34
5-المقاربة النفسية لتفسير العنف	38-36
المبحث الثالث: أسباب العنف في المغرب الأوسط الزياني	53-39
1-الأهميّة الاستراتيجية والاقتصادية للموقع الجغرافي	44-39
2-أسباب العنف السياسية في المغرب الأوسط الزياني	50-44

3-أسباب العنف الاجتماعية في المغرب الأوسط الزياني	**53-50**
الفصل الثاني: أبعاد العنف السياسي في المغرب الأوسط الزياني	
المبحث الأول: الآليات الاستباقية لتجنب العنف واستراتيجيات العنف المضاد	**79-55**
1-تأليف كتاب واسطة السلوك في الآداب السلطانية	**56-55**
2-توظيف النسب الشريف والبيعة لإثبات المشروعية السياسية	**59-56**
3-الإقطاع وبذل المال	**62-59**
4-العناية بالجيش	**65-62**
5-بثّ العيون والجواسيس	**66-65**
6-عقد معاهدات الصلح والهدايا والمصاهرات المصلحية	**72-66**
7-الفرار كآلية لتجنب العنف	**75-72**
8-تحصين المدن كآليّة لمواجهة العنف	**79-76**
المبحث الثاني: الصراع العسكري في العهد الزياني	**89-80**
أولا: الصراع الداخلي في العهد الزياني	**85-80**
1-داخل البيت الزياني	**83-80**
2-الصراع بين السلطة والقبائل في المغرب الأوسط	**85-83**
ثانيا: الصراع العسكري بين السلط المغربية	**89-86**
1-الصراع بين السلطة الزيانية والسلطة المرينية	**86**
2-الصراع بين السلطة الزيانية والسلطة الحفصية	**87**
3-الصراع الخارجي خلال العهد الزياني	**89-88**
المبحث الثالث: مظاهر العنف السياسي في المغرب الأوسط الزياني	**102-90**
1-انطباعيّة النّص التاريخي	**94-90**
2-القتل الجماعي	**95-94**
3-السلب والنّهب	**97-95**
4-الحصار وتخريب المدن	**102-97**

الفصل الثالث: الجور الاقتصادي في المغرب الأوسط الزياني	
المبحث الأول: الإجحاف الضريبي في المغرب الأوسط	116-104
1-أسباب الإجحاف الضريبي	107-105
2-تعدّد الضرائب في المغرب الأوسط	110-107
3-تعدّد السّلط التي تفرض الضّرائب في المغرب الأوسط	112-110
4-طرائق جمع الجباية	114-112
5-العناية بالتّجارة الخارجية	115-114
6-إعفاء بعض الفئات من دفع الضّرائب	116-115
المبحث الثاني: مظاهر العسف الاقتصادي	125-117
1-تخريب الإنتاج وتضرّر فئة الفلاحين	119-117
2-غصب الأموال والأملاك	121-119
3-التّعدي على الأموال العامّة (الوقف)	125-121
المبحث الثالث: إفرازات العسف الاقتصادي في الواقع الاجتماعي	137-126
1-تحوّل النشاط الفلاحي	127-126
2-غلاء الأسعار	129-127
3-ظاهرة الفقر	131-129
4-السرقة والحرابة	137-131
الفصل الرابع: الفئات الاجتماعية المستهدفة بالعنف في المغرب الأوسط	
المبحث الأول: العنف الجسدي في المغرب الأوسط	169-139
أولا: القتل والمثلة بالأجساد	150-140
1-الأسرة الحاكمة	143-140
2-الموظفون في الدولة	146-143

3-الأعيان وشيوخ القبائل	**147-146**
4-النَّخب العلمية	**148-147**
ثانيا: الأسر والسّبي	**159-151**
1-أسرى وسبايا زيانيين في قبضة السّلطة المرينية	**152-151**
2-أسرى زيانيين في قبضة النّصارى	**153**
3-أسرى وسبايا في قبضة السّلطة الزيانية	**156-153**
4-مصير الأسرى في العهد الزياني	**159-156**
ثالثا: السّجن	**164-159**
1-سجن السلاطين	**160**
2-الموظفون في البلاط	**161-160**
3-سجن العلماء	**163-162**
4-شيوخ القبائل	**164-163**
5-سجن العامة	**164**
رابعا: الضرب	**169-164**
1-ضرب الرّعية من قبل السّلطة	**165**
2-الضّرب في المجتمع	**169-165**
المبحث الثاني: التعسف الإداري في المغرب الأوسط	**180-170**
أوّلًا: النّفي	**174-170**

1-نفي السّلاطين	**171-170**
2-نفي رجال الدولة	**172-171**
3-التّهجير القسري للجماعات	**174-172**
ثانيا: أخذ الرهائن	**176-174**
ثالثا: جور العمال	**178-176**
رابعا: نكبة العمال وعزلهم عن وظائفهم	**180-179**
المبحث الثالث: خطاب العنف في المُدونة السياسية	**191-181**
أولا: انحياز النّص السّياسي وتجريح الخصم	**186-182**
1-انحياز مؤرّخ السّلطة السّياسية	**185-182**
2-تجريح الخصم	**186-185**
ثانيا: أسلوب التّحقير والسب والشتم	**191-186**
1-أسلوب التّحقير في النّص السّياسي	**189-186**
2- السب والشتم من خلال النّص السياسي	**191-190**
الفصل الخامس: قضايا العنف وانعكاساتها في نفسيات وسلوك سكان المغرب الأوسط الزياني	
المبحث الأول: موقف الفقهاء من قضايا العنف في المغرب الأوسط	**203-193**
أولا: موقف الفقهاء من قضايا العنف الداخلي	**199-195**
1-الفتن الداخلية	**196-195**
2-الحرابة	**196**

3-موقف الفقهاء من قضايا العنف المالي	**199-197**
ثانيا: موقف الفقهاء من قضايا العنف الخارجي	**203-199**
1-الفتن الخارجية	**202-199**
2-التّحالف مع النّصارى	**203-202**
المبحث الثّاني: الولي من ممارسة العنف إلى التّخفيف من حدة العنف	**219-204**
1-تشكل صورة الولي في الذهنية الجماعية	**210-204**
2-دور الولي في التّخفيف من حدّة العنف	**219-210**
2-1- دور الولي في السّلم	**216-210**
2-2- دور الوليّ في الحرب	**219-216**
المبحث الثّالث: انعكاسات العنف في نفسيّات وسلوك سكان المغرب الأوسط	**236-220**
أولا: انعكاسات العنف في نفسيّات سكان المغرب الأوسط	**227-220**
1-هشاشة نفسيّات السكان زمن الشّدة	**222-220**
2-تقبّل العنف والميل لممارسته	**223-222**
3-الخوف الدّائم	**226-223**
4-القلق	**226**
5-تمجيد الشّجاعة	**227-226**
ثانيا: انعكاسات العنف في سلوك سكان المغرب الأوسط	**236-227**
1-اضطراب السّلوك	**228-227**

2–الفرار وقلّة المروءة	**231–228**
3–الاستسلام والاستكانة	**233–231**
4–الميل لحرف تتلاءم مع الظّرفية التّاريخيّة	**236–233**
الخاتمة	**240–237**
الملاحق	**248–242**
قائمة المصادر والمراجع	**273–250**
الفهارس	**284–275**
الملخص	

ملخص :

كشفت المصادر التّاريخية تعدّد أشكال العنف في مجتمع المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، فمن الجانب السياسي مارست السلطة العنف، مُستهدفة إقامة الدّولة والحفاظ عليها، ومدّ نفوذها، بعد إقحام الرّعية في حروب طويلة الأمد، لإخضاع الرافضين للسلطة داخليا. أو إثبات شرعية السيادة على مجالاتها، والتّصدّي للسّلطات المُجاورة ، الطامحة لفرض الهيمنة عبر مراحل تطوّر الدّولة.

وانعكس العنف السّياسي في الحياة اليومية لسكان المغرب الأوسط نهاية العصر الوسيط اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من خلال فرض الضرائب المجحفة، وخلق فوارق اجتماعية، والتأثير في الذهنيات العامة تماشيا مع ممارسات العنف الرمزي، فاستشرت ممارسات العنف بين الأفراد والجماعات، ونتج عن ذلك عديد الظواهر الاجتماعية العنيفة المنافية للسلوك السوي وأخلاق الإسلام كالحرابة والسرقة، واللّجوء إلى الكسب بطرق عنيفة وغير شرعية.

لم تمر مسائل العنف على الفقهاء دون إعلان مواقفهم المُتباينة منها؛ كما لم يقف الأولياء موقف المُتفرّج منها، أمّا العامّة من النّاس فتأثّرت نفسيا جرّاء ضغط ممارسات العنف التي يتعرّضون لها، وانعكس ذلك في ردود أفعالهم بين الخضوع والتكيّف والميل لممارسة العنف.

Abstract:

Historical sources demonstrate the diverse manifestations of violence within the society of the Middle Maghreb during the Zayani Era. Politically, the ruling authority employed violence as a tool to establish and sustain the state, expand its dominion, and subdue internal dissent by embroiling the populace in protracted conflicts. Additionally, the state resorted to violence to legitimize its sovereignty over its territories and to counter external powers seeking to impose hegemony throughout the various phases of state evolution.

However, Scholars did not remain silent about the issues of violence, expressing a variety of views on them. Similarly, the *Awliyaa* (guardians) did not adopt a passive stance. The general populace, however, was profoundly psychologically impacted by the pervasive nature of violence, exhibiting a range of reactions from acquiescence and adaptation to a propensity for violence themselves.